

الرسالة ٤٥٩

التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لَدِيْ أَبْنِ جَنِيْ فِي تَحْلِيلِ الْخَطَابِ

دِرَاسَةٌ فِي كِتَابِ التَّمَامِ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هُذِيلِ

أ.د. فايز صبحي عبد السلام تركي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

جامعة الملك فيصل

المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السابعة والثلاثون - ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

المؤلف:

أ. د. فايز صبحي عبد السلام تركي.

- أستاذ اللّحو والصّرف بكلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية، بقرار المجلس الأعلى للجامعات بمصر، في ٢٠١٥/٤/١٨.
- دكتوراه في اللّحو والصّرف والعروض، بعنوان: القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٣ م.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

- الحذف التركيبية وعلاقته بالنّظم والدلالة بين النّظرية والتطبيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.
- مستويات التحليل اللغوي «رويّة منهجية في شعر ثعلب على ديوان زهير»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
- دراسات لسانية في العلاقة بين اللّحو والشّعر والدلالة، تحت التّشرِّي بمركز التّاليف والتّرجمة والتّأثُّر، بجامعة الملك فيصل.
- الوعي اللغوي في ملء الكلمة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكةً وملينية، تحت التّنشر.

ثانياً - البحوث:

- التضمين العروضي في الطويل وبناه شعر الأعشى «دراسة نحصية في ضوء العلاقات اللّحوية الرأسية والأفقية»، مجلة الثقافة والتنمية، مصر، ٢٠٠٣ م.
- فاعلية المعنى اللّحي الدلالي لأسلوب المدح والنّم في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- الترّخص في العالمة الإعرابية وعلاقتها بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، ٢٠٠٦ م.
- القاط وضف البيت البدوي في لهجة بدو وادي الحياة «دراسة تأثيلية مقارنة»، منشور بكتاب أبحاث مؤتمر «الفصيبي المتداول في لهجات البدو في ليبيا»، طرابلس، ٢٠٠٧ م.
- ربط الجملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النّص «دراسة في كافوريات المتنبي»، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- الإعراب غير الصحيح نحوياً من خلال كتاب شرح أبيات الجمل للبطليوسى «دراسة وصفية تحليلية»، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد ٦٩، ٢٠٠٩ م.
- علاقة التشكيل الصّرفي بالمعنى من خلال تأويل الشّيخ الصّرفية «دراسة في أمالي ابن الشجري»، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصّرفية واللّحوية في أمالي ابن الشجري، منشور بكتاب أبحاث مؤتمر الخليل عبوري العربية، كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠١٢ م.
- دور العناصر غير الإنشائية في بناء المضمون لدى الشاعر يوسف أبو سعد، مصر، ٢٠١٣ م.
- الترابط النصي في شعر خليلة التّائسي «دراسة تطبيقية في ضوء نحو النّص»، منشور بمجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، ٢٠١٤ م.
- تغاير البناء اللّحوّي مع القافية في بنيات ذي الرّمة ولدلة في النّص، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٤ م.

المحتوى

١٧	ملخص
١٩	تمهيد
٢٧	الفصل الأول: المُعرب والمبني وتوجيههما
٢٩	المبحث الأول - إعراب الكلمات والجمل
٢٩	القسم الأول - إعراب الكلمات
٢٩	أولاً - إعراب الأسماء
٢٩	(أ) - المرفوع
٢٩	١ - المرفوع من جهة واحدة
٣١	٢ - المرفوع من جهتين
٣٧	(ب) - المنصوب
٣٧	١ - المنصوب من جهة واحدة
٣٩	٢ - المنصوب من جهتين
٤٢	(ج) - ما يحتمل النصب والرفع
٤٤	(د) - ما يحتمل الرفع والجزم
٤٥	ثانياً - إعراب الحروف
٤٧	ثالثاً - غير الجائز فيما يتصل بإعراب الكلمات
٥١	القسم الثاني - إعراب الجمل
٥١	أولاً - جمل في موضع نصب
٥٣	ثانياً - جمل في موضع الجر
٥٥	ثالثاً - جمل لها محل على وجه، وليس لها محل على وجه آخر
٥٥	(أ) - بين الاعتراف والخبر
٥٧	(ب) - بين الاستئناف والحال
٥٩	رابعاً - غير الصحيح نحوياً فيما يتصل بإعراب الجمل

٦١	القسم الثالث- إعراب شبه الجملة
٦٣	المبحث الثاني: بيان المبني
٦٣	المبني من الأسماء
٧٧	المبحث الثالث: ما يحتمل الإعراب والبناء
٧١	الفصل الثاني: المَعَارِف
٧٣	المبحث الأول: الضمير
٧٣	(أ)- مرجع الضمير مصدرٌ محذفٌ
٧٤	(ب)- تعدد مرجع الضمير
٧٦	(ج)- المطابقة بين الضمير ومُرْجِعه
٧٨	(د)- الضمير بين كونه للتبني وكونه صاحب مرجع
٧٩	(ه)- استعمال ضمير النصب (إيّا) ضمير جرٌّ
٨٣	المبحث الثاني: الاسم الموصول
٨٣	أ- (الذِي) بين اللغة والصنعة
٨٤	ب- الإحالة بألف الموصولة
٨٦	المبحث الثالث: ما يحتمل التَّعْرِيفَ بأَلْ أو بِالْعِلْمِيَّةِ
٨٩	الفصل الثالث: مُتَفَرِّقَاتٌ في نواسخ الابتداء والعامل والتَّعلِيق والتَّعلُّق والإِعْمال
٩١	المبحث الأول: ما ينْتَصِلُ بنواسخ الابتداء
٩١	(أ)- فيما جاء ظاهره نصب خبر لـ <i>يت</i>
٩٢	(ب)- أن المخففة من الثقلية
٩٤	المبحث الثاني: العامل والتَّعلِيق
٩٤	(أ)- الإشارة إلى العامل في (إذا)
٩٥	(ب)- نَصْبُ الظَّرف بمعنى الفعل
٩٧	(ج)- التَّعلِيق عن العمل
١٠٠	المبحث الثالث: تعلق شبه الجملة
١٠٠	أ- تعلق الجار والمجرور

١٠١	ب - تَعْلُقُ الظَّرْفِ
١٠٣	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي إِعْمَالِ الْمُشْتَقَاتِ
١٠٥	الفَصْلُ الرَّابِعُ: الْمَنْصُوبَاتُ مِنَ الْفَضْلَاتِ أَوْ مَكْمَلَاتِ الْجَمْلَةِ
١٠٧	المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مِنَ التَّرَاكِيبِ الْخَاصَّةِ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ «النَّنَازِعُ»
١١٠	المَبْحَثُ الثَّانِي: الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ
١١٢	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الْحَالُ
١١٢	(ا) - تَعْدُدُ صَاحِبِ الْحَالِ
١١٥	(ب) - الْرَّابِطُ فِي جَمْلَةِ الْحَالِ
١١٨	المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْإِسْتِنَاءُ
١٢١	الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: تَصْرِيفُ الظَّرْفِ (فَوْقَ)
١٢٣	الفَصْلُ الْخَامِسُ: التَّوَابِعُ
١٢٥	المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: النَّعْتُ
١٢٩	المَبْحَثُ الثَّانِي: الْعَطْفُ
١٢٩	(ا) - الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى أَوْ عَلَى التَّوْهِمِ
١٣٠	(ب) - عَطْفُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكْرَةِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنِ التَّثْنِيَةِ
١٣٣	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الْبَدْلُ
١٣٣	(ا) - جُوازُ الْبَدْلِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ
١٣٥	(ب) - غَيْرُ الْجَائزِ فِي الْبَدْلِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى
١٣٩	الفَصْلُ السَّادِسُ: فِي تَحْلِيلِ الْأَسَالِيبِ النَّحُوِيَّةِ
١٤١	المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْقَوْلُ فِي (يَا حَبَّ)
١٤٢	المَبْحَثُ الثَّانِي: عَلَةُ الْفَاءِ بَعْدَ النَّدَاءِ
١٤٤	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الْقَوْلُ فِي لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ
١٤٧	الفَصْلُ السَّابِعُ: بَيْنَ الصِّرْفِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ
١٤٩	المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْمَمْنُوعُ مِنَ الْصِّرْفِ
١٤٩	١- الْمَمْنُوعُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالثَّانِيَّةِ

١٥٢	٢- الممنوع للعلمية مع التراكيب أو التأنيث
١٥٣	٣- الممنوع للعلمية وزيادة الألف والذون
١٥٥	٤- الممنوع للعلمية ووزن الفعل
١٥٦	٥- الممنوع للعلمية وألف التأنيث الممدودة
١٥٧	٦- الممنوع لألف التأنيث المقصورة
١٥٩	المبحث الثاني: ما يجوز صرفه
١٦٧	الفصل الثامن: قضايا التقدير النحوية وطئه
١٦٩	
١٧١	المبحث الأول: الحذف
١٧١	أولاً- حذف الأسماء
١٧١	١- حذف خبر كان
١٧٤	٢- حذف اسم ليت ضرورة
١٧٧	٣- حذف الفاعل
١٨٠	٤- حذف المفعول به
١٨٥	٥- حذف المفعول المطلق
١٨٧	٦- حذف المضاف
١٩٠	٧- حذف الموصوف
١٩٣	ثانياً- حذف الأفعال
١٩٦	ثالثاً- حذف الحروف
١٩٦	(أ) - الحذف القياسي
١٩٧	١- حذف حرف الجر
١٩٧	٢- حذف حرف النداء
٢٠١	٣- حذف همزة الاستفهام
٢٠٣	(ب) - الحذف السمعي (الوارد بقلة)
٢٠٣	٤- حذف (أن) المصدرية

٢٠٥	٢ - حذف (ما) المُشَبَّهَة بـ (لا) لُغَةُ هُذِيل
٢٠٦	رابعاً - حذف الجملة
٢٠٩	المبحث الثاني: الإحلال
٢٠٩	أولاً- الإحلال في الأفعال
٢٠٩	(أ) - أفعال تتعدى بنفسها وتترد في السياق متعددة بحرف جر
٢١١	(ب) - أفعال تأتي بمعنى أفعال آخر دون تغيير في الوظيفة التركيبية
٢١٢	ثانياً - الإحلال بين الأسماء والحرروف
٢١٢	(أ) - إحلال الحروف محل الأسماء (عن بمعنى بعد)
٢١٤	(ب) - إحلال الأسماء محل الحروف (جِين بمعنى أنْ)
٢١٦	(ج) - غير الجائز في إحلال الأسماء محل الحروف (لِمَا لا تكون بمعنى ما)
٢١٨	المبحث الثالث: الزيادة
٢١٨	أولاً- زيادة (من)
٢٢٠	ثانياً - زيادة (لا)
٢٢٣	المبحث الرابع: إعادة الترتيب
٢٢٣	أولاً- التقديم والتأخير
٢٢٣	(أ)- جواز تقديم خبر ليس عليها
٢٢٧	(ب)- تقديم حال المُظْهَر
٢٢٩	ثانياً - الفصل
٢٢٩	(أ)- الفصل بين المصدر ومتعلقه بأجنبي
٢٣٠	(ب)- الفصل بين الفعل وفاعله
٢٣٥	الفصل التاسع: الحمل على المعنى
٢٣٧	نَوْطَئَة
٢٣٩	المبحث الأول: الثنائيت حملاً على المعنى
٢٤١	المبحث الثاني: التذكير حملاً على المعنى
٢٤٥	المبحث الثالث: عدم المطابقة حملاً على المعنى

٢٤٩	الخاتمة
٢٥٧	الهوامش
٣١٩	المصادر والمراجع
٣١٩	أولاً - المصادر والمراجع العربية
٣٤٩	ثانياً - المراجع الأجنبية

مُلَخِّص

هذا البحثُ بعنوان «التفاعل النحويّ لدى ابن جنّي في تحليل الخطابِ»، دراسةً في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل». ويهدف إلى تسليط الضوء على ملامح ذلك التفاعل لدى ابن جنّي وبيان علاقة ضروب هذا التفاعل النحوي بالخطاب، في نسجه ومعناه، وهو ما يُعرف بمارسات الخطاب، من خلال لغته، التي لا مناص من الاعتراف بأنّها أداة التّواصل في أي خطاب أو نصّ.

وذلك من منطلق أنّ ثمة تلازمًا بين المُبدع والمُتألق في تشكيل العمل الأدبي أو بناء المعنى وتشكيله (تكوينه)، بالإضافة إلى رغبة ابن جنّي في أنّ شعر هذيل يحتاج إلى قراءةٍ ثانية غير قراءة السكريّ، التي لم تُفض شفرة الخطاب أو النص في شعر هذيل؛ ومن ثمّ أمكن وصف هذا التفاعل بأنه تأثيرٌ متبادلٌ بين مرسلٍ ومتلقٍ في حالة حضورٍ أو غيابٍ، باستعمال للأدلة اللغوية، مُتضمنًا ما لدى ابن جنّي من اختياراتٍ وتوجيهاتٍ وترجيحاتٍ، فأفرزَ كُل ذلك ما أمكن تسميته بال نحو الإعرابي الإبلاغي عند ابن جنّي.

هذا، وقد بُني البحث على المنهج الوصفي التحاليلي لملامح ذلك التفاعل، في ضوء من التمييّز وبيان الأثر، وكتابات القدماء والمحدثين، مُتضمنًا تمهيداً وتسعة فصولٍ، اتّبعت بخاتمة قائمة بمصادر البحث ومراجعة وفهرس الموضوعات.

تَمْهِيدُ

الْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلٰى جَزِيلِ نَعْمٰائِهِ، وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى أَشْرَفِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيائِهِ،
وَعَلٰى آلِهِ وَاصْحٰبِهِ الَّذِينَ حَفِظُوا الْقُرْآنَ، وَحَفَظُوا عَلٰيهِ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ،
فَكَانُوا أَعْلَامًا يُهتَدَى بِهِمْ، أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّهُ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْعَمْلِيَّةَ الإِبْدَاعِيَّةَ أَوْ عَمْلِيَّةَ الْخُطَابِ تُسْتَثِيرُ الْمُتَلَقِّيَّ
تِجَاهَهَا، فَيُفَرِّغُ لَهَا مِنْ مُنْطَلِقِ التَّأْثِيرِ الْمُتَبَادِلِ بَيْنَهُمَا، أَعْنِي بَيْنَ الْمُرْسِلِ وَالْمُتَلَقِّيَّ
أَوِ الْمُسْتَقْبِلِ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الْكَشْفُ عَنِ مَارِسَاتِ هَذَا الْخُطَابِ، مِنْ خَلَالِ لُغَتِهِ
الَّتِي لَا مَنَاصَ مِنْ الاعْتَرَافِ بِأَنَّهَا أَدَاءُ التَّوَاصُلِ فِي أَيِّ خُطَابٍ مَا أَوْ نَصٌّ مَا، شِعْرًا
كَانَ أَوْ نَثْرًا، ذَلِكَ الْخُطَابُ الَّذِي يَحْتَوِي عَلٰى وَمَضَاتٍ، تُشِيرُ إِلَيْهِ الْمُتَلَقِّيَّ، فَيُتَفَاعِلُ مَعَ
هَذَا النَّصٌّ أَوْ ذَلِكَ، مُسْلِطًا الْأَضْوَاءَ عَلٰى مَرْتَكَزَاتِ ذَلِكَ الْخُطَابِ. وَمِنْ تِلْكَ الْمَرْتَكَزَاتِ
الَّتِي تَجْذِبُ الْمُتَلَقِّيَّ الْجَوَابِ النَّحْوِيَّةَ؛ وَمِنْ ثَمَّ يُتَفَاعِلُ الْمُتَلَقِّيَّ - بِمَا أُوتِيَ مِنْ أَدَوَاتٍ
تَمْكِنُهُ مِنْ ذَلِكَ - مُوضِّحًا آلِيَّةَ هَذِهِ الْمَكَوْنَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَفَاعْلَيْتَهَا، فَالْتَّفَاعُلُ «يَنْتَجُ بَيْنِ
كُلِّ مِنْ يَمْارِسُ مَهْنَةَ الْقِرَاءَةِ الَّتِي بِهَا يَتَمُّ إِنْتَاجُ أَيِّ نَصٍّ، إِذْ لَا يَمْكُنُ لِنَصٍّ أَنْ
يَتَأَسَّسَ كَيْفًا كَانَ جِنْسُهُ أَوْ نَوْعُهُ أَوْ نَمْطُهُ، إِلَّا عَلٰى قَاعِدَةِ التَّفَاعُلِ الْحَاسِلِ مِنْ أَثْرِ
الْقِرَاءَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ وَالْمُتَجَدِّدَةِ»^(١).

وَمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَّا مِنْ مُنْطَلِقٍ أَنَّ ثَمَةَ تَلَازُمًا بَيْنَ الْمُبَدِّعِ وَالْمُتَلَقِّيِّ فِي
تَشْكِيلِ الْعَمَلِ الْأَدْبَرِيِّ أَوْ بِنَاءِ الْمَعْنَى وَتَشْكِيلِهِ، وَمِمَّا يُؤْنِسُنِي هُنَا قَوْلُ الْقَائلِ: «إِنَّ
الْعَنْصَرَ الْأَكْثَرَ دَلَالَةً عَلٰى قِيمَةِ التَّلَقِي وَوَظِيفَتِهِ الْفِعْلِيَّةِ فِي بِنْيَةِ الْعَمَلِ الْأَدْبَرِيِّ هُوَ
الْتَّلَازُمُ الْقَائِمُ بَيْنِ الإِبْدَاعِ وَالنَّقْدِ فِي كُلِّ الْأَعْمَالِ الْأَدْبَرِيَّةِ، وَيُمْكِنُ تَرْجِمَتُهُ إِلَى تَلَازُمٍ
بَيْنِ الْمُبَدِّعِ وَالْمُتَلَقِّيِّ فِي بِنَاءِ الْعَمَلِ وَنَشَأَتِهِ. إِذْ لِلْمَرءِ طَاقَتَانِ: إِحْدَاهُمَا مُبَدِّعٌ،
مُسْتَبِطٌ ضَارِبٌ فِي عُمْقِ الْمَجْهُولِ مُتَجَاوِزٌ الْأَعْرَافَ وَالْتَّقَالِيدِ الْأَدْبَرِيَّةِ الَّتِي تَتَحَكَّمُ
فِيهَا قَوْاعِدُ الْجِنْسِ الْأَدْبَرِيِّ، وَآخَرُى قَارِئَةُ وَمَتَلِقِيَّةُ، وَظَلِيقَتُهَا الْقِرَاءَةُ وَالتَّهْذِيبُ وَالنَّقْدُ
تَارَةً، وَالْتَّنْظِيرُ مِنْ خَلَالِ الْعَمَلِ الْإِبْدَاعِيِّ تَارَةً آخَرَى»^(٢).

ولمَا كان الشّعْرُ «ينزع إلى أن يُحملَ المستمع على إعادة تكوينه في ذاكرته بنفس الطريقة التي نُظم بها، أي أنه يحثنا على التذكّر الذي لا يقتصر على الفكرة العامة، ولا يقف عند المشاعر المبثوثة، بل يشملُ ساق العبارة وكيفية تكوينها»^(٣)، فقد وافق ذلك رغبتي في العثور على عملٍ مَا لأحد القدماء، ممّن يتمتعون بالفكرة الثاقب، بحيث يكون قراءة على قراءة، ومن ثم عثرت على كتاب ابن جنّي الموسوم بـ«التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري»، حققه وقدّم له أحمد ناجي القيسي، وخدّيجة عبد الرّزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، وزارة المعارف العراقية ومطبعة العاني ببغداد، الطّبعة الأولى، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢.

فقد رأى ابن جنّي أنّ أشعار (هذيل) التي شرحها (السّكري) تحتاج إلى إعادة قراءة، فيما يُضطّلُّ عليه بالقراءة الثانية، فلا شك أنّ «قراءة ثانية لنصٍّ تراثيًّّ توحي بحاجة النّص إلى مثل هذه القراءة؛ لأنَّ النّص الأدبي يتضمّن قيماً إنسانيةً وجماليةً وفنيةً وفلسفية... وما دام الإنسان موجوداً إذن فالقيم الإنسانيةُ مشروعية الاستمرار؛ ومن ثم يكتسب النّص التراثي مشروعية الاستمرار، هذا من جهة، وكما أنَّ النّص الأدبي قدّيماً كان أمّ حديثاً يزدادُ ثراءً وشباباً وحياةً كلّما قرئ»^(٤)، هذا بالإضافة إلى أنه «بتعدد القراءات يتولّد لدى المُتلقي القارئ الحسُّ الجمالي، من خلال ممارستِه الفُعلية للتجربة الجمالية، باعتباره المبدع الثاني»^(٥).

ذلك الكتاب الذي اتّضح لي من خلال قراءته أنَّ ابن جنّي قد رأى أنَّ السّكري لم يُفُض شفرة الخطاب أو النّص المُتمثل في شعر هذيل، وأنَّ ذلك التحليل لهذا الخطاب ما زال في احتياط إلى إضاءة بعض الجوانب التي ما زالت في الظلّ من جوانبه المُختلفة، مما يحثّ عدم استبعاد أيّة احتمالاتٍ أخرى في التّحليل^(٦)، فيما يُضطّلُّ عليه بعناصر اللاتّحديد، التي تُمكّن الخطاب أو النّص من التّواصُل مع القارئ أو المُتلقي، بمعنى أنها تحثه على المشاركة في الإنتاج وفهم قصد العمل معًا^(٧).

فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ «الْفَجُوَاتِ الْفَارِغَةِ» أَوْ عِنَادِ الْلَّا تَحْدِيدَ الْمَوْجُودَةِ فِي النَّصوصِ هِيَ مَا يُثِيرُ الْقَارئَ، وَيَدْفَعُهُ إِلَى التَّفَاعُلِ وَبِنَاءِ الْمَعْنَى، فَيَمْلأُ بِالْمَحْتوى مَا هُوَ فَارِغٌ^(٨)، وَمِنْ مَلْءِ مَا هُوَ فَارِغٌ بِالْمَحْتوى التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ مَعَ الْخَطَابِ، مِنْ خَلَالِ مَكْوَنَاتِ الْبَنَاءِ النَّحْوِيِّ، مِنْ مَنْ تَلْقَى أَنَّ ابْنَ جِنِّيَ يَمْثُلُ مَتْلِقًا أُوتِيَ مِنَ الْأَدَواتِ وَالْعُدَّةِ مَا مَكَّنَهُ مِنْ إِعْمَالِ عَقْلِهِ فِي أَشْعَارِ هَذِيلِ، فَتَفَاعِلُ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ؛ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَدْرَكَ مَا اسْتَدْرَكَهُ عَلَى السُّكَّرِيِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قَوْلِ الدَّكْتُورِ عَبْدِ السَّلَامِ حَامِدِ: إِنَّ ابْنَ جِنِّيَ «أَكْمَلَ مَا رَآهُ مُتَمَّلًا لِشُرْحِ السُّكَّرِيِّ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِهِ، عَنْ طَرِيقِ تَحْلِيلِ أَوْ تَفْسِيرِ بَعْضِ أَجْزَاءِ التَّرْكِيبِ إِعْرَابِيًّا، مَعَ التَّعَرُّضِ أَحِيَاً لِلتَّحْلِيلِ الْاشْتَقاقِيِّ أَوْ الصَّرْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا. فَهُوَ لَيْسَ اسْتَدْرَاكًا لِتَفْسِيرِ مَا أَغْفَلَهُ أَبُو سَعِيدُ السُّكَّرِيُّ فِي كِتَابِهِ «شُرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ»، كَمَا يُفَهَّمُ مِنْ كَلِمَتَيِ (تَكَامُون) وَ(تَفْسِيرِ)^(٩).

وَلَمَّا كَانَ الشَّيءُ بِالشَّيءِ يُذَكَّرُ، فَإِنَّهُ تَجَدُّرُ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْخَطَابَ يُقصَدُ بِهِ فِي الْلُّغَةِ «مَرْاجِعُ الْكَلَامِ، وَقَدْ خَاطَبَهُ بِالْكَلَامِ مَخَاطِبَة، وَخَطَابًا، وَهُمَا يَتَخَاطَبَانِ»^(١٠). وَاصْطِلَاحًا يُمْكِنُ «أَنْ نَعْنِي بِالْخَطَابِ كُلَّ وَحْدَةٍ تَجَاوِزُ حَجْمَ الْجُمْلَةِ، فَالْخَطَابُ إِذَا يَمْثُلُ مَجْمُوعَ الْجُمْلِ الْمُتَرَابِطَةِ عَبْرَ مَبَادِئِ مُخْتَلِفَةٍ لِلْأَنْسَاجِ»^(١١)، يَعْرِفُهَا الْقَاصِيُّ وَالْدَّانِيُّ، مِمَّنْ لَهُمْ اهْتِمَامٌ بِالدَّرْسِ النَّحْوِيِّ خَاصَّةً وَاللُّغُوِّيِّ عَامَّةً، لَا سِيمَاهُ تَمَاسُكُ الْخَطَابِ أَوِ النَّصِّ.

وَيُمْكِنُ القُولُ: إِنَّ «الْخَطَابَ مَصْطَلُحٌ ذُو دَلَالَةٍ لِسَانِيَّةٍ، تَتَصَلُّ بِالْوَظِيفَةِ الْمَرْجِعِيَّةِ»^(١٢)، وَتَلِكَ الْوَظِيفَةُ الْمَرْجِعِيَّةُ هِيَ «الْوَظِيفَةُ الْمُؤْدِيَّةُ لِلْإِخْبَارِ، بِاعتِبَارِ أَنَّ الْلُّغَةَ فِيهَا تُحَيِّلُنَا عَلَى أَشْيَاءٍ وَمَوْجُودَاتٍ نَتَحَدَّثُ عَنْهَا، وَتَقْوُمُ الْلُّغَةُ بِوَظِيفَةِ الرَّمْزِ إِلَى تَلِكَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْأَحَدَاثِ الْمُبَلَّغَةِ»^(١٣). وَهُوَ مَا يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ الْخَطَابَ شَكُُلٌ مِنَ الْأَشْكَالِ أَوِ الْأَنْسَاقِ الْلُّغُوِّيَّةِ، بِغَرَضِ نَقْلِ مَا يَدُورُ فِي خَلَدِ مُنْشِئِهِ إِلَى مُسْتَقْبِلِيِ الرِّسَالَةِ الْلُّغُوِّيَّةِ، وَهُوَ مَا جَعَلَ أَحَدَ الْبَاحِثِينَ يَرِي - وَهُوَ مَا أُوْفَقَهُ عَلَيْهِ - أَنَّ «الْخَطَابَ يَتَجاوزُ هَذَا الْمَفْهُومَ الضَّيقِيَّ، لِيُدْلِلَ عَلَى مَا يَصْدِرُ مِنْ كَلَامٍ، أَوْ إِشَارةٍ، أَوْ

إبداع فني»^(١٤)، وهو ما ينضح من خلاله أن الخطاب أعم من النص^(١٥)، على خلاف من يرى أن النص أعم من الخطاب^(١٦).

ولئن كان ذلك كذلك، فإنني أود الإشارة - على الرغم مما تقدم من تعريف الخطاب - إلى أن ثمة فروقاً في كتابات بعض المحدثين بين النص والخطاب، تعتمد على الملفوظ وغير الملفوظ والمكتوب وغير المكتوب والطول والقصر، وغير ذلك مما لا يعنينا سزد تفاصيله، ويضيق المقام بذلك^(١٧)، كما أشير إلى أن ثمة نظرة إلى الخطاب على أنه مرادف للنص، على نحو ما وجد عند كل من الدكتور محمد مفتاح، والدكتور عبد الملك مرتاض - على سبيل المثال - إذ يسوّيان بين النص والخطاب^(١٨) - وهو ما أميل إليه، وأخذ به في هذا البحث - بناءً على أن «القراءة تجعل النص خطاباً بفعل التواصل بين المبتع - منطق النص - والقارئ، وتعليق الأخير على المكتوب لفاظاً أو كتابةً هو خطاب منه لآخرين، يتواجد من خلاله فيه»^(١٩)، بالإضافة إلى أنه إذا كان مصطلح الخطاب «دالاً لسانياً»، يشير إلى المستوى الإبلاغي في المنظومة التعبيرية، ومصطلح النص دالاً أدبيًّا يشير إلى المستوى التأثيري في المنظومة التعبيرية نفسها، وكان التفريق المطلق بين الإبلاغ والتأثير غير ممكن؛ من مُنطلق أن كل إبلاغ يتضمن تأثيراً، وكل تأثير يتضمن إبلاغاً، وال فكرة بكاملها تقع في دائرة التواصل، وكان مصطلح الخطاب هو الأعرق وجوداً^(٢٠)، فإن في كل ما تقدم ما يبرر النص على كلمة (الخطاب) في عنوان البحث. وهو ما أخذت به جوليا كريستيفا، في رؤيتها أن «النص الأدبي خطاب؛ يخترق حالياً وجه العلم والإيديولوجيا والسياسة»^(٢١)، مما جعل أحمد مداس يعلق على قولها هذا بقوله: «وفي ذلك توسيع النص؛ ليشمل الملفوظ من حيث هو خطاب، والمكتوب من حيث هو النص، وإنما يتأخر بفعل التدوين؛ ليشمل الأول، وتؤكد بذلك المساواة بينهما من جهة، وبين المكتوب والمنطق من جهة أخرى، وتشترط فيهما النصيّة والتواصل»^(٢٢).

وهنا أستدعي تعريف الدكتور عبد السلام المسدي للخطاب بأنَّه «خَلُقُ لُغَةٍ مِن لُغَةٍ، أي أَنَّ صانعَ الْأَدْبِ ينطلقُ مِن لُغَةٍ مُوجوَدةٍ، فَيبيَعُ فِيهَا لُغَةً ولِيَدَهُ، هي لُغَةُ الْأَثَرِ الْفَنِيِّ»^(٢٣)، وهو ما يجعلُنِي أُقُرُّ بِأَنَّ ذلك التعريف «يُسْتَوْجِبُ الاعتقادَ بِوجودِ لُغَةٍ ذاتِ انسجامٍ نَوْعِيٍّ، وعِلَاقَاتٍ تُرْبِطُ أَجْزَاءَهَا دَاخِلَ النَّظَامِ الْلُّغُوِيِّ الْعَامِ، مُتَقَارِبًا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْبَاحِثِينَ، غَيْرَ مَعْتَدٍ لَا بِمَلْفُوظِهِ وَلَا بِمَكْتُوبِهِ. إِنَّ التَّحُولَ مِنَ اللُّغَةِ كَمَعْطَى اِجْتِمَاعِيٍّ إِلَى اللُّغَةِ كَمَعْطَى فُرْدِيٍّ، تَكْتُسُ فِيهِ التَّرَاكِيبُ خَصْوَصِيَّةً، تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَيَكْشُفُ مَمِيزَاتِهَا الْمُتَلَقِّيِّ، فَهُوَ حِينَئِذٍ ظَاهِرَةً أَسْلُوبِيَّةً خَاصَّةً.

وَحِقِيقَةُ الْخَطَابِ الَّتِي دَأْبَ الْمَسْدِيُّ عَلَى إِيْضَاحِهَا، امْتَدَّتْ عَلَى طُولِ الْكِتَابِ، وَخَلَاصَتُهَا تَجْعَلُ مِنَ الْخَطَابِ طَرِيقَةً تَعْبِيرِيَّةً وَرِسَالَةً لَغُوِيَّةً، تَسْتَندُ الْأُولَى عَلَى اَلْأَسْلُوبِ، مِنْ حِيثِ شِعْرِيَّةِ الْإِنْزِيَّاحِ وَالْعُدُولِ دَاخِلَ النَّظَامِ السِّيمِيَّاَيِّ عَلَى ضَوءِ ثَانِيَّةِ الْكَفَلَةِ (Compérence) وَالْأَدَاءِ (Performance)، وَتَسْتَندُ الثَّانِيَّةُ عَلَى الْبَعْدِ التَّوَاصِلِيِّ لِافْتِرَاضِ الْمُخَاطِبِ وَالْمُخَاطِبِ... وَمِنْ هَنَا صَارَ الْخَطَابُ - طَالُ أوْ قَصْرُ - يَجْمِعُ بَيْنَ الْمَكْتُوبِ وَالْمَلْفُوظِ لَغَةً، مُشْتَغِلاً فِي التَّوَاصِلِ غَايَةً، وَصَانِعًا أَنْمَاطَهُ الْلُّغُوِيَّةِ الْخَاصَّةِ إِبْدَاعًا، وَلِهِ دَوْافِعُ اِجْتِمَاعِيَّةً وَنَفْسِيَّةً، لَهَا اِرْتِبَاطُ بِصَنَاعَةِ الدِّلَالَةِ»^(٢٤).

فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي تَعْرِيفِ الْخَطَابِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقْدَمَ، وَكَانَ إِيمَانِي بِأَنَّ كُلَّ نَصٍّ هُوَ خَطَابٌ، وَكَانَ تَفَاعُلُ ابْنِ جِنِّيِّ وَاضْحَى، يَتَّصِفُ بِالْقَصْدِيَّةِ، مُفْصِحًا عَنْ عَبْرِيَّتِهِ فِي التَّحْلِيلِ ذِي النَّظَرِ الثَّاقِبِ، وَأَمْكَنَ وَصَفَ ذَلِكَ التَّفَاعُلَ بِأَنَّهُ «التَّأْثِيرُ الْمُتَبَادِلُ بَيْنَ مَرْسِلٍ وَمُتَلِّقٍ فِي حَالَةِ حُضُورٍ أَوْ غِيَابٍ، باسْتِعْمَالِ لِلَّدَلَّةِ الْلُّغُوِيَّةِ، مُطَابِقٌ لِمَقْتضِيِ الْمَقَامِ وَالْمَقَالِ»^(٢٥)، فَقَدْ كَانَ عَنْوَانُ هَذَا الْبَحْثِ «الْتَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لِدِي ابْنِ جِنِّيِّ فِي تَحْلِيلِ الْخَطَابِ، دراسَةٌ فِي كِتَابِ النَّمَامِ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هَذِئِلِ»، مُكَرَّرًا التَّعْضَاضِيِّ عَنِ الْخُوضِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَطَابِ وَالنَّحْشِ، عَنْدَ مَنْ فَرَقُوا بَيْنَهُمَا، فَلَذِكَ مَظَانُهُ^(٢٦).

أمّا عن أسباب اختيار هذا البحث - ممثلاً في التفاعل النحوي لدى ابن جنّي، والمصدر موضع إكمال ما رأه مُتّماً شرحاً السُّكْري، فإنّها ترجع - بالإضافة إلى ما تقدّم في العرض - إلى سببين رئيسيين، هما:

١ - تُعدُّ قبيلة (هذيل) من القبائل التي نقلت عنها اللّغة العربيّة، وعنهم أخذ اللسان العربيّ، وهو ما يتّضح في قول الفارابي: «كانت قويش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسماً وإبانةً عما في النفس. والذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»^(٢٧). وهنا يحضرني أيضاً ما رواه ياقوت الحموي عن الإمام الشافعي: «خرجت عن مكة، فلزمت هذيلًا في الباذية، أتعلّم كلامها، وأخذ طبعها، وكانت أفسح العرب. فبقيت فيهم سبع عشرة سنة، أرحل برحيلهم، وأنزل بنزولهم، فلما رجعت إلى مكة جعلت أنشد الأشعار، وأذكر الآداب، والأخبار، وأيام العرب»^(٢٨)، وهو ما يدلّ على جذورها الضاربة في الفصاحة.

٢ - يعد ابن جنّي من العلماء العرب الأفذاذ الذين كثُرت حولهم الدراسات^(٢٩)، من أحذق أهل الأدب أو أعلمهم بعلم النحو والتصريف، فقد تلّمذ على يد كثير من العلماء المُبرزين العرب، منهم أستاذه أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، فقد كانت له بصمات واضحة في تكوينه؛ من جراء صحبته إياه أربعين سنة؛ بسبب مسألة قلب الواو الفا^(٣٠)، كما أن مؤلفات ابن جنّي قد تنوعت، فشملت جميع مستويات التحليل اللغوي، وهو ما يدلّ على أنّنا أمام عقلية عربية، تتسم بالتفكير اللغوي الذي يتّصف بأنه تفكير لغوّي ناقد، لا يمنع من استمرارية إجراء مزيدٍ من الدراسات على آثاره؛ ومن ثمّ كانت الرّغبة في استكناه معالم

التفاعل النحوي عنده - من خلال ذلك الكتاب الذي تنذر الدراسات المخصصة له^(٣١)، في إطار علمي المتواضع - بالإضافة إلى البحث في ركائز الدرس النحوي المعرفية عنده، من خلال ذلك الخطاب المتمثل في شعر هذيل، تلك القبيلة التي يُشرّفها أن اللسان العربي أخذ عنها.

أما عن المنهج المتبعة في هذا البحث، فهو المنهج الوصفي التحليلي - غير الشكلي - لملامح ذلك التفاعل النحوي لدى ابن جني، وذلك في إطار من الوصف والتحليل والملاحظة والتجرييد، في ضوء كتابات القدماء والمحدثين.

ووترتيباً على ما سبق، واعتماداً على كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل، فقد اقتضى ذلك تقسيم البحث على تمهيد، هو ما نحن بصدده، وتنسعة فصولٍ، جاءت على التحو التالي:

- الفصل الأول: المُعرَب والمبني وتوجيههما.
- الفصل الثاني: المَعَارِف.
- الفصل الثالث: مُتَفَرِّقاتٌ في نواصِخ الابتداء والعامل والتَّعلِيق والتَّعلُّق والإِعْمال.
- الفَصْلُ الرَّابِعُ: المَنْصُوبَات مِنَ الْفَضَلَاتِ أو مُكَمِّلَاتِ الْجُمْلَةِ.
- الفَصْلُ الْخَامِسُ: التَّوَابِعِ.
- الفَصْلُ السَّادِسُ: فِي تَحْلِيلِ الْأَسَالِيبِ النَّحْوِيَّةِ.
- الفَصْلُ السَّابِعُ: بَيْنِ الصِّرْفِ وَالْمَنْتِعِ مِنْهُ.
- الفَصْلُ الثَّامِنُ: قَضَايا التَّقْدِيرِ النَّحْوِيِّ.
- الفَصْلُ التَّاسِعُ: الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى.

وقد أزيفت هذه الفصول بخاتمة قائمة بمصادر البحث ومراجعه، القديمة منها والحديثة.

الفَصلُ الأوّل

المُعرِبُ والمَبْنِيُ وَتَوْجِيهُهُمَا

المبحث الأول

إعراب الكلمات والجمل

القسم الأول - إعراب الكلمات:

قبل عرض ملحوظ إعراب الكلمات لدى ابن حنّي في كتابه (التمام) أشير إلى أنه قد حدد الإعراب بأنه «الإبارة عن المعاني بالألفاظ، إلا ترى أنك إذا سمعت، أكرم سعيد أباه» (شكر سعيداً أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستثنى أحدهما من صاحبه»^(٣٢). ولما كانت علة دخول الإعراب في الكلمات بيان الفرق بين المعاني، على نحو ما أشار ابن حنّي في هذا النص، فإنه يمكن التعریج على قول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني ف تكون فاعلةً ومفعولةً، مضافةً ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيد عمرأ) فاللوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمها، وتكون الحركات دالةً على المعاني»^(٣٣)، وفيما يلي بيان ذلك في (التمام):

أولاً - إعراب الأسماء:

(أ) - المرفوع:

١ - المرفوع من جهة واحدة:

مثال ذلك ما جاء في تناوله قوله عبد مناف بن ربيع الجريبي: (من الوافر)
 لا أبلغ بني ظفر رسولاً وزين الدهري حدث كل حين
 نداماي الكرام هجوتكموني

فقال: «أنْ مرفوعةُ الموضع بالظَّرفِ الذي هو حَقًا، وذلك أنَّ (حَقًا) هذه في الأصل إنما هي مصدرٌ: حَقَّتِ الْأَمْرُ حَقًا، ثُمَّ إِنَّهُ استُعملَ استعمالَ الظَّرفِ، فَرَفَعَ أَنَّ، كما يرفعها الظَّرفُ في قوله: (في غالبِ ظنيِّ أَنَّكَ منطلقٌ) فإنْ قلتَ: فعلٌ موضع (أنَّ) نصبٌ بالفعل الذي هو (حَقًا) مصدرُه، كأنَّه قال: أتحقّونَ حَقًا أَنَّكم قتلتُمْ. قيلَ: هذا فاسدٌ؛ وذلك أنَّ حَقًا هذه قد أُزيلَتْ عن أصلِها، فاصيرٌ إلى أحكامِ الظَّرفِ. والدليلُ على رفضِ ذلك الأصلِ والمصيرِ إلى حُكْمِ هذا الفرعِ ما أنشدَه أبو زيدٍ: (من الطويل)

أَحَقًا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّاي وَسْطَ الْمَجَالِسِ
فارتفاع (تهددكم) به يزيلُ عنك هذه الشبهةَ في بابِه»^(٣٤).

فهذا البيتان في بداية قصيدةٍ، قالها عبدُ منافٍ بنِ ربيع الجرمي مجيئاً المعرّضَ بنَ حبّوَةَ الظَّفَريَّ، فيما سُميَ بيوم القدوم^(٣٥). وقد أشار ابن جني في تفاعله مع قولِ عبدِ منافٍ - إلى أنَّ المصدرَ المؤولَ من (أنَّ) وما بعدها في موضعِ رفعٍ بالظَّرفِ (حَقًا) الذي هو مصدرٌ، استُعملَ استعمالَ الظَّرفِ، فرفعَ (أنَّ) ارتفاعَ الفاعلِ، على نحو ما تناوله سيبويه في بابِ «هذا بابٌ من أبوابِ (أنَّ) تكون فيه مبنيةً على ما قبلها، مُمثلاً - فيما نقلَه عن الخليل - بقوله: غدا الرَّحِيلُ، وأحَقًا أَنَّكَ ذاهبٌ؟ والحقَّ أَنَّكَ ذاهبٌ؟ وقال: حملوه على: أفي حقِّ أَنَّكَ ذاهبٌ؟ قال: وكذلك إِنْ أخبرتَ، فقلتَ: حَقًا أَنَّكَ ذاهبٌ، والحقَّ أَنَّكَ ذاهبٌ، وأكبَرَ ظنِّي أَنَّكَ ذاهبٌ، وغير ذلك مما ذُكرَ من شواهدَ شعريةٍ بالكتاب، ونقلَها ابن الشَّجَري في أمالِيه^(٣٦).

هذا، وقد أشار ابن جني في تفاعله - وهو ما أُوقفه عليه - إلى فسادِ كونِ (أنَّ) منصوبةً بالفعل (أتحقّونَ)، على تقدير: أتحقّونَ حَقًا أَنَّكم قتلتُمْ؛ لكونِ (حَقًا) قد أُزيلَتْ عن أصلِها، فاصيرٌ إلى أحكامِ الظَّرفِ، مُدليًا على ذلك بما أثبتَه مِنْ شِعرٍ

للأسود بن يعفر، وهو ما أسمهم في إزالة التباس كونها منصوبةً. ومن الملاحظ أنَّ ابن جِنِّي في سبيل إثبات صَحَّة تَفَاعُلِه النَّحْوِي نجده قد لجأ في نصِّه السَّابق إلى الشِّعر؛ للتَّدليل على صَحَّة ما يقول، وهو ما يفيدُ أيَّ باحثٍ حين تناوله شِعر الْهَذَلِيَّين بالدَّرْسِ والتَّحْلِيل.

٢ - المروء من جهتين:

مثال ذلك ما جاء في تناوله قول قيس بن عَيَّازَة: (من الطَّوْيل)

وَرَدَنَا الْفُضَاضَ قَبْلَنَا شَيْفَاتُنَا بِأَرْعَنَ يَنْفِي الطَّيْرَ عَنْ كُلِّ مَوْقِعٍ
 فقال: «قال: (شَيْفَاتُنَا) طلائعنا، الشيفنة: الطَّلَيْعَة. ينبغي أن يكون عين الشيفنة وأواه، لأنَّها (فَيْعَلَة) من شاف يشوف إذا جلا... فاما رفع (شَيْفَاتُنَا)، فإنْ شِئْتَ فبالابتداء، وخبره (قبلنا) مُقدَّمٌ عليه، وإنْ شِئْتَ كان بدلاً من (نا) في (وردنا) بدل البعض، كقولك: (دخلنا الدار خمسةٌ مِنَ وأكثُرَنَا)، ونحو ذلك. فإنْ قُلتَ: فكيف تجيئُ البدل من ضمير المتكلم، ألا تراك لا تُجيز: (قمتُ زيدُ) ولا (كلمتني جعفرًا؟) قيل: إنَّما لا يجوزُ البدلُ من ضمير المتكلَّم إذا كان بدلَ الكلِّ كما تقدَّم آنفًا. فاما بدلُ البعض وبدلُ الاشتغال، فكلاهما جائزٌ من ضمير المتكلَّم لِمَا في ذلك من الفائدة. قال وهو من أبيات الكتاب: (من الواffer)

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعُ وَمَا الْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعِا
 وهذا بدلُ الاشتغال، كذلك بدلُ البعض، لا فرقَ بينهما. وإذا كان (شَيْفَاتُنَا) مبتدأ، فقبلنا مُتعلِّقٌ بممحونِ لا حالَة؛ لأنَّه خبرٌ، وإذا كان (شَيْفَاتُنَا) بدلاً احتمل (قبلنا) أمرين: أحدهما أنْ يكونَ مُتعلِّقاً بـ (وردنا)، فلا يكونُ فيه على هذا ضمير. والآخر أنْ يكون حالاً من (شَيْفَاتُنَا) فيتعلِّق حينئذٍ بممحونِ، ويتضمن ضميره الذي كان يكونُ فيه لو ظهر. ومنْ رفع بالظَّرف الظَّاهِرِ كان (شَيْفَاتُنَا) مرفوعاً بالظَّرفِ، ولا ضميرٍ فيه لرفعه الظَّاهِرَ»^(٣٧).

فالبيت الذي علق عليه ابن جنٰي من قصيدة لقيس بن عيّارة، ذكر السكري في بدايتها أنَّ بني صالحٌة قد خرجن، يريدون (فهمًا)، فهربت منهم (فهُم)، وهرب سيدُهم أبو عامر بن الأخنس، فالتمسوهم في ديارهم، فوجدوهم قد هربوا، فرجعوا، ولم يصيّبوا في تلك الغزوة شيئاً^(٣٨)، فقال قيس الأبيات التي أولاها ما نحن بصادِه، وهو ما علق عليه ابن جنٰي موضحاً أنَّ الرفع في كلمة (شَيْفَاتُنَا) من وجهين، أحدهما أنَّ تكون مبتدأً، خبره (قبلنا)، وهذا الخبر متعلق بمحذوف، والجملة الاسمية (قبلنا شَيْفَاتُنَا) في موضع نصبٍ على الحال من الضمير في (ورَدَنَا)، وإذاء ذلك أرى المعنى أنَّنا جئنا ببني فهم في ديارهم بالفضاض، يسبقُنا طلائعنا، لاستطلاع الأمر بجيشه كثيرٍ، له مثل رعن الجبل، من شدة صوته يطير الطير من كُلّ موقع تحل به. وما ذلك إلا من مُنطلق إيمانه بأنَّ «الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجني من الكلمة الواحدة، وإنما تُجني من الجمل ومدارج القول»^(٣٩).

أما الوجه الآخر في رفع (شَيْفَاتُنَا)، فهو أنَّ تكون بدلَ بعضٍ من ضمير المتكلِّم (نا) في (قبلنا)، كقولك: (دخلنا الدار خمسةً منا وأكثرنا) ونحو ذلك، وفي هذه الحالة تحتملُ الكلمة (قبلنا) أمرين: أحدهما أنَّ يكون متعلقاً بـ(ورَدَنَا)، فلا يكون فيه على هذا ضمير، والآخر أنَّ يكون حالاً من (شَيْفَاتُنَا)، فيتعلق حينئذ بمحذوف، ويتضمن ضميره الذي كان يكون فيه لو ظهر، ثم أشار إلى أنَّه يجوز الإبدال من ضمير المتكلِّم بدلَ بعضٍ وبدل اشتتمالٍ؛ لما في ذلك من الفائدة.

ولعلَّه من الحق الإشارة إلى كُنه هذه الفائدة التي أسفَر عنها تفاعُلُ ابن جنٰي هنا مع خطاب (قيس بن عيّارة)، ذلك أنَّ الشاعر عندما قال: (ورَدَنَا الفُضاض قبلنا) قد لا يقصدُ من وراء ذلك جيشَ بني صالحٌة، لكنَّه يريد الطلائع (شَيْفَاتُنَا)، ولما كانت (شَيْفَاتُنَا) هي المقصودة من حُكم الورود، كان إبدال الظاهر (شَيْفَاتُنَا)

من ضمير المتكلّم بدأ بغضِّ تحقيقاً لهذه الفائدة؛ فترتب على ذلك رفعُ ما قد يتباردُ إلى الذهنِ من توهّم؛ ومن ثمَّ كانت أهميّة تفاصيل ابنِ جنّي مع هذا الخطاب وأعمالِ ذهنه فيه حتّى أمكن أنْ يوصف ما تقدّمَ من أمورِ بأنّها «أمورٌ تُدرِك بالفكّر اللطيف، ودقائقُ يُوصل إليها بثاقبِ الفهم»^(٤٠).

ومثال ذلك أيضاً ما جاء في تناوله قولَ ملّيح بن الحكم: (من الطويل)

**جوافلُ في السَّرَابِ كَمَا اسْتَقَلَتْ فُلُوكُ الْبَحْرِ زَالَ بِهَا الشَّرِيرُ
فَتَضَعُجَّ تَارَةً وَتَقِيمُ أُخْرَى بِهِنَّ طَوَالِبُ الْقَضِيدِ الصُّدُورُ**

فقال: «يرتفعُ (الصُّدورُ) بـ(طوالب) كما تقولُ: (مررت برجالٍ طوالبَ زيداً نساوهم)، وإنْ شئتَ رفعتَ (الصدور) بالقصيدِ كقولك: (حبُّ القيامَ زيدٌ)؛ أي: أنْ يقومَ زيدُ، فتغسلَ المَصْدَرَ، وفيه اللامُ، ك قوله: (عن الضربِ مسمعاً)، فيصيرُ تقديره: (طوالبُ أَنْ تَقْصِدَ الصدورُ)^(٤١).

هنا أُشيرُ إلى أنَّ بيتَ (ملّيح) مِنْ قصيدةِ مطالعها^(٤٢):

**جَزِعْتُ غَدَاءَ نُشَصَّتِ الْخُدُرُ وَجَدَّ بِأَهْلِ نَائِلَةِ الْبُكُورِ
وَقَبْلَ الْبَيْتِ مَوْضِعَ التَّحَلِيلِ يَقُولُ:**

**وَشَمَرَتِ الْجِمَالُ بِكُلِّ خُودِ
جَوَافِلُ في السَّرَابِ كَمَا اسْتَقَلَتْ فُلُوكُ الْبَحْرِ زَالَ بِهَا الشَّرِيرُ**

وهو ما يعني أنَّ الجِمالَ التي أعدَتْ للرَّحِيلِ بعدَ أنْ رُفِعَتْ الخدورُ، قد أسرعتُ، وجدتُ في سيرِها حاملةً كلَّ امرأةٍ شابةً، يفيضُ العبيرُ على ما حول عينيهَا. إنَّها جِمالٌ قد شردَتْ نافرةً خفيفةً وسط الصحراءِ، لا تهابُها وقتَ الظَّهيرةِ قاطعةً السَّرَابِ، كما تشقُّ الْفُلُوكُ البحَرَ، وهذه الجِمالُ مِنْ شِدَّةِ سُرْعَتها تميلُ عن الطريق مرَّةً بالحسانِ مِنَ النِّسَاءِ، وتَتَبعُهُ مُلْتَزِمَةً إِيَاهُ مَرَّةً أُخْرَى.

وإذاء ما سبقَ كان تفاعُلُ ابنِ جِنِي مع خطابِ (ملِحْ)، على نحو ما تقدَّم في نصِّه، وهو ما يتَّضحُ مِنْ خلاَلِه أنَّ ابنَ جِنِي قد رأى أنَّه لكي يتَّضحَ المرادُ مِنْ خطابِ مُلَحِّ بْنِ الْحَكَمِ ينبغي الإشارةُ إلى أنَّ كلمةَ (الصدور) في الجُملةِ الفِعلِيَّةِ الخبرِيَّةِ المُثبَّتةِ «تقْيِيمُ أُخْرِي بِهِنَّ طَوَالِبُ الْقَصْدِ الصُّدُورُ»، مرفوعةُ بـ(طَوَالِب)، كما ارتفعتِ (النساءُ) في قولنا: (مررتُ بِرَجَالٍ طَوَالِبَ زِيدًا نَسَاوَهُمْ)؛ وعلى هذا يكونُ المعنى أنَّ هذه الجِمَالَ مِنْ شِدَّةِ سُرْعَتِهَا تميلُ عن الطَّرِيقِ مَرَّةً بالحسَانِ من النساءِ، وتَتَّبعُ الطَّرِيقَ المُسْتَقِيمَ أُخْرِي، وحالتها أنَّ صدورَها مُفْعَمَةٌ بِإرادَةٍ كُونِ السَّفَرِ سَهْلًا غَيْرَ شاقًّا، وطالبة ذلك، بالإضافة إلى إرادةِ إِتْيَانِ ما أُرِيدَ مِنْ وجْهَةٍ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ هذه حالةً صدورها، فلا تتمَّنِي أنْ تكونَ، بل هي كائنةٌ على ما هي عليه.

ولم يكتفِ ابنُ جِنِي بذلك، بل أشار إلى أنَّ الرَّفعَ يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ طَرِيقِ آخر، وهو أنْ تكونَ (الصدور) مرفوعةً بالِمَصْدِرِ (الْقَصْدِ) المبدوءُ بـالْأَلْفِ وَاللَّام، كقوله: (حُبُّ الْقِيَامِ زِيدُ)؛ أي: أنْ يَقُومَ زِيدُ، فَتَعْمَلُ المَصْدِرُ، وَفِيهِ اللَّامُ، كقوله: (عن الضَّرِبِ مَسْمَعًا)، مِنْ قولِ الشَّاعِرِ (من الطَّوْلِي)

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغَيِّرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أُنَكِّلْ عَنِ الضَّرِبِ مَسْمَعًا^(٤٣)
ومن ثَمَّ يكونُ المعنى والتَّقدير: (طَوَالِبُ أَنْ تَقْصِدَ الصُّدُورُ)، وَرَفِعُهَا بِالِمَصْدِرِ على أنَّه في معنى الفعل^(٤٤)، وعلى هذا يكونُ المعنى: أنَّ هذه الجِمَالَ مِنْ شِدَّةِ سُرْعَتِهَا تميلُ عن الطَّرِيقِ مَرَّةً بالحسَانِ من النساءِ، وتَتَّبعُ مَرَّةً أُخْرِي، وحالتها الرَّجَاءُ أنْ تَقْصِدَ الصُّدُورِ وجْهَتَها، فَهِيَ عَلَى هَذَا المعنى كَائِنَةٌ تُمَنِّي نَفْسَهَا بِأَنْ تكونَ هَذِهِ نِيَّتَهَا الْمُسَيَّطَةُ عَلَيْهَا. وَبِنَاءً عَلَى هَذَا فَإِنِّي أُرجُحُ كُونَ (الصدور) مرفوعةً بـ(طَوَالِب)، كما ارتفعتِ (النساءُ) في قولنا: (مررتُ بِرَجَالٍ طَوَالِبَ زِيدًا نَسَاوَهُمْ)، لا سِيَّما أَنَّ عَمَلَ المَصْدِرِ الْمُعَرَّفِ بـ(الْأَلْفِ) هو أَضْعَفُ الِمَصَادِرِ عَمَّا.

وهو ما يُسلِّمُنِي إلى بعض التَّفصِيل قائلاً: إنَّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: الأوَّلُ أَنْ يَكُونَ مِنْنَنَا، وَهُوَ الْأَقِيسُ، نَحْوَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ مُحَمَّدٍ خَالِدًا، أَوْ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، أَوْ أَعْجَبَنِي ضَرْبُ خَالِدًا مُحَمَّدًا، أَوْ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدًا، عَلَى تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ، بِخَلَافِ فِيهِ^(٤٥)، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، سَوَاءً أَكَانَتِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْفَاعِلِ، نَحْوَ: سَرَّنِي ضَرْبُ مُحَمَّدٍ خَالِدًا، أَمْ إِلَى الْمَفْعُولِ، نَحْوَ: سَرَّنِي ضَرْبُ خَالِدٍ مُحَمَّدًا، وَكَانَ إِعْمَالُ الْمَضَافِ أَكْثَرُ مِنَ الْمِنْنَنَ، لَأَنَّ الْإِضَافَةَ تَجْعَلُ الْمَضَافَ إِلَيْهِ كَالْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ، وَإِعْمَالُهُ مِنْنَنًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِهِ مَعْرَفًا بـ(الـ)؛ لَأَنَّ فِيهِ شَبَهًا بِالْفِعْلِ الْمُؤَكَّدِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ^(٤٦)، وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفًا بـ(الـ). وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، فَإِنَّهُ تَجْدُرُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمَعْرَفَ هُوَ أَعْسَفُهَا فِي الْعَمَلِ؛ «لَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَكُونُ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ تَحرِزاً مِنَ الْأَعْلَامِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ قَدْ إِعْمَالُهَا، وَإِنَّمَا قَلَّا فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ تَحرِزاً مِنَ الْأَعْلَامِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ قَدْ تَدْخَلُهَا لَا لِمَعْنَى التَّعْرِيفِ، نَحْوُ الْحَسَنِ وَالْعَبَّاسِ»^(٤٧)، وَفِيهِ مَذَاهِبٌ.

وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمِنَ النَّحْوِيْنِ مَنْ لَا يُجِيزُ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ الْمَعْرَفِ بـ(الـ)، وَهُؤُلَاءِ النَّفَرُ هُمُ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَغْدَادِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ، كَابِنُ السَّرَّاجِ^(٤٨)، وَهُمْ بِجَانِبِ رَوْيِتِهِمْ أَنَّ مَا ظَهَرَ بَعْدَ الْمَصْدَرِ مِنْ مَعْمُولٍ فَهُوَ لِعَامِلٍ يُفَسِّرُهُ الْمَصْدَرُ كَمَا فِي الْمِنْنَنَ، أَجَازُوا خُفْضَ الْاَسْمِ بَعْدَهُ عَلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَقَالُوا: قَالَتِ الْعَرْبُ: يُعْجَبَنِي الإِكْرَامُ عِنْكَ سَعْدُ بْنِيْهِ؛ أَيْ: أَكْرَمَ سَعْدَ بْنِيْهِ^(٤٩)، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ^(٥٠).

وَمَذَهَبُ سِيَّبُويَّهِ وَالْخَلِيلِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ بِدُونِ قُبْحٍ كَالْمَصْدَرِ الْمِنْنَنِ، فَيُرِفَعُ بِهِ الْفَاعِلُ وَيُنَصَّبُ الْمَفْعُولُ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقدَّمَ^(٥١). وَيَنْضَمُ إِلَيْهِمْ - أَيْ: إِلَى الْخَلِيلِ وَسِيَّبُويَّهِ - الْمُبَرَّدُ، فَيَقُولُ: «أَرَادَ عَنْ ضَرْبِ مِسْمَعٍ، فَلَمَّا أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ امْتَنَعَتِ الْإِضَافَةُ، فَعَمِلَ عَمَلَ الْفِعْلِ»^(٥٢)، وَهَذَا رَأْيُ صَرِيْحٍ لِلْمُبَرَّدِ فِي إِعْمَالِ الْمَعْرَفِ

بـ(أـ) عـمـل فـغـلـهـ، بـخـلـافـ مـنـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ مـنـعـ عـمـلـ هـذـاـ المـصـدـرـ، لـاستـفـحـالـ الـاسـمـيـةـ فـيـهـ؛ وـمـنـ ثـمـ كـانـ القـوـلـ بـخـلـافـهـ مـعـ سـيـبـويـهـ، أـضـفـ إـلـىـ ذـلـكـ أـنـ المـبـرـدـ فـيـ نـقـدـهـ كـتـابـ سـيـبـويـهـ لـمـ يـعـرـضـ لـنـقـدـ شـيـءـ مـمـاـ قـالـهـ سـيـبـويـهـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ^(٥٣)ـ، وـيـضـافـ إـلـىـ هـذـاـ الفـرـيقـ أـيـضـاـ مـنـ اـخـتـارـ الإـعـمـالـ كـابـنـ يـعـيـشـ وـابـنـ مـالـكـ وـالـسـيـوطـيـ وـغـيرـهـ^(٥٤)ـ. وـفـيـماـ تـقـدـمـ مـجـمـلـ ثـلـاثـةـ مـذاـهـبـ، هـيـ: عـدـمـ الـجـواـزـ، وـالـجـواـزـ كـالـمـصـدـرـ الـمـنـوـنـ، وـالـجـواـزـ عـلـىـ قـبـحـ.

بـقـيـ لـيـ إـلـاـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ ثـمـةـ مـذـهـبـاـ رـابـعـاـ، فـيـهـ تـفـصـيـلـ بـيـنـ أـنـ يـعـاقـبـ الضـمـيرـ (ـاـلـ)ـ فـيـجـوزـ الإـعـمـالـ، أـوـ لـاـ يـعـاقـبـ فـلاـ يـجـوزـ، وـهـوـ مـذـهـبـ اـبـنـ الطـراـوـةـ وـأـبـيـ بـكـرـ بـنـ طـلـحةـ، وـاـخـتـارـهـ أـبـوـ حـيـانـ^(٥٥)ـ؛ أـيـ: أـنـهـ بـنـاءـ عـلـىـ مـاـ فـيـ بـيـتـ المـرـأـرـ الذـيـ دـلـلـ بـهـ اـبـنـ جـنـيـ يـجـوزـ إـعـمـالـ المـصـدـرـ، لـأـنـ الـمـعـاقـبـةـ تـصـحـ، فـنـقـولـ: فـلـمـ أـنـكـلـ عـنـ ضـرـبـيـ مـسـمـعاـ، وـهـوـ مـاـ يـنـطـبـقـ عـلـىـ بـيـتـ (ـمـلـيـحـ). وـالـخـلـاصـةـ أـنـيـ مـعـ جـواـزـ إـعـمـالـ المـصـدـرـ الـمـعـرـفـ بـالـأـلـفـ وـالـلـامـ عـمـلـ فـغـلـهـ فـيـمـاـ بـعـدـهـ، عـلـىـ ضـعـفـهـ؛ وـذـلـكـ لـأـنـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ بـمـنـزـلـةـ التـنـوـينـ، فـعـمـلـهـ وـفـيـهـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ كـعـمـلـهـ وـفـيـهـ التـنـوـينـ^(٥٦)ـ، وـالـمـعـنـىـ فـيـ بـيـتـ المـرـأـرـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ يـؤـيدـ عـمـلـ المـصـدـرـ (ـالـضـرـبـ)، وـهـوـ مـاـ يـدـلـلـ عـلـىـ إـمـكـانـيـةـ رـفـعـ الصـدـورـ بـالـمـصـدـرـ (ـالـقـصـدـ)ـ فـيـ بـيـتـ مـلـيـحـ بـنـ الـحـكـمـ، لـكـنـ الـمـعـنـىـ فـيـ بـيـتـ (ـمـلـيـحـ)ـ يـؤـيدـ كـوـنـ (ـالـصـدـورـ)ـ مـرـفـوعـةـ بـكـلـمـةـ (ـطـوـالـبـ).

وـهـكـذـاـ اـتـضـحـ لـنـاـ - وـإـنـ كـانـ مـنـ الـمـعـلـومـ بـالـضـرـبـةـ - أـنـ تـعـدـدـ الـقـرـاءـةـ بـتـعـدـدـ الـمـتـلـقـينـ يـلـقـيـ بـظـلـالـهـ عـلـىـ الـخـطـابـ فـيـ سـبـيلـ جـلـائـهـ، وـهـوـ أـفـضـلـ مـنـ تـعـدـدـ الـقـرـاءـةـ لـدـىـ الـمـتـلـقـيـ الـواـحـدـ، وـهـنـاـ يـحـضـرـنـيـ قـوـلـ الـقـائلـ: «لـئـنـ كـانـتـ الـقـرـاءـةـ وـالـتـأـوـيـلـ تـتـعـدـدـ وـتـتـنـوـعـ لـدـىـ الـمـتـلـقـيـ الـواـحـدـ، فـكـيـفـ الـحـالـ حـيـنـمـاـ يـتـعـلـّقـ الـأـمـرـ بـعـدـدـ مـنـ الـمـتـلـقـينـ، إـذـ يـنـفـتـحـ الشـعـرـ عـلـىـ التـعـدـدـ الـقـرـائـيـ نـظـرـاـ لـمـاـ يـرـشـحـ بـهـ مـنـ إـلـيـاهـاتـ وـظـلـالـ الـمـعـانـيـ»^(٥٧)ـ.

(ب) - المنصوب:

١ - المنصوب من جهة واحدة:

ورد التَّفَاعُلُ التَّحْوِيُّ لدِي ابْن جِنِّي، مُتَّصِّلاً بِالمنصوبِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا. وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتُ بَعْدَ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، أَوْ مَنْصُوبَةً عَلَى أَنَّهَا مَحْدُورٌ، أَوْ حَالٌ - مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى مَا فُسِّرَ عَلَى مَحْصُولِ الْمَعْنَى دُونَ مَوْضِعِ الْلَّفْظِ - أَوْ تَمِيِّزُ، أَوْ ظَرْفُ، أَوْ مَعْطُوفَة، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي تَنَاؤلِهِ قَوْلَ الْبُرِيقِ بْنِ عِيَاضٍ^(٥٨) : (مِنَ الْوَافِرِ)

**فَمَا إِنْ شَاءَكُمْ مِنْ أُسْدِ تَرْجِ
أَبُو شِبَابَيْنِ قَدْ مَنَعَ الْخِدَارَا
إِنْجَرَا جُرَاهَةَ مِنْهُ وَادَهَى إِذَا مَا كَارِبُ الْمَوْتِ اسْتَدَارَا**

فَقَالَ: «جِرَأَةُ هَنَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمَيِّزِ، لَا عَلَى الْمَصْدِرِ، وَذَلِكَ أَنَّ (أَفْعُل) هَذِهِ الْمَوْضِعَةَ لِلْمَفَاضِلَةِ، نَحْنُ: (أَحْسَنُ مِنْكَ)، وَ(أَكْرَمُ مِنْكَ)، لَا يَجُوزُ استِعْمَالُ الْمَصْدِرِ مَعَهَا، مِنْ قِبْلَتِ أَنَّ الْغَرْضَ فِي الْمَصْدِرِ إِنَّمَا هُوَ التَّوْكِيدُ، وَ(أَفْعُل) هَذِهِ قَدْ استِغْنَثُ بِمَا فِيهَا مِنْ الْمُبَالَغَةِ عَنِ التَّوْكِيدِ بِالْمَصْدِرِ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَهُ خُسْنَّا وَلَا إِحْسَانًا) وَلَا (مَا أَكْرَمَ زِيَّدًا كَرَمًا وَلَا إِكْرَامًا)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (جِرَأَةً) مَنْصُوبًا عَلَى التَّمَيِّزِ، كَوْلُهُ: (هَذِهِ جِرَأَةُ جَرِيَّةٍ) وَ(هَذِهِ شِعْرُ شَاعِرٍ)، وَكَوْلُهُ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ ضَلَّ ضَلَالُنَا وَلَسْرَنَا أَنَا نُثَلُّ وَنُوَادُ

وَكَوْلُهُمْ: (جَنَّ جَنُونُهُ) وَ(خَرَجَتْ خَوارِجُهُ). وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ سَبَحَانَهُ: **فَإِذَا كُرِّرُوا اللَّهَ كَذِكْرُهُ ءَاكِلَةَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرَهُ، وَكَانَهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَوْ ذِكْرًا أَشَدَّ ذِكْرًا، فَجَعَلَ لِذِكْرِهِ ذِكْرًا مُبَالَغَةً. وَذَاكِرُهُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - بِهَذِهِ الْآيَةِ - فَأَخَذَ يُنْظَرُ فِيهَا مُسْتَأْنِفًا لِلنَّاظِرِ، وَيَرِدِّدُ مِنَ الْقَوْلِ مَا دَلَّنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدَّمَ فِيهَا - فِيمَا قَبْلُ - نَظَرًا، فَعَجَبَتْ مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَثْرَةِ بَخْثِهِ وَطُولِ مَزاولَتِهِ. فَإِنْ قَلْتَ: فَهَلْ**

كان تقديره عندك (فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو ذكراً أشد)، ثم قدم وصف النكرة عليها، فنسبة على الحال منها، قوله: (من الوافر)

لَمِيَّةٌ مُوْحِشًا طَلْلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ
 قيل: إن هذا باب ذكره سيبويه أنه قلما يجيء في الكلام، وأكثر ما يجيء في الشّعر، وما كانت هذه حالة لم يحسن حمل التّنزيل عليه»^(٥٩).

فهذا بيان من قصيدة للبريق يرثي فيها أخيه^(٦٠)، وفيهما يرى أن أخي يتصرف بالجرأة؛ لدرجة أنه يفوق في جرأته أبداً قوياً، قد اشتكت أنيابه، من المكان المسمى (ترجاً)، قد منع نفسه من الاستقرار في خده، إذا ما اقترب الموت أدار له ظهره، وأحاط به. ومن أجل النّص على معنى المبالغة في الشّجاعة ورفع إيهام النّسبة في الجملة قبله، من حيث كون التّمييز «يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة»^(٦١)، نجد ابن جنّي في تفاعله مع خطاب البريق ينص على أنّ كلمة (جزأة) ليست منصوبة على المصدر، بل هي منصوبة على التّمييز؛ وعلّة ذلك عنده موافقاً إيّاه - أنّ (جزأ) للمفاضلة، نحو: (أحسن منك)، (أكرم منك)، لا يجوز استعمال المصدر معها، من قبل أنّ الغرض في المصدر إنّما هو التوكيد، وأفعل) هذه قد استغنت بما فيها من المبالغة عن التوكيد بالمصدر، فذلك لا تتقول: (ما أحسنه حسناً ولا إحساناً) ولا (ما أكرم زيداً كرماً ولا إكراماً)؛ ومن ثم كانت (جزأة) منصوبة على التّمييز، على نحو ما ورد في استرسال ابن جنّي من استشهاد بالشّعر والقرآن الكريم، في نصّه السابق؛ من منطلق اعتقاده وإقراره بأنه «ينبغي للقرآن أن يُتحَيّر له، ولا يُتَحَيّر عليه»^(٦٢).

وهو ما يتضح من خلاله لجوء ابن جنّي إلى التعليل؛ بناءً على أنه أسلوب لغوّي، يفيد التّقرير وتأكيد الحكم المتّحدث عنه؛ ومن ثم يقوى تأثيره في نفس المتكلّي، ويتحقق به. وقد حاول ابن جنّي بكلّ ما أوتي من أدوات أن يجد العلة لما هو بصدده في

سبيل بيان وجهة نظره، وهو الأمر الذي جعله يوصف بأنه ذو عقلية تعليية تحليلية، ذات مرجعية ترجع إلى تعليل المتكلمين والفقهاء؛ بناءً على أن العلة الكلامية غائية، تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلوم، فالعلاقة بينها وبين المعلوم علاقة مصاحبة في الوجود، وهو ما سيتضح لنا أكثر على مدار البحث، وإن كانت هذه العلل أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهما إنما يحيلاون على الحسن، ويحتاجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث عل الفقه، على نحو ما صرخ به ابن جنّي في خصائصه^(٦٣).

٢ - المنصوب من جهتين:

ورد التفاعل النحوي لدى ابن جنّي، فيما يتصل بالمنصوب من جهتين في سبعة موضع، ومن ذلك ما جاء في سياق تناوله قول أبي قلابة: (من الوافر) **يَئِسْتُ مِنَ الْحَذِيَّةِ أَمْ عَمْرِو غَدَاءَ إِذَا نَتَحَوَّلْيِي بِالْجِنَابِ**
فقال: «قال أبو عمرو: **الْحَذِيَّةُ: الْعَطِيَّةُ... وَ(أَمْ عَمْرُو) مَنْصُوبَةُ عَلَى النَّدَاءِ،** ويجوز أن يكون مفعول (الْحَذِيَّةِ) أي: **يَئِسْتُ مِنْ أَنْ أَحْذِي أَمْ عَمْرُو، فَأَعْمَلُ** المصدر، وفيه اللام، كقوله (من الطويل):

لَقْدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغَيْرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أُنْكِلْ عَنِ الضَّرِبِ مَسْمَعاً^(٦٤)
فهذا بيت افتتح به أبو قلابة قصيدته التي خصّصها لذكر أمر (عمار) وقصّتهم يوم (الأحد)^(٦٥). ونصّ ابن جنّي يتضح من خلاله تفاعله مع خطاب أبي قلابة؛ ذلك أنه يرى أنَّ كلمة (أَمْ عَمْرُو) تحتاج إلى بعض الإيضاح، فذكر أنَّها منصوبَة على النداء، على تقدير: يا أَمْ عَمْرُو، وعلى هذا يكون المعنى: **يَئِسْتُ مِنَ الْعَطِيَّةِ يَا أَمْ عَمْرُو** غداً إذ رموني بالشعب المسمى بالجناب.

وفي هذا إشارة إلى أنَّ ثمة سراً لحذف حرف النداء، ينبغي على القارئ المتأتي التَّنَبُّهُ إِلَيْهِ، وإكمال فراغات النصّ، مِنْ مُنْظَلِقِ لِجُوءِ ابن جنّي إلى الوضِعِ في حديثه

أحياناً، غير مهتم بالعلوم بالضرورة، ذلك السر يكمن في أن ثمة قرباً بين الشاعر وأم عمرو، بالإضافة إلى أن الشاعر من فعل في سياق حديثه معها عمماً حدث له، فلا يهمه إطالة الصوت هنا، باستخدام حرف النداء (يا)، كما أن هذا الحذف قد أسمم في توافق النظم التحوي مع النسج الشعري؛ ذلك أن البيت من بحر الوافر، وقطيعه وزنه هكذا:

يَئِسْتُ مِنْ / حَذِينَةِ أُمٍ / مَعْمِرٌ
غَدَاءَ إِذْنٌ / تَحَوْنِي بِلٌ / جَنَابِي
مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَغُولُنْ
وهو ما يتضح من خلاله أن الحذف قد أسمم في استقامة التفعيلة الثانية في حشو البيت، فصح الوزن، وركزت الكلمة (أم عمرو) في مكانها من العروض، ملبيةً مطلب العروض، مسهمةً في استقامة القافية برويها المراد.

هذا عن الوجه الأول في الكلمة (أم عمرو)، أما عن الوجه الثاني، فقد أشار ابن جنني إلى جواز كونها مفعول المصدر المعرف بالألف واللام (الحنية)، على نحو قول المزار الأسيدي السابق ذكره في النص، وهذا أيضاً مذهب الخليل وسيبويه والمبرد والبطليوسى وغيرهم في جواز الإعمال بدون قبح كال المصدر الم-tone، فيُرفع به الفاعل ويُنصب المفعول^(٦٦)، وعلى هذا يكون المعنى: يئس من أن أحذى أم عمرو، فيكون مضمون الفعل (يئس) واقعاً على (أم عمرو)، وكلا الوجهين السابقين حسن، يؤيده السياق النصي للبيت.

ومثال ذلك أيضاً ما ورد في تعليقه على قول ملتح بن الحكم: (من الطويل)
مُهَشَّةٌ لِدَلِيلِ اللَّيْلِ صَادِقَةٌ وَقَعَ الْهَجِيرِ إِذَا مَا شَخَّشَ الصُّرُدُ
 فقال: «شخّش: صاح، لك في نصب (وقع الهجير) مذهبان، إن شئت على أنه مفعول صادقة، كقولك: (صدقت القتال)؛ أي: بالغت فيه ووفيته ما يجب له، فإن شئت على أنه تمييز مشبه بالمفعول، كقوله: أجبَ الظَّهَرَ، وَالشُّعَرَ الرَّقَابَا»^(٦٧).

فهذا بيت لمليح في سياق وصف الناقة التي نسلّيه عن (اليلى) في شبيهه، فيرى أنها ناقة تطرب للمشي في الليل وتفرح به، وعلى الرغم من ذلك فإنّها تسير وقت الهجير، ولا تقصر، لا سيما إذا ما صاح الصرد. وقد رأى ابن جنّي - من باب التفاعل مع الخطاب - أن يشير إلى أنّ ثمة مذهبين في نصب كلمة (وَقْع) : أحدهما على أنها مفعول كلمة (صادقة) كقولك: (صَدَقْتُ القَتَالَ) ؛ أي: بالغت فيه، ووفيته ما يجب له، والآخر على أنها تمييز مشبه بالمفعول، كقوله: أَجَبَ الظَّهَرَ، وَالشُّعْرَ الرِّقَابَا.

أمّا عن كون (وَقْع) مفعولاً به، فعلى أنها معمول (صادقة)، كنصب الوجه في قوله: مررت برجلٍ حسن الوجه، وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول، وهو مذهب البصريين^(٦٨). أمّا عن كونها منصوبة على التمييز المشبه بالمفعول، فذلك مثل قول النّابغة الذّبياني: (من الوافر)

وَنَمْسِكُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْنِسٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
وقول الآخر:

فَمَا قَوْمِي بِشَغَلَةَ بْنِ سُعْدَى وَلَا بِقَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا^(٧٠)
وهذا مذهب الكوفيين، ومن تبعهم، نحو الطّبرى وابن الطراوة والزمخشري في موضع من الكشاف، فنهم يرون جواز مجيء التمييز معرفة، فكلمة (وَقْع) في بيت (مليح) معرفة بالإضافة، وكلمة (الظّهر) في بيت النّابغة معرفة بـ(الـ)، وكذلك (الرّقاب) في بيت الحارث بن ظالم، وكل منها منصوب على التمييز^(٧١)، وهو ما منعه أبو حيّان^(٧٢). ومذهب البصريين عدم جواز مجيء التمييز معرفة، على نحو ما جاء عند سيبويه والمازني والمبرّد والزّجاج وابن السّراج وأبو البركات الأنباري، وغيرهم^(٧٣). وعلى الرغم من ذلك، فإنّ ابن جنّي لم يصرّح بترجمي أحد المذهبين على الآخر، وإنّ كان يفهم منه ترجيح مذهب الكوفيين في كون التمييز معرفة.

هذا، ومن باب الإفادة الإشارة إلى أنَّ القولِ بِكُونِ (وَقْعُ الْهَجِير) مفعولاً للصَّفة المُشَبَّهَة باسم الفاعل (صادقة) يكون للدلالة على أنَّ النَّاقَة المُتَحَدَّثَ عنها تَتَصَافَّ بِأَنَّهَا قد صَدَّقَتْ وَقْعَ الْهَجِير، فكان هذا المعنى ثابتاً لها، وأمَّا على كُونِها تمييزاً مُشَبَّهًا بالفعل، فيكونُ المعنى على تمييز النَّسْبَة؛ أي: تمييز الصَّدقِ بالنَّسْبة لَوَقْعُ الْهَجِير، وكلا الوجهين حَسَنٌ، يُؤيِّدُه المعنى.

(ج) - ما يحتمل النصب والرفع:

ورد التَّفَاعُل التَّحْوِي لدى ابن جِنْيِ، مُتَصَّلًا بما يحتمل النصب والرفع في ثلاثة مواضع، ومن ذلك ما جاء في سياق تناولِه شعر عبد الله بن مسلم بن جُنَاحٍ: (من الطويل)

وَجَنَّ عَلَيْكَ الَّلَّيلُ دَانِ رِوَاْفُهُ
فَقَالَ ابْنُ جِنْيِ: «يُجَوَّزُ أَنْ يَكُونَ (دانِ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَأَرَادَ (دانِاً رِوَاْفُهُ) إِلَّا
أَنَّهُ أَجْرٌ الْمَنْصُوبُ مَجْرِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، كَقُولِهِ»:

يَا دَارِ هَنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا
بَيْنَ الْطَّوَّيِّ، فَصَارَاتِ فَوَادِيهَا
... وَقُولُهُ مِنَ الرَّجَزِ:

سَوَّى مَسَاحِينَ تَقْطِيطَ الْحُقْقَ
تَفْلِيلُ مَا قَارَغَنَ مِنْ سُمْرِ الْطَّرَقِ
وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا. ويُجَوَّزُ أَنْ يَكُونَ تقديره: وَجَنَّ عَلَيْكَ الَّلَّيلُ رِوَاْفُهُ دَانِ، بِجَعْلِ
الجملة في مَوْضِعِ الْحَالِ، ثُمَّ قَدَّمَتِ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، كَمَا تَقُولُ فِي الصَّفَةِ: مَرَرْتُ
بِرْجِلِ قَائِمٍ أَبُوهُ، يَرِيدُ: أَبُوهُ قَائِمٌ، ثُمَّ قَدَّمَتْ» (٧٤).

فهذا بيتُ عبد الله بن مُسْلِم بن جُنَاحٍ في سياق توجيهه حديثه لِمَنْ يَلْحَى
وَيَعْذُلُ فِي الْهَوَى قائلًا:

بُلِيْتَ بِمَا آلَقَى وَلَا زُلْتَ بَاكِيَا
لَعَلَّكَ إِنْ دَهْرُ أَصَابَكَ صَرْفُهُ
الآَقْلُ لِمَنْ يَلْحَى وَيَعْذُلُ فِي الْهَوَى

وفيها يخبره بأنْ يتركَ لومه، لا سيّما أَنَّه قد أُصيَّبَ بما أُصيَّبَ به الشّاعرُ من داءٍ، مُشيراً إلى أنَّ هذا العاذلَ سيدكُرُ عبد الله بن مُسلم إِنْ أصابه الدَّهرُ بِمِثْلِ مَا أصابه، وسيذكُرُه إذا ذاق مرارة دائه، لا سيّما إذا أَسْدَلَ عليه الليلُ ظلامه، وظلَّ يتطلُّعُ إلى النَّجومِ المتولِّيةِ القريبةِ مهموماً بِمَا أحاطَ به مِنْ داءٍ.

وأمام مشاركةِ المُتلقِّي (ابن جني) المبدع في بيان قُضِيَّ عملية الإبداعِ أراد أنْ يُشيرَ إلى أنَّ كلمةَ (دانٍ) تحتملُ التَّنصِيبَ والرَّفعَ، فكيف يكون ذلك؟ تحتملُ التَّنصِيبَ على الحالِ، والمرادُ: (دانِياً رواقه)، إِلَّا أَنَّه أَجرى الاسم المنقوصَ المنصوبَ مجرى المروفِ والمجرورِ، في حذفِ يائِه والتَّعويضِ عنها بالتنوينِ، فحذفَ الياءَ من كلمةِ (داٌني)، على نحو ما ورد بالبيتين المذكورين في نصِّ ابن جني، والمعنى - على كونِ كلمةَ (دانٍ) منصوبةً على الحال في صورة الصفة المُشبَّهة المنقولَة إلى صيغةِ اسم الفاعل؛ للدلالة على الحدوث والتَّجددِ لا الثبوت والاستمرار - أَنَّ العاذلَ سيدجَدُ ذِكْرُه الشّاعرَ إِنْ أُصيَّبَ بِمِثْلِ مَا أصابه حالاً بعد حال، لا سيّما إذا جاءه اللَّيلُ ماداً ظلمته؛ ومنْ ثمَّ ففي (دانٍ) دلالةً على انقلابِ الشَّيءِ عما كان في وقتِ فعلٍ منَ الأفعالِ، للزيادة في الفائدة، على عكسِ المفعول الذي هو للزيادة في البيان^(٧٥).

أمّا احتمالُ الرَّفع، فعلى تقديرِ وجَنَّ عليك اللَّيلُ رواقه دانٍ، يجعلُ جملةَ (رواقه دانٍ) في موضع الحال، ثُمَّ قدمَتُ الخبرَ (دانٍ) على المبتدأ (رواقه)، كما تقولُ في الصفة: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، يريد: أبوه قائم، ثُمَّ قدمَتُ، والمعنى على كونِ الحال جملةً مع تقديمِ الخبر، لا يختلفُ عما سبق إلَّا في زيادةِ العناية والاهتمام بتقديم الخبرَ (دانٍ)؛ للدلالة على أَنَّ ثَمَّةَ أمراً مَا، ينبغي التَّبنُّ إليه، وهو قُرْبُ اللَّيلِ؛ ومنْ ثمَّ مَدُّه ظلمَتَه، كأنَّه سِتُّرٌ يُمَدُّ دونَ سَقْفِ البيتِ، أضفَ إلى ذلك أَنَّ تأخيرَ الخبر مُستحيياً لمطلبِ العروضِ قد أَسْهَمَ في استقامَةِ تفعيلتها، فلماً كان البيتُ من الطَّوِيلِ، فإنَّ تقطيعه وزنه هكذا:

وَجْنَنَ / عَلَيْكَ لَلَّيْ / لُدَانْ / رِوَاقُهُ
 وَرَاعِنَيْ / تَلِلَهْمَنْ / نُجُومَ د / دَوَابِنَا
 فَعُولُن / مَفَاعِيلُن / فَعُولُن / مَفَاعِيلُن
 أَمَّا عَلَى افتراض قَوْلِهِ: (رواقهُ دان) فلن يستقيم الْوَزْنُ، ولن يتحقق للشَّاعر ما
 أَرَادَ مِنْ معنَى مَّا، عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ مِنْ تَحْلِيلٍ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُعْكِسُ لَنَا جَانِبًا
 مِنْ عَبْقَوَيَّةِ ابنِ جِنِّي، يَتَعَلَّقُ بِدِلَالِهِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي سِيَاقِهِ.

(د) - ما يحتمل الرفع والجزم:

ورد التَّنَفَّاعُل النَّحْوِي لِابنِ جِنِّي، مُتَّحِسِّلاً بِمَا يحتمل الرَّفْعِ وَالْجَزْمِ فِي مَوْضِعٍ
 وَاحِدٍ، وَذَلِكَ فِي تَنَاؤلِهِ شِعْرُ أَبِي صَخْرٍ، حَيْثُ قَوْلُهُ: (من الطَّوْلِ)

إِذَا عَشْتَ لِي حَتَّى أَمُوتَ فَلَا أَسْلُ خَلَافَكَ فِي عَيْشٍ وَمَا حُمَّ وَاجِبٌ
 فَقَالَ ابْنُ جِنِّي: «لَكَ فِي (أَسْلٍ) وَجَهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ الرَّفْعَ، فَلَا أَسْلٌ
 خَلَافَكَ، فَأَسْكُنْ لِكُثْرَةِ الْحَرَكَاتِ، كَقَوْلِهِ (مِنَ السَّرِيعِ):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرِ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلِ
 وَالآخِرُ: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الدُّعَاءَ؛ أَيْ: فَلَا سَأْلَتْ، فَجَزَمَ لَذَلِكَ»^(٧٦).

فَقَوْلُ أَبِي صَخْرِ الْهُذَلِيِّ مِنْ أَبْيَاتٍ فِي شَخْصٍ يُسَمَّى (أَبَا خَالِدٍ)^(٧٧)، قَائِلًا لَهِ
 قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ بِبَيْتَيْنِ:

أَبَا خَالِدٍ مَنْ ذَا سِواكَ يَرِيشُ نِي
 وَمَنْ ذَا الَّذِي إِنْ بِنْتَ يَوْمًا أَعَاتِبُ
 إِلَيْهِ إِذَا مَرَثَ عَلَيَ النَّوَائِبُ
 ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتُ الَّذِي مَعْنَا مُشِيرًا فِيهِ إِلَى أَنَّهُ لَنْ يَسْأَلْ أَحَدًا فِي عَيْشِهِ مَا عَاشَ
 أَبُو خَالِدٍ، وَازْءَاءِ ذَلِكَ رَأَى ابْنُ جِنِّي - فِي إِطَارِ تَفَاعُلِهِ النَّحْوِيِّ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ -
 ضَرُورَةَ النَّصْ على وَجْهِ جُزْمِ الْفَعْلِ (أَسْلٌ)، فَرَأَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الرَّفْعَ وَالْجَزْمَ، فَالرَّفْعُ
 عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ: فَلَا أَسْلٌ خَلَافَكَ، عَلَى أَنَّ (لا) نَافِيَّةً، حَرْفٌ مَبْنِيٌّ لَا مَحْلٌ لَهُ مِنْ
 الإِعْرَابِ، وَأَسْلُ: مُضَارِّ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفِعِهِ الضَّمْمَةُ الظَّاهِرَةُ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ جَمِيعُ

حروفِ الفعلِ مُحرَّكةً، ثُمَّ أسكنَ اللَّامَ لكتْرَةِ الحركاتِ، على نحو ما جاء في نَصِّ ابن جِنِّي، مُسْتَشْهِدًا بِلِجوءِ امرئِ القَيْسِ إِلَى تسكينِ لَامِ الفعلِ (أَشَرَّبَ)؛ أي: جَزْمُه في غيرِ موضعِ الجَزْمِ.

ولمَّا كان ذَلِكَ كذَلِكَ، فمِنَ الْجَدِيرِ ذِكْرُهُ أَنَّ طَرْحَ العَلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، والمجيءِ بِالسُّكُونِ مَكَانَهَا، قد أَسْهَمَ فِي تَحْقِيقِ تَفْعِيلَةِ الْعَرَوْضِ؛ وَمِنْ ثُمَّ استقامَ الْوَزْنُ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا ذُكِرَ مِنْ تَخْفِيفِ كثْرَةِ الْحَرَكَاتِ فِي الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَهُوَ مَا يَدْفَعُنَا إِلَى القُولِ بِأَنَّ التَّسْكِينَ مَطْلَبُ مَطَالِبِ الْعَرَوْضِ، فَلَوْلَاهُ لَمَّا اسْتَقَمَتْ (فَلَا أَسْلُ = مَفَاعِلُنْ)؛ وَمِنْ ثُمَّ اسْتِجَابَ لَهَا النَّظَامُ النَّحْوِيُّ بِجَوازِ التَّرْخُصِ فِي الْعَلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ. أَمَّا الجَزْمُ، فَعَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الدُّعَاءَ؛ وَمِنْ ثُمَّ جَزْمُ، وَهُنَّا أُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْجَزْمَ مِنْ بَابِ التَّرْخُصِ فِي الْعَلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَذَلِكَ يُمْكِنُ تَفْسِيرَهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ تَكُونَ سَكْتَةُ الْعَرَوْضِ مَحْلَ الرَّاحَةِ عَنْ طَرِيقِ التَّسْكِينِ؛ وَمِنْ ثُمَّ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا يَرِيدُهُ مِنْ مَعْنَى عَدْمِ سُؤَالِ أَيِّ إِنْسَانٍ خَلَافَ أَبِي خَالِدٍ، لَا سِيمَّا أَنَّ اللَّبَسَ مَأْمُونٌ^(٧٨)، وَهُوَ مَا يَكْشُفُ أَيْضًا عَنْ سِرِّ لِجُوءِ ابنِ جِنِّي إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ.

ثانيةً - إعراب الحروف:

ورد التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لِدِي ابن جِنِّي، مُتَصِّلًا بِإعرابِ الحروفِ في موضعٍ واحدٍ، في سياقِ عَرْضِهِ المُسْتَدِرُكُ في تفسيرِ شِعْرِ أَبِي شَهَابِ الْمَازِنِيِّ، إِذَأَ قَوْلُهُ: (من الطويل)

فَإِنَّكِ عَمَرَ اللَّهِ إِنْ تَسْأَلِيهِمْ بِأَحْسَابِنَا إِذْ مَا تَجْلِي الْكَبَائِرُ
 فقال ابن جِنِّي: «عَمَرَ اللَّهُ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدِرِ؛ أَيْ: عَمَرْتُكَ اللَّهُ تَعَمِّيْرًا، فَجَاءَ الْمَصْدِرُ مَحْذُوفُ الزِّيَادَةِ... فَأَمَّا «ما» مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا مَا تَجْلِي الْكَبَائِرُ» فَيَحْتَمِلُ أَمْرِيْنِ، أَحدهُمَا: أَنْ يَكُونَ زَانَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَسْأَلِيهِمْ إِذْ يَكْبِرُ الْكُبَائِرُ لِضَيْقِ الزَّمَانِ وَشِدَّتِهِ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَفْعَالَهُمْ، وَيَخْسُنُ بِهِ الثَّنَاءُ عَلَيْهِمْ. وَالآخَرُ: أَنْ يَكُونَ نَفِيًّا، كَأَنَّهُ قَالَ: إِذْ

تصغر الكُبَرَاءُ لضيقِ الحالِ وشدةِ الزَّمانِ، فتتساوى أحوالُ النَّاسِ، وهذا في المعنى
كقولِ الحسن رضوان الله عليه: «لن يزالَ النَّاسُ بخِيرٍ ما تفاوتتْ أحوالُهُم»^(٧٩).

ومن الجدير ذِكرهُ أنَّ بيت أبي شهابِ المازِنِيَّ من قصيدةٍ، قالها في يومِ اسمهِ
(يومُ الْبَوْبَاةِ)، وعلى شاكلةِ الشُّعُراءِ الجاهليين يبدأ القصيدة بحديثه عن عنةِ القلبِ
من (أُمُّ عَامِرٍ) ثُمَّ يخلصُ من هذه المقدمة إلى بيانِ شجاعةِ قبيلته في صورةِ
خطابٍ مُوجَّهٍ إلَيْهَا^(٨٠)، ثُمَّ يأتي بالبيت الذي معناهُ مُردِفًا إِيَاهُ بقوله:

يُنَبِّئُكَ أَنَا نَفْرُجُ الْهَمَ كُلَّهُ بِحَقٍّ وَأَنَا فِي الْحُرُوبِ مَسَاعِرُ
وفي تفاصيلِ ابنِ جنِيِّ نحوًيا مع هذا الخطابِ يرى أنَّ (ما) من قوله: (إِذْمَا تَجَلَّ
الْكَبَائِرُ) يمكنُ أن تكونَ زائدةً وقد ربطَ ذلك بالمعنى، فقال: كأنَّه قال: إِنْ تَسْأَلِيهِمْ
إِذْ يُكْبِرُ الْكُبَرَاءُ، بِأَعْوَالِهِمُ الْعَظَامُ؛ لضيقِ الزَّمانِ وشدةِهِ، فتبينُ بذلك أفعالُهُمْ،
ويحسنُ به الثناءُ عليهم، لكنَّه تركَ فراغًا، يُكْمِلُهُ المُتَلَقِّي، وهو أنَّ هذه الزيادةَ ما
كانت إلَّا للنَّصْ على التَّاكِيدِ؛ أي: تأكيدُ ما سبقَ مِنْ معنَى أشارَ إِلَيْهِ، يكمنُ في
النَّصْ على كِبَرِ الْكُبَرَاءِ في وقتِ الضيقِ والشدةِ، وهو الوقتُ الذي تظهرُ فيه معادنِ
الرِّجالِ، كالذهبِ بينِ التُّرَابِ.

وبناءً على ذلك يُمكننا الإشارة إلى أنَّ (ما)، بكونها زائدةً تكونُ مُنسلاخةً عن
معانيها الوضعية، «فلا تكون مستعملةً في شيءٍ منها، وإنَّما يُؤْتَى بها لتأكيدِ معنَى
مستفادٍ من غيرِها، وقع في التَّرْكِيبِ نَفْسِهِ». ومعلومُ أنَّ «ما» لها معانٍ كثيرةً... فإذا
وردت في تركيبٍ مجردةً عن معانيها كُلُّها، وكان لا يمكنُ أن تكون مستعملةً في
شيءٍ منها على أن يكونَ جزءًا أساسياً من المعنى المُرادِ من التَّرْكِيبِ، فإنَّها تكونُ
مزيدةً^(٨١). ولما كانت (ما) الزائدةُ غيرُ الكافية على ضربين، عَوْضٌ وغيرٌ
عَوْضٌ^(٨٢)، فإنَّ مِنْ مُقتضى الحالِ الإشارة إلى أنَّها في بيتِ الْهُدَلِيِّ مِنْ ضَرْبِ غيرِ
الْعَوْضِ؛ لِكَوْنِها زائدةً بعدَ أداةِ شَرْطٍ.

هذا، وقد أشار ابن جنّي إلى أنّها تحتمل وجهاً آخر، وهو أن تكون نافيةً، والمعنى - كما قال - كأنّه قال: إذ تصغرُ الكُبْرَاءِ، بِصَغْرِ أَفْعَالِهِمْ؛ لضيق الحال وشدة الزَّمانِ، فتتساوى أحوال الناسِ، وهذا في المعنى كقول الحسن رضوان الله عليه: «لن يزالَ النَّاسُ بخِيرٍ مَا تفاوتَ أحوالَهُمْ»^(٨٣)؛ أي: أنَّ المعنى مع النَّفيِ، ليس فيه كبرٌ للكُبْرَاءِ، بل فيه صغرٌ لأفعالِهِمْ؛ لأنَّ أفعالَهُمْ وقتَ الشِّدَّةِ مثُلُّ أفعالِ بقيةِ النَّاسِ، فلا تفاوتٌ فيما بينها.

ثالثاً - غير الجائز فيما يتصل بإعراب الكلمات:

ورد التَّفاعل النَّحويُّ لدى ابن جنّي، مُتَّصلاً بغير الجائز في إعراب الكلمات في سبعة مواضع، على نحو ما جاء في سياقِ تناولِهِ قولَ أبي بُثينَةِ الْقَرْمَيِّ: (من الوافر) فَأَغْرِيْهِمْ وَلَا أَغْرِيْ إِلَيْهِمْ فَدِي لِصَاحَبِهِ الْمُغَرِّيْنَ نَفْسِيْ فَقالَ ابن جنّي: «إِلَيْهِ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ لَا مَفْعُولٌ بِهِ؛ أي: ولا أغريهم إِلَيْهِ؛ أي: بالغتُ في إغرائهم، فحذف المفعول به؛ لتقدم ذِكْرِهِ في قوله: (فأغريهم). وقد يجوز أن يكون أراد: ولا أغري بهم أو منهم إِلَيْهِ، فینصبه مفعولاً بِهِ. ومن أمثل الكتاب: «إِلَّا حَظِيَّةً فَلَا إِلَيَّهَ»؛ أي: فليست إِلَيَّهَا. ومعناه: نفسي فداءً لأصحابِ الْمُغَرِّيْنَ»^(٨٤).

فهذا البيت لأبي بُثينَةِ الْقَرْمَيِّ الصَّاهِلِيِّ من أبياتِ بمناسبةِ إغارةِ الجَدَرَةِ، وهم جِعْثَمَةُ، حَيُّيْ من الأَزْدِ، أَزْدِ شَنْوَةَ، على بَنِي قُرَيْمَ ابْنِ صَاهِلَةَ، وهم سِتُّونَ رجلاً، فطَرَقَتْ عَلَيْهِمْ بَنُو قُرَيْمَ، فلم يَتَّجُ من الجَدَرَةِ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، يُدْعَى سُنْيَنَةَ، فَقَالَ أَبُو بُثِينَةِ الْقَرْمَيِّ يذكر ذلك^(٨٥):

جَدَعْنَا آنِفَ الْجَدَرَاتِ أَمْسِ
بِمَعْدَى يَخْطِمُ السُّهْلِيَّ شَكْسِ
كَانَ جُلُودَهُمْ طُبَيْتُ بِبَوْزِسِ
وَقُلْتُ لَعَلَّهُمْ أَضْحَابُ فَرِسِ

لَا أَبْلِغُ يَمَانِيْنَا بِأَنَّا
عَدَوْنَا عَدُوَّةَ شَقَّتْ عَلَيْهِمْ
تَرْكَنَاهُمْ وَلَا تَرْثِي عَلَيْهِمْ
فَأَغْلُوْهُمْ بِنَضْلِ السَّيْفِ ضَرِبَا

وأتبعت هذه الأبيات الأربعة بالبيت الذي معنا، ذلك البيت الذي يرى فيه ابن جنّي أنَّ كلمة (أَلَيَا) منصوبة على الحال، وأنَّه من غير الصَّحيح نحوياً أن تكون مفعولاً به، وإنْ سُئلَ عن مفعول (أُغري) فالتقدير: ولا أُغريهم أَلَيَا، فحذف المفعول به؛ لتقديم ذِكْرِه في قوله: (فَأُغْرِيْهُمْ)، أي: لا يَأْلُو؛ أي: لا آلو في الإغراء^(٨٦)، وهو ما يتضح من خلاله أنَّ غير الصَّحيح نحوياً - عند ابن جنّي - مرتبط بالصَّحة الدلالية حيث التَّلميُجُ إلى فساد المعنى، مع كون الكلمة مفعولاً به، وصحته مع كونها حالاً.

وإذا كان ابن جنّي فيما سبق عرضه وما لم يُفترض من هذه الموضع قد نصَّ على غير الجائز نحوياً مشيراً إلى فساد المعنى دون تصريح بذلك، فقد صرَّح بعلة فساد المعنى، إزاء عرضه تفسير شِعْرِ أبي صَحْرِ الْهَذَلِيِّ، حيث قوله^(٨٧) : (من الطَّوِيل) :

تَرَى الشَّيْبَ بِالْأَصَالِ يَمْشُونَ نَحْوَهُ يُحَيِّونَهُ كَهْلًا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَهْلًا
 فقال ابن جنّي: «(مَنْ) هنا نكرة؛ لأنَّها معطوفة على (كهلاً) وما بعد (من) صفة لها، وموضعه من الإعراب نَصْبٌ، فَأَمَّا (كهلاً) فإنْ شئت جعلته حالاً؛ أي: كهولاً وغير كهول، فوضعت الواحد موضع الجميع، كقوله سبحانه: «لَمْ يُخْرِجُكُمْ طَفْلًا»... وإنْ شئت جعلته تمييزاً، كأنَّه أراد: يحيونه من كهول وغير كهول، ولا يجوز أن يكون (كهلاً) حالاً منه لفساد معناه»^(٨٨).

فقول أبي صَحْرٍ في سياق قسمِه بأنَّ اللَّيلَى في الفوادِ علَاقَةً، وحديثُه عن وجْدِ شَمْطَاءِ الْعَوَارِضِ التي أَقْلَتْ بَنِيهَا، فلم يُبْقِي الزَّمَانُ لها أَهْلًا، ولم يبقَ مِنْ أَبْنَائِهَا غَيْرُ واحِدٍ، ثُمَّ يشرع في وصفه إلى أنْ يصلَ إلى البيت الذي معنا، في قوله^(٨٩) :

**وَمَا إِنْ أَقَرَّتْ قَبْلَ مَوْلِدِهِ الْحَمْلَا
 إِلَى كَبِدٍ قَدْ جَرَبَتْ قَبْلَهُ الثُّكَلَا
 كَرِيمٌ تَرَاهُ فِي عَشِيرَتِهِ جَرَّاً
 وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَبْنَائِهَا غَيْرُ واحِدٍ
 تَكُفُّ عَلَيْهِ الدُّرْعُ ثُمَّ تَضُمُّهُ
 فَشَبَّ لَهَا مِثْلُ الرُّدَيْنِيِّ مَاجِدٌ**

هذا الماجدُ الكريمُ الذي شَبَّ لها قد أصبحَ ذا مكانةٍ في عشيرته، فكبارُ السِّنِّ الذين بلغَ منهم الشَّيْبُ مبلغًا يلتفونَ حولَه وقتَ الاصالِ يُحييُونَه، كأنَّه كَهْلٌ ذو خبرَةٍ، على الرَّغمِ من أَنَّه ليس كَهْلًا في الواقعِ، بل إِنَّ كهولتَه تأتي من حِكمتِه وسُدَادِ رأيهِ، وعلى هذا تكونُ الكلمةُ (كهْلًا) حالًا من الهاءِ في الفعلِ (يحييُونَه).

هذا هو فهمي للبيتِ، لا سيَّما أَنَّ السُّكَّريَّ قد روى الشطر الثاني مِنَ البيتِ مُخالِفًا، فقالَ: يُحييُونَه كَهْلًا وإنْ لمْ يَكُنْ كَهْلًا، أَمَّا ابن جَنِّي فقد نَفَدَ إلى ما وراءِ هذا الخطابِ متفاعلًا معه مُعْمِلاً خبرته وأدواته، فرأى عدمَ جوازِ كُونِ (كهْلًا) الأولى حالًا؛ وذلك أَنَّ (منْ) هنا نكرةٌ؛ لأنَّها معطوفةٌ على (كهْلًا) وما بعدَ (منْ) صفةٌ لها، وموضعُه من الإعرابِ نَصْبٌ؛ أيَّ: أَنَّ الجملةَ بعدَ (منْ) في محلٍ نَصْبٍ. فَأَمَّا (kehla) فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه حالًا مِنْ واوِ الجماعةِ في (يُحييُونَه)؛ أيَّ: كهولاً وغيرِ كهول، فوضعتَ الواحدَ موضعَ الجميعِ، كقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طَفْلًا﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ تمييزًا، كأنَّه أرادَ: يُحييُونَه مِنْ كهولٍ وغيرِ كهولٍ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (kehla) حالًا مِنْ الهاءِ في (يُحييُونَه) لفسادِ معناه، وَوَجْهُ ذلكِ الفسادِ كُونُ صِحَّةِ المعنى على أَنَّ النَّاسَ حالةً كونِهم كهولاً وغيرِ كهولٍ يقدِّرونَ هذا الماجدَ الكريمَ، ويُحييُونَه، وهو ما أُميلُ إليه بعدِ إمعانِ النَّظرِ في روايةِ ابنِ جَنِّي.

وقبلِ الانتقالِ إلى الحديثِ عنِ إعرابِ الجُملِ أوُدُّ الإشارةِ إلى أَنَّ بيانَ ابنِ جَنِّي إعرابَ الكلماتِ على نحوِ ما سبقَ ما كانَ إلَّا مِنْ مُنطلِقٍ وَضُعِ كلُّ كلمةٍ في مكانِها، سواءً أكانتَ في ترتيبِها الأساسيِّ أمَّا في غيرِ ترتيبِها، بناءً على ما أرادَه المُبدعُ الْهُنْدِلِيُّ مِنْ معنًى مَّا، أرادَ إيصالَه للمتلقِّي، فمعنى الرَّفعِ غيرُ معنى التَّصْبِ، وقد نَصَّ سيبويه على ذلكِ في تعليقه على قولِ الشاعِرِ:

يشكو إلَيَّ جميِّي طولِ السُّرَى صَبَرْ جميِّلُ فِكِلانا مُبَثَّلَى^(٩٠)

فقال: «والنَّصْبُ أَكْثَرُ وَأَجْوَدُ، لَأَنَّهُ يَأْمُرُهُ، وَمِثْلُ الرَّفِيعِ: ﴿فَصَبَرْ جَمِيلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ﴾^(٩١)، كأنه يقول: (الأَمْرُ صَبَرْ جَمِيلُ)^(٩٢)، وهو ما يتضح من خلاله أن الشاعر ما كان له أن يعبر عن استمرار الصبر ودواجه، وهو ما لا يستقيم له في حالة النصب؛ لأن النصب على المصدرية يفيدنا بأن المصدر نائب عن فعله، ومعلوم أن الحدوث والتجدد أو التغيير مرتبط بالفعل.

وفي اقترب أكثر أقول: إن في كل ما تقدم ما يدل على إدراك ابن جني مقصديّة الخطاب، وما عنده الشاعر من مُخض المعنى، وإعداد ما يليسه من الألفاظ والتركيب، يقول ابن طباطبا: «إذا أراد الشاعر بناء قصيدة مُخض المعنى الذي يريد بناء الشعر عليه في فكره نثرا، وأعد له ما يليسه إيه من الألفاظ التي تُطابقه، والقوافي التي توافقه، والوزن الذي سلس له القول عليه، فإذا اتفق له بيت يُشكل المعنى الذي يرومُه أثبته، وأعمل فكره في شغل القوافي بما تخصيه من المعاني»^(٩٣).

وبناءً على ذلك يمكن القول: إن تلك المقصديّة من وراء بيان إعراب بعض الكلمات - على نحو ما سبق - أراد ابن جني من خلالها إعلام المُتلقى بأن ثمة أبواباً تنتمي إليها هذه الكلمة أو تلك، ينبغي معرفتها، لكي تتضح العلاقات بين الكلمات؛ ومن ثم يتضح مراد المخاطب أو مضمون الخطاب، قال أستاذنا الدكتور تمام حسان: «فنحن حين نُعربُ نُترجمُ الكلمات إلى أبواب، ليتمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها التحويّة، فإذا أعرضنا (ضرب محمد علياً) لم نقُنْ بـ(ضرب) كما هي، وإنما سميّناها باسم بـنحو هو الفعل الماضي، ولم نقُنْ بـ(محمد) كما هو، فسمّيّناه باسم بـآخر هو الفاعل، ولا بـ(علي) على حاله، فسمّيّناه باسم المفعول. والسبب الذي تحول من أجله الكلمات إلى أبواب واضح جدًا، وهو كما ذكرنا أن النحو هو دراسة العلاقات بين الأبواب، لا بين الكلمات، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات بينها»^(٩٤).

القسم الثاني - إعراب الجمل

أولاً - جمل في موضع نصب:

عرض ابن جنّي في استدراكه على السكريّ كثيراً من الجمل التي ينبغي أن يُوضَّح محلُّها، وفي إطار الجمل التي محلُّها النصب أشير إلى أنَّ ذلك قد جاء في خمسة مواضع، سواءً أكانت في موضع نصب على المفعولية أم في موضع نصب على الحال أم في موضع نصب على الصفة، وذلك على نحو ما جاء في تفاصيله مع قولِ غاسل بنِ عُزَيْة الجرَبَيِّ: (من البسيط)

ثُمَّ انصَبَبْنَا جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ عنِ الْيَسَارِ وَعَنِ ايمَانِنَا جَدَدُ
فَقَالَ: «قولُه: (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ) جملة في موضع الحال من (نا)، والجملة
إذا جَرَثَ حَالاً لم يكن لها بُدُّ، إما منَ الْحَرْفِ الرَّابِطِ، وهو الواو، وإما منَ الضَّميرِ،
وإنْ اجتمعا كان أقوى... وليس في قوله: (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ) حرُفٌ رابطٌ ولا
ضَمِيرٌ راجعٌ، فالحرُفُ لا يُخْسِنُ إضماره وحْدَه؛ لِقَلَّةِ ذلِكِ، ألا ترى إلى ضيقِ حكايةِ
أبي عثمانَ عن أبي زيدٍ مِنْ قولِهم: (أكَلْتُ لَحْمًا سَمَّا تَمَرًا)، فإذا كان كذلك عدَّتُ
إلى تقدير حَذْفِ الضَّميرِ لاتِساعِ ذلك، فكأنَّه قال: (جِبَالُ الصُّفْرِ عنِ الْيَسَارِ مِنَا)،
وَدَلَّ على ذلك أمران، أحدهما: أنَّ المعنى عليهِ، ودلالةُ الحالِ في البيانِ جاريةٌ
مجري دلالةِ اللفظِ، والآخر: ما ظهرَ مِنَ الضَّميرِ فيما عُطِّفَ عليهِ مِنْ قوله: (وعنِ
أيماننا)، فكأنَّه قال: عنِ يَسَارِنَا أو عنِ الْيَسَارِ مِنَا»^(٩٥).

هذا ما قاله ابنُ جنّي، وقبلَ تناولِه أشيرُ إلى أنَّ قولَ غاسلِ الجرَبَيِّ قد جاء في سياقِ حديثِه عن يومِ (نيَاتِ) وَيَوْمِ (الأَطْرافِ) إشارةً إلى الموضع الذي سُمِّيَ به ذلك اليوم، وممَّا سُبِّقَ به هذا البيتُ قوله:

وَقَدْ أَنَالَ أَمِيرُ الْقَوْمِ وَسَطَاهُمْ
 بِاللَّهِ يَمْطُو بِهِ حَقًا فَيَجْتَهُ
 أَوْ تَهْبِطُوا الْلَّيْثَ إِنْ لَمْ يَعْدُنَا لَدُ
 أَرْجِعُ حَتَّى تُشِحُّوا أَوْ يُشَاحَ بِكُمْ

ومعناه أنَّ أميرَ القومِ قد أعطاهُم يمينًا، يمدُّ فيه صوته، ويجههُ فيه بـأَلَّا يرجع ولا يرجعوا حتَّى يجدهُوا في أمرِهم، وأنَّه لا يرجع حتَّى يجدهُوا أو يجدهُ بهم أو يهبطوا الموضع المُسْمَى بالـليث، إنْ لم يخسِّنُهم شيءٌ أو يمنعُهم، فنزلُوا مثلُهم مثلَ الماء المُنْصَبٌ، وكانت حالُهُم وقت النزولِ أنَّ (جِبَالَ الصُّفْرِ) عن اليسارِ منهم، وعن أيمانِهم (جَدَد)، أي: عَنْ أيمانِنا الـبلْدُ المُسْمَى (جَدَد)^(٩٦).

وهو ما يتَّضح مِنْ خلالهُ أهميَّة ما قاله ابن جنِّي مُتفاعلًا مع هذا الخطاب، فقد أشار إلى أنَّ جُملَةَ (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعرِضَةً) - الواقعَةُ عُنصُرًا غيرَ إسناديٍ في الجملة الفعلية الخبرية المثبتة «انصَبَّنَا جِبَالُ الصُّفْرِ مُعرِضَةً عنِ اليسارِ» - جُملَةُ في موضع الحال من (نا) في قوله: (انصَبَّنَا)، مُشيرًا إلى خُلوها مِنَ الحرفِ الرَّابط (الـواو) أو الضَّميرِ الـراجِعِ، لافتًا النَّظرَ إلى أنَّ الحرفَ (الـواو) لا يحسُّنُ إضماره وحذفُه؛ لقلَّةِ ذلك^(٩٧)؛ ومن ثَمَّ كان ضيقُ حكايةِ أبي عثمان عن أبي زيدٍ من قولهم: (أكلتُ لحمًا سماً تمرًا)، بـحذفِ الواو.

ولمَّا كان ذلك كذلك عدلنا إلى تقديرِ حذفِ الضَّميرِ لاتساعِ ذلك، فكانَهُ قال: جِبَالُ الصُّفْرِ عنِ اليسارِ مثُمًا، ودلَّ على ذلك أَمران، أحدهما: أنَّ المعنى عليه، ودلالةُ الحالِ في البيان جاريةٌ مجرى دلالةُ الـلفظِ، والآخر: ما ظهرَ مِنَ الضَّميرِ فيما عُطفَ عليه مِن قوله: (وعن أيماننا)، فكانَهُ قال: عن يسارنا أو عن اليسارِ مثُمًا، وهو ما يتَّضح مِنْ خلالهُ أنَّ لدى ابن جنِّي عبقريةً في النَّفاذِ إلى مَا وراءِ الشَّكْلِ والنَّفَاعُلِ معه مِنْ خلالِ النَّظَامِ النَّحويِّ للغَةِ؛ مِنْ مُنْطَلِقِ ضرورةِ أنَّ يعرفُ المخاطبُ ذلك، لثَلَّا يأخذُ المعنى منْحَى آخر، فكان تخصيصُ وقوعِ مضمونِ العاملِ (انصَبَّنَا) بوقتِ وقوعِ مضمونِ الحالِ (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعرِضَةً)؛ أي: أنَّ الانصبابَ واقعٌ وقتَ كَوْنِ جِبَالُ الصُّفْرِ مُعرِضَةً، وهو مضمونُ الحالِ؛ ومن ثَمَّ كانت الحالُ جُملَةً خبريةً، فقيل: إنَّ الحالَ يُشبِّهُ الـظَّرفَ في المعنى^(٩٨).

هذا، وأجدُني المَحْ في تفَاعُلِ ابن جِنِي إشارةً إلى أنَّ حَذْفَ حرفِ الجُرْ ومجروبه (مِنَّا) له أَثْرٌ في توافقِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ مع النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ، فاستقامَ وَزْنُ البسيط؛ ذلك أنَّ تقطيعَ الْبَيْتِ وَوَزْنَهُ هكذا:

ثُمَّ مَنْصَبْ / نَا حِبَا / لُضْصُرْمُعْ / رِضْتْنُ
عَذْلِيَّسَا / رِي وَعَنْ / أَيْمَانِنَا / جَدْدُو
مُتَفَعِّلْنُ / فَاعِلْنُ / مُسْتَفِعِلْنُ / فَعِلْنُ
وهو ما يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: عَنِ الْيَسَارِ مِنَّا، لَكَانَتِ التَّفَعِيلَةُ الثَّانِيَةُ
(رِمْنَانَا وَعَنْ)، وَهُوَ مَا لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْوَزْنُ، وَلَنْ تَصِحَّ مَعَهُ الْقَافِيَّةُ ذَاتُ الرَّوِيِّ
الْمَرْفُوعِ فِي مَكَانِهَا.

ثانيًا - جُمْلُ فِي مَوْضِعِ الْجُرْ:

في إطارِ عَرْضِ ابن جِنِي مَا عَنَّ لَهُ مِنْ تَفْسِيرٍ كَانَتْ إِشَارَتُهُ إِلَى الْجُمْلِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يُوضَّحَ مَحْلُهَا، وَفِي إِطَارِ الْجُمْلِ الَّتِي مَحْلُهَا الْجُرْ عَلَى الصَّفَةِ أَشِيرُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَفَاعُلِهِ مَعَ قَوْلِ عُمَرِ بْنِ هُمَيْلٍ: (من الْوَافِر)

خَرِيمَةُ عَمْنَا وَأَبِي هُذَيْلٍ وَكُلُّهُمْ إِلَى عِزٍّ وَلِيَتْ
فَقَالَ: «أَيُّ وَلِيَتْ ذَلِكَ مِنْهُمْ. هَذَا الْلَّفْظُ مِنْهُ رُبَّمَا أَوْهَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: (ولِيَتْ)
مَنْقُطَةُ الْمَوْضِعِ عَنِ إِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ، بَلْ (ولِيَتْ) مَجْرُورَةُ الْمَوْضِعِ؛
لَاَنَّهَا صَفَةٌ لِعِزٍّ، أَيْ: إِلَى عِزٍّ وَلِيَتْ، أَيْ: كَانَتْ لِي وَلَاهِيَّهُ وَقَدِيمَهُ، فَحَذَفَ عَانِدُ الصَّفَةِ
تَشْبِيهًًا لِلصَّفَةِ بِالصَّلْةِ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ (مِنَ الْوَفِرِ):

أَبْخَثْ حِمَى تُهَامَةَ بَعْدَ نَجْدِ
وَمَا شَيْءُ حَمِينْتُ بِمُسْتَبَاجِ
ولَهُ نَظَائِر»^(٩٩).

ولعلَّهُ مِنَ الْمَفِيدِ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ بَيْتَ عُمَرِ بْنِ هُمَيْلٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لِهِ رَدًّا عَلَى
هَجَاءِ عُمَرِ بْنِ جُنَادَةِ إِيَّاهُ، بِسَبِبِ أَنَّ كَسَا عُمَرَ بْنَ جُنَادَةَ عَمْرَوَ بْنَ هُمَيْلٍ ثُوبًا ثُمَّ
عَرَّضَ بِهِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ أَسْرَفَ حِينَ كَسَاهُ الثَّوْبَ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقْتَصِرُ التَّعْرِيْضُ

على عمرو بن همئيل بل شمل قومه أيضًا، فأجابه بهذه التالية قائلًا قبل هذا البيت^(١٠٠) :

فَإِنْ بُيُوتَنَا شُمْ طَوَّلْ
وَبَيْتُكَ لَا يُظْلِّ وَلَا يُبَيِّنْ
وَإِنَّا نَحْنُ أَقْدَمُ مِنْكَ عِزًّا
إِذَا بُنِيَتْ بِمُخَالَفَةِ الْبُيُوتِ

ومن خلالها يتضح مدى فخر عمرو بن همئيل ببيوته قومه وأنهم أقدم عزًا من قوم عمرو بن جنادة حيث ينزل الناس بمنى، ففيها طرفهم حيث يمرُون^(١٠١)، ثم يُتبع ذلك الفخر بضرب آخر في البيت الذي معنا، مقاده أنَّ بني خزيمة أعمامه، وأنَّ أباه (هذيل)، وكُلُّهم إلى عزٍّ، ذلك العزُّ يتَصَفُّ بِأَنَّه كانت للشاعر ولايته منهم، ذلك المعنى الذي يترتب عليه اتصال جملة (وليت) بما سبقها، فهي في محل جر على الصفة لجملة (عزٌّ)؛ ومن ثم ينتفي انفصالها عمًا سبقها. ذلك الانفصال الذي في ظاهره قد يتوهم المخاطب أنَّ هذه الجملة (وليت) مُفصَّلةٌ عَمَّا قبلها، ومن ثم فقد لجأ ابن جنٰي - كعادته في مثل هذه المواضيع دفعًا للبس أو التوهم - إلى بيان الإعراب احتياطاً للمعنى النَّصِّي^(١٠٢)، فأشار إلى أنَّ المعنى على نحو ما قال به السكريُّ: وليت ذلك منهم، وأنَّ هذا اللَّفظ منه ربما أوهم أنَّ قوله: (وليت) منقطعة الموضع عن إعراب ما قبلها، وليس كذلك، بل (وليت) مجرورة الموضع، لأنَّها صفة لعزٍّ؛ أي: إلى عزٍّ وليتها؛ أي: كانت لي ولايته وقديمه، وإن سأل سائل عن عائد الصفة أجبَّ بِأَنَّ الشاعر حذف عائد الصفة تشبِّهًا للصلة بالصلة^(١٠٣)، على نحو ما ورد في بيت الكتاب، فقد حُبِّت الهاء في قول جرير (حميَّث) الواقع نفَّاتاً لكلمة (شيء)، والتَّقدِيرُ: حميَّته، من مُنطلق أنَّ النَّعْتَ والمنعوت كالصلة مع الموصول، من حيث كانت الصفة موضحةً للموصوف، كما تُوضَّح الصلة الموصول، فلما حسَنَ حذف الهاء في الصلة استحسنَ ذلك في جملة النَّعْتَ؛ لمُضارعتها جملة الصلة، وحذفها في جملة النَّعْتِ أقوى مِنْ حذفها في جملة الخبر^(١٠٤).

هذا، ومن المعلوم أنَّ حذف الهاء من جملة الصلة في (وليت) من قول عمرو بن همبل قد أسمهم في استقامة الوزن وصيغة القافية برأيها المراد؛ ومن ثمَّ جذب الانتباه إلى هذه الكلمة (وليت) بما لها من أثرٍ في المعنى النصي^(١٠٥).

بقي أنْ أشير إلى أنه بالإضافة إلى ما سبق من تفاعل ابن جنِّي مع هذا الخطاب، فإنَّ الشاعر ما كان له أنْ يأتي بهذه الجملة (وليت) - وهو ما ترتب عليه نصُّ ابن جنِّي على كونها صفةً - إلَّا من منطلق أنَّ كلمة (عِزٌ) مُبهمةٌ، وذلك الإبهام لا يتحقق مع الإفادة التي قصدها المبدع، وأراد ابن جنِّي تعريف القارئ - باعتباره مُتلقِّيَ آخر لهذا الخطاب - بها؛ ومن ثمَّ كان شرطُ جملة الصلة أنْ تكون خبريةً، والسببُ - على نحو ما تقدَّم - «أنَّك إنما تجيء بالصفة والصلة؛ لتعرفَ المُخاطبَ بالموصوف والموصول المُبهمين، بما كان المُخاطبُ يعرفُ قبل ذكرِكَ الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمونِ الصفة والصلة، فلا يجوزُ، إذن، إلَّا أنْ تكونَ الصفة والصلة جملتين مُتضمنتين للحكم المعلوم عند المُخاطبِ حصوله قبل ذكرِ تلك الجملة، وهذه هي الخبرية»^(١٠٦).

ثالثاً - جملُ لها محلٌ على وجه، وليس لها محلٌ على وجه آخر:

لمَّا كان ما سبق من تفاعل ابن جنِّي في تحليل الخطاب يشير إلى عرضه جملًا ينبغي بيان محلها، فإنَّه قد أشار إلى جملٍ لا محلَّ لها على وجه، ولها محلٌ على وجه آخر، وهو ما يدلُّ على أنَّ ابن جنِّي كان «يُقلِّبُ النَّصَّ والكلمة على أوجهه المحتملة»^(١٠٧)، وقد أمكنَ تصنيفُ ذلك في الضربين التاليين:

(أ)- بين الاعتراض والخبر:

جاء ذلك في موضع واحد، في تعليقه على قول مُلِيح بن الحكم: (من الطَّويل)

فَإِنِّي كَمَا قَدْ تَعْلَمَيْنَ ابْنُ حُرَّةَ لِقَرْمِ هِجَانِ وَابْنِ آلِ مُحَرَّقِ

فقال: «يحتمل: (كما قد تعلَّمينَ) أمرین، أحدهما: أُنْ يكون اعترافاً بين اسم (إنَّ) وخبرها؛ أي: فإنِّي ابنُ حُرَّة، وقد تقدَّم ذكرُ هذا الاعتراض، والآخر: أُنْ يكون خبر (إنَّ) وابنُ حُرَّة خبراً آخر، قولنا: (هذا حلو حامض)، وإذا كانت (كما تعلَّمينَ) اعترافاً كانت الكافُ خَبَر مبتدأً محذوفٍ؛ أي: الأمرُ كما تعلَّمينَ، وحذفَ المبتدأ»^(١٠٨).

فبيتُ (ملِيْح) من قصيدة له، يذكر فيها امرأةً، تُدعى (شَمَاء)، وقبل هذا البيت يقول لها^(١٠٩):

فَإِنْ تَضْرِيفِي بِالْوُدْ عَنِّي وَتَبْخَلِي بِوَصْلِكِ أَوْ تُدْلِي بِأَشْعَثِ مُخْلِقِي
وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّه قد اشترطَ عليها بأنَّها إذا ابتعدَت بودُّها عنه،
وبخلَت بوصلِها، فإنَّه ابنُ حُرَّة - كما تعلمُ شَمَاء - ابنُ آل مُحرَّق، ثمَ يشرعُ بعد
البيتِ الذي معنا في وصفِ هؤلاءِ القومِ ومفاخرهم.

ولمَّا كانت جملة (كما قد تعلَّمينَ) تحتملُ الاعتراضَ والخبرَ، فقد أراد ابنُ جنِّي لفْتَ انتباه المتكلمي إلى ذلك، ففي حالة كونها اعترافية تكونُ جملةً أجنبيةً على التركيب، لا محلَّ لها من الإعراب، مستقلةً بإفادتها؛ لما لها من استقلالٍ في الفهم، يَحُولُ دون نسبتها إلى مجرى الكلام، أضفُ إلى ذلك أنَّه بالإشارة إلى هذا الوجه يريِّد إخبارَ المتكلمي أيضًا بأنَّ الاعتراضَ وسيلةٌ من وسائلِ إطالةِ التركيب^(١١٠)، وبذلك يكون الخبرُ (ابنُ حُرَّة)، وكونُها جملةً اعترافية على اعتبارِ أنَّ الجار والمجرورَ (كما تعلَّمينَ) خبرٌ مبتدأً محذوفٍ، تقديرُه الأمرُ كما تعلَّمينَ. أمَّا في حالة كونها خبراً، فلا تكونُ أجنبيةً على التركيب، وتكونُ خبراً بعد خبرٍ مُسْهِمًا في إطالةِ بناءِ الجملةِ، فيما يُصطلحُ عليه بطولِ التَّعْدُد^(١١١)؛ أي: أنَّ الشاعر على نحو ما تعرفه (شَمَاء)، ثمَ يضيف خبراً بعد خبرٍ، بأنَّه ابنُ حُرَّة... إلخ، على نحو تعُدد الخبرِ في قولنا: (هذا حلو حامض)، «ولَمْ يكونَا ضَدِّيْنَ؛ لأنَّه ليس من شرط

جريان الجُرَأْيْن خبرين أَنْ يكونا ضَدَّيْنِ. أَلَا ترى إِلَى قولك: زَيْدُ بَصْرِيُّ عَاقِلُ، لَكَ أَنْ تَجْعَلُهُما خَبَرَيْنِ، وَلَنْ لَمْ يَكُونَا ضَدَّيْنِ»^(١١٢).

وَكَانَّيْ بالشَّاعِرِ هُنَا - عَلَى القَوْلِ بِتَعْدُّ الْخَبَرِ - يَرِيدُ إِخْبَارَنَا بِأَنَّ شَمَّةَ غَايَةً دَلَالَةً مَّا، مُفَادُهَا إِرَادَتُهُ لَفْتَ اِنْتِبَاهَ الْمُخَاطَبِ (شَمَّاء) إِلَى الْمُخَبَّرِ عَنْهُ (الشَّاعِر)، مِنْ جِهَةٍ زَهُوَهُ بِنَفْسِهِ وَنَسْبِهِ، وَافْتَخَارَهُ بِذَلِكَ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ إِشَارَةُ ابْنِ جِنِّيِّ إِلَى هَذَا التَّعْدُّ مِنْهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْخَبْرُ صِفَةً فِي الْمَعْنَى لِلْمُبْتَدَأِ، وَكَانَ جَوَازُ وَضْفِ الشَّيْءِ بِأَكْثَرِ مِنْ صِفَةٍ، فَكَذَلِكَ يُمْكِنُ الإِخْبَارُ عَنْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ خَبْرٍ.

بـ-بَيْنِ الْاسْتِئْنَافِ وَالْحَالِ:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول قيس بن عيزارة: (من الطَّويل)
فَدَغَنَا وَنُخْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالْحَصَّا وَنَلْخَاكَ إِلَّا نَفْسُ سَلْمَى زَعِيمَهَا
 فقال: «ويُروى: نلحاك، بالباء. الواو في (ونُخصي) تحتمل أمرين: أحدهما أن تكون للاستئناف، وعطف جملة على أخرى؛ أي: ونلحاك على كلّ حال، ولا موضع لهذه الواو وما بعدها. والآخر أن تكون الواو الحال الصارفة إلى الابتداء، كأنه قال: فَدَغَنَا وَنَحْنُ نلحاك. ودلّ على حذف المبتدأ أنَّ الواو الحال هذه متراضيةٌ له، وإذا جاز في بيت الكتاب، وهو قوله (من الخفيف):

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأْمَلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مُفَارِقِ الرَّأْسِ طَيِّبَا
 أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرَهُ: إِلَّا وَأَنْتَ تَرَى لَهَا فِي مُفَارِقِ الرَّأْسِ طَيِّبَا، فَيُحَذَّفُ الْجَزَآنُ جَمِيعًا،
 وَهُمَا رُكْنَا الْجَمْلَةِ، كَانَ حَذْفُ أَحَدِ جُزَائِيهَا فِي بَيْتِ الْهُدَىٰ هَذَا أَجْدَرُ بِالْجَوَازِ»^(١١٣).

وهذا يمكن الإشارة إلى أنَّ بيت قيس من قصيدة وجهاها إلى (سلمى بن المُقْعِدِ) كي يرتدع عن قتال بعض بنى عائرة؛ بسبب قتلهم جارته من الأسد (الأَزْدُ)^(١١٤) مُخْبِرًا إِيَاهُ بِأَنَّهُ إِنَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وصَمَمَتْ عَلَى الْحَرْبِ فَلَنْ هَذِهِ الْحَرْبُ سَتَّاً تَيْمَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَسَيَكُونُ حَالُنَا أَنَّنَا مُجَتَّمِعُونَ حَوْلَ بَيْتِكَ، نَرْمِي عَنْهُ

بالحصا؛ لأنَّ الحرب في هذه الحال ستقتضي على ما لدينا، أَمَّا أنت فسنوجرك؛ أي: سنُقْسِرُ منك أَلْفًا من الدِّية، أنت كفيلٌ بدفعها^(١١٥)، وهو ما يتضح من خلاله أنَّ الأَجْدَرَ بجملة (وَنُخْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالحَصَا) أَنْ تكون في محل نَصْبٍ حَالًا مِنَ الضمير (نا) في الفِعلِ (دَعْنَا)، على اعتبارِ أَنَّ الواو هي واو الحال الصارفة إلى الابتداء، كأنَّه قال: فَدَعْنَا وَنُخْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالحَصَا وَنَحْنُ نَلْخَاك. ودلَّ على حَذْفِ المبتدأ أَنَّ واو الحال هذه متراضيةٌ له، تطلُّبه، فَحَذْفُ رُكْنٍ واحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ أَجْدَرُ مِنْ حَذْفِ رُكْنِيهَا في بَيْتِ ابنِ قيس الرُّقيات.

ولمَّا كان الأمر كذلك فقد رأى ابن جنِّي من باب التَّفَاعُل مع قول الشَّاعر أَنَّ ثَمَةَ وجهاً آخر، يجوز في هذه الجملة، ينبغي تنبئه المُخاطَبُ عليه، وهو أَنَّ الواو للاستئناف، والجملة بعدها لا محلَّ لها من الإعراب استئنافية^(١١٦)، وجملة (ونلخاك) معطوفةٌ عليها؛ أي: ونلخاك على كُلٌّ حالٍ، لكنَّ ابن جنِّي رأى أَنَّ مِنْ واجبه الإدلة برأيه، في إطار ما يقتضيه المعنى، فنَصَّ على أَنَّ القولَ بالحالِ أَجْدَرُ مِنَ الاستئناف، وهو ما أرجُحه على نحو ما سبق، بالإضافة إلى أَنَّ كونها مُسْتَأْنَفَةً يُخرجها من سياق الكلام السَّابق عليها، على اعتبارِ أنَّ الاستئناف ابتداءً كلامٌ جديدٌ غير مُتَّصلٍ بما قبله^(١١٧).

فلمَّا أراد (قيس) إثبات أمرِه (سَلْمَى بْنَ الْمُقْعِدِ) بأنْ يترَكُهم، وأرادَ أَنْ يضيفَ إثباتًا آخرَ، مضمونُه أَنَّهُمْ حول بيته، يرمون عنه بالحصا؛ نتيجة تصميمه على الحربِ، فقد احتاجَ إلى ما يربطُ جملة (نُخْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالحَصَا) بجملة (فَدَعْنَا)؛ ومن ثَمَّ كانت واو الحالِ، في إشارةٍ إلى أَنَّ الجملةَ حاليةً، فازالت التَّنصيصَ على الاستئناف^(١١٨) الدَّالِّ على انفصَالِ الجملةِ المُسْتَأْنَفَةِ عن الجملةِ السَّابقةِ عليها مِنَ النَّاحيَةِ الإعرابيَّةِ، وفي كُلٍّ مَا سبقَ ما يُغَرِّبُ عن مُحاولةِ ابنِ جِنِّي الكَشْفَ عن الدَّلَالاتِ المُسْتَفَادَةِ مِنْ تراكيبيِ الْهَذَلِيَّينِ، مِمَّا أَغْفَلَهُ السُّكَّرُ.

رابعاً - غير الصحيح نحوياً فيما يتصل بإعراب الجمل:

جاء النَّصُّ على غير الصَّحِيحِ نحوياً فيما يتَّصلُ بِإعرابِ الجملِ، في استدراكِ ابن جَنِي عَلَى السَّكِيرِيِّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَعْلِيقِه عَلَى قَوْلِ أَبِي قُلَبَةِ: (مِنَ الْبَسِطِيْ):

يَا دَارِ أَغْرِفَهَا وَخُشَامَنَازِلُهَا بَيْنَ الْقَوَافِيْمِ مِنْ رَهْطِ فَالْبَانِ

فقال: «ليس قوله (أَغْرِفَهَا) وصفاً لدارٍ، وذلك أنَّ الجملة نكرةٌ، ودار هذه مخصوصةٌ؛ لِقصدِك إِلَيْها بِنَدائِك إِيَاهَا، والمعرفة لا تُوصَفُ بالنَّكْرَةِ، أَلا ترَاك تقول: (يَا رَجُلُ الظَّرِيفُ أَقْبِلُ)، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَقُولُهُ: (أَغْرِفَهَا) استئنافٌ خطابٌ، فَكَانَهُ قَالَ لصاحبه: أنا أَغْرِفَهَا... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَغْرِفَهَا) حَالًا مِنْ (دار) وَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِظْهَارِ الضَّمِيرِ، لَأَنَّ الْحَالَ هَنَا فِيْغُلُ لَا اسْمُ فَاعِلٍ»^(١١٩).

ومن اكتمالِ الصورة الإشارية إلى أنَّ بيتَ أَبِي قُلَبَةِ مطلُعَ قصيدةٍ له قالها في يوم (الْأَحَدِ) بين قومه وبيني خُزِيمَة^(١٢٠)، فینادي داراً مقصودةً، يعرفُ أَنَّه ليس بها أحدٌ، بين المكانِ ذي الجبالِ المُنْتَصِبةِ المسمَى بالقوائمِ، ومكانٍ آخر، يُسَمَّى بِالْبَانِ.

ولما كان المعنى على هذا النحو، فقد أراد ابن جَنِي دفعَ توهمِ المخاطبِ كَوْنَ جملةَ (أَغْرِفَهَا) صفةً للدار، فأشارَ إلى أَنَّه مِنْ غَيْرِ الصَّحِيحِ نحوياً كَوْنُهَا ذَلِكَ، لَأَنَّ الجُمْلَةَ نكرةٌ، و(دار) هذه مخصوصةٌ؛ لِقصدِ الشَّاعِرِ إِلَيْها بِنَدائِه إِيَاهَا - وَقَصْدُ المُتَكَلِّمِ مِنْ أُسُسِ التَّدَاوِلِيَّةِ عِنْدِ ابنِ جَنِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَّاَةِ الْقَدَامِيِّ - والمعرفةُ لَا تُوصَفُ بالنَّكْرَةِ^(١٢١)، فنحن نقولُ: (يَا رَجُلُ الظَّرِيفُ أَقْبِلُ)، وَبِنَاءً عَلَيْهِ تَكُونُ جُمْلَةَ (أَغْرِفَهَا) استئنافٌ خطابٌ؛ أي: أَنَّهَا جُمْلَةُ استئنافِيَّةٍ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - وَكَانَيِّ به يُشَيرُ إِلَى أَنَّ الْاسْتَئنَافَ مِنْ وَسَائِلِ التَّوْجِيهِ فِي نَحْوِ ابنِ جَنِيِّ الإِعْرَابِيِّ^(١٢٢) - فَكَانَهُ قَالَ لصاحبه: أنا أَغْرِفَهَا، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ اتِّضَاحُ الصُّورَةِ لِدِيِّ الْمُتَلَقِّيِّ، وَمِنْ ثَمَّ اتِّضَاحُ مَقْصُودِ الشَّاعِرِ.

ذلك المقصود - المبني على كونها استئنافية - الكامن في أن معرفته الدار ليس فيها تحول أو تغير، إنما هي معرفة ثابتة مستقرة في ذهنه، وهو ما تفيده الجملة الاسمية (أنا أعرفها) المكونة من مبتدأ محفوظ (أنا) وخبر، يكمن في كونه جملة فعلية، وعلى هذا فهذه الجملة غير متعلقة بما قبلها نحوياً تعلق إتباعاً أو إخباراً أو وصفاً أو حالاً أو صلة. هذا ومن المفيد الإشارة إلى أنه لاما كان من الاستئناف ما يخفي - على حد قول ابن هشام - فإن الاستئناف هنا من هذا النوع الموسوم بالخلفي، فلم يستخدم معه الواو أو الفاء أو ثم أو حتى، على سبيل المثال؛ ومن ثم فإن ابن جني لم يعتمد في إدراكه على الروابط اللغوية، بل اعتمد على حاسته الإدراكية القوية وعوشه في فهم التركيب، محتكمًا إلى المعنى الذي يتضمنه التركيب^(١٢٣)، ومن ثم قيل فيه: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقالات، وشرح المشكلات ما له، فقد وقع عليها من ثمرات الأعراب، ولا سيما في علم الأعراب»^(١٢٤).

وإن كان لسؤال أن يسأل: لا يجوز في جملة (أنا أعرفها) أن تكون حالاً؟ فإنَّ ابن جني قد أردف كلامه السابق بجواز كونها حالاً من الدار، وعلى هذا يكون المعنى أنَّ نداء الشاعر هذه الدار حالة كونه يعرفها بين المكانين المذكورين، قد خلُت ممَّا يؤنس الإنسان فيها، فعدت موحشةً، وبذلك يكون ابن جني قد كشف عن الدلالة المستفادة من التركيب في حالة القطع والاستئناف، في إطار النَّاي بالمتلقي عن اعتقادِ فسادِ المعنى، وكذلك كشف ابن جني عن الدلالة في حالة الوصل، حيث احتمال الجملة للحالية.

وهذا آن الآوان - من خلال ما سبق - أن أقول: إنَّ ابن جني قد أعرب في تفاعله عن أنَّ بيان هذه الأوجه، وعدم صحة بعضها، لم يكن إلا لبيان قصد المتكلِّم أو غرضه من الخطاب، ومن ثم تكون محاولة تحقق (الإفادة لدى السامع) عندما يسمع هذا الخطاب أو يطلع عليه، وهو ما يتربَّط عليه نجاح التواصل اللغوي. وإن أنس لا أنس قول القائل: «اهتمَ كثيراً من نحاتنا القدامى بالمبادرى التي تُعدُّ عند

المعاصرين أُسْسَا تداولية، كمراعاة «قَضْدِ الْمُتَكَلِّم»، أو غَرَضِه مِنَ الخطاب، ومراعاة «حال السَّامِع» ضِمنَ ما أطلقوا عليه مصطلح «الإفادة»، وهي الفائدة التي يجنيها المُخاطبُ من الخطابِ، والسياقات التي يُنْتَجُ ضمنها الكلامُ، ومدى نجاح التَّوَالُقُ اللُّغُوِيِّ»^(١٢٥).

القسم الثالث- إعراب شِبْهِ الجُمْلَةِ

عرض ابن جِنِّي في استدراكه على السُّكَّري لمحل شِبْهِ الجُمْلَةِ مِن الإعرابِ، في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول البريق بن عياض: (من الوافر)

وَعَادِيَةٌ يُهَلِّكُ مِنْ يَرَاهَا إِذَا بُثَّتْ عَلَى فَرَعَ جَهَارًا
فقال: «ليست (على) هنا مثلها في قوله: بُثَّتِ الْخَيْلُ عَلَى زَيْدٍ، وَعَلَى سَرْحٍ فلان، إنَّما هي للحالِ، كقولك: قَدِمْتُ عَلَى نَاقَةٍ؛ أي: قَدِمْتَ ونَاقَتُكَ مَعَكَ، وَوَرَدْتُ الْبَلَدَ عَلَى شِدَّةٍ؛ أي: وَالشِّدَّةُ مَصَاحِبَةٌ حَاضِرَةٌ، وَمَثَلُهُ قَوْلُ الْأَعْشَى (من الطَّوِيلِ):

تَضَيَّفْتَهُ يَوْمًا فَقَرَبَ مَقْعِدِي وَأَصْفَدْنِي عَلَى الزَّمَانَةِ قَائِدًا
أي: أَصْفَدْنِي قَائِدًا عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانَةِ، فـ(على) هذه للحال الأولى في نَحْوِ قوله: (قدمْتُ على فلان) في موضعِ المفعولِ به، أَلَا ترى أَنَّ عِبرَتَهَا عِبْرَتُهُ؛
أي: أَتَيْتَ فلانًا؛ ولذلك تقول: قَدِمْتُ عَلَيْكَ عَلَى نَاقَةٍ. فالأولى مفعولٌ بها، والثانية
حالٌ حتَّى كأنَّه قال: آتَيْكَ مُحْتَاجًا، وَلَوْ كَانَتْ لِمَعْنَى وَاحِدٍ لِمَا اجْتَمَعْتَ، فَكَانَهُ قَالَ:
إِذَا بُثَّتْ وَهُنَاكَ جَنْعٌ»^(١٢٦).

هذا ما قاله ابن جِنِّي، لكن قبل بيان كُنه هذا التَّفَاعُلِ أُشِيرُ إلى أَنَّ بَيْتَ البريق بن عياض، المعروف بالبريق الخناعي، من قصيدة له، يَرْثي فيها أخيه^(١٢٧)، وإن نَظَرَةً عابرةً في هذا البيتِ لتبين أَنَّ (على) للاستعلاء، على نحو قولنا: بُثَّتِ الْخَيْلُ عَلَى زَيْدٍ، وَعَلَى سَرْحٍ فلان.

لكنَّ ابن جِنِي قد تفاعل مع خطاب البريق، فرأى أنَّ الأمر هنا ليس كما يتباردُ إلينا منذ الوهلة الأولى، إنَّما هي للحال، مُتعلقةً بمحذوفٍ في محلٍ نَصْبٍ، كقولك: قَدِيمَتْ على ناقَةٍ؛ أيٌ: قَدِيمَتْ وناقْتُك معك، ووردتُ البلد على شَدَّةٍ؛ أيٌ: والشَّدَّةُ مصاحبةٌ حاضرة، وعلى نحو ما ورد في بيت الأعشى، وقولك: قَدِيمَتْ عليك على ناقَةٍ. فالأولى (عليك) مفعولٌ بها، والثانية (على ناقَةٍ) حالٌ حتَّى كأنَّه قال: آتيك مُحتاجًا، ولو كانتا لمعنىٍ واحدٍ لَمَا اجتمعتا؛ ومن ثَمَّ كان المعنى في بيت البريق: ورُبَّ قومٍ يَحملونَ في الحربِ أَوْلَ النَّاسِ أو رُبَّ كتيبةٍ يُهَلِّكُ مَنْ يراها انتشارُها وهناك جَزْعٌ؛ أيٌ: أَنَّ ثَمَّةَ جَزَعًا حالة انتشار هذه الكتيبة أو هؤلاء القوم الذين يحملونَ في الحربِ أَوْلَ النَّاسِ، يُهَلِّكُ مَنْ يرى هذه الكتيبة أو هؤلاء النَّاسِ، وهو ما يُعربُ عن نظرٍ ثاقبٍ لدى ابن جِنِي، مُفادُه ضرورةُ التَّنَبُّه إلى ما وراءِ شبِّهِ الجملةِ مَنْ معنِيٌّ مَا،قصدَ إليه الشَّاعِرُ، وأنَّ مجيءَ التَّركيبِ على هيئةٍ مَا ليس عبَّاً، بل ثَمَّةَ علاقَةٌ بينه وبين النَّسْجِ والدَّلَالَةِ.

* * *

المبحث الثاني: بيان المبني

المبني من الأسماء:

جاء النّص على المبني من الأسماء وتوجيهه في خمسة مواضع، في استدراك ابن جنّي، مُتّخذًا اتجاهين: أحدهما البناء، والآخر يتضمّن الإشارة إلى قِلَّة كون الكلمة مبنيّة، على نحو ما جاء في تعليقه على قول عبد مناف بن ربيع الجرّبي: (من البسيط) :

مَاذَا يَغِيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلَهُمَا لَا تَرْقَدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدَا
 فقال: «قال: يُقال: خرج فلانٌ يغيرُ أهلهُ ويimirُهم، والمصدرُ (الغير) و(الغيار) يقول: فما يرُدُّ عليهمَا بكاؤهُمَا وما ينفعهُمَا. اعلم أنَّ (ذا) في هذا الموضع يحتمل أمرين: أن يكون مع (ما) بمنزلة اسم واحدٍ، القراءة منْ قرأ: «ماذَا أَنْزَلَ رُبُّكُمْ؟ قالوا خيرًا» بالنّصب، وأنْ يكون بمنزلة الذي، القراءة منْ قرأ: «قالوا خير». وكالوجه الأول قوله (من الواقر) :

دعني ماذا علمت سأتقى

الا ترى أنَّ معناه: دعني شيئاً علمته سأتقى، ولا يكون معناه دعني ما الذي علِمْتُه. فإذا جعلت (ماذا) في بيت الهدلي هذا بمنزلة اسم واحد احتمل ذلك الاسم أمرين: أحدهما أن يكون مصدراً بفتحة حتى كأنَّه قال: أي نفع ينفع ابنتي ربيع عوileهمَا؟ أنفعًا مَا معدنرا؟ كقولك: أي سرور يسرركما غلامكما، أسرورًا معتدًا أم سرورًا كلا ولا؟ فهذا وجه. والآخر أن يكون ذلك الاسم الدال عليه (ماذا) غير مقصور على جنس واحد من المصدر دون غيره، كقولك: أي شيء يردد عليهمَا؟ كما تقول: أي شيء تحصل في هذه الحال أفضة أم ذهبًا أم كسوة أم عقارًا أم منزلة أم جاهًا. فإنْ جعلت (ذا) بمنزلة (الذي) كان هناك محنوف عائد إلى الموصول من الصّلة، وكان (الذي) مصدرًا في المعنى؛ أي: ما الغير الذي يغيّره ابنتي ربيع

عویلهماء، کقولک: ما الضَّرْبُ الَّذِي يضربه زیداً غلامه. وإن شئت کان (الذی) شائعاً لا يخص جنساً دون جنس، کقولک: ما الشيءُ الَّذِي يرددُ علیهمما بكاؤهما، أَمَالْ أَمْ عقارُ أَمْ ضيعةُ أَمْ احتسابُ وسلوةُ؟ وقد أطال أبو علي - رحمه الله - في تفسير هذا البيت في تذكرته وغيرها من مصنفاته»^(١٢٨).

فابن جنی بیری أنَّ (ذا) في قول عبد مناف بن ربع الجرجبي يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون بمنزلة اسم واحد مع (ما)، مستشهاداً بقراءة مَنْ قرأ: «ماذا أَنْزَلَ ربُّكُمْ؟ قالوا خيراً» بالتصب على أنها في محل نصب، على أنها مفعول به للفعل (غير) والمفعول الثاني (ابنني ربع)، فتكون قد عدَّت (غير) إلى مفعوليْن، وهو ما قال به أبو علي الفارسي أيضًا^(١٢٩)، على نحو ما جاء في قول المُثقب العبدی:

(من الوافر):

دعی ماذا عالمت ساتقيه ولکن بالمفایب نبأينی
وذلك أنَّ معناه: دعى شيئاً علِمْتَه ساتقيه، ولا يكون معناه دعى ما الذي علِمْتَه^(١٣٠).

هذا، وقد بين ابن جنی أنَّك إذا جعلت (ماذا) في بيت الهدلي هذا بمنزلة اسم واحد احتمل ذلك الاسم أمرين: أحدهما أن يكون مصدراً البة، كأنَّه قال: أي نفع ينفع ابنني ربع عویلهماء أنفعاً ما معذراً، کقولک أي سرور يسركمما غلامكم، أسروراً معتداً أَم سروراً كلا ولا، فهذا وجه. والآخر أن يكون ذلك الاسم الدال عليه (ماذا) غير مقصور على جنس واحد من المصدر دون غيره، کقولک: أي شيء يرد عليهماء؟ كما تقول: أي شيء تحصل في هذه الحال أفضة أَم ذهبًا أَم كسوة أَم عقارًا أَم منزلة أَم جاهًا.

أما الوجه الآخر، فهو أن يكون (ذا) بمنزلة الذي، مبنياً في محل رفع على الابتداء، وفاعل (غير) كلمة عویلهماء، كقراءة مَنْ قرأ: «قالوا خير»، وعلى ذلك

فالعائد إلى الموصول من الصّلة (يغير) مذوقُ، ومن ثَمَ فالفِعلُ (يغير) مُتَعَدِّدٌ إلى هذا الضمير وإلى (ابنَتِي رِبْعٍ)، وكان (الذي) مَصْدِرًا في المعنى؛ أي: ما الغير الذي يغيّره ابنَتِي رِبْعٍ عویلهمَا، كقولك: ما الضربُ الذي يضرُّه زيدًا غلامه. وإن شئت كان (الذي) شائعاً لا يخصُّ جنساً دون جنس، كقولك: ما الشيءُ الذي يُرُدُّه عليهما بكاؤهما، أمالٌ أَمْ عَقَارٌ أَمْ ضَيْعَةٌ أَمْ احتسابٌ وسلوة؟

وقد أشار ابن جِنِي في نهاية تفاعله مع خطاب الهذلي إلى أنَّ أبا عليًّ الفارسي قد أطال في تفسير هذا البيت في تذكرته وغيرها من مصنفاته^(١٣١).

هذا، ويُمْكِنُ الإشارة إلى أنَّ استشهاد ابن جِنِي بالقراءةِ القرآنية هنا ليس فيه تضييفُ أو ردُّ لها، على نحو ما عُرِفَ عنه - على حد قولِ الدكتور فاضل السامرائي - من أنَّه «في سائر كُتبِه يقفُ من القراءاتِ موقعاً مُشابهاً لموقف سائر النُّحَاةِ - وإن كان يختلف عنهم أحياناً في توجيهه وتخربيج طائفةٍ من القراءاتِ لم يرتضوها، ويقف موقعاً أقربَ إلى الاعتدالِ من غيره، كما يبدو في كتاب (المُحتسب) وفي غيره من الكتب - أقولُ: إنَّه يقفُ موقعاً مُشابهاً لموقف سائر النُّحَاةِ في تضييفِ قراءةٍ من القراءاتِ السَّبعِ وإنكارها وردُّها، وسوها من القراءاتِ المُعتمدة»^(١٣٢).

وفيمَا يَنْصُلُ بِقِلَّةِ كَوْنِ الكلمة مَبْنِيَّةً، لكونها مُصغَّرَةً، فقد كانت إشارته إلى ذلك في سياق تفسيره قولَ عبدِ منافِ بنِ رِبْعِ الْجُرَبَى: (منَ الْوَافِرِ

وَرَدَنَاهُ بِأَسْيَافِ حِدَادٍ حَرَجَنَ قُبَيْلُ مِنْ عَنْدِ الْقُيُونِ
فقال: «قلَّما يُسْتَعْمَلُ البناءُ على الضمِّ في «قبلُ» و«بعدُ» وهما مُصغرتان، وأكثرُ ما يأتي البناءُ فيهما مُكَبَّرتين. وعلَّة ذلك عندي أنَّ بناءَهما يُلْحِقُهما بِضَعْفِ الْحَرْفِ، وتحقيقُهما يُبْقِي عليهما قوَّةَ الاسمِ، فتَنَافَتِ الحالانِ، فَقَلَّ لذلك جَمْعُهما. وممَّا جاء مُحَقَّرًا مِنْ ذلك ما أنسَدناه محمدُ بنُ عليٍّ عن أبي إسحاقِ الشَّنَفْرِيِّ: (منَ الطَّوْلِ)
إِذَا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُهَا ثُمَّ إِنَّهَا تَنُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتُ وَمِنْ عَلْ

فإنْ قُلْتَ قد اتَّسَعَ عنهم تحقِيرُ المبنيِ وذلك في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، نحو قولهم في تحقير ذا: ذيَا، وفي تا: تيَا، وفي الذِّي: اللَّذِيَا، وفي الَّتِي: اللَّتِيَا، وفي الْأَلِيَا، وفي أولاِءِ الْأَلِيَاءِ، وهو واسعٌ؛ وكلُّها مبنيٌ. قيل: هذه أسماء لا أصل لها في الإعراب، فلما حُقِرَتْ لم تنجدب إلى تمكُنِ المُعَربِ، فاحتمل التحقير مع بنائِها كما يُحتمل في وصفها نحو: مررتُ بهذا العاقِلِ، وبالذِّي في الدارِ الظريفِ. والتحقير ضربٌ من الوصف يعرض للاسم. قال أبو عليٌ: ألا ترى أنَّ فائدَةَ قوله: مررتُ بدويرةً، هو فائدَةُ قوله: مررتُ بدارٍ صغيرةً. وليس كذلك «قبل» و«بعد» و«تحت» مِنْ قَبْلِ أَنَّ هذه أسماءً مُعرِبةً الأصولِ في نحو: جئتُ قبلَكَ، ومن قبلكَ وبعدكَ، ومن بعدكَ، وصار تحتكَ ومن تحتكَ. وإنما بُنيت في بعض المواضع لشَبَهِ مَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ عارضها، فلما كان أصلُها الإعراب وكثير به الاستعمال كرهوا أن يدخلوها التحقير، وهو من خواصِ الاسم، فيقوِي فيها مذهبُ الاسمية، وأن يُصيِّرُوها إلى ضَعْفِ الحرفِ ببنائِها؛ لأنَّ ما فيها من قوة الاسمية أنهضها وجذبَ بضمِّها عنْ ضَعْفِ الحرفِية؛ فلذلك قَلَ البناء في مُحَقَّرِها لتدافعِ الأمرين. وإنما جازَ بعد ذلك البناء؛ لأنَّ المُحَقَّرَ في كثيرٍ من المواضع مُرَاعِي فيه حُكْمُ المُكَبِّرِ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ في تحقير «مقام»: مُقِيمٌ بالإعلال لا غير؛ لاعتلالِ مُكَبِّرِه، وتقولُ في «مِقْوَد»: مُقْنِيدٌ، فتصحُّه لصَحَّةِ مُكَبِّرِه. فكما جاز تحقير «قبل» و«بعد» معربين كذلك جاز تحقيرهما - وإنْ قَلَ - مبنيَّين. هذا وجْهُ جوازِ هذا، وذلك وجْهُ امتناعِه، فلذلك تعدَّل الأمْرُ فيهما أو كادَ^(١٣٣).

وهو ما يتَّضح من خلاله إشارة ابن جِنِي إلى أنه قَلَّما يُستعملُ البناء على الضَّمِّ في «قبل» و«بعد» وهما مُصغرتان (قبيل وبعيد)، وأكثرُ ما يأتي البناء فيهما مُكَبِّرتين، وهو ما عَلَّله «بما في هذا البناء من التَّعارض بين أمرين: التَّصغيرُ الذي يدعو إلى التَّصْرُفِ والإعرابِ؛ لأنَّه مِنْ علاماتِ الأسماءِ، وشبهُ الحرفِ الذي يدلُّ عليه البناء؛ فلتَدَافعُ هذين الأمرين قَلَ البناءُ هنا، وإنما جاز بعد ذلك؛ لأنَّ المُحَقَّرَ في كثيرٍ من المواضع مُرَاعِي فيه حُكْمُ المُكَبِّرِ. وهذا أحد تعليقات ابن جِنِي الخاصة به»^(١٣٤)

المبحث الثالث

ما يحتمل الإعراب والبناء

ورد التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لِدِي أَبْنَى، مُتَّصِّلًا بِمَا يَحْتَمِلُ الْإِعْرَابَ وَالْبَنَاءَ، فِي إِطَارِ تَقْلِيَّهُ الْكَلَامَ عَلَى أُوْجَهِهِ الْمُحْتَمَلَةِ، فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ^(١٣٥)، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي تَنَاؤلِهِ قَوْلُ عَبْدِ مَنَافَ بْنِ رِبْعٍ الْجُرَبَىِّ: (مِنَ الطَّوِيلِ):

فَدِى لِبَنِى عَمْرٍو وَآلِ مُؤْمِلٍ غَدَةَ الصَّبَاحِ فِدِيَّةَ غَيْرَ باطِلٍ

فَقَالَ: «يَقُولُ: أَفْدِيهِمْ فِدِيَّةً لَيْسَ فِيهَا باطِلٌ؛ أَيْ: أَحَبُّ أَنْ أَفْدِيهِمْ. أَمَّا قَوْلُهُمْ (فِدِيَّ) فَيَحْتَمِلُ أَمْرِيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَفْدِيهِمْ فِدِيَّ، وَالْفَرَاءُ يَمْدُّ وَيُقْصَرُ. فَقَوْلُهُ: (فِدِيَّةَ غَيْرَ باطِلٍ) بَدْلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فِدِيَّ)، أَوْ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ آخَرَ، دَلَّ عَلَيْهِ (فِدِيَّ) ... فَهَذَا وَجْهٌ. وَالآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا؛ لَأَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدِئٌ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا فِدِيَّ لِبَنِى عَمْرٍو. فَإِنَّا كَانَ كَذَلِكَ احْتَمَلْتُ الْلَامَ أَمْرِيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ صَفَةً لِفِدِيَّ، وَالآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مَتَّعْلِقَةً بِنَفْسِ (فِدِيَّ)، فَلَا يَكُونُ فِيهَا إِذْ ضَمَيرٌ؛ لَتَعْلُقُهَا بِالظَّاهِرِ. وَإِذَا كَانَتْ صَفَةً كَانَ فِيهَا ضَمَيرٌ؛ لَتَعْلُقُهَا بِالْمَحْذُوفِ. وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (فِدِيَّ) هَنَا مَبْنِيًّا؛ لِوَقْوَعِهِ مَوْقِعُ الْأَمْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَأَفْدِي لِبَنِى عَمْرٍو، فَيَكُونُ فِي (فِدِيَّ) عَلَى هَذَا ضَمَيرِ الشَّاعِرِ عَبْدِ مَنَافَ، وَتَكُونُ الْلَامُ عَلَى هَذَا مَتَّعْلِقَةً بِنَفْسِ (فِدِيَّ) إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَكَرَهُ نَوْنَهُ»^(١٣٦).

فَبَيْتُ عَبْدِ مَنَافَ مِنْ قَصِيدَةِ لِهِ، ذُكْرُهَا فِي يَوْمِ (الْمَطَاحِلِ)، وَقَدْ سُبِّقَ هَذَا الْبَيْتُ بِمُفْتَحِ الْقَصِيدَةِ، فَقَالَ:

أَلَّا لَيْتَ جَيْشَ الْعَيْرِ لَاقَوا كَتِيْبَةً ثَلَاثِينَ مِنَ صَرْعَ ذَاتِ الْحَفَائِلِ^(١٣٧)

ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتُ الَّذِي مَعْنَا، فَيَرِى أَبْنَى جِنْيَى فِيهِ أَنَّ كَلْمَةَ (فِدِيَّ) تَحْتَمِلُ الْإِعْرَابَ وَالْبَنَاءَ، أَمَّا عَنِ الْإِعْرَابِ، فَمِنْ وَجْهَيْنِ: أَوْلَاهُمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَفْدِيهِمْ فِدِيَّ، وَعَلَى ذَلِكَ فَقَوْلُهُ: (فِدِيَّةَ غَيْرَ باطِلٍ) بَدْلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فِدِيَّ)

أو منصوبٌ بِفُعْلٍ آخر، دَلَّ عليه (فِدَى)، وهنا يكونُ الغرضُ مِنْ حذفِ الفِعلِ التركيزَ عَلَى مَا تَبَقَّى مِنْ عِنَادِهِ بَعْدَ الحذفِ، والإِيحَاءُ بِأَنَّ الْمُتَبَقِّيَ - وَهُوَ فِداءُ الشَّاعِرِ بَنِي عَمْرُو - ذُو أَهمِيَّةٍ لِدِي الشَّاعِرِ.

والوجهُ الآخرُ مِنَ الإِعْرَابِ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً، عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ لِمُبْتَدِأٍ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا فِدَى لِبَنِي عَمْرُو. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ احْتَمِلَتِ الْلَّامُ أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ صَفَةً لِفِدَى، وَالآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مَتَعْلِقَةً بِنَفْسِ (فِدَى)، فَلَا يَكُونُ فِيهَا إِذْنُ ضَمِيرٍ؛ لِتَعْلِقَهَا بِالظَّاهِرِ. وَإِذَا كَانَتْ صَفَةً كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ؛ لِتَعْلِقَهَا بِالْمَحْذُوفِ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ الْجُمْلَةُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، غَرْضُهَا النَّصُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالاستِمرارِ؛ أي: ثَبُوتُ فِداءِ الشَّاعِرِ بَنِي عَمْرُو وَاسْتِمرارِهِ فِي ذَلِكَ.

نَأَيَ إِلَى وَجْهِ الْبَنَاءِ، وَفِيهِ يَرَى ابْنُ جِنِّي أَنْ يَكُونَ (فِدَى) هُنَا مِبْنِيًّا؛ لِوقُوعِهِ مَوْقَعُ الْأَمْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَأُفْدِي بَنِي عَمْرُو، فَيَكُونُ فِي (فِدَى) عَلَى هَذَا ضَمِيرُ الشَّاعِرِ عَبْدِ مَنَافِ، وَتَكُونُ الْلَّامُ عَلَى هَذَا مَتَعْلِقَةً بِنَفْسِ (فِدَى) إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَكَرَهْ نَوْنَهُ. وَبِهَذَا الْوَجْهِ يَتَضَمَّنُ الْمَعْنَى حَتَّى الشَّاعِرُ نَفْسَهُ فِداءً بَنِي عَمْرُو وَالِزَّامُ نَفْسِهِ بِذَلِكَ. وَفِي كُلِّ مَا سَبَقَ مَا يَدْلُلُ عَلَى غَنَى النَّصِّ بِهَذِهِ الْمَعْنَى الَّتِي أَتَاحَهَا النَّظَامُ النَّحْوِيُّ، فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ الْخَطَابَ حَمَالُ مَعَانِي، وَعَلَى الْمُتَلَقِّي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي التَّفَاعُلِ مَعَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الْكَشْفُ عَنْ هَذِهِ الْمَعْنَى، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ النَّحْوَ «أَيِّ التَّرْكِيبِ، طَرِيقِ إِبْدَاعِيِّ آخِرِ مَوْصُولٍ بِحَبْلِ الدَّلَالَةِ الَّتِي تُمَثِّلُ الْمَطْلَبَ الْأَخِيرَ الْبَادِيِّ فِي ثَوْبِ فَنِّي يَحْقِقُ الْجَمَالَ وَالْمُتَعَةَ وَالْإِثْرَةِ»^(١٣٨).

وَهَكُذا نُلَاحِظُ مِنْ خَلَالِ مَا تَقْدَمَ عَرْضُهُ عَلَى مَدَارِ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ ابْنَ جِنِّي قد حَاوَلَ أَنْ يَتَلَمَّسَ بَعْضَ الْجَوَابِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي نَصوصِ الْهُذَلِيِّينَ أَوْ فِي خَطَابِهِمْ. وَهَذَا مَنْهُجٌ مُسْتَقِيمٌ؛ لَأَنَّ «الْمَنْهُجَ يَقُولُ: لَا تَقْوُمُ دَرَاسَةُ صَحِيحَةٌ قَبْلَ اسْتِيَافِ أَدْوَاتِ الْبَحْثِ، وَأَهْمُّ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ، بَلْ عُدَّتُهَا الْأَوَّلَى النَّصُوصُ فِي عَصُورِهَا الْمُخْتَلَفَةِ». وَأَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ يُلْتَمَسَ النَّحْوُ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالقراءاتِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ وَشِرْوَحِ الشِّعْرِ الْأَوَّلِيِّ»^(١٣٩).

وها نحن قد بحثنا ذلك في تفسير أشعار هذيل، وهو ما يُفضّي بنا إلى اعتبار أنَّ ما قدَّمه ابن جِنِيُّ يمكن أنْ يُدرج تحت ما يُسمَى بالنَّحو الإِعْرَابِيِّ، ذلك النَّحو الموسوم بأنَّه «تحليلٌ نحوٌ لبعض مفردات التَّركيب وأجزائه في النَّص الأدبيِّ، يردُّ هذه المفردات وأجزاءها إلى عناصرها النَّحويةِ الخاصةُ بها؛ أيٌ: إلى ما يُلائِمُها ويخصُّها، من حيث التَّصرُّف الإِعْرَابِيِّ أو المطابقةُ أو التَّرتيب؛ دفعاً أو إضاحاً لِمشكلٍ». ولكنَّه يُعنَى في المقام الأول بتحديد علاقاتٍ ظاهرةٍ للتَّصرُّف الإِعْرَابِيِّ؛ أيٌ: بتحديد الوظائف النَّحويةُ للكلمات في الجملة. والوظيفة النَّحويةُ للكلمة هي معناها الوظيفيُّ أو بابها النَّحويُّ الذي تنتمي إليه؛ أيٌ: دورها في الجملة، في ضوء علاقتها مع الكلمات وأجزاء التَّركيب الأخرى»^(١٤٠).

وهو ما انعكس على فهمِ قصدِ عملية الخطابِ مُبرهنًا على «أنَّ التَّحليل الإِعْرَابِيِّ يُسَهِّلُ دورِ فعالٍ في توضيح المعنى وفهمه، الذي يُعتبرُ الوصولُ إليه غايةَ المُرادِ من النَّص... فالإِعْرَابُ هو الذي يمنح الكلمة معناها، وكأنَّ المعنى المُعجميَّ الكامنَ فيها قبلَ الإِعْرَابِ لا يكفي لأنَّ تكون ذاتَ معنى»^(١٤١). ولما كان الأمرُ على هذا النَّحوِ، فإنه يمكنُ القولُ بأنَّ «النَّحو بمفهومه التقديري ينظرُ إلى التَّركيبِ منْ جهةِ صِحتِه أو خَطْنه؛ أيٌ: أنَّ طابعه تصويبِيٌّ، وليس منْ شأنِه غالباً أنْ يُعنَى بالمستوى الجماليِّ في التَّركيبِ، فإنَّ النَّحو الإِعْرَابِيِّ - لاقتراحِه بالنَّصِّ الذي يعتبرُ سِمته الأساسية - يجمعُ بين هذين الجانبين، التَّصويبِيِّ والجماليِّ»^(١٤٢).

وإنَّ نظرةً مُتألِّنةً فيما سبق منْ عرضِ لتبينُ لنا أنَّ ابن جِنِيَ قد جمعَ بين الجانبين، وهو ما يؤكِّدُ أنَّ ما عَرَضَه يُمكنُ أنْ يُوصَفَ بالنَّحو الإِعْرَابِيِّ، مُقلِّباً النَّصَّ أو الكلمة على أوجهِ المُحتملة، وليس معنى ما تقدَّم أنَّ ما سيأتي على مدار البحث ليس منْ قبيلِ النَّحو الإِعْرَابِيِّ.

هذا، ويمكن النَّصُ على أَنَّ ابن جِنِي قد أرجَعَ الإعرابَ وتعُدُّده في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة إلى التدريب والترْيُض بتأمُّله، فقال: «إِنَّمَا أَذْكُرُ هذَا ونحوَه لِيَقُوَى تدْرُبُ النَّاظِرِ فِي كِتَابِنَا هذَا، فَيَكُونُ عَوْنَانِ لِهِ فِيمَا يَرِدُ مِمَّا لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ»^(١٤٣)، وفي موضعٍ تالٍ قال: «إِنَّمَا أَذْكُرُ هذَا ونحوَه لِيُرَتَّضَ بِهِ، وَيُتَدَرَّبَ بِتَأمُّلِهِ»^(١٤٤)، وهو ما يُعربُ عن غايةٍ تعليميَّةٍ هدفَ إِلَيْهَا^(١٤٥)، لكنَّ هذه الغايةَ ليسَتْ هدفَهُ الْوَحِيدُ فِي (الْتَّمَامِ)، فهُدُفُهُ الأَسَاسُ هُوَ بِيَانِ كِيفِيَّةِ استثمارِ اللُّغَةِ فِي النَّصِّ لَا سِيَّما مُعْطَياتِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَالنَّفاذِ إِلَى مَا وراءِ الشَّكْلِ أَوِ الْبِنْيَةِ الظَّاهِرَةِ لِلخطابِ، فِي سَبِيلِ بِيَانِ الْعَلَاقَةِ بَيْنِ المَبْنِيِّ وَالْمَعْنَىِ، مِنْ خَلَالِ مَا قَدَّمَهُ مِنْ تَأْمُلٍ.

* * *

الفَصلُ الثَّانِي

المَعَارِفِ

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الضَّمِيرُ

ورد التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لدِي ابْن جَنِيِّ، مُتَصَّلًا بِالضَّمِيرِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ، تَتَحَرَّلُ بِمَرْجِعِهِ، وَاسْتِعْمَالِ ضَمِيرِ النَّصْبِ ضَمِيرِ جَرٍّ، وَقَدْ أَمْكَنَ تَناولُهَا فِيمَا يَلِي:

(أ) - مرجعُ الضَّمِيرِ مُصْدَرٌ مَحْذُوفٌ:

ورد ذلك في موضعين، على نَحْوِ ما جاء في تناولِهِ قَوْلَ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ رِبْعٍ
الْجُرَبَىِّ: (من الطويل)

وَمَا لِي فِيهِمْ مَعْتَبٌ إِنْ عَتَبْتُهُ عَلَيْهِمْ، وَمَا فِيهِمْ لَدِي الظُّلْمِ مَنْصُرٌ
فَقَالَ: «يَقُولُ: لَا يُعْتَبُونَنِي، وَلَا يُنْصَرُونَنِي». يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي (عَتَبْتُهُ)
ضَمِيرًا مُصْدَرٌ، فَكَانَهُ قَالَ: إِنْ عَتَبْتُ عَتَبًا عَلَيْهِمْ. فَأَضْمَرَ لَدَلَالَةِ فَغْلِهِ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ
(مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ):

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَىٰ قَدْ فِلَّتُهُ إِلَّا التَّحِيَةُ
أَيْ: قَدْ فِلَّتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدْ فِلَّتُ نَيْلًا. وَقَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا نَالَ) هُوَ مَفْعُولٌ
نَيْلُتُ، كَقَوْلِكَ: مِنَ الْمَاءِ شَرِبْتُ، وَمِنَ الطَّعَامِ أَكَلْتُ. فَإِذَا اسْتَوْفَى مَفْعُولُهُ عَلِمْتَ أَنَّ
الْهَاءُ فِي (فِلَّتُهُ) إِنَّمَا هِيَ ضَمِيرًا مَضْدِرٌ لَا ضَمِيرًا مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ، وَهُوَ مِنْ
أَبْيَاتِ الْكِتَابِ: (مِنَ الْبَسِطِ):

هَذَا سُرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ
أَيْ: يَدْرُسُهُ دَرْسًا... وَدَلَالَةُ الْفِغْلِ عَلَى مَصْدِرِهِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْاِسْمِ عَلَيْهِ،
فَالْهَاءُ إِذْنُ فِي (عَتَبْتُهُ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى المَصْدِرِ، وَيُجَوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً؛ لِأَنَّهَا
مَفْعُولٌ لَهُ، فَيُصَيِّرُ تَقْدِيرَهُ: مَا فِيهِمْ إِعْتَبُ إِنْ عَتَبْتُ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ؛ أَيْ: مِنْ أَجْلِ
أَمْتَنَاعِهِ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ»^(١٤٦).

فَبَيْتُ عَبْدِ مَنَافِ قَالَهُ فِي يَوْمِ (بُدَالَةِ) وَقَدْ سُبِّقَ بِقَوْلِهِ^(١٤٧):

أَوْعَدَنِي بِالنَّصْرِ قَيْسُ بْنُ عَامِرٍ وَتُوعَدُنِي بِالنَّصْرِ شِجْعُ وَيَغْمَرُ

وفي البيت الذي معنا يرى أنَّهم (شِجْعُ وَيَعْمَرُ) لا يُعْتَبُونَه ولا يُنْصَرُونَه عِنْدَ الظُّلْمِ. وفي إطار التَّفَاعُلِ مع الخطابِ رأى ابن جِنِّي ضرورةَ الإشارةِ إلى أنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ (الهاء) في الجملةِ الفُعلِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ المُثبَتَةِ (عَتَبَتْهُ) مصدرٌ مَحْذُوفٌ، تقديرُه: إِنْ عَتَبْتُ عَتَبًا عَلَيْهِمْ، وهو إضمارٌ لدلالةِ فَعْلِهِ عَلَيْهِ، كما قال زهيرُ بْنُ جنَابِ الْكَلَابِيَّ:

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ فِلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَةُ
وهو ما عَلَقَ عَلَيْهِ ابن جِنِّي بِقولِهِ: أَيْ قَدْ نِلْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدْ نِلْتُ نَيْلًا. وقولهِ:
(مِنْ كُلِّ مَا نَالَ) هو مفعولُ نِلْتُ، كقولكِ: مِنَ الْمَاءِ شَرِبْتُ، وَمِنَ الطَّعَامِ أَكَلْتُ. فِإِنَّا
استوفى مفعولَهِ عَلِمْتُ أَنَّ الْهَاءَ فِي (نِلْتُهُ) إِنَّمَا هِيَ ضَمِيرٌ مَصْدِرٌ لَا ضَمِيرٌ مَفْعُولٌ،
ثُمَّ دَعَمْتُ ذَلِكَ أَيْضًا بِبِيَتٍ مِنْ أَبْيَاتِ الْكَتَابِ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَدْرُسُهُ دَرْسًا؛ وَمِنْ
ثَمَّ فَدَلَالَةُ الْفُعْلِ عَلَى مَصْدِرِهِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْاسْمِ عَلَيْهِ، فَالْهَاءُ إِنَّ فِي (عَتَبَتْهُ)
مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدِرِ، وَيُجَوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ لَهُ، فَيُصِيرُ
تقديرُهُ: مَا فِيهِمْ إِعْتَابٌ إِنْ عَتَبْتُ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ، أَيْ: مِنْ أَجْلِ امْتِنَاعِهِ، فَحَذَفَ
الْمَضَافَ، وَهُوَ مَا يَدِلُّ عَلَى ثَرَاءِ خَطَابِ عَبْدِ مَنْفِي، وَدِقَّةُ نَظَرِ ابن جِنِّي فِي تَقْلِيبِهِ
الْكَلَامَ عَلَى وَجْهِهِ الْمُحْتَمَلَةِ.

بَقِيَ لِي أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّ تَفَاعُلَابِنِ جِنِّي بِتَنْبِيهِهِ عَلَى أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ مَصْدِرٌ
مَحْذُوفٌ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الْمُتَنَقِّي الانتِبَاهُ إِلَى أَنَّ الشَّاعِرَ الْهُنْدِلِيَّ يَرِيدُ
تَأكِيدَ الْفُعْلِ (عَتَبَ) فِي سِيَاقِهِ هَذَا، بِهَذَا الْمَصْدِرِ الْمُؤَكِّدِ لِعَالِمِهِ، لَا سِيمَى أَنَّ الْفُعْلَ
قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولَهُ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِ كُونِ الْهَاءِ فِي مَحْلٍ
نَصِبٍ، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ وَالْمَعْنَى عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ.

(ب)-تَعْدُدُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ:

وردت الإشارةُ إلى تعْدُدِ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ لِدِي ابن جِنِّي فِي سِيَاقِ تَنَاؤلِهِ قَوْلَ
مُلِيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

بِهِ مِنْ هَوَاهُ الْيَوْمَ قَدْ تَغْلَمِينَهُ جَوَى مَثْلُ مُومِ الرَّبْعِ يُبْهِي وَيُبْهِجُ

فقال: «يجوز أن تكون الهاء في (تعلمينه) ضمير (جوى) لا على أن يكون (تعلمينه) صفةً تجري؛ لأنَّ الصَّفَةَ لا تتقَدَّمُ على الموصوف، ولكنَّه يكون اعترافاً ولا موضع له، ويجوز أن يكون له موضع على أن يكون حالاً من (جوى)؛ لأنَّه وصفٌ نكرةٌ قُدْمٌ عليها، و(علمت) هاهنا بمعنى (عرفت) للاقتصار به على مفعولٍ واحدٍ، ويجوز أن يكون الهاء ضمير المصدر، كقراءة ابن عامر: «فبهداهم اقتدِه»؛ أي: اقتدِ الاقداء»^(١٤٨).

وهو ما يُتَضَّحُ من خلاله أنَّ ابن جِنِّي يشيرُ إلى تعذرِ مراعي الضمير في بيت (ملَيْح بن الحكم)، فالضمير في (تَغْلَمِينَهُ) يجوز أن يكون عائداً على (جوى)، لا على أن يكون (تعلمينه) صفةً تجري على ما قبلها، على كونِ الكلامِ (جوى تَغْلَمِينَهُ)، لأنَّ الصَّفَةَ لا تتقَدَّمُ على الموصوف؛ ومن ثَمَّ فهي جملة اعترافية لا موضع لها، ويجوز أن يكون لها موضع على أن تكون حالاً من (جوى)؛ لأنَّه وصفٌ نكرةٌ قُدْمٌ عليها، والمعلومُ أنَّ وصفَ النَّكْرَةِ إذا قُدِّمَ عليها أُغْرِبَ حالاً، قال الشَّاعِرُ:

(من الطَّوِيل)

وِبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنَا لَوْعَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشِهِي العَيْنَ تَشَهِدُ

وقال كُثُرٌ: (من مجزوء الوافر)

لِمَيَّةَ مُوجِشاً طَالُ^(١٤٩)

والإحالاتُ بهذا تكون من قبيل الإحالاتِ الدَّاخليَّةِ البعديَّةِ، مُسْهِمَةٌ في تحقيقِ التَّمَاسِكِ النَّصِّيِّ^(١٥٠)، وبذلك يكون المعنى أنَّ هذا الحزین المُتحدثُ عنه في البيت السابقِ على هذا البيتِ به حُرْقَةٌ وشِدَّةٌ وَجْدٌ، بسببِ عِشقِه امرأةً مَا يتحدثُ عنها، وهي تعلمُ ذلك، وهذا حالُها، ثمَّ بينَ كُنه هذه الحُرْقَةِ وهذا الْوَجْدَ بأنَّه يُبْهِي، ويُبْهِجُ. وبذلك تكونُ هذه الإحالاتُ قد أسهمتُ في التَّرَابطِ النَّصِّيِّ، وهنا أستأنسُ بقولِ كلاؤس برينكر: «إنَّ الرَّبْطَ النَّصِّيَّ بطريقِ الإحالاتِ إلى مذكورٍ لاحقٍ صالحٍ على نحوٍ

خاصٌ لأنْ يثير لدى القارئ تشوّقاً، وتوقع معلومة جديدة. وربما يكون ذلك هو السبب للاستعمال الغالب للإعادة المتعلقة بالإحالة إلى مذكورٍ لاحقٍ في الأدب وفي نصوص الصحف»^(١٥١).

هذا، وقد أشار ابن جنِي أيضًا إلى أنَّ الهاه في (تَعْلَمِينَه) قد تكون عائدة على مصدرٍ محفوظٍ، كفراءة ابن عامرٍ: «فِبِهَا هُمْ اقْتَدُوا»، أي: اقتداء، دلَّ عليه فعلُه، والتقديرُ: قد تعلمَنَ العلمُ، وبذلك تكون الإحالة من قبيل الإحالة الداخليَّة القبلية، مُسْهِمَةٌ في التمسك النَّصِّي أيضًا، في إطارِ اعتمادِ الشَّاعِرِ على الإيحاء في الخطابِ الأدبيِّ؛ ومن ثَمَّ كان تَقْلُصُ التَّصْرِيفِ^(١٥٢)، وهو ما يتَضَخُّجُ مِنْ خلَالِهِ أنَّ شَمَّةَ عِلْمًا مَا لَدِي هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِكَثْرَةِ مَا يَعْنِيهِ الشَّاعِرُ مِنْ حُوْفَةٍ وَشِدَّةَ وَجْدٍ، يَرِيدُ الشَّاعِرُ تَأكِيدَهُ، وَلَفْتَ الانتِباهِ إِلَيْهِ، مِنْ خَلَالِ الضَّمِيرِ في (تَعْلَمِينَه)، والإشارة إلى أنَّ هَذِهِ الْعِلْمَ ثَابِتٌ وَمُقَرَّرٌ، فَالْمَعْرُوفُ أَنَّ «مَوْضِعَ الْاِسْمِ عَلَى أَنْ يَتَبَثَّ بِهِ الْمَعْنَى لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْتَضِي تَبَدُّدَ الْمَعْنَى الْمُتَبَثَّ بِهِ شَيْئًا»^(١٥٣)، وبذلك يكونُ الشَّاعِرُ بِحَدِّهِ المُصْدَرُ وإِعَادَةُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ قد خَدَمَ جَانِبَ الْمَعْنَى وَجَانِبَ الْوَزْنِ، فَاسْتَقَامَ وَزْنُ الطَّوِيلِ؛ ومن ثَمَّ خَدَمَ الْقَافِيَّةَ أيضًا، فِمْجِيُّ التَّرْكِيبِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ هِيَّا كَلِمةُ الْقَافِيَّةِ أَنْ تَرْكَزَ فِي مَكَانِهَا الْمُرْادُ بِرَوْيِهَا الْمَرَادُ، بِمَا أَرَادَهُ الشَّاعِرُ مِنْ مَعْنَى، مِنْ خَلَالِ هَذَا الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (يُبَهِجُ) فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ.

(ج)-المطابقةُ بين الضميرِ ومرجعيه:

جاءت الإشارةُ إلى المطابقةِ بين الضميرِ ومرجعيه لدى ابن جنِي، باعتباره ملهمًا من ملامحِ التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ لَدِيهِ، في موضعٍ واحدٍ، في سياقِ تناولِه قولَ عمرو بن هُمَيْنِ الْحَيَانِيِّ: (من الوافر)

أَلَا مِنْ مُبْلِغِ الْكَغْبِيِّ عَنِي رَسُولًا أَصْلَاهَا عَنِي ثِبَّيْتُ
فقال: «وقد قال الفراء في قولِ الشاعر (من الكامل):

لَوْكَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ حُبًّا لِغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسَلَي
 إِنَّمَا كَسَرَ رَسُولًا عَلَى أَرْسُلٍ؛ لَأَنَّهُ ذَهَبَ بِالرَّسُولِ هُنَا إِلَى الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ
 مَنْ يُرْسَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى النِّسَاءُ دُونَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا أَرَادَ الْمَرْأَةَ غَلَبَ فِيهِ مَعْنَى
 التَّائِنِيَّثُ، فَكَسَرَ (فَعُولًا) عَلَى (أَفْعُل)، وَ(أَفْعُل) مِمَّا يُكَسِّرُ عَلَيْهِ هَذَا النَّحْوُ، نَحْوُ:
 أَتَانِ وَأَتْنَ وَعُقَابٌ وَأَعْقَبٌ وَعَنَاقٌ وَأَعْنَقٌ وَلِسَانٌ وَالْسُّنَنُ، وَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ بِمَعْنَى
 الرِّسَالَةِ، فَقَدْ كَفَيْنَا هَذَا التَّمَحُّلَ وَالتَّطَلُّبَ، فَلُنْقُلُ: إِنَّهُ كَسَرَ رَسُولًا عَلَى أَرْسُلٍ؛ لَأَنَّ
 الرَّسُولَ هُنَا الرِّسَالَةُ، وَهُوَ مَؤْنَثُ الْبَيْتَةِ^(١٥٤).

نَأَيَ إِلَى بَيْانِ كُنْهِ ذَلِكَ التَّفَاعُلِ، فَأُشَيِّرُ إِلَى أَنَّ بَيْتَ (هُمَيْل) هَذَا مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ
 تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى مَنَاسِبِهَا، فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْجُمَلِ الَّتِي فِي مَحْلٍ جَرٌّ عَلَى
 الصِّفَةِ، وَأَشَرَّتُ هُنَاكَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ جَاءَتْ رَدًّا عَلَى هَجَاءِ عُمَرِ بْنِ جُنَادَةَ إِيَّاهُ،
 بِسَبَبِ أَنَّ كَسَّا عُمَرَ بْنَ جُنَادَةَ عُمَرِ بْنِ هُمَيْلٍ ثُوبًا ثُمَّ عَرَضَ بِهِ، مُشَيِّرًا إِلَى أَنَّهُ
 أَسْرَفَ حِينَ كَسَّاهُ الثَّوْبَ؛ وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَقْتَصِرُ التَّعْرِيْضُ عَلَى عُمَرِ بْنِ هُمَيْلٍ، بَلْ
 شَمِيلُ قَوْمِهِ أَيْضًا، فَأَجَابَهُ بِهَذِهِ التَّائِيَّةِ^(١٥٥).

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ أَرَادَ ابْنَ جِنِّيٍّ ضَرُورَةً لَفْتِ الانتِبَاهِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (أَصْلُهَا)
 مَؤْنَثٌ، وَمَرْجِعُهُ (رَسُولًا) مُذَكَّرٌ؛ وَمِنْ ثُمَّ وَجَبَ التَّبَيِّنُ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ هُنَا بِمَعْنَى
 الرِّسَالَةِ، وَفِي هَذَا مَا يَكْفِيْنَا التَّمَحُّلَ وَالتَّطَلُّبَ - عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ جِنِّيِّ - فِي قَوْلِ
 الْفَرَاءِ صَدَّ تَنَاؤْلَهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

لَوْكَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ حُبًّا لِغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسَلَي
 إِنَّمَا كَسَرَ رَسُولًا عَلَى أَرْسُلٍ؛ لَأَنَّهُ ذَهَبَ بِالرَّسُولِ هُنَا إِلَى الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ
 مَنْ يُرْسَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى النِّسَاءُ دُونَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا أَرَادَ الْمَرْأَةَ غَلَبَ فِيهِ مَعْنَى
 التَّائِنِيَّثُ فَكَسَرَ (فَعُولًا) عَلَى (أَفْعُل) تَكْسِيرَ الْمَؤْنَثِ^(١٥٦)، وَ(أَفْعُل) مِمَّا يُكَسِّرُ عَلَيْهِ
 هَذَا النَّحْوِ، نَحْوُ: أَتَانِ وَأَتْنَ وَعُقَابٌ وَأَعْقَبٌ وَعَنَاقٌ وَأَعْنَقٌ وَلِسَانٌ وَالْسُّنَنُ، فَلَمَّا كَانَ

الرَّسُول بِمَعْنَى الرِّسَالَةِ، حَمَلْ عَمَرُو بْنُ هُمَيْلَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْلَّفْظِ، فَأَعْدَادُ
الضَّمِيرِ مُؤَنَّثًا عَلَى الْمُذَكَّرِ (رَسُولٌ).

وَزِيادةً فِي الإِيْضَاحِ أَنْقُلُ أَيْضًا مِنْ كِتَابِهِ التَّنْبِيهِ عَلَى شِرْحِ مُشَكِّلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ
تَعْلِيقَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ: «قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي»: «فَكَسَرَ الرَّسُولُ وَهُوَ مُذَكَّرٌ تَكْسِيرٌ
الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ أَتَانِ وَأَتُنْ وَعَقَبٌ وَأَعْقَبٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغُرْفَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ تُرْسَلَ
لِلنِّسَاءِ فِيهِ، لَا لِلرِّجَالِ، فَلَمَّا غَلَبْ مَعْنَى التَّانِيَةِ عَلَيْهِ كُسْرُ الْلَّفْظِ الْمُذَكَّرٌ تَكْسِيرٌ
التَّانِيَةِ لَا التَّذْكِيرِ، وَعَلَى هَذَا قَالَ لِغَيْرِكَ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَتَاهَا، وَلَمْ يَقُلْ: أَتَاهُ، مِنْ حِيثِ
كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ هُنَا امْرَأًا لَا رَجُلًا. وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ غَيْرُ أَنَّ هَذِهِ مَجْتَهُ»^(١٥٧).

(د) - الضَّمِيرُ بَيْنَ كُوْنِهِ لِلتَّنْبِيهِ وَكُوْنِهِ صَاحِبِ مَرْجِعٍ:

جاءت الإِشارةُ إِلَى الْاحْتِمَالِ فِي الضَّمِيرِ بَيْنَ كُوْنِهِ لِلتَّنْبِيهِ وَكُوْنِهِ صَاحِبِ مَرْجِعٍ،
لَدِيْ ابن جِنْيِ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَنَاؤلِهِ قَوْلُ الْبُرِيقِ بْنِ عِيَاضٍ: (مِنَ الطَّوِيلِ)
لَنَا الْغَوْرُ وَالْأَعْرَاضُ فِي كُلِّ صَيْفٍ فَذَلِكَ عَصْرٌ قَدْ خَلَاهَا وَذَلِكَ عَصْرٌ
فَقَالَ: «قَالَ (هَا) تَنْبِيهٌ. قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هَا) ضَمِيرُ الْأَعْرَاضِ؛ أَيْ: خَلَا
فِيهَا، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ

أَيْ يُحِبُّ فِيهَا»^(١٥٨).

فَهَذَا بَيْتُ الْبُرِيقِ بْنِ عِيَاضٍ، مِنْ قَصِيدَةِ أَوْلَاهَا:

الْمُتَسْلُ عَنْ لَيْلَى وَقَدْ ذَهَبَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَوْحَشَتْ مِنْهَا الْمَوَازِجُ وَالْحَضْرُ
وَفِي تَعْلِيقِ ابن جِنْيِ عَلَى الْبَيْتِ مَوْضِعُ الْحَدِيثِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي (خَلَاهَا)
لِلتَّنْبِيهِ فِي رَأْيِ السَّكْرِي^(١٥٩)، فَهِي حَرْفٌ مَبْنِيٌّ، لَا مَحْلٌ لَهُ مِنِ الإِعْرَابِ، وَعَلَى ذَلِكَ
فَالشَّاعِرُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ لَهُمْ عَوْزَ تَهَامَةَ وَنَوَاحِي الْحِجَازِ أَيْضًا (الْأَعْرَاضِ)، مُشِيرًا إِلَى
أَنَّ ذَلِكَ دَهْرٌ أَوْ زَمْنٌ قَدْ مَضِيَّ، يَنْبَغِي التَّنْبِهُ لَهُ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ الْآنَ عَصْرٌ أَخْرِ.

هذا، وقد أردف ابن جنّي ذلك بـ**بِتَقْاعِلِهِ النَّحْوِيِّ وَنَظَرِهِ الْمُتَأْنِيِّ**، فرأى أنَّه يجوز أنْ يعود الضمير على (الأعراض)، وعلى ذلك فهو ضمير مبني على السكون، في محل نصب، على أنَّه مفعول به، والمعنى: خلا فيها، ثمَ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، وأوَصَلَ الفعلَ، وعلى ذلك فالمعنى أنَّ لهم غُورٌ تهمة ونواحي الحجاز أيضًا (الأعراض)، مُشيرًا إلى أنَّ ذلك دهرٌ أو زمنٌ قد مضى في هذه الأماكن دون غيرها، وما نحنُ فيه الآن عضُر آخر، على نحو ما ورد في قول الشاعر: في ساعةٍ يُحبُّها الطعام؛ أي: يُحبُّ فيها.

هـ - استعمال ضمير النصب (إيًّا) ضمير جرٌّ:

جاءت الإشارة إلى استعمال ضمير النصب «إيًّا» ضمير جرٌّ في موضع واحدٍ من التمام، في تفسيره قولُ أُسَيْدِ بْنِ أَبِي إِيَّاسَ (من الطَّوْيلِ):

فَقَدْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنَّ الْقَبْعَدَهُمْ يَكُونُوا كَتَغْيِيلِ السَّنَامِ الْمُسَرَّهَهُ
 فقال: «عطف (إيًّاهُمْ) على المعنى، وذلك أنَّ (ني) من قَدْنِي، وإنْ كانت مجرورةً بإضافة (قد) إليها، فإنَّها في المعنى منصوبةٌ، لا ترى أنَّ معنى (قدك) ليكْفِكَ، و(قَدْنِي) بمعنى ليكْفِنِي. موضع «قد» من قَدْكَ رفع بالابتداء، تقولُ: قدْكَ درهمان، كقولكَ: حَسْبُكَ دِرْهَمٌ، وإذا جازَ أنْ تتصورَ في (حَسْبُكَ) وهي معربةٌ بمعنى ليكْفِكَ كان اعتقادُ ذلك مع قَدْكَ المبنيةِ أخرى، لا ترى إلى قوله (من الطَّوْيلِ):

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَاءُ فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفُ مُهَنْدُهُ
 إلا ترى أنَّه محمولٌ على معنى: فليكْفِكَ والضَّحَّاكَ. ومنْ جَرِّ «الضَّحَّاكَ» عَطْفهُ على الكافِ ضرورةً. ونحوه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾. لَمَّا لَمْ يَحْسُنْ عَطْفُهُ على الضمير المجرور حَمَلَهُ على المعنى، فصارَ تقديرُه: نُنْجِي أَهْلَكَ. ويجوزُ فيه عندي وجہ آخر، وهو أنْ يكونَ (إيًّاهُمْ) في موضعِ جرٌّ، وإنْ كانَ لفظُه للضمير المنصوب، إلا ترى إلى قوله: (من الطَّوْيلِ)

فَأَخْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرَكَ إِيَّاكَ آسِرُ

وَجَازَ ذَلِكَ عِنْدُنَا كَمَا جَازَ قَوْلُهُ: أَنَا كَانَتْ، وَأَنْتَ كَانَا، وَكَمَا جَازَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمْ هُمْ. فَكَمَا بَاشَرْتُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ وَنَحْوَهَا الْجَوَارِ وَهِيَ ضَمَيْرُ الْمَرْفُوعِ، كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُبَاشِرَ إِيَّاكَ الْكَافَ، فِي قَوْلِهِ: كَإِيَّاكَ، وَإِنْ كَانَتْ إِيَّاكَ مِنْ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ»^(١٦٠).

فَبَيْتُ إِيَّاسٍ مِنْ قَصِيدَةِ يَعْتَذِرُ فِيهَا مِمَّا قَدْ بَلَغَهُ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَهْدَرَ دَمَهُ زَمَانَ الْفَتْحِ، فَخَرَجَ مِنْ أَهْلِهِ، فَتَحَضَّنَ مَعَ ثَقِيفٍ فِي طَائِفَهُمْ، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ يَقُولُ^(١٦١):

تَعْلَمُ بِأَنَّ الْوَفْدَ إِلَّا عُوَيْمِرًا هُمُ الْكَادِبُونَ الْمُخْلِفُوْكُلُّ مَوْعِدٍ
 مَوْجِهًّا خَطَابَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ يَعْلَمُ أَنَّ الْوَفْدَ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ أَعْضَاؤُ كَادِبُونَ، يُخْلِفُونَ الْوَعْدَ إِلَّا عُوَيْمِرًا؛ وَمِنْ ثُمَّ يَطْلُبُ مِنْهُ - فِي الْبَيْتِ الَّذِي مَعْنَا - أَنْ يَتَرَكَّهُ فِي مَوْاجِهِهِمْ، فَإِذَا لَقِيَ بَعْضَهُمْ، سَيَبَارِدُهُمْ بِالضَّرِبِ الْعَاجِلِ، وَيَقْضِيُ عَلَيْهِمْ، فَيَقْطَعُهُمْ قَطْعًا مُثْلَّ نَهَمِ السَّنَامِ الَّذِي أَحْسَنَ غَذَاؤهُ. وَإِذَا هَذَا الْمَعْنَى وَخَرُوجُ أُسِيدِ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ بِالْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، رَأَى ابْنَ جِنِّيَّ، مِنْ بَابِ تَفَاعُلِهِ النَّحْوِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ اللَّجُوءِ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى أَوْ عَلَى التَّوْهُمِ؛ لِتَفْسِيرِ نَصْبِ كَلْمَةِ (إِيَّاهُمْ)، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ مَا سَنَّا تِيَّا عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ لاحِقٍ.

أَمَّا هَذَا فَأَشِيرُ إِلَى رَأْيِ لَبْنِ جِنِّيَّ، وَهُوَ أَنَّ الضَّمِيرَ (إِيَّاهُمْ) يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جُرْ جُرْ مَعْطُوفًا عَلَى الْيَاءِ فِي (فَقَدْنِي)، وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَهُ وَاضْحَاهُ فِي قَوْلِهِ: «وَجَازَ ذَلِكَ عِنْدُنَا كَمَا جَازَ قَوْلُهُ: أَنَا كَانَتْ، وَأَنْتَ كَانَا، وَكَمَا جَازَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمْ هُمْ. فَكَمَا بَاشَرْتُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ وَنَحْوَهَا الْجَوَارِ وَهِيَ ضَمَيْرُ الْمَرْفُوعِ، كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُبَاشِرَ إِيَّاكَ الْكَافَ فِي قَوْلِهِ: كَإِيَّاكَ، وَإِنْ كَانَتْ إِيَّاكَ مِنْ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ. وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ لِجَوازِ ذَلِكَ هِيَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ أَسْمَاءٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَعِبَارَاتُ عَمَّا الْمَظْهَرَاتُ عَبَارَةٌ عَنْهُ، وَلَا يَسْتَدِعُ الصُّورَةُ هِيَ نَفْسُ الْإِعْرَابِ

فَنَحْتَشِمُ مِنْ وَضْعِ ضَمِيرِ المَرْفُوعِ مَوْضِعِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ، وَإِذَا كَانَ اسْمًا جَازَ أَنْ يَقُعَ بعْضُهَا مَوْقِعَ بعْضٍ، كَمَا يَقُعُ الاسمُ الْوَاحِدُ مَرْفُوعًا تَارَةً وَمَنْصُوبًا أُخْرِيًّا وَمَجْرُورًا تَارَةً، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الْاسْتِعْمَالِ أَنْ يُخْصَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ خَلَافًا عَلَى الظَّاهِرِ، فَكَذَلِكَ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا قَوْلَهُ: «فَقَدِنِي وَإِيَّاهُمْ» مَوْضِعُ «إِيَّاهُمْ» جَرٌّ عَلَى مَوْضِعِ «نِي» مِنْ «قَدِنِي»، كَمَا كَانَ الضَّحَّاكُ فِيمَنْ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي «حَسْبَكَ». وَعَلَى أَنْ «إِيَّاهُمْ» هُنَا أَسْهُلُ مِنْ «الضَّحَّاكِ». أَلَا تَرَى أَنَّ «إِيَّاهُمْ» لَا يَبْيَّنُ فِيهِ حَقِيقَةُ إِعْرَابِ، وَقَدْ وَقَعَ أَيْضًا نَفْسُهُ فِي مَوْضِعِ جَرٌّ فِي قَوْلِهِ: «وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَاكَ آسِرُ»، فَكَأَنَّهُ لَا فَرَقَ بَيْنَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ فِي هَذَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ «الضَّحَّاكُ» لَا خَتْلَافٌ حَالَى نَصِبِهِ وَجَرِهِ. فَإِذَا جَازَ «فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ» كَانَ «فَقَدِنِي وَإِيَّاهُمْ» عَلَى أَنَّ «إِيَّاهُمْ» مَوْضِعُ جَرٌّ أَجْوَزُ لَا سِيَّما وَلَمْ يَظْهُرْ فِي «فَقْدُكَ» إِعْرَابٌ. فَالْكَافُ فِي «قَدُكَ» أَشْبَهُ بِالْمَنْصُوبِ مِنْ كَافِ «حَسْبَكَ»، فَكَأَنَّ «إِيَّاهُمْ» وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا مَوْضِعُ نَصِيبِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ وَقَعَ الإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمَجْرُورِ لَا يَكُونُ مَفْصُولًا، وَأَنَّ فَصْلَتَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، أَلَا تَرَكَ أَنْكَ لَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ»، وَلَا «لَقِيَتُ غَلَامَهُ وَهَا»؛ أَيْ: وَغَلَامَهُمَا. فَالْجَوابُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا جَازَ لَأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْمَنْصُوبِ وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا. كَمَا أَنَّ «أَنْتَ» مِنْ قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ»، مَجْرُورٌ لِوَقْعِهَا تُوكِيدًا لِلْكَافِ الْمَجْرُورَةِ، وَ«أَنْتَ» كَمَا تَرَاهُ مُنْفَصِلٌ. وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لَأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، وَكَذَلِكَ يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ «إِيَّاهُمْ» مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَدِنِي وَإِيَّاهُمْ» ضَمِيرًا مَجْرُورًا وَإِنْ كَانَ مَفْصُولًا؛ لِمَجِيئِهِ عَلَى لَفْظِ الْمَفْصُولِ^(١٦٢).

وَهُوَ مَا يَدْلِلُ عَلَى تَقْليِبِ ابنِ جِنِّيِّ نَظَرَهُ فِي شِعْرِ الْهَذَلِيِّينَ مُقْلِبًا إِيَّاهُ عَلَى أَوْجُوهِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَوْفَقُهُ عَلَى رَأِيهِ هَذَا الْمُتَّصِلِ بِكُونِ (إِيَّاهُمْ) فِي مَوْضِعِ جَرٌّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنِ اجْتِهادِهِ فِي التَّعْلِيلِ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ أَدَوَاتٍ، عَلَى

نحو ما سبق، وعلة عدم موافقتي أن هذا مما لا يجوز في الرسائل، وكرهوه في الكلام^(١٦٣)، وهو على خلاف ما عرف عند النحويين، من اختصاص (إيا) بكونها ضمير نصب، على الرغم من قرب رأيه من رأي الأخفش في نحو (الولي) و(عساك) حيث يرى استعمال ضمير النصب والجر المتصلين في مثل هذا في موضع ضمير الرفع المنفصل^(١٦٤)، فمن المعلوم قول سيبويه في باب عامة إضمار المجرور: «ولا يجوز إيا أن تكون علاماً لمضمير مجرور، من قبل أن إيا علاماً للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع موقعاً إيا، إلا أن تُضيف إلى نفسك، نحو قوله: بي ولي وعدني»^(١٦٥).

* * *

المبحث الثاني: الاسم الموصول

(أ)- (الّذِي) بين اللُّغَةِ وَالصَّنْعَةِ :

أشار ابن جنّي في تفاعله النحوي مع خطاب الْهَذَلِيْنَ إلى الاسم الموصول (الّذِي) بين اللُّغَةِ وَالصَّنْعَةِ في موضع واحد، في سياق تناوله قول رجُلٍ مِنْ هُذَلِ لَمْ يُسَمِّ: (من الرَّجَزِ):

فَظِلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ الَّذِي كِنْدَا كَالَّذِي تَرَبَّى زُبْيَةً فَاضْطَيْدا
فقال: «قد عَدَ النَّاسُ (اللَّذُّ) لُغَةً في (الّذِي)، ويمكن عندي أنْ يكون ذلك صنعة لا لُغَةً، وذلك أنه يجوز أنْ يكون حذف الياء تخفيفاً لطُولِ الاسم بصلته، فصار (اللَّذُّ) كما روينا عن قطرب، من الرَّجَزِ:

الَّذِلُو شَاءَ لَكَانَثَ بَرًا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشَمَّ خَرًا
فلما صار إلى (اللَّذُّ) أَسْكَنَ الدَّالَّ اسْتِثْقَالًا لِكَسْرِهِ واتباعًا لِإِقْامَةِ الْوَزْنِ. قال بعض هذئيل من الرَّجَزِ:

هَلْ لَكَ فِيمَا قُلْتَ لِي وَقُلْتُ لَكَ إِنْ مَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعُكَ
وَتَجْعَلِينَ اللَّذُّ مَعِي فِي الَّذِي مَعَكَ
أراد (اللَّذُّ) بالكسر، إِمَّا لُغَةً أو صنعةً، فمَنَعَها لِإِقْامَةِ الْوَزْنِ»^(١٦٦).

وفي البيت موضع الحديث يشير ابن جنّي إلى ما ذكره السُّكْرِيُّ، حيث ذكر أنَّ النَّاسَ قَدْ عَدُوا (اللَّذُّ) لُغَةً في (الّذِي)، وهو ما عليه جمهور النَّحَّاةِ أَيْضًا، في حذف النون من الاسم الموصول المثنى أو الجمع؛ لطولهما بالصلة، وهو ما عليه هو نَفْسُه في الفَسْر^(١٦٧). وإذاء ذلك يرى ابن جنّي، في إطار آرائه الخاصة في (التمام) أنه يمكن عنده أنْ يكون صنعة لا لُغَةً؛ وعِلْمًا بذلك أنه يجوز أنْ يكون حذف الياء تخفيفاً لطُولِ الاسم بصلته، فصار (اللَّذُّ) كما رُوي عن قطرب في البيت المذكور بالنَّصِّ السَّابق، فلما صار بعد حذف الياء تخفيفاً إلى (اللَّذُّ) أَسْكَنَ الدَّالَّ اسْتِثْقَالًا

لِكَسْرِهِ وَاتِّبَاعِهِ، مِنْ أَجْلِ إِقَامَةِ الْوَزْنِ، عَلَى نَحْوِ ما وَرَدَ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ هُذِئِلِ، فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ أَيْضًا، حِيثُ أُرِيدُ (اللَّذِي)، إِمَّا لِغَةً أَوْ صَنْعَةً، فَمَنْعَ الْكَسْرَ لِإِقَامَةِ الْوَزْنِ، وَهُوَ مَا يُشَيرُ إِلَى أَنَّ الصَّنْعَةَ أَوِ الْلُّغَةُ فِي (الذِّي) بَحْذْفِ يَاهِ، قَدْ أَسْهَمَتْ فِي التَّوَافُقِ مَعَ النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَالْلُّغَةُ الْفُصْحَى أَوِ الْعُلْيَا فِي (الذِّي) هَكُذا بِسُكُونِ الْيَاءِ، وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ، يُمْكِنُ تَلْمِسُهَا فِي مَظَانِهَا^(١٦٨).

(ب)-الإِحَالَةُ بِ(أَلْ) الْمَوْصُولَةِ:

أشَارَ ابْنُ جِنِّيِّ فِي تِفَاعُلِهِ النَّحْوِيِّ مَعَ خَطَابِ الْهُذَلِيِّينَ إِلَى الإِحَالَةِ بِ(أَلْ) الْمَوْصُولَةِ، فِي تَنَاوِلِهِ قَوْلَ شَاعِرِ بَنِي قَرِيمٍ: (مِنَ الْوَافِرِ)

تَأْبِطُ سَوْءَةَ وَحَمَلْتَ شَرًّا لَعَلَّكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصَابِ
فَقَالَ: «أَيُّ الَّذِينَ يُصَابُونَ، ذَهَبَ بِالْمُصَابِ إِلَى الْجِنْسِ، كَقُولَهُ أَنْشَدَنَاهُ أَبُوكَ عَلِيٍّ،
وَقَرَأَتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى (مِنَ الرَّجْزِ):

إِنْ تَنْهَلِي يَا مَيِّي أَوْ تَغْتَلِي أَوْ تُضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُوْلَيِّ
يَرِيدُ فِي الظَّاعِنِيْنَ الْمُوْلَيِّنَ»^(١٦٩).

وَفِيهِ نَلَاحِظُ إِشَارَةً ابْنِ جِنِّيِّ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ (مِنَ الْمُصَابِ) تَعرِيفَهَا بَلْ يُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْمُصَابِينَ؛ أَيْ: الَّذِينَ يُصَابُونَ، مَعَ مَلَاحِظَةِ أَنَّ الْمُصَابَ اسْمٌ مَفْعُولٌ، وَقَدْ يَكُونُ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَلْ) الْمَوْصُولَةُ اسْمٌ فَاعِلٌ، عَلَى نَحْوِ مَا وَرَدَ فِي الرَّجْزِ الْمَذْكُورِ، يَرِيدُ الظَّاعِنِيْنَ الْمُوْلَيِّنَ، وَهُنَّا أُشَيِّرُ إِلَى أَنَّ ابْنَ جِنِّيِّ قَدْ أَرَادَ مِنْ وَرَاءِ تِفَاعُلِهِ هَذَا مَعَ الْخَطَابِ إِخْبَارَنَا بِأَنَّ الشَّاعِرَ اسْتَخْدَمَ (أَلْ) الْمَوْصُولَةَ مُحِيلًا بِهَا إِحْالَةً دَاخِلِيَّةً بَعْدِيَّةً عَلَى جِنْسِ الْمُصَابِينَ أَوْ عَلَى جِنْسِ الظَّاعِنِيْنَ الْمُوْلَيِّنَ، كَمَا فِي الرَّجْزِ، وَمِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الإِحَالَةَ مِنْ دَوَاعِي الْكَفَاءَةِ النَّصِيَّةِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُنَا نَقُولُ: إِنَّ الْمُتَمَعِّنَ فِي نَصْوَصِ الْعَرَبِيَّةِ، شِعْرِهَا وَنَثْرِهَا، يَلْحَظُ مِنْ أَهْمَيَّةِ (أَلْ) فِي تَمَاسِكِ النَّصِّ مَا يَجْعَلُهُ يَقُرُّ بِأَنَّ (أَلْ) بِأَنْواعِهَا مَلْمَعٌ مِنْ مَلَامِعِ الإِحَالَةِ فِي تَلْكَ النَّصْوَصِ^(١٧٠).

وبناءً على ذلك أُشيرُ إلى «أنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لَوْ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ لِكَانِ لِحَاقُهَا اسْمَ الْفَاعِلِ قَادِحًا فِي صِحَّةِ عَمَلِهِ مَعَ كَوْنِهِ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالِ، وَالْأَمْرُ بِخَلَافِ ذَلِكِ، فَإِنَّ لِحَاقَ الْأَلِفَ وَاللَّامِ بِهِ يَوْجُبُ صِحَّةَ عَمَلِهِ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيَ الْمَعْنَى، فَعُلِمَ بِذَلِكِ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ غَيْرُ الْمَعْرِفَةِ، وَأَنَّهَا مَوْصُولَةُ الْصَّفَةِ؛ لِأَنَّ الصَّفَةَ بِذَلِكِ يَجِبُ تَأْوُلُهَا بِفَعْلٍ، لِيَكُونَ فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمُصْرَّحُ بِجُزِئِهَا؛ وَلِأَجْلِ هَذَا التَّأْوِيلِ وَجَبَ الْعَمَلُ مُطْلَقًا، وَحَسْنَ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَوْصُولِ بِهِ فِعْلٌ صَرِيعٌ، كَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمُغَيَّرَاتِ صُبْحًا ۚ فَاثْرُنَ ۖ بِهِ نَقَعًا﴾^(١٧١)، وَ: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقَيْنَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْضُوا اللَّهَ فَرْضًا حَسَنًا﴾^(١٧٢)، وَعَنِيتُ بِالصَّفَةِ الْمَحْضَةِ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَأَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ وَالصَّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ»^(١٧٣).

وبذلك يمكن القول: إنَّ ابْنَ جِنِّيَ فِي تَفَاعُلِهِ النَّحْوِيِّ هَذَا قدْ أَعْرَبَ عَنْ نَظَرَةٍ عَمِيقَةٍ فِي التَّمَاسِكِ الْفَاعِدِيِّ لِبَنَاءِ النَّصِّ (تَكْوِينِ النَّصِّ)؛ وَمِنْ ثُمَّ فَهْمِهِ (تَلْقِيهِ)، مِمَّا أَسْهَمَ فِي فَهْمِ الْكَفَاءَةِ النَّصِّيَّةِ الْخَاصَّةِ^(١٧٤).

* * *

المبحث الثالث

ما يحتمل التعريف بـأي أو بالعلمية

أُشير إلى ما يحتمل التعريف بـأي أو بالعلمية لدى ابن جنّي في تفاعله مع خطاب الهدلّيين، في موضع واحدٍ، جاء في تعليقه على قول أبي صخر: (من البسيط):

أَرَائِجُ أَنْتَ يَوْمَ اثْنَيْنِ أَمْ غَادِي وَلَمْ تُسَأِمْ عَلَى رِيْخَانَةِ الْوَادِي

فقال: «حکی سیبویه: (هذا يوم اثنین مبارکاً فيه)، واستدلّ بانتصار الحال بعده على تعريفه، وينبغي أن يكون بيت أبي صخر هذا على تلك اللغة، وفيه على هذا تعريفان، أحدهما: باللّام تعريف الحارث والعباس، والآخر: تعريف العلمية والوضع كزید وبکر، كما أنّ عروبة والعروبة للجمعة»^(١٧٥).

ففي هذا النّص يريد ابن جنّي توجيه نظر المُتلقّى إلى أنّ كلمة (اثنین) معرفة، مستدلاً بما حكاه سیبویه: (هذا يوم اثنین مبارکاً فيه)، فقد استدلّ بانتصار الحال بعده على تعريفه؛ ومن ثم فكلمة (اثنین) في بيت أبي صخر الهدلّي تحتمل تعريفين - كما أنّ عروبة والعروبة لـ يوم الجمعة - أولهما التعريف بالألف واللّام مثل تعريف الحارث والعباس، وبذلك يكون دخولُ الألف واللّام للدلالة على الوصفية؛ من مُنطلقِ كونه منقولاً من الصّفة، مثل حارث وعباس، في قوله: مررت برجل حارث، بمعنى الكاسب، كأنّه يحرث لدنياه، وكذلك عباس، والعباس المُحرّب الذي يُعبّس في الحرب^(١٧٦).

والآخر: تعريف العلمية والوضع كزید وبکر، فيكون بذلك قد خلّصها اسمًا، وعراها من الوصفية، وإن لم تعرَّ مِنْ روایح الصفة على كُلّ حال؛ فتكون بذلك مِنْ باب العلم؛ ومن ثم يكون المُراد تخلیص «اثنین» اسمًا والدلالة على كونه اسمًا خاصًا، مِنْ مُنطلقِ أنَّ الاسمُ الخاصُ هو «الذِي لا أَخْصَّ مِنْهُ، وَيُرِكَّبُ عَلَى الْمُسْمَى»؛ لتخلیصه مِنَ الْجِنْسِ بالاسمية، فيُفرَّقُ بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناولُ مُمَايِلَه في الحقيقة والصورة^(١٧٧).

وهكذا يتَّضح لنا من خلال ما عُرض أنَّ ابن جَنِي بتفاعلِه النَّحوي مع خطابِ الهدليين قد جَدَ النَّصَّ أو الخطاب بهذه الملاحظاتِ أو الإضافاتِ، وكان مُتجدِّداً بما أضافه من ملاحظاتِ لم نجدها في كُتبِه الأخرى أو وجدناها مع بعضِ الزياداتِ أو الإضافاتِ هنا، وهو الأمرُ الذي يُلْخِصُه الدكتور خالد عبد الرؤوف الجبر، في قوله: «النَّصَّ اللُّغوي أطوعُ من سائر النَّصوصِ، وهو مع ذلك أَعْوَصُها. النَّصَّ اللُّغوي يمْكِنُكَ مِنْ أَنْ تغوصَ في مَا وراءِ لِتَجِدَ ما تريِدُ، أو ما يُرِيدُكَ هو أَنْ تجِدَه، وهو مع ذلك يتَّبَعُكَ عليكَ أَنْ تُمسِكَ بعنانِه وتُمْتَلِكَ عليه أمرَه. في حين تظلُّ سائر النَّصوصِ الأخرى مُتَّصلةً بالعبرةِ مِنْ إنتاجِها أو بمعرفةِ العلةِ وراءِها مَهْماً تُشكِّلُ على الباحثين والدارسين. القارئُ مع النَّصَّ اللُّغوي يتجدَّدُ ويُجَدِّدُ النَّصَّ معه»^(١٧٨).

* * *

الفَصْلُ الثَّالِثُ

**مُتَفَرِّقَاتٌ فِي نُواسِخِ الابْتِدَاءِ
وَالْعَامِلِ وَالتَّعْلِيقِ وَالتَّعْلُقِ وَالْأَعْمَالِ**

المبحث الأول

ما يتصل بنواصخ الابتداء

أشار ابن جنني في تفاعله النحوي مع خطاب الهذللين إلى ما يتصل بنواصخ الابتداء في موضعين، يمكن عرضهما فيما يلي:

(أ) - فيما جاء ظاهره نصب خبر ليت:

جاء ذلك في تعليقه على قول عبد الله بن مسلم بن جندب: (من البسيط)

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلَى كُلُّهُ رَجَبًا

فقال: «يُحكي الكوفيون: (ليت زيداً قائمًا) على أنَّ (ليت) هي الناصبة للاسمين جميعًا، والأمرُ عندنا نحن بخلاف ذلك، بل هي عندنا على بابها من نصب الاسم ورفع الخبر، فاما ما أنشده صاحب الكتاب من قوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا

فإنَّه حمله على فعل محنوف. قال: كأنَّه قال: (أقبلت رواجع)، فكذلك هنا أيضًا، كأنَّه قال: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلَى كُلُّهُ بَدَلْتُ أو سَمِيَّتُ رَجَبًا»^{١٧٩}.

فعبد الله يتحدث في الأبيات السابقة على هذا البيت عن غزال (امرأة)، يأتي إلى مسجد الأحزاب متنقلاً، يخبر الناس أنَّ رضا الله همَّته، فيحتسب أجره عند الله^{١٨٠}، وفي هذا البيت يخبرنا بأنَّ هذا الغزال قد اشتاق إلى قول الناس: هذا شهر رجب؛ ومن ثم يتنمى أن تكون سنته كلُّها رجباً.

وإذاء هذا المعنى رأى ابن جنني أنَّ بيت عبد الله بن مسلم ظاهره نصب خبر (ليت)، فوجَّب التَّنبِيَّةُ على ذلك، والتَّفَاعُلُ معه، مُشيرًا إلى أنَّ الكوفيين يقولون: (ليت زيداً قائمًا) على أنَّ (ليت) هي الناصبة للاسمين جميعًا، لكنَّ الأمر عندَه عندَ غيره من سيبويه والبصريين على خلاف ذلك، فهي على بابها من نصب

الاسم ورفع الخبر. وإن قيل: قد وردَ نَصْبُ خبر (ليت) في الكتاب، في قول العجاج: يا ليت أيام الصّبا رَوَاجِعًا، فالجوابُ أَنَّ (رواجع) منصوبة بِفُعلٍ مَحْذُوفٍ، كأنَّه قال: (يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصّبَا أَقْبَلَتْ رَوَاجِعً) ^(١٨١)، ومن خلاله يتضح رأي البصريين - وهو ما يدلُّ على مذهب ابن جنِي البصري ^(١٨٢) واستثمار الحذف في تأويل ظاهر التَّركيبِ وتوجيهه - في تقدير خبر (ليت) مَحْذُوفًا، وهو ما ينبغي أن يكون عليه بيتُ الْهُذَلِيِّ أيضًا، كأنَّه قال: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حولي كُلَّهُ بَدَلْتُ أو سَمِّيَّتْ رَجَبًا، وهو ما أُؤيدُه - على الرَّغم من مجيء بعض شواهد النَّصب، والقول بِأَنَّ السَّمَاعَ أُولى ^(١٨٣)، مِنَ التَّأْوِيلِ والتَّقْدِيرِ - اعتمادًا على القول بِأَنَّ نَصْبَ الْجُزَائِينَ لغةً تميم ^(١٨٤)، وليس مِنْ لُغَةِ هُذَيل ^(١٨٥).

وهُنَا يحضرُنِي قولُ القائل بخصوص ما جاءَ من أمثلة، ظاهِرُها نَصْبُ الْجُزَائِينَ: «أَمَّا نَصْبُ الْجُزَائِينَ، فَأَكْبَرُ طَنِي أَنَّهُ كَانَ عَلَى التَّوْفُمِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ جُحْرُ ضِبٍّ خَرْبٍ، وَالْأَصْلُ خَرْبٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ حَدَثَ فِي زَمِنٍ مَتَّخِرٍ بَعْدَ أَنِ اسْتَقَرَّتِ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى نَصْبِ اسْمِ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، فَكَانَ أَنَّ جَنْحَ بَعْضِ الْأَعْرَابِ مِنْ تَمِيمٍ إِلَى نَصْبِ الْخَبْرِ اتِّبَاعًا لِلْاسْمِ - وَقَدْ مَرَّ بِنَا سَابِقًا نَزْعُنُهُمْ إِلَى التَّمَاثِلِ فِي الْحَرْكَاتِ عَمومًا - وَلَعَلَّ هَذَا يُفَسِّرُ لَنَا قَلَّةَ الْأَمْثَالِ فِي هَذَا الْجَانِبِ أَوْلًا وَعَدَمُ شِيُوعِ هَذَا الْأَسْلُوبِ ثَانِيًّا» ^(١٨٥).

(ب) - أن المخففة من الثقيلة:

جاء ذلك في سياق تعليقه على قول أبي صخر الْهُذَلِيِّ: (من الطويل)

فَكَانَ لَهَا أُدِي وَرَيْقَةُ مَيْعَتِي وَلِيَدَا إِلَى أَنْ رَأْسِي الْيَوْمَ أَشَيْبُ
قال: «قال: يَرِيدُ (وُدِي) وَهِي لُغَتُهُ، قَال: وَالرَّيْقُ مِنَ الرَّوْقِ، وَهِي أَوَّلُهُ. يَنْبَغِي أَنْ
تَكُونَ (أَنْ) هَذِهِ مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا تَنْصُبُ الْفِعْلُ، فَتَلَكَ تَخْتَصُ بِالْفِعْلِ، وَهَذِهِ
بَعْدَهَا الْاسْمُ الْمُبْتَدَأُ، وَخَبْرُهُ (أشَيْبُ)، فَإِنَّمَا هِيَ كَ(أَنْ) فِي قَوْلِهِ: (مِنَ الْبَسِطِ):
فِي فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

فكذلك هذا البيت، كأنه قال: إلى أنَّه رأسيَ اليوم أشيبُ^(١٨٦).

فهذا بيت لأبي صخر، منْ قصيده التي يستهلها بخيال (أم حكيم) الذي ألم به^(١٨٧)، ثم يأتي البيت موضع تفاعُل ابن جنِّي، فيخبرنا فيه الشاعر باستمرار وُده أم حكيم، منذ أنْ كان وليداً إلى أنْ اشتعل رأسه شيئاً.

وإزاء ذلك رأى ابن جنِّي التذكير بأنَّ (أنْ) في قوله: (أنْ رأسيَ اليوم أشيبُ) هي أن المخفة من الثقيلة، لا التي تنصب الفِعل؛ من مُنطلق وجود الاسم بعدها، كأنه قال: إلى أنَّه رأسيَ اليوم أشيبُ، فالضمير اسمُها، وخبرها (رأسيَ اليوم أشيبُ)، على نحو ما ورد في قول الأعشى السَّابق في نص ابن جنِّي، فالتقدير به: قد علموا بأنه هالك كلَّ منْ يخفى ويتنعلُ.

ولا يخفى على كُلِّ ذي لُبٍّ مَا لهذا التَّوضيحِ منْ علاقة بالمعنى، فكونُها مخفةً من الثقيلة، يترتب عليه أنَّ الجملة بعدها جملةً اسميةً، تفيِد الدلالة على الثبات والاستقرار؛ أي: أنَّ الشَّيْبَ عندما ينتشر في الرأس يُصبح حالة دائمةً مستقرةً، لا رجوع فيها إلى ما كان عليه في الشَّبابِ من سوادِ الشُّعرِ وحيويته؛ ومن ثم فإنَّ استمرار وُد أبي صخر الهذلي أم حكيم مُسْتَمِرٌ وثابت مُدَّة دوام الشَّيْبِ برأسه، لا ينقطع إلَّا بالموت، وهو الأمرُ الذي أَسْهَمَ في كون المعنى أبلغَ، وأنفَقَ للظنة، قال ابن جنِّي في تعليقه على قول أدهم بن أبي الزعاء: (من الطَّويل)

فَإِنَّا لَمَحْقُوقُونَ حِينَ غَضَبْتُمْ بِلَثَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ سَنُهِينُهَا خَفَّ أَنَّ الثَّقِيلَةَ، وَاخْتَارَهَا هَاهُنَا عَلَى الْخَفِيفَةِ؛ لَأَنَّهَا أَبْلَغَ فِي الْمَعْنَى، وَأَنْفَقَ لِلظَّنَّةِ، وَأَشْبَهَ بِقَوْلِهِ لِمَحْقُوقَوْنَ، أَيْ: سَيَكُونُ هَذَا لَا مَحَالَةَ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضٌ^(١٨٨).

* * *

المبحث الثاني: العامل والتعليق

جاءت الإشارة إلى العامل والتعليق، لدى ابن جنّي، في ثلاثة مواضع، على النحو التالي:

(أ) - الإشارة إلى العامل في (إذا):

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول أبي بُثينة الصَّاهلي: (من الوافر):

إِذَا مَسَحُوا سِبَالَهُمْ بِدُهْنٍ أَلْهَقَكَ عَبْدُ لِلرَّجِلِ الْقَتِيلِ

فقال: «وضع الواحدَ مَوْضِعَ الجَمَاعَةِ... والعامل في (إذا) مَحْذُوفٌ للدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَبْيَاتِ الَّتِي قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ إِذَا مَسَحُوهُ فَرَحُوا، وَجَذَلُوا لَهُ، يَهْجُوْهُمْ بِذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِيمَا قَبْلَهَا، وَلَا الْمَعْنَى أَيْضًا عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ لَهُ مَا يَتَنَوَّلُهُ مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهِ»^(١٨٩).

فهذا بيتٌ مسبوقٌ بِعِدَّةِ أَبْيَاتٍ لِأَبِي بُثِينَةَ الصَّاهليِّ، قالها بِمَنْاسِبَةِ أَنْ عَدَتْ بُنُوْنُ نُفَاثَةَ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الدِّيلِ إِلَى جَارِ لَهُمْ فِي الْجَاهْلِيَّةِ، يُقَالُ لَهُ: حُبَيْشُ بْنُ مُخَذْمٍ، فِي أَرْمَةٍ أَصَابَتِ النَّاسَ، فَشَوَّهَ ثُمَّ تَرَكُوهُ أَيَّامًا، حَتَّى إِذَا أَفَّبَ أَكْلُوهُ، فَقَالَ^(١٩٠):

أَسَارِيَةَ الَّذِي يُهْدِي إِلَيْنَا
وَلَمْ يَعْلَمْ بِمَشَرَانَا زُنْيِّمَا
مَتَّى مَا تَبْلُهُمْ يَوْمًا تَجْذِهُمْ
لِقْطَعَةَ آيِّرِهِ وَلَخُضْيَّتِيهِ
وَهُوَ مَا يَتَضَخُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ الْعَالِمَ فِي (إذا) مَحْذُوفٌ للدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَبْيَاتِ
الَّتِي قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَرَحُوا إِذَا مَسَحُوا سِبَالَهُمْ؛ لَأَنَّ مَا بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفَهَامِ فِي
قَوْلِهِ: (أَلْهَقَكَ عَبْدُ لِلرَّجِلِ الْقَتِيلِ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهَا، كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى لَا

يستقيم معه؛ ومن ثم كان إضمار ما يعمل في (إذا) من خلال المعنى، على نحو ما أشار إليه ابن جنّي.

(ب) - نَصْبُ الظَّرْفِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ:

جاء ذلك في موضع واحدٍ، في تعليقه على قولِ رجلٍ مِنْ هُذِيلٍ يذكرُ أباه (من المتقارب) :

نَفَانِي وَكُنْتُ ابْنَهُ حِقْبَةً إِلَيْهِ أَوْلُ إِذَا أُنْسَبَ

فقال: «ينبغي أن يكون الناصب لـ(حقبة) ما في ابنه من معنى الفعل، فكانَه

قال: كنتُ منسوباً إليه معروفاً ببنوته، ومثل ذلك ما أنشدناه لجرير (من الطويل):

تَرَكْتِ بِنَالَوْحًا وَلَوْ شِئْتِ جَادَتَا بُعْيَدَ الْكَرَى ثَلْجٌ بِكَرْمَانَ نَاصِحٍ

فنصب (بُعْيَدَ الْكَرَى) بما في ثلج مِنْ معنى الثلَّاج؛ لأنَّه بمعنى بارد، وأنشدنا أيضاً:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

فعلَّقَ الظَّرْفَ بما في أبي المنهالِ من معنى الحَدِيثِ، كأنَّه قال: أنا المُجْدِي أو

الدَّافِعُ والحاامي بعض الأحيان. وإذا جاز لهذا التَّقدِيرِ أنْ يُرْفَعَ به الفاعلَ كانَ نَصْبُه

للظَّرْفِ أَسْوَغُ وأَسْهَلُ، قال أبو علي - رحمة الله - مرَّةً: الظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ

مثلاً، فمَمَّا رُفِعَ بِهِ الْفَاعِلُ قوله: (من الطَّوِيلِ) :

كَانَ لَنَا مِنْهُ بِيَوْتَانِ حَصِينَةً مُسَوِّحًا أَعْلَيْهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا

وكأنَّه قال: سواً أَعْلَيْهَا وَخُضْرًا كُسُورُهَا، وله نظائر»^(١٩١).

فهذا بيتٌ مِنْ خَمْسَةِ أبياتٍ، قالها رجلٌ مِنْ هُذِيلٍ لِعُمَرَ بْنِ الخطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ - وهو جالسٌ، فقال: يا أمير المؤمنين^(١٩٢) :

أَتَيْتُكَ فِي وَالِدِ قَاطِعٍ كَثِيرِ الشَّتَّيْمَةِ لَا يُغَلِّبُ

فَأَنِيسَ وَرَاءَكَ لِي مَذْهَبٌ فَكُنْ لِي ظَهِيرًا وَلَا أَظْلَمَنْ

وبعد هذين البيتين أتى البيت الذي معنا مُشيرًا فيه إلى أنَّ أباه قد نفاه، وقد كان منسوباً إليه معرفاً بِبُنُوَّته، وفي إطارِ تفاصُلِ ابنِ جِنْي مع خطابِ الهدليين نحوياً رأى أنَّه منَ المُفَيدِ الإشارةُ إلى أنَّ ناصبَ الظَّرْفِ (جُقْبَةً) ما في كلمةِ (ابنَه) مِنْ معنى الفِعلِ، فكأنَّه قال: كنتُ منسوباً إليه معرفاً بِبُنُوَّته، ومثل ذلك (بعينَ الْكَرَى) في بيتِ جرير، فقد نصبه بما في (ثلج) من معنى الثَّلَج؛ لأنَّه بمعنى بارد^(١٩٣)، وعلى هذا النَّحو يُمْكِنُ تفسيرُ نَصْبِ الظَّرْفِ (بعض) في قولِ الشَّاعرِ:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بعْضَ الْأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلَانِ
فَقَدْ عَلَقَ الظَّرْفَ (بعض) الْمُضَافَ إِلَى (الْأَحْيَانِ) بما في أَبِي الْمِنْهَالِ مِنْ
معنى الفِعلِ، كأنَّه قال: أنا المُجْدِي أو الدَّافِعُ والحامي بعْضَ الْأَحْيَانِ. هذا، وقد أشار
ابنِ جِنْي إلى أنَّه إذا جاز لهذا التَّقْدِيرِ أنْ يُرْفَعَ به الفاعلُ كان نَصْبُه للظَّرْفِ أَسْوَغَ
وأَسْهَلَ، فقد قال أبو عليٍّ - رحمه الله - مرَّةً: الظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ مثلاً، فمِمَّا
رُفِعَ بِهِ الْفَاعِلُ قَوْلُهُ: (من الطَّوْيل)

كَانَ لَنَا مِنْهُ بِيَوْتَأِ حَصِينَةً مُسْوَحَاً أَعْلَيْهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا
وَكَانَهُ قَالَ: سَوَا دَأْبَأُهَا وَخُضْرَا كُسُورُهَا؛ أي: أنَّه رَفَعَ الأَعْلَى وَالْكُسُورَ بِمُسْوَحٍ
وَسَاجٍ؛ لِإِقْامَتِهِمَا مَقَامٌ سُودٍ وَخُضْرٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ النَّعْتُ بِكُلِّ مِنْ (مُسْوَحًا، وَسَاجًا)
لِتَأْوِيلِهِمَا بِالْمُشْتَقِّ.

هذا، ومنْ بَابِ الإِفَادَةِ الإِشارةُ إلى أنَّ مَا يَرَاه ابنُ جِنْي في التَّنَمَّامِ وأَسْتَاذُهُ أبو عليٍّ الْفَارَسِيُّ - مِنْ أَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ مثلاً - هو ما جَاءَ في الْخَصَائِصِ أَيْضًا، قال ابنُ جِنْي: «فَإِنْ قُلْتَ، فَقَدْ تَقُولُ: قِيَامُكَ أَمْسِ حَسَنٌ، وَهُوَ الْيَوْمُ قَبِيْحٌ،
فَتُعْمَلُ فِي الْيَوْمِ (هُوَ)، قِيلَ: فِي هَذَا أَجْوَبَةً: أَحَدُهَا أَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ
مثلاً، كَذَا عَهْدَ إِلَيَّ أَبُو عَلَيٍّ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا»^(١٩٤)، وَهُوَ مَا يَرَاه الرِّزْمَانِيُّ مِنْ
الْبَصَرِيِّينَ. أَمَّا سَائِرُ الْبَصَرِيِّينَ، فَيَمْنَعُونَ هَذِهِ الْمَسَالَةَ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَهَا،

وبذلك يكون ابن جنّي قد خالف سائر البصريين وسار مع الكوفيين^(١٩٥). وما ذلك بمستغربٍ عليه، فهو إن اقتنع بمسألةٍ مَا، وقد وافقت رأي الكوفيين، لا يضيره مُخالفةُ البصريين^(١٩٦).

(ج) - التَّعلِيقُ عن العمل:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ مُلِيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (من الطويل)
 ولَمْ تَرْجُ فِي الْوُدُّ الْمُكَتَمِ بَيْنَنَا أَكْثَرُ فِيهِ النَّاسُ أُمْ قَالَ قَائِلُ
 فقال: «قال: (لم تَرْجُ لَم تَخْفُ، إِنَّمَا جَازَ تَعْلِيقُ (رجوت) هذه بما فيها مِن
 الْخِلَاجِ وَالشَّكِّ، فَشَابَهَتْ (ظننت) فَجَازَ تَعْلِيقُهَا، كَمَا تَعْلَقُ الظَّنُّ وَنَحْوُهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ
 التَّعْلِيقُ بِحِيثُ يَجُوزُ الإِلَغَاءُ، وَلَوْلَا مَا فِي الْخُوفِ وَالرَّجَاءِ مِنْ مَعْنَى الْخِلَاجِ وَالْإِبَاهَامِ
 الْمُضَارِعِ لِلظَّنِّ لَمَّا جَازَ تَعْلِيقُهَا كَمَا جَازَ عَرَفْتُ لِقُرْبِهَا مِنْ (عَلِمْتُ) فِي قَوْلِكَ: (قد
 عَرَفْتُ أَبُوكَ مَنْ أَنْتَ مَكْنِيْ بِهِ»^(١٩٧).

ففيت مُلِيْحِ بْنِ الْحَكَمِ جاء في سياقِ حديثٍ عن امرأةٍ تُسَمَّى (أُمْ عَابِدٍ)، وممَّا سَبَقَهُ قوله:

كَانَكَ لَمْ يَغْلُقْكَ مِنْ أُمْ عَابِدٍ
 ذِمَّامُ وَلَمْ تُضْرِبْ عَلَيْكَ الْحَبَائِلُ
 وَلَمْ يَخْرِ في الْأَخْبَارِ بَيْنِنِي وَبَيْنَهَا
 أَمِينُ لَنَا تُلْقَى إِلَيْهِ الرَّسَائِلُ
 ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتُ الَّذِي مَعْنَا، فَيُشَيرُ فِيهِ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَخْفُ كُثْرَةً كَلَامَ النَّاسِ، وَقِيلَ
 وَقَالَ، فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنْ وُدٌّ مَكْتُومٌ^(١٩٨).

إِذَاءَ هَذَا الْمَعْنَى رَأَى ابنُ جِنّيَ أَنَّ مِنْ بَابِ التَّقْاعِلِ النَّحْوِيِّ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ
 ضرورةً الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ (تَرْجُو) مُعْلَقٌ عَنِ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَحْلًا، وَنَظَرًا لِأَهمِيَّةِ
 التَّعْلِيلِ عِنْدَ ابنِ جِنّيِّ، فَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ عِلَّةَ تَعْلِيقِ (ترجو) مَا فِيهِ مِنْ الْخِلَاجِ وَالشَّكِّ،
 فَشَابَهَ (ظننت) فَجَازَ تَعْلِيقُهَا، كَمَا تَعْلَقُ الظَّنُّ وَنَحْوُهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّعْلِيقُ بِحِيثُ

يجوزُ الإلْغَاءُ، ولو لا ما في الخوف والرَّجَاءِ من معنى الْخَلَاجِ والإِبَهَامِ المضارع للظَّنِّ لَمَا جَازَ تَعْلِيقُهُ، كما جَازَ تَعْلِيقُ عِرْفٍ عنِ الْعَمَلِ لِقُرْبِهِ مِنْ (عَلِمْتُ) فِي قَوْلِكَ: (قد عِرْفْتُ أَبُوكَ مَنْ أَنْتَ مَكْنِي بِهِ^(١٩٩)).

وَمِمَّا لَا شَكَ فِيهِ أَنَّ مُسْوَغَ جَوازِ التَّعْلِيقِ فِي بَيْتِ (مُلِحُّ بْنُ الْحَكَمِ) هُوَ الْاسْتِفْهَامُ الَّذِي فَصَلَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْمَعْوَلِيَّةِ - وَالْاسْتِفْهَامُ لِهِ الصَّدَارَةُ - فِي أَكْثَرِ فِيهِ النَّاسُ أَمْ قَالَ قَائِلُ. قَالَ الْمُبَرِّدُ: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا يَجُوزُ أَنْ يُلْغَى؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ. وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ أَلَا تَعْمَلَ خَاصَّةً». وَهِيَ مَا كَانَ مِنَ الْعِلْمِ وَالشَّكِّ، فَعَلَى هَذَا: «لِتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزَينَ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَفْصِلُ مَا بَعْدُهَا مِمَّا قَبْلَهَا، تَقُولُ: «عَلِمْتُ لِزِيدٍ خَيْرٌ مِنْكَ»^(٢٠٠).

وَهُنَا يَحْضُرُنِي قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ: «الْفَرْقُ بَيْنَ جَوازِ التَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ أَنَّ الإِلْغَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ: قَطْعِهَا عَنِ الْعَمَلِ مَعَ جَوازِ الْإِعْمَالِ بِبِقَائِهَا عَلَى أَصْلِهَا، وَالتَّعْلِيقُ: قَطْعُهَا عَنِ الْعَمَلِ الْمَانِعِ مِنْ إِعْمَالِهَا، وَذَلِكَ عِنْدَ دُخُولِ حِزْفِ الْابْتِدَاءِ وَالْاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَعْمَلْتَهَا لَجَعَلْتَ مَا بَعْدَ لَامِ الْابْتِدَاءِ وَحْرَفِ الْاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ مَعْمُولاً لِمَا قَبْلَهُ، فَيَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَهُوَ مَوْضِعُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، فَلَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهُ فِي مَا بَعْدِهِ، فَوْجَبَ الإِلْغَاءُ لِذَلِكَ»^(٢٠١)؛ أَيْ: أَنَّهُ مَتَى تَحَقَّقَ السَّبْبُ وَجَبَ التَّعْلِيقُ، فَتَكَفَّ عنِ الْعَمَلِ فِي الْلَّفْظِ، فَتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْجَملَةِ، بَدْلِيِّ الْعَطْفِ عَلَيْهَا بِالنَّصْبِ.

وَهُنَا يُمْكِنُنِي التَّصْرِيفُ بِأَنَّ ابْنَ جِنِّي قد تَفَاعَلَ مَعَ خَطَابِ مُلِحِّ بْنِ الْحَكَمِ، مِنْ مُنْطَلِقَ لَفْتِ اِنْتِبَاهِ الْمُتَلْقِي إِلَى مَا تَرَكَهُ السُّكَّرِيُّ، مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ، وَهُوَ الرَّبْطُ بَيْنَ اسْتِخْدَامِ الشَّاعِرِ التَّعْلِيقِ وَالْمَعْنَى، وَكَانَ بِحَالِهِ كَحَالِ مَنْ يَرْبَطُ بَيْنَ اسْتِخْدَامِ الشَّاعِرِ التَّعْلِيقِ وَمَا قَالَهُ ابْنُ هَشَامٍ، مِنْ أَنَّ «الْتَّعْلِيقَ كَالْمَرَأَةِ الْمُعْلَقَةِ الَّتِي لَا هِي مُرَوَّجَةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ»^(٢٠٢).

وبناءً على ذلك أقول: إنَّ قَحْدَ (ملِيج) مِنْ هذَا الْخِطَابِ يُمْكِنُ تأوِيلُهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ إِخْبَارَنَا بِأَنَّ مَحْبُوبَتَهُ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهَا لَا تَعْبَأُ فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنْ وُدٌّ مَكْتُومٌ، بِمَا يُكْثِرُ فِيهِ النَّاسُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ بِمَا قَدْ يَقُولُهُ قِلَّةٌ مِنْهُمْ، بِأَنَّ يَقُولَ قَائِلٌ مَا: إِنَّهُ وُدٌّ يَشُوبُهُ كَذَا وَكَذَا، فَهِيَ مُعْلَقَةٌ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، لَا تَمِيلُ إِلَى هَذِهِ أَوْ تِلْكُ، كَالْمَرْأَةِ الْمُعْلَقَةِ الَّتِي لَا هِيَ مُزَوَّجَةٌ وَلَا مُطَلَّقَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ نَاسِبُ التَّعْلِيقَ النَّحْوِيَّ التَّعْلِيقَ الْمَعْنَوِيَّ.

* * *

المبحث الثالث: تعلق شبه الجملة

أشار ابن جنّي في تفاعله النحوّي مع خطاب الْهُذلِّيَّين إلى ما يتصل بـ(تعلق شبه الجملة) في ثلاثة مواضع، يمكن عرضها في نمطين، على النحو التالي:

(أ)- تعلق الجار والمجرور:

جاء ذلك في موضعين، على نحو ما جاء في تعليقه على قول أبي صخر الْهُذلِّي: (من الكامل):

جَاوَزْتَنَا بِقَلْى لِلَّذَاتِ الصَّبَا وَأَذَى وَأَقْذَارِ وَشَيْبٍ شَامِلِ
 فقال: «لَامُ (أَذَى) يَاءٌ عَنِي؛ لاطرادِ الإِمَالَةِ فِيهِ، وَلَأَنَّهَا لَامُ، وَالْيَاءُ أَغْلُبُ عَلَى اللَّامِ مِنَ الْوَاوِ، وَإِنْ عَلَّقَ اللَّامُ فِي (اللَّذَاتِ) بِنَفْسِ (قَلْى) فَلَا ضَمِيرٌ فِيهَا؛ لِتَعْلُقِهَا بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ جَعَلَتِهَا وَصْفًا لـ(قَلْى) فِيهَا ضَمِيرٌ؛ لِتَعْلُقِهَا بِالْمَحْذُوفِ» (٢٠٣).

فبيت أبي صخر من قصيدة، يتحدث فيها عن رحيل الصبا عنه ومجيء الشباب الذي سيؤدي - لا محالة - إلى الشيب، وأنه قد أتى بشيئ العارضين؛ فلا ترحيب بالشيب مقيماً ونازاً، ثم يشير في هذا البيت إلى أن الشباب قد جاء مصاحباً تزكاً لذات الصبا وبغضها غالباً الأذى والأقدار والشيب الشامل.

ومِنْ خلَالِ نَصِّ ابن جنّي يَتَضَعُ وَعْيُهُ بِضرورةِ التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ مَعَ خطابِ أبي صخر، فأشار إلى أنَّ الجار والمجرور (للذات) لا بد له من مُتعلّق، فإذا عُلّقَ بِنَفْسِ المَصْدَرِ (قَلْى) فَلَا ضَمِيرٌ فِي الجار والمجرور؛ لِتَعْلُقِ (اللَّذَاتِ) بِالظَّاهِرِ (قَلْى)، والمعنى على ما سبق من توضيحٍ.

وقد أشار ابن جنّي أيضاً إلى أنه يجوز اعتبار الجار والمجرور (للذات) صفةً لكلمة (قَلْى)، وعلى ذلك ففيه ضمير؛ لِتَعْلُقِهِ بِمَحْذُوفٍ، تقديره: مُسْتَقِرٌ، والمعنى أنَّ الشَّيْبَ قد جاء مُصاحِباً ترزاً وبُعْضاً مُسْتَقِراً وَمُتَمَكِّناً لِلذَّاتِ الصَّبَا، غالباً الأذى والأقدار والشيب الشامل؛ ومن ثم يمكن القول بأنَّ هذا التقدير قد أفاد المعنىفائدةً

جَمَالِيَّةً، مَبْعَثُهَا اسْتِقْرَارُ مفهومِ الصَّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ حَتَّى يُخَيِّلَ إِلَيْكَ أَنَّ هَذَا الْاسْتِقْرَارَ أَصْبَحَ خَالِصًا لَهَا دُونَ غَيْرِهَا^(٤).

(ب) - تعلُّق الظَّرف:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ مُلِيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (من الطَّوَيلِ)
 وَخَفُوا فَأَمَّا الْجَامِلُ الْجَوْنُ فَاسْتَرَى بِلَيْلٍ، وَأَمَّا الْحَيُّ بَعْدُ فَاصْبَحُوا
 فقال: «... وأَمَّا (بَعْدُ) مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الْحَيُّ بَعْدُ فَاصْبَحُوا) فَمُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ
 (اصْبَحُوا)، فَإِنْ قَلَّتْ كِيفَ يَتَقَدَّمُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَهِيَ جَوَابٌ عَلَيْهَا، وَأَنْتَ لَا تَجِيَّزُ: (إِنْ
 تَأْتِنِي زِيدًا فَاضْرِبْ)، قِيلَ: هَذَا مَعَ (أَمَّا) جَائِزٌ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ نَطْمِ الْكَلَامِ مَعَهَا
 مُخَالِفٌ لِظَاهِرِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿فَأَمَّا الْيَتَمَ فَلَا تَنْهَر﴾^(٥)، وَذَلِكَ أَنَّ
 مَعْنَاهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْهِرِ الْيَتَمَ، فَهُوَ كَلَامٌ مَمْحُولٌ عَلَى بَاطِنِ مَعْنَاهِ
 دُونَ ظَاهِرٍ لِفَظِيهِ»^(٦).

فَبَيْتُ مُلِيْحٍ قَدْ سُبِّقَ بِمُفْتَاحِ الْقُصْيَدَةِ حِيثُ قَوْلُهُ^(٧):

خَدَا صَرْمُ سُعْدَى فَالْمَدَامُ تَسْفَحُ وَجَادَ بِهِمْ صَدْرُ مِنَ الْبَيْنِ مُسْمَحُ
 وَمَا يَهْمُنَا إِشَارَةُ ابْنِ جِنِّيِّ، فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الْبَيْتِ مَوْضِعُ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الظَّرفَ
 (بَعْدَ) مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الْحَيُّ بَعْدُ فَاصْبَحُوا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (اصْبَحُوا)، فَإِنْ قَالَ
 قَائِلٌ: كِيفَ يَتَقَدَّمُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَهِيَ جَوَابٌ عَلَيْهَا، وَأَنْتَ لَا تَجِيَّزُ: (إِنْ تَأْتِنِي زِيدًا
 فَاضْرِبْ)؟ قِيلَ: هَذَا مَعَ (أَمَّا) جَائِزٌ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ نَطْمِ الْكَلَامِ مَعَهَا مُخَالِفٌ
 لِظَاهِرِهِ، فَفِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿فَأَمَّا الْيَتَمَ فَلَا تَنْهَر﴾^(٨)، نُلَاحِظُ أَنَّ مَعْنَاهُ: مَهْمَا
 يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْهِرِ الْيَتَمَ، فَهُوَ كَلَامٌ مَمْحُولٌ عَلَى بَاطِنِ مَعْنَاهِ دُونَ ظَاهِرٍ لِفَظِيهِ؛
 وَعَلَيْهِ فَالْمَعْنَى فِي هَذَا الْبَيْتِ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ اسْتَرَى الْجَامِلُ الْجَوْنُ بِلَيْلٍ،
 وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ أَصْبَحَ الْحَيُّ بَعْدُ.

وهو ما يتضح من خلاله أنَّ الشاعر يريد التَّركيز على الرَّمن المستفاد من الظرف، بتقديمه وإطالة بناء الجملة به مُقيداً به الفعل (أصبحوا)، فأسعفه النَّظام النَّحويُّ الذي يبيح تكرار أماء، ومن ثَمَّ كان تقديم الظرف (متعلق الفعل أصبحوا)، بالإضافة إلى لفت انتباه المُتلقِّي إلى الحدث (أصبحوا)، وتحقيق الرويِّ، فأسعفه النَّظام النَّحويُّ أيضاً مُتعانقاً مع القافية، فركزتْ كلمة القافية برويِّها المُراد في مكانها - ومن ثَمَّ استقام الوزنُ - مُعرِّبةً عن ضربِ مِنْ ضروبِ تعلقِ البناء النَّحويِّ والقافية^(٢٠٧)، من خلِّ تقديم الظرف (بعدُه) على مُتعلقه (أصبحوا)؛ ومن ثَمَّ حقَّ لابن طَبَاطَبا أنْ يصفَ القافية بأنَّها «قواعد للبناء، يتركبُ عليها، ويعلو فوقها»^(٢٠٨)؛ ومن ثَمَّ كان ما قبلها مسبوقةً إليها، ولم تكن مسبوقةً إليه، ولا قلقة في مواضعها^(٢٠٩).

* * *

المبحث الرابع: في إعمال المشتقات

جاءت الإشارة إلى إعمال المشتقات لدى ابن جنّي في موضعين، على نَحْوِ ما جاء في تعليقه على قول مُلِيْحٍ بنِ الْحَكَمِ: (من الوافر)

فَتَضْجَعْ تَارَةً وَتُقِيمْ أُخْرَى بِهِنْ طَوَالِبَ الْقَضِيدَ الصُّدُورُ
 فقال: «يرتفع (الصدور) بـ(طوالب) كما تقول: (مررت برجاً طوالب زيداً نساؤهم)، وإن شئت رفعت (الصدور) بالقصد، كقولك: (حُبُّ القيام زيدٌ)؛ أي: أن يقوم زيدٌ، فتُعْمَلُ المَصْدَرُ، وفيه الألفُ واللامُ، كقولك: (عن الضرب مسمعاً)، فنيصيّر تقديره: (طوالب أَنْ تقصَدَ الصُّدُورُ»^(٢١٠).

فبيت مُلِيْحٍ من قصيدة له، بدأها بِذِكْرِ امرأة، تسمى (نائلة)، وقبله ببaitين يقول^(٢١١):

وَشَمَرَتِ الْجِمَالُ بِكُلِّ خُوفٍ يَفِيْضُ عَلَى مَحَاجِرِهَا العَبِيرُ
جَوَافِلَ فِي السَّرَابِ كَمَا اسْتَقَاتَ فُلُوكُ الْبَخْرِ زَالَ بِهَا الشَّرِيرُ
 وقد سبق تناوله من جهة أخرى في المرفوع من جهتين، ووصلًا بذلك الحديث أشير على عجل إلى أنَّ الشاعر في هذا البيت الذي معنا ينصُّ على أنَّ هذه الجمال - التي حملت كل شابةً جميلةً، وذهبَت ضاربةً في السراب - تميلُ عن الطريق بهؤلاء النساء حيناً، وتلزمُه حيناً آخر، تلك الإبل طالبات مقصدهنَّ الذي بين صدورهنَّ.

إذاء هذا المعنى أراد ابن جنّي توضيح الأمر - مِنْ بَابِ التَّفَاعُلِ مع الخطاب، ولكي لا يتبسَّ الأمرُ على المُتلقِي - فأشار إلى أنَّ (الصدور) مرفوعةً باسم الفاعلِ (طوالب) كما تقول: (مررت برجاً طوالب زيداً نساؤهم)، ثمَّ أشار إلى أنَّه يجوزُ أن تكون (الصدور) معمولَ المَصْدَرِ (القصد) مرفوعةً، كقولك: (حُبُّ القيام زيدٌ)؛ أي: أنْ يقوم زيدٌ، فتُعْمَلُ المَصْدَرُ، وفيه الألفُ واللامُ - على الرَّغم

من أن بعض النحويين لا يجيز إعماله وفيه الألف واللام^(٢١٢) - كقولك: (عن الضرب مسمعا)، فيصير تقديره: (طوالب أن تقصد الصدور)؛ أي: يصير المعنى: أن هذه الحال - التي حملت كل شابة جميلة، وذهب ضاربة في السراب - تميل عن الطريق حيناً وتلزمها حيناً آخر بهؤلاء النساء، تلك الإبل طالبات أن تقصد الصدور بلوغ مكان ما.

وختاماً في هذا المبحث يمكنني - فيما يتصل بالعامل عند ابن جنـي - بالإشارة إلى أنه كان يأخذ بنظرية العامل، ويؤسس عليها، وهنا أستعيد قول القائل: «وعلى أي حال، فأبو الفتح لم يختلف عن موقف سلفه من النـحة من نظرية العامل والأخذ بها والترجح والرـفض على أساسها... وأظن أنه في الرجوع إلى أقواله... ما يؤيد هذه الدعوى. ولو كان أبو الفتح يعتقد اعتقاداً آخر أو يرى رأياً مغايراً لرأي النـحة ظهر ذلك في بحثه، ولم يبحث في العوامل اللفظية والمعنوية مؤمناً بها. ولاكتفى في كل ذلك بقوله: إن ذلك راجع إلى المتكلم، لا لشيء غيره. نعم يمكن أن يقال: إن أبو الفتح كان يذهب مذهب سائر النـحة في نظرية العامل. وقد صرـح بأن المتكلم هو العامل الحقيقـي تمشياً مع عقـيـدته الاعتزالية التي تقول: إن الإنسان هو خالق أفعاله»^(٢١٣)

* * *

الفَضْلُ الرَّابع

**المنصوبات مِن الفضلاتِ
أو مُكملاتِ الجُملة**

المبحث الأول

من التراكيب الخاصة في المفعول به (التنازع)

أشار ابن جنّي في تفاصيله التحويّي مع خطاب الهمذانيين إلى ما يتصل بالتنازع في العمل، ذلك المصطلح البصريّ، الذي يسميه الكوفيون (باب الإعمال)، وقد تناوله سيبويه في «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعله مثلَ الذي يفعلُ به»^(٢١٤)، وأشار إليه ابن مالك في قوله:

إِنْ عَامِلَانِ افْتَضَى فِي اسْمِ عَمَلٍ
قَبْلُ فَلِلواحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
(٢١٥)
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةَ
وَتَنَاهَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَشَامٍ بِقَوْلِهِ: «هَذَا بَابُ التَّنَازُعِ فِي الْعَمَلِ وَيُسَمَّى أَيْضًا بَابَ
الْإِعْمَالِ»^(٢١٦).

هذا، وكانت إشارة ابن جنّي للتنازع في موضع واحدٍ من الشّامِ، في تناوله قول أبي قلابة: (من البسيط)

يَا وَيْكَ عَمَارُ لَمْ تَدْعُونِ لِتَقْتُلَنِي
وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي
فَقَالَ: «أَعْمَلُ الْأَوَّلَ مِنَ الْفَعْلَيْنِ، أَرَادَ: وَقَدْ أُجِيبُ أَقْرَانِي إِذَا يَدْعُونَ. وَمِثْلُهُ مِنْ
إِعْمَالِ الْأَوَّلِ كَثِيرٌ. أَنْشَدَنَا أَبُو عَلَيٍّ لِذِي الرُّمَّةِ: (من الوافر)

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيَهِ بِشِغْرِي
لَئِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا
... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي،
وَيَكُونُ (أَقْرَانِي) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِـ(يَدْعُونَ)، كَأَنَّهُ أَرَادَ: وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي، إِلَّا
أَنَّهُ جَاءَ بِعَلَامَةٍ هَذَا الْجَمْعُ مَعَ تَقْدِيمِ الْفِعْلِ، عَلَى قَوْلِهِمْ: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْثُ)^(٢١٧).

فَبَيْتُ أَبِي قلابة من قصيدة له، قالها في يوم (الأحد) موجهاً حديثه إلى (عمّار) أحد بنى وابش، وكان عمّار قد أدرك أبا قلابة طالباً منه الاستسلام أو

يقتله^(٢١٨). وفي تفاعل ابن جنّي مع هذا الخطاب أشار إلى أنَّ الشاعر قد استخدم التَّنَازُعَ، باعتباره اقتضاءً شِعْرِيًّا^(٢١٩)، وذلك من خالٍ قولِ الشاعر: (وَقَدْ أُجِيبَ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي) الذي نلمحُ من خلاله تنازعَ عاملين مُتَصَرِّفينَ هما (أُجِيبُ) و(يَدْعُونَ) على عاملٍ واحدٍ هو (أقراني)، الأوَّل يطلبُه مفعولاً، والثَّانِي يطلبُه فاعلاً، على خلاف قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢٢٠): فبين الفعلين (تبَيَّنَ) و(أَعْلَمُ تنازعٌ في ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فال الأوَّل يطلبُه فاعلاً والثَّانِي يطلبُه مفعولاً. والمعنى في بيت أبي قلابة على إعمال الأوَّل من الفعلين: وقد أُجِيبَ أقراني إِذَا يَدْعُونَ، وهو ما نَصَّ عليه ابن جنّي، على الرَّغم من كَوْنِ إعمال الأوَّل مُخْتَارًا عند الكوفيين^(٢٢١) - وهو ما عليه بيتُ ذي الرُّمَةَ في نَصِّ ابن جنّي - وهو ما أرجحه انكاءً على أنَّ الشاعر يتجازبه أمران: أحدهما الموقف الانفعاليُّ الذي يسيطرُ عليه، والآخرُ كلمةُ القافيةُ التي يريدهُ من خلالها إخبارُ المُتلقِّي بأنَّ ثَمَةَ تركيئًا مَا على هذه الكلمة، ينبغي التَّنبُّهُ إِلَيْهِ؛ ومن ثَمَّ ركزُتْ في مكانتها برويَّها المُراد، فاستقام وزنُ البسيط.

وعلى إعمال الثَّانِي يكونُ (أقراني) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بـ(يَدْعُونَ)، والمعنى: وقد أُجِيبَ إِذَا يَدْعُونَ أقراني، إِلَّا أَنَّهُ جاء بعِلَامَةً هذا الجمِيعَ مع تقدُّمِ الفعل، على قولهم: (أكلوني البراغيث). وإن دلَّ ذلك التَّنَازُعَ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على أنَّ الشاعر مُنْفَعِلٌ، تتراحمُ المعاني في ذهنه، فيكون التَّنَازُعَ نتْجَةً لهذا الانفعال؛ ومن ثَمَّ فهو اقتضاءً شِعْرِيًّا في إطارِ ما يُسمَّى باللغة الشِّعْرِية الانفعالية، تلك اللغةُ التي «تنفُّذُ في اللُّغَةِ النَّحْوِيَّةِ، وتسطوُ عليها، وتفكُّها؛ لذلك يمكنُ أَنْ يُفسَّر عدمُ استقرارِ النَّحوِ بِ فعلِ الانفعالية إلى حدٍ كبير»^(٢٢٢)، مع ملاحظةِ أنَّ المُراد بعَدِمِ استقرارِ النَّحوِ هو تحرُّكُ النَّحوِ داخلَ النَّصِّ في إطارِ انفعالِ الشَّاعِرِ بالمعنى النَّصِّيِّ الذي يريده، ومن ثَمَّ سيطرتهُ عليه، مُضايِقاً إِلَيْهِ الرَّغْبَةَ في استقامةِ الوزنِ وصَحةِ القافية؛ ومن ثَمَّ تُسْهِمُ مُعطياتُ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ في توافقِه أو تعانقه مع النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ.

وِمِمَّا لَا شَكَ فِيهِ أَنَّ ابْنَ جِنِي بِإِدْلَائِهِ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ أَعْمَلَ أَوَّلَ الْفَعْلَيْنِ
الْمُتَنَازِعَيْنِ لَا يَفْوُتُهُ أَنَّ هَذَا رَأْيُ الْكُوفَيْنِ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَرْدَفَهُ بِقَوْلِهِ فِي نَصِّهِ السَّابِقِ:
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: وَقَدْ أَجَبَّ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، وَيَكُونُ
(أَقْرَانِي) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِ(يَدْعُونَ)، كَأَنَّهُ أَرَادَ: وَقَدْ أَجَبَّ إِذَا يَدْعُو أَقْرَانِي، وَهُوَ
رَأْيُ الْبَصْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي أَقْرَبُ مِنَ الْأَوَّلِ، مُحْتَاجِينَ بِالنَّقْلِ وَالْقِيَاسِ. وَكُلُّ ذَلِكَ فِي
ذَاتِهِ إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّمَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ ابْنَ جِنِي قَدْ اسْتَوْعَبَ الْمَذَهَبَيْنِ، الْكُوفِيِّ
وَالْبَصْرِيِّ، بِمَا فِيهِمَا مِنْ خِلَافٍ أَوْ جَدَلٍ، وَتَحِيزٌ إِلَى سَمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ^(٢٢٣)، وَمَالَ -
فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ تَحْلِيلٍ - إِلَى رَأْيِ الْكُوفَيْنِ، مَعَ تَجْوِيزِهِ رَأْيِ الْبَصْرَيْنِ.

* * *

المبحث الثاني: المفعول لأجله

جاءت الإشارة إلى المفعول لأجله في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول البريق بن عياضٍ: (من الوافر)

فَلَا تُنْسِوا أبا زيداً فَقْدِ
إِذَا الْخَفَرَاتُ أَجْلَيْنَ الْفِرَارَا
فقال: «قال: أَجْلَيْنَ: أَمْرَيْنَ؛ أي: هَرَبْنَ، وَفَرَّنَ. يُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (الفارار) هُنَا
مَفْعُولًا لَهُ؛ أي: هَرَبَنَ لِلْفَرَارِ، وَمِثْلُهُ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ وَفِيهِ الْلَامُ بَيْتُ الْكِتَابِ (من
الرَّجْز) :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورٌ مُخَافَةً وَزَعْلَ الْمَخْبُورِ
وَالْهَوْلَ مِنْ تَهْوِلِ الْهُبُورِ
أي: وَلِلْهَوْلِ»^(٢٤).

فَبَيْتُ الْبُرِيقِ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي يَرْثِي فِيهَا أَخاهُ، مُوجِّهًا حِدِيثَهُ إِلَى مَنْ يُخَاطِبُهُمْ
بِالْأَلاَءِ يَنْسَوا أَخاهُ أبا زيداً بَعْدَمَا فَقَدُوهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي مِنْ شِدَّتِهِ بَدْتُ النِّسَاءُ
(الْخَفَرَات) هاربةً فَارَّةً.

وَإِذَاءَ ذَلِكَ الْمَعْنَى رَأَى ابْنُ جَنِي ضَرُورَةَ التَّنْبِيَهِ عَلَى أَنَّ كَلْمَةَ (الْفَرَارَا) مَفْعُولُ
لَهُ (لِأَجْلِهِ)؛ أي: هَرَبْنَ لِلْفَرَارِ، وَمِثْلُهُ رَجْزُ الْعَجَاجِ، فَكَلْمَةُ مُخَافَةٍ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ،
وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهَا؛ أي: وَلِلْهَوْلِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ سَيِّبُوِيَهُ يَرِى جَوَازَ كَوْنِ الْمَفْعُولِ لَهُ
نَكْرَةً أَوْ مَعْرَفَةً، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي بَيْتِ الْعَجَاجِ، فَالنَّكْرَةُ قَوْلُهُ مُخَافَةً، وَالْمَعْرَفَةُ قَوْلُهُ:
وَزَعْلُ الْمَخْبُورِ، الْمُعْرَفَ بِالْإِضَافَةِ، وَالْهَوْلُ مَعْطُوفٌ عَلَى (كُلَّ عَاقِرٍ)، وَيُجُوزُ أَنْ
يَكُونَ الْهَوْلُ أَيْضًا مَفْعُولًا لَهُ؛ أي: أَنَّ التَّوْرَ يَرْكَبُ ذَلِكَ لِهَوْلٍ يَهُولُهُ كَهَوْلِ الْقَبْرِ عَلَى
مَنْ روَى الْقَبُورَ، وَهُوَ مَا يُؤكِّدُ كَوْنَهُ مَعْرَفَةً فِي بَيْتِ الْبُرِيقِ^(٢٥).

وَلَعَلَّهُ مِنْ بَابِ إِعْطَاءِ الْكَلَامِ حَقَّهُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ
لَهُ (الْفَرَارَا) فِي بَيْتِ الْبُرِيقِ لَيْسَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ وَلَا مِنْهُ، بَلْ هُوَ مَوْقُوعٌ لَهُ، يُفَسَّرُ مَا

قبله لِمْ كان؟ ومن ثُمَّ كان عُذْرًا لوقوع ما قبله على حد تعبير سيبويه، أي: أنَّ هَرَبَ النِّسَاء في ذلك اليوم المُتَحَدَّثِ عنه كان طلباً للفرار^(٢٢٦)، على نحو قوله: «فَعَلْتُ ذاك جَذَارَ الشَّرِّ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ مَخَافَةً فُلَانٍ وَادْخَارَ فُلَانٍ»، قال الشَّاعِرُ، وهو حاتِمُ بن عبد الله الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ الْأَخَارَةِ
وَأُغْرِضُ عَنْ شَقْمِ الْلَّئِيمِ تَكْرُمًا^(٢٢٧)

فنَصَبَ كُلًا مِنْ (الْأَخَارَةِ) و(تَكْرُمًا) عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَهُنَا لَا تَفُوتُنِي الإِشَارةُ أَيًّا إِلَى أَنَّ (الْفَرَارًا) فِي بَيْتِ الْبُرِيقِ مَعْنَى يُجَذِّبُ بِالْإِجْلَاءِ أَوِ الْهَرَبِ؛ وَمِنْ ثُمَّ كَانَ الْعَالَمُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، فَبَدَا أَنَّهُ لَيْسَ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، إِنَّمَا أَشَارَ الشَّاعِرُ إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ؛ وَمِنْ ثُمَّ رَكَّزَ بِهِ الشَّاعِرُ فِي مَكَانِ الْقَافِيَّةِ إِشَارةً إِلَى أَهْمِيَّتِهِ^(٢٢٨).

وَإِنْ دَلَّ مَا تَقَدَّمَ - مِنْ تَفَاعُلِ ابنِ جِنِّيِّ مَعَ خَطَابِ الْبُرِيقِ، شَأنِ غَيْرِهِ مِنَ الْهُذْلِيِّينَ - عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّمَا يَدْلُّ عَلَى أَنَّ قَرَاءَتَهُ كَانَتْ قَرَاءَةً نَاقِدَةً، أَضَفَتْ قِيمَةً مَّا عَلَى هَذِهِ الْخِطَابِ، كَانَتْ مَحْجُوبَةً عَنِ الْأَنْظَارِ قَبْلَ إِمْعَانِ ابنِ جِنِّيِّ نَظَرَهُ فِيهِ؛ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْقَرَاءَةَ النَّاقِدَةَ الَّتِي يُعْتَدُ بِهَا «قَرَاءَةً مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُضَفَّي عَلَى الْأَثْرِ الْأَدْبَرِيِّ قِيمَةً كَانَتْ مَحْجُوبَةً مِنْ قَبْلِ عَنِ الْأَنْظَارِ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ القيمةُ تَتَمَثَّلُ فِي شَيْءٍ فَإِنَّمَا تَتَمَثَّلُ فِي تَجاوزِ الْمَعْنَى الْحَرْفِيِّ إِلَى الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ لِلتَّرْكِيبِ»^(٢٢٩).

* * *

المبحث الثالث: الحال

تضمن التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لدِي ابن جِنِّي مع خطاب الْهُذَلِيِّينَ الإشارة إلى بعض قضايا الحال، تلك القضايا التي يمكن عرْضُها على النَّحوِيِّ التالي:

(أ) - تَعْدُدُ صاحبِ الحالِ:

جاءت الإشارة إلى صاحبِ الحالِ في موضعين، أولُهما في تعليقه على قول عبد منافِ بنِ رِبِيعِ الجُرَبَيِّ : (من الطويل)

وَآخَرَ عَزِيزَانِ تَعَلَّقَ ثُوبُهُ بِأَهْدَابِ غُصْنٍ مُذْبِرًا لَمْ يُقَاتِلِ
فقال: «يُكُونُ (مُذْبِرًا) حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي عَزِيزَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ
الْهَاءِ فِي ثُوبِهِ، فَقَدْ جَاءَتِ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَوْلُهُ:

كَانَ حَوَامِيهِ مُذْبِراً

وكقوله:

كَانَ سَرَّاتَهُ لَدِي الْبَيْتِ قَائِمًا^(٢٣٠)

فيبيت عبد مناف من قصيدة له، قالها في يوم (المطاجل)، وقبله يقول:

أَلَا رَبَّ دَاعٍ لَا يُجَابُ وَمُدَعٍ بِسَاحَةِ أَغْوَاءِ وَنَاجِ مُوَائِلٍ
وفيهما يشير إلى أَنَّه قد تجد إنسانًا يدعوه ولا تُجَابُ دعوته، وعلى الجانب الآخر
تجد مُدَعِيَا بالمكانِ المُسَمَّى (ساحة أَغْوَاءِ)، يقول: أنا ابنُ فلانٍ، وقد تجد مَنْ يطلبُ
النجاة، فيقال له: لا وَاللَّهِ نَفْسُكَ، وقد تجد إنسانًا آخرَ غُرياناً، أي: مُنْهَزاً، فتَعَلَّقَ ثوبُهِ
المُذْبِرِ (المُنْهَزِمِ) أيضًا بِشَجَرَةِ طَلْحٍ، فتَرَكَهُ وَذَهَبَ، ولم يلتفتُ إِلَيْهِ^(٢٣١).

وأمّا المعنى رأى ابن جِنِّي ضرورة الإشارة إلى أَنَّ الحالَ (مُذْبِرًا) حالٌ
مُتَعَدِّدُ الصَّاحِبِ؛ ذلك أَنَّه يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (عزِيزَانِ)؛ أي: حالة
كَوْنِ هذا الإنسان مُنْهَزاً، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي ثُوبِهِ؛ أي: مِنَ الْمُضَافِ

إِلَيْهِ، وَلَا غَرَابَةُ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ جَاءَتِ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ مِنْ شِعْرٍ فِي نَصٍّ ابْنِ جِنِّيِّ.

فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ التَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ: (كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدِيرًا) تَامَّهُ (خُضِبْنَ وَإِنْ لَمْ يُخْضِبِ)، وَكَانَتِ (خُضِبْنَ) خَبْرَ (كَأَنَّ)، فَإِنَّ كَلْمَةَ (مُدِيرًا) حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (الْهَاءُ فِي (حَوَامِيَهُ)^(٢٣٢)، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي قَوْلِ امْرَئِ الْقَيْسِ: (كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا)، حِيثُ إِنَّ (قَائِمًا) حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي (سَرَاتَهُ). وَهُوَ مَا أَجَازَهُ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيُّ، فَيُجُوزُ أَنْ نَقُولَ: جَاءَ غَلامٌ مُحَمَّدٌ مُشَرِّعًا^(٢٣٣)، وَأَكْثُرُ النَّحَوِيْنَ عَلَى أَنَّ الْحَالَ لَا تَجِيءُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ عَامِلًا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدِرِ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَيْعًا﴾^(٢٣٤)، وَقَوْلِهِ: ﴿أَنَّ دَابَرَ هَوَلَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾^(٢٣٥)، أَوْ كَانَ الْمُضَافُ جُزًّا أَوْ بَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، مِنْ نَاحِيَةِ صِحَّةِ الْاسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنْهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَلَةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٢٣٦)، فَكَلْمَةَ (حَنِيفًا) حَالٌ مِنْ (إِبْرَاهِيمَ)، وَالْمِلَةُ كَبُعْضِ إِبْرَاهِيمِ فِي صِحَّةِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَكَانَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ عَلَيْهِ حِجْوَنًا﴾^(٢٣٧)، وَإِنَّمَا ضَعْفُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ^(٢٣٨).

أَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي - وَقَدْ تَقَدَّمَ تَناولُهُ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى، فِي الْحَدِيثِ عَنْ غَيْرِ الصَّحِيحِ نَحْوِيًّا، فِيمَا يَتَّصِلُ بِاعرَابِ الْجُمْلِ - فَكَانَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي قُلَبَةِ: (مِنَ الْبَسيطِ)

يَا دَارُ أَغْرِفُهَا وَحْشًا مَنَازِلُهَا بَيْنَ الْقَوَائِمِ مِنْ رَهْطِ فَآلَبَانِ
فَقَالَ: «لَيْسَ قَوْلُهُ (أَغْرِفُهَا) وَصَفًا لَدار، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَملَةَ نَكْرَةُ، وَدار هَذِهِ مَخْصُوصَةٌ؛ لِقَصْدِكِ إِلَيْهَا بِنَدَائِكِ إِيَّاهَا، وَالْمَعْرِفَةُ لَا تُوَصَّفُ بِالنَّكْرَةِ، أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ:

(يا رجلُ الظَّرِيفُ أَقْبَلُ)، وإذا كان كذلك فقوله (أَعْرِفُهَا) استئنافٌ خطابٌ، فكأنَّه قال لصاحبِه: أنا أَعْرِفُهَا... (وَحْشًا) حالٌ من (ها) في قوله (أَعْرِفُهَا)، والنَّاصِبُ لها (أَعْرِفُهَا)؛ أي: أَعْرِفُهَا وَحْشًا. ويجوزُ أن تكون حالًا من (دار)، والعاملُ فيها على هذا حرفُ النَّدَاءِ، كما قال (من البسيط) :

يَا بُؤْسَ لِلَّذِهَرِ ضَرَارًا لِّأَقْوَامٍ

وكذلك قوله: (من البسيط)

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعُلَيَاءِ فَالسَّنَدِ أقوى وطال عليها سالف الآباء قولُه: (العلياء) في موضع نصبٍ على الحالِ من (دار) فاعْرِفُ ذلك. ويجوزُ أن يكون (أَعْرِفُهَا) حالًا من (دار)، ولم يُخْتَجِ إلى إظهارِ الضَّميرِ؛ لأنَّ الحالَ هنا فِعْلٌ لا اسمَ فَاعِلٍ»^(٢٣٩).

فقد أشار ابن جِنِّي هنا أيضًا إلى أنَّ (وَحْشًا) حالٌ من الضَّميرِ (ها) في قوله (أَعْرِفُهَا)، وناصِبُها قوله: (أَعْرِفُهَا)؛ أي: أَعْرِفُهَا وَحْشًا. ويجوزُ أن تكون حالًا من (دار)، والعاملُ فيها على هذا حرفُ النَّدَاءِ، على نحو ما ورد في بيِّنَي النَّابِغَةِ، فضرارٌ حالٌ، عاملُ النصبِ فيها حرفُ النَّدَاءِ، وكذلك (بالعلياء) جازٌ ومجروه متعلِّقانِ بمحذوفٍ، في محلِّ نصبٍ على الحالِ^(٢٤٠)، عاملُ النَّصْبِ فيها حرفُ النَّدَاءِ، وصاحبُها (دار)؛ لِمَا في حرفِ النَّدَاءِ مِنْ معنى الفِعلِ المقصودُ به النَّدَاءُ، وليس أيَّ فِعْلٍ آخر^(٢٤١).

وقد أشار أيضًا إلى أنَّ قوله (أَعْرِفُهَا) يجوزُ أن يكونَ حالًا من (دار) ولم يُخْتَجِ إلى إظهارِ الضَّميرِ؛ لأنَّ الحالَ هنا فِعْلٌ لا اسمُ فاعِلٍ، وهذا ما فرَّغَتْ منه في الحديث عن غيرِ الصَّحِيحِ نحوً، فيما يتَّصلُ بإعرابِ الجملِ.

لكنَّ ما علاقَةَ تعددِ الحالِ بِالمعنىِ فيما نحنُ بصدِّدهِ؟ يمكنُ القولُ: إنَّ المعنى على كُونِ (وَحْشًا) حالًا من الضَّميرِ في (أَعْرِفُهَا) أنَّ ديارَ الأَحَبَّةِ التي

يُناديهَا، ويعرِفُهَا تَمَامَ الْمَعْرِفَةِ، قَدْ عَدَتْ حَالُّهَا خَالِيَّةً مِنَ الْأَنْيَسِ، بَعْدَ اِرْتِحَالِ الْأَحِبَّةِ، عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهِيَ وَخْشَةٌ دَائِمَةٌ، لَا تَرْتَبِطُ بِحَالٍ دُونَ غَيْرِهَا.

أَمَّا عَلَى كَوْنِ (وَخْشًا) حَالًا مِنْ (دار)، فَإِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ دِيَارَ الْأَحِبَّةِ الَّتِي يُنادِيهَا، وَيُعرِفُهَا تَمَامَ الْمَعْرِفَةِ، يَرَاهَا خَالِيَّةً مِنَ الْأَنْيَسِ، بَعْدَ اِرْتِحَالِ الْأَحِبَّةِ، وَقَتْ نِدَائِهِ إِيَّاهَا.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا يَمْكُنُ القَوْلُ: إِنَّ ابْنَ جِنِّيَ بِاعْتِبَارِهِ مُتَلَقِّيَا خَطَابَ الْهُنْدِلِينَ قَدْ فَهِمَ مَا وَرَأَهُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنْ مَعْنَى، يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ قَدْ قَصَدَهُ مِنْ وَرَاءِ مَجِيَّهِ الْخَطَابِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهُوَ مَا أَسْهَمَ فِي جَلَاءِ مَا قَدْ يَكُونَ مِنْ إِبْهَامٍ أَوْ خَفَاءِ لَدِيِ الْمُتَلَقِّيِنَ مِنْ غَيْرِ ابْنِ جِنِّيِّ نَفْسِهِ.

(ب) - الْرَّابِطُ فِي جَمْلَةِ الْحَالِ:

جاءت الإِشَارَةُ إِلَى الرَّابِطِ فِي جَمْلَةِ الْحَالِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، لَدِيِ ابْنِ جِنِّيِّ، فِي تَعْلِيقِهِ - وَهُوَ مَا سَبَقَ تَنَاؤلِهِ، فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْجُمْلِ الَّتِي فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ - عَلَى قَوْلِ غَاسِلِ بْنِ غُرَيْيَةِ الْجَرَبَيِّ: (مِنِ الْبَسِيطِ)

ثُمَّ انْصَبَبْنَا چِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً عَنِ الْيَسَارِ وَعَنِ أَيْمَانِنَا جَدَدُ
فَقَالَ: (قَوْلُهُ: چِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً) جَمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ (نَا)، وَالْجَمْلَةُ
إِذَا جَرَثَ حَالًا لَمْ يَكُنْ لَهَا بُدُّ، إِمَّا مِنَ الْحَرْفِ الرَّابِطِ، وَهُوَ الْوَao، وَإِمَّا مِنَ الْضَّمِيرِ،
وَإِنْ اجْتَمَعَا كَانَ أَقْوَى... وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: (چِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً) حَرْفٌ رَابِطٌ وَلَا
ضَمِيرٌ رَاجِعٌ، فَالْحَرْفُ لَا يُخْسِنُ إِضْمَارَهُ وَكَذْفَهُ؛ لِقَلْلَةِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى ضِيقِ حَكَايَةِ
أَبِي عَثَمَانَ عَنْ أَبِي زِيدِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَكْلَتْ لَحْمًا سَمَّكًا تَمْرًا)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَدَلَتْ
إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْضَّمِيرِ لَاتِسَاعِ ذَلِكَ، فَكَانَهُ قَالَ: (چِبَالُ الصُّفْرِ عَنِ الْيَسَارِ مِنَا)،
وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَدَلَالَةُ الْحَالِ فِي الْبَيَانِ جَارِيَّةٌ
مُجْرِي دَلَالَةِ الْلَّفْظِ، وَالآخَرُ: مَا ظَهَرَ مِنَ الْضَّمِيرِ فِيمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَعَنِ
أَيْمَانِنَا)، فَكَانَهُ قَالَ: عَنِ يَسَارِنَا أَوْ عَنِ الْيَسَارِ مِنَا»^(٢٤٢).

هذا، وقد تقدّمت الإشارة إلى كون جملة (جبال الصفر معرضة) جملة في موضع الحال من الضمير (نا) في (انصبتنا)، وهنا ينحصر التناول في إشارة ابن حنّي إلى أنَّ جملة الحال لا بدَّ من رابط فيها، إمَّا الواو، وإمَّا الضمير، وقد يجتمعان، وهو أقوى، وبالنظر في هذه الجملة نجدُها خاليةً في الشكلِ من الضمير أو الواو، وهو ما يجعل المتكلّم كادًا في البحث عن الرابط، فلا يجدُ أمامه إلَّا تقدير الضمير المذوق؛ لاتساع ذلك، فكانَه قال: (جبال الصفر عن اليسارِ مَنْ)، ودلَّ على ذلك أمران، أحدهما: أنَّ المعنى عليه، ودلالة الحال في البيان جارية مجرى دلالة اللفظ، والآخر: ظهورُ الضمير فيما عطفَ عليه مِن قوله: (وعن أيماننا)، فكانَه قال: عن يسارنا أو عن اليسارِ مَنْ.

والمعنى على هذا من خلال ربط هذا البيت بما سبقه «أنَّ أميرَ القوم قد أطاعهم يمينًا، يمدُّ فيه صوته، ويجهدُ فيه بآلا يرجع ولا يرجعوا حتَّى يجدُوا في أمرِهم، وأنَّه لا يرجع حتَّى يجدُوا أو يجدَّ بهم أو يهبطوا الموضع المسمى بالليث، إن لم يحبسهم شيءٌ أو يمنعهم، فنزلوا مثلهم مثل الماء المنصبّ، وكانت حالتهم وقت النزولِ أنَّ (جبال الصفر) عن اليسارِ منهم، وعن أيمانِهم (جَدَد)؛ أي: عن أيماننا البلدُ المسمَّاة (جَدَد) ^(٢٤٣).

وهنا أشيرُ إلى أنَّ حذفَ الرابط لفظًا لا تقديرًا، لا سيَّما إذا كان ضميراً كما في الشاهدِ الذي معنا، قد أسلَمَ في توافقِ النظمِ النحويِ مع النسجِ الشعريِ بجانبِ الغاية الدلالية المرتبطة به، وهي إعمالُ ذهنِ المتكلّم في المذوقِ، مشاركًا المبدع في تشكييلِ المعنى، فإذا به يجدُ أنَّ الضمير المذوق تقديره: عن اليسارِ مَنْ، فانظرْ كيف لجأ غاسلُ بن عُرية الجُرَبَى إلى حذفِ الرابطِ في البنية السطحية للتركيبِ، فتحقَّقَ السُّبُكُ عبرِ إتاحةِ النظمِ النحويِ لهذا الحذف، فكان الرابطُ بهذا الضمير بمثابةِ عنصرٍ إحالِيٍّ، يحيلُ إلى عنصرٍ إشارِيٍّ، فتحقيقَ العلاقة الدلالية

بينهما (الرَّبْط)؛ ومن ثَمَّ الْحَبْكُ، وهو ما يمكن القولُ معه: إنَّ حَذْفَ الرَّابِطِ هنا في ظاهرِ الخطابِ يُعَدُّ من عناصرِ التفكيرِ الفنِّيِّ المتجليَّةِ فيه، يقولُ أحدُ المحدثين: «إنَّ عناصرَ التفكيرِ الفنِّيِّ تتجلىً دائمًا في الحياةِ العمليةِ في لُغَةِ الكلامِ وفي العملِ... إلخ، ولكنَّ القدرةَ الخارقةَ على الملاحظةِ وقوَّةِ العاطفةِ وغَنَى التداعياتِ وتنوُّعها، والنشوءِ المستمرِ للصورِ والتعميماتِ المجمَّمةِ في الوعيِ وتراكُمها المتواصلِ فيه، كُلُّ ذلك هو مِن خصائصِ الإنسانِ المبدعِ، التي تتجلى في النَّصِّ»^(٢٤٤).

* * *

المبحث الرابع: الاستثناء

جاءت الإشارة إلى الاستثناء في موضع واحدٍ، في تعليقه على قول البريق بن عياض (من الطويل):

فَأَصْبَحْتُ لَا أَدْعُو مِنَ النَّاسِ وَاحِدًا سِوَى وِلْدَةِ فِي الدَّارِ غَيْرَ حَكِيمٍ
 فقال: «لك أن تجعل (سوى) صفةً لواحدٍ، و(غير حكيم) استثناءً، ولك أن تقبل هذا فتجعل (غير حكيم) صفةً لـ (واحداً) و(سوى) استثناءً، والوجه الأول كراهية للفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، على أن ذلك مرّ بنا، أنشدنا أبو علي (من الطويل):

أَمَرَתِ مِنَ الْكَنَّانِ حَيْطًا وَأَرْسَلَتْ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا
 ففصل بين (رسول) و(جري) بقوله: (إلى أخرى). ولك أن تجعلهما جميعاً وضفين، وليس لك أن تجعلهما استثناءين، كما لا يجوز لك أن تنصب بالفعل الواحد ظرفين من جنسٍ واحدٍ. وكما لا يجوز لك أن تعددي ما يتعدى إلى الواحد إلى مفعولين، نحو: ضربت زيداً، وشتمت خالداً، ليس لك أن تجعلهما استثناءين الثاني بدلٌ من الأول؛ لأنَّ معنى الثاني ليس كمعنى الأول. ولا يجوز حمله على الغلط؛ لأنَّ هذا بدلٌ لا يجوز في قرآنٍ ولا شعر^(٢٤٥).

و قبل بيان كنه تفاصيل ابن جنِي أشير إلى أنَّ بيت البريق من أبياتِ، قالها في أخيه (أبو زيد)، وقد سبقه بقوله:

أَقُولُ شَوَّى مَا لَمْ يُصْبِنَ حَالِكَا وَكُنْتُ إِذَا الْأَيَامُ أَحَدَثَنَ هَالِكَا
أَصَبْنَ أَبَا زَيْدٍ وَلَا حَيَّ مِثْلُهُ وَكَانَ أَبُو زَيْدٍ أَخِي وَنَدِيمِي
 وفي البيت الثاني منهما يشير إلى أنَّ هذه الأيام قد أصبَنَ أباً زيداً، ولم يبق له في الأحياء نظيره، فقد كان أباً زيداً وصديقه الذي ينادمه ويُراقبه ويُشاربه، ثم ي يأتي البيت الذي معنا مُشيرًا فيه إلى أنَّه قد أصبح بلا أخي أو نديم بالدار، لا يدعُ واحداً

غير ولدٍ في هذه الدار، يتصف بأنه غير حكيم؛ أي: ليس رجلاً، يعتمد عليه في ^(٢٤٦) المُلِمَاتِ.

وإذاء هذا المعنى ما كان من ابن جنٍ إلا أن يتفاعل مع خطاب البريق مُشيرًا - من منطلق احتياج الخطاب لهذا التوضيح أو التفاعل - إلى أن (سوى) تحتمل وجهين: فيمكن أن تكون صفةً لواحدٍ، (غير حكيم) استثناء، وفيها وجه آخر، هو أن تجعلها استثناءً (غير حكيم) صفةً لكلمة (واحد)، وعلى هذا الوجه نكون قد فصلنا بين الصفة (غير حكيم) وموصوفها (واحداً) بالاستثناء (سوى ولدة)، وهذا مکروه ^(٢٤٧)، وهو ما قال به كثيرون من النحوين المتأخرین أيضًا ^(٢٤٨)؛ ومن ثم كان تفضيل ابن جنٍ الوجه الأول، في قوله: (والوجه الأول)، وهو ما أفضله أيضًا اعتماداً على المعنى وعدم الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، على الرغم من ورود هذا الضرب من الفصل، على نحو ما أشار ابن جنٍ، في نصّه السابق نقلًا عن أبي علي.

فقد قال أبو علي: «وقد جاء الفصل بين الصفة والموصوف بما لا يتعلّق بواحدٍ منهم، وهذا على قياس الصلة يقبح، إلا أن ذلك في الصفة ينبغي أن يكون أسهل منه في الصلة؛ لأن الصفة قد تكون إلا تلزم لزوم الصلة؛ لأنها قد تنقطع عن الموصوف، وتختص باعرابٍ ينفرد بها دون الموصوف، في نحو نداء المفرد، فمن ذلك... وقول الآخر:

أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَانِ خَنِيطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى قَرِيبًا يُعِينُهَا
فقوله: (إلى أخرى) متصل بالإرسال، وقرباً صفة لجري، ففصل بينهما به، و(تعينها) قد فصل بقوله (قريباً) بينها وبين الموصوف، وهذا التحو من الفصل يُمتنع في الصلة والموصول، وهو في الصفة والموصوف كأنه أسهل لما ذكرت لك» ^(٢٤٩).

وهو نصٌّ، يتَّضحُ مِنْ خلالِهِ أَنَّ الفصلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالموصوفِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قِياسِهِ عَلَى الصِّلَةِ مَعَ موصولها، فَإِنَّهُ فِي الصِّفَةِ مَعَ موصوفها قد يُترَكَّصُ فِيهِ، فَيَكُونُ أَسْهَلُ مِنَ الصِّلَةِ مَعَ موصولها؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَنْقَطَّ عَنِ الموصوفِ، فَيَكُونُ لَهَا إِعْرَابٌ جَدِيدٌ، لَا يَتَّصَلُّ بِالموصوفِ.

هذا، وفي عودةٍ إِلَى نصِّ ابنِ جِنِّيِّ أُشَيْرُ إِلَى أَنَّهُ قد أَرْدَفَ إِشارَاتَهُ لِمَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِمَا قَدْ يَدُورُ فِي خَلْدِ إِنْسَانٍ مَّا، مِمَّا يُعَدُّ فِي إِطَارِ الجائِزِ وَغَيْرِ الجائِزِ تَحْوِيلًا، فَأَشَارَ إِلَى جَوَازِ جَغْلِهِمَا جَمِيعًا وَضَفَّيْنِ، وَعَدَمِ جَوَازِ كَوْنِهِمَا اسْتثناءَيْنِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنْتَصِبَ بِالْفِعْلِ الْواحِدِ ظَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. وَكَمَا لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعَدِّي مَا يَتَعَدَّى إِلَى الْواحِدِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، تَحْوِيلٌ: ضَرَبَتْ زِيدًا، وَشَتَمَتْ خَالِدًا، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُمَا اسْتثناءَيْنِ، الثَّانِي بَدْلٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الثَّانِي لَيْسَ كَمَعْنَى الْأَوَّلِ. وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الغَلْطِ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدْلٌ لَا يَجُوزُ فِي قَرْآنٍ وَلَا شِعْرًا، وَفِي كُلِّ مَا سَبَقَ مَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةِ نَظَرِ ابنِ جِنِّيِّ وَسَعْيِهِ إِلَى الوضُوحِ النَّصِّيِّ.

* * *

المبحث الخامس: تصرُّف الظَّرف (فَوْقَ)

أشار ابن جِنِي إلى أنَّ (فَوْقَ) قد تخرج عن النَّصِبِ على الظَّرفيةِ إلى الاسميةِ الخالصةِ، بجرِّها، وذلك في تعليقه على قول أبي صَخْرِ الْهُذَلِيِّ: (من الطَّوِيل)

فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُهُ
عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لَا أُعْلَمُهُ بُطْلًا
بِأَنَّ لِلَّيْلَى فِي الْفَوَادِ عَلَاقَةً
عَلَى الْيَاسِ يَوْمًا مَا سَقَى الشَّرَبُ التَّخْلَا

قال: «أخلص «فَوْقَ» اسمًا، ألا تزاحَ أدخلَ «على» عليها، فعلى هذا يجوز أنْ تقولَ: «فَوْقَكَ رَأْسُكَ» كقولكَ: «أعلاكَ رَأْسُكَ»، و«أعلاكَ» مرفوعٌ بالابتداءِ، وقولهُ: «على فَوْقِ سَبْعٍ» يدفعُ إنشادَ أبي عليٍّ بيتَ الكتابَ: (من الطَّوِيل)

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ
سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وكان يقولُ: إنَّ السَّابِعَةَ هي العرشُ، وهي التي أرادَ بقوله: «سماءُ الإله»^(٢٥٠).

ولبيان ذلك أشيرُ إلى تصريح ابن مالك بأنَّ «الخروج عنِ الظَّرفيةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِدُخُولِ حَرْفِ حَرْفٍ»، فإنَّه لا يُعْتَدُ بِهِ. فلنلِكَ يُحَكِّمُ بِعَدَمِ تصرُّفِ (قبل) و(بعد) (ولَدُنْ) و(عِنْدَ) حالَ دُخُولِ (منْ) عَلَيْهِنَّ. وإنَّما يثبُتُ تصرُّفُ الظَّرفِ بالإضافةِ إِلَيْهِ، أو الإِخْبَارِ عَنْهُ، نَخْوُ: (اعْتَكَفْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ) و(الْيَوْمُ مُبَارِكٌ)^(٢٥١).

وهو ما أشار إليه السيوطي في قوله: «وَأَمَّا الْمُعْرِبُ مِنْهَا، فذَكَرَ ابنُ مَالِكَ أَنَّ «فَوْقَ»، و«تحت» لا يتصرَّفانِ أَصْلًا، قال أبو حيَّان: ونَصَ الأَخْفَشُ، فقال: أعلمُ أَنَّ الْعَرَبَ تقولُ: فَوْقَكَ رَأْسُكَ، وتحتَكَ رِجْلَكَ، لا يختلفونَ فِي نَصِبِ الْفَوْقِ وَالْتَّحْتِ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُمَا إِلَّا ظَرَفيْنِ أَوْ مَجْرَوِيْنِ بِـ«مِنْ»». قال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ الْسَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٢٥٢) وقال: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْنَاهَا آلَانَهُر﴾^(٢٥٣) وقد جاءَ جُرْ فَوْقَ
بعَلِيٍّ، في قوله:

فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُهُ
عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لَا أُعْلَمُهُ بُطْلًا
وَبِالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: لَسْتَ رَهْنًا بِفَوْقِ مَا أَسْتَطِعُ، وَكَلَاهِمَا شَانٌ^(٢٥٤).

وبمقارنة ما سبق من رأي هؤلاء النحاة نرى ابن جنّي في نصّه السابق يحيّز ما منعوه وجعلوه شاذًا، من تصرُّف (فوق) وجّرّها بحرف الجرّ (على)، وهو ما أجازه في (تحت) أيضًا، في غير التّمام، فقد أجاز أنْ تقع مفعولاً به في تعليقه على قول الشاعرِ: (من الكامل)

وَلَقَدْ شَهِدَتِ الْخَيْلَ يَوْمَ طِرَادِهَا
فَطَعْنَتْ تَحْتَ كَنَائِهِ الْمُتَمَطِّرِ

فقال: «تحت في هذا الموضع منصوبة على أنها مفعولٌ بها، وليس هنا ظرفاً، أي: طعنت ما تحت كنانته أو جعبته، يعني جنبه، والفتحة فيها فتحة المفعول به، لا فتحة الظَّرف؛ واستعمل الظرف اسمًا، وهو كثيرٌ في الشّعر. وهو أبلغ من أن تجعل تحت هنا ظرفاً؛ لأنَّك حينئذ تُريد طعنت في ذلك الموضع، وليس المعنى عليه، إنَّما المعنى: أنَّك طعنت الموضع نفسه»^(٢٥٥).

وأمّا هذا الطَّرْحُ أقولُ: لَمَّا كَانَ مِنَ الْجَائِزِ نَحْوِيَا أَنْ يُجَرَّ (فوق، وتحت) بِمِنْ، وهو ما جاء به القرآنُ الكريم، فإنه لا مانعٌ مِنَ القولِ بأنَّه يمكنُ جرُّهما أيضًا بِعلَى، على نحو ما قال به ابن جنّي مستندًا إلى السَّمَاعِ، وهو ما يُفضي إلى القولِ بكونِ (تحت) مفعولاً به، وبذلك يكونُ النَّصُّ دالًا على القاعدة النَّحوية، وليس العكسُ؛ ومن ثَمَّ نُراجع قواعدهنا، فنُدرج فيها هذه الملاحظة، ونخلص مِنَ الخلافِ **والقول بالشذوذ**

* * *

الفَصلُ الخامس

التَّوَابِعِ

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : النَّفْعُ

جاءت الإشارة إلى النَّعْتِ لدى ابن جَنْيٍ في موضعين يَتَصلان بِتوجيهِ عدمِ المطابقةِ في النَّعْتِ، أَوْلُهُما خاصٌ بِجَوَازِ وَصْفِ الْوَاحِدِ بِالْجَمْعِ كَجَوَازِ وَصْفِ الْجَمْعِ بِالْوَاحِدِ، وَذَلِكَ فِي تَعْلِيقِه عَلَى قَوْلِ أَبِي قُلَبَةَ: (مِنَ الْكَامِلِ)

أَمِنَ الْقَتْوُلِ مَنَازِلُ وَمُعَرَّسُ
كَالْوَسْمِ فِي ضَاحِي الْذِرَاعِ يُكَرَّسُ
رَدْعُ الْخُلُوقِ بِجِلْدِهَا فَكَانَهُ
رَيْطُ عِتَاقٍ فِي الْمَصَانِ مُضَرَّسُ

فَقَالَ: «قَالَ: (الْمَصَان) حِيثُ يُصَانُ. أَعْلَمُ أَنَّهُ يَرِيدُ هَذَا الْمَوْضِعُ الْمُسْتَقَرُّ، كَالْبَيْتِ وَالْغُرْفَةِ وَالْخِزَانَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُنْقَلُ، فَجَرِيَ مَجْرِي الْمَدْخَلِ وَالْمَخْرُجِ؛ أَيْ: مَوْضِعُ الدُّخُولِ وَالْخُروْجِ، وَلَوْ أَرَادَ الظَّرْفَ الَّذِي يُصَانُ فِيهِ، كَالْتَّخِتِ وَالصَّندوقِ لَقَالَ: (مِصْوَنٌ) كَالْمِحْلَبِ وَالْمِخْيَطِ وَالْمِقْطَعِ وَالْمِيزَرِ، وَنَحْوُهُ مِمَّا يُنْقَلُ وَيُسْتَعْمَلُ، وَكَانَ حِينَئِذٍ يَجْبُ فِيهِ تَصْحِيفُ الْعَيْنِ، كَمَا تَصْحُّ فِي مِرْزُوهَةٍ وَمِسْوَرَةٍ؛ لَأَنَّهُ مِنْ قَوْصُونٍ، مِمَّا لَا بَدَّ مِنْ صِحَّتِهِ، وَهُوَ (مِفْعَالٌ) كَانَهُ مِرْزاً وَمِسْوارٌ. قَالَ السَّكْرِيُّ: الْمَصَانُ كُلُّ مَا صُنِّتْ بِهِ ثُوبًا. هَذَا لِفَاظُهُ الْبَتَّةُ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لَأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مَوْضِعًا ثَابِتًا غَيْرَ مُمْتَقَلٍ فَتَحَهُ، وَإِنْ أَرَادَ ظَرْفًا يُصَانُ فِيهِ الثَّوْبُ، كَالْتَّخِتِ وَنَحْوُهُ كَسَرٌ، فَقَالَ: (مِصْوَنٌ) كَمَا تَقْدَمَ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ لِلْدَّرَجَةِ: (مِرْفَقَةٌ) بِالْفَتْحِ، وَاللَّسْلَمُ (مِرْفَقَةٌ)، وَكَذَلِكَ (الْمَسْقَةُ) الَّذِي يُسْقَى فِيهِ، وَالْمَسْقَةُ الْإِنَاءُ يُسْقَى بِهِ وَفِيهِ. وَقَوْلُهُ: (كُلُّ مَا صُنِّتْ بِهِ ثُوبًا) عَبَارَةٌ سَيِّئَةٌ ضَيِّقَةٌ؛ لَأَنَّهُ كُلُّ مَا صِنِّيَ بِهِ الثَّوْبُ وَغَيْرُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَصْوَنَاتِ، وَأَمَّا وَصْفُ (الرَّيْطِ) بِالْجَمِيعِ، وَهُوَ (عَتَاقٌ) بِالْوَاحِدِ، وَهُوَ عَتِيقٌ فَجَائِزُ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ وَفَصَيْحُ الْكَلَامِ. قَالَ اللَّهُ سَبَّحَنَهُ: ﴿وَيُنَشِّئُ السَّحَابَ الْأَثْقَالَ﴾ (٢٥٦)، فَجَمَعَ، وَقَالَ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَحْضَرِ نَارًا﴾، فَوَحَدَ، وَكَلَاهُمَا جَائِزٌ».

فَبَيْتُ أَبِي قُلَبَةَ بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ (٢٥٧) :

خَوْدُ ثَقَالٌ فِي الْقِيَامِ كَرْمَلَةٌ دَمَثٌ يُضِيءُ لَهَا الظَّلَامُ الْحِنْدِسُ

ثُم يواصلُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي مَعْنَا وَضَفَ هَذِهِ الشَّابَةُ الْحَيَّةُ بِأَنَّ أَثْرَ لَطْخِ الطَّيْبِ أَوِ الرَّزْعُفَرَانِ الَّذِي تَغْلُبُ عَلَيْهِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ عَالِقُ بِجَلْدِهَا، فَهُوَ يُشْبِهُ مَلَاحِفَ كِرَاماً، لَمْ تُلْفَقْ، مُوشَّاهٌ، بِهَا أَثْرُ الطَّيْبِ حِيثُ تُصَانُ.

إِذَاءَ هَذَا الْمَعْنَى وَذَلِكَ الْخَطَابُ أَرَادَ ابْنَ حِنْيٍ لَفْتَ الْمُتَلْقِي إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ دَعْمٍ مَطَابِقَةٍ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فِي (رَيْطٌ عِتَاقُ)، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ بَيْنَ فَسَادَ قَوْلِ السُّكَّرِيِّ: «الْمَصَانُ كُلُّ مَا صُنِّتَ بِهِ ثُوبًا»، فَرَيْطٌ مُفْرَدٌ (عِتَاقُ جَمْعٌ) وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ إِشَارَتُهُ بِجُوازِ ذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى وَرْدِيهِ فِي الْقُرْآنِ وَفَصِيحِ الْكَلَامِ. قَالَ اللَّهُ سَبَّاحَهُ: ﴿وَيُنِيشُ السَّحَابَ أَلْثَقَالَ﴾^(١)، فَجَمَعَ (الْثَّقَالَ) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ (السَّحَابَ) مُفْرَدًا. وَقَدْ يَأْتِي الْمَنْعُوتُ جَمْعًا وَالنَّعْتُ مُفْرَدًا، نَحْنُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ أَلْأَخْضَرِ نَارًا﴾^(٢)، فَوَحَّدَ النَّعْتَ (الْأَخْضَرَ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمَنْعُوتَ (الشَّجَرَ) جَمْعٌ، وَكَلَاهُما جَائِزٌ، وَالْمُرَادُ بِفَصِيحِ الْكَلَامِ كَلَامُ الْعَرَبِ، شِعْرُهُ وَنَتْرُهُ، ذَلِكَ الْكَلَامُ الَّذِي وَصَفَهُ فِي الْمُحْتَسِبِ بِقَوْلِهِ: «وَكَلَامُ الْعَرَبِ لِمَنْ عَرَفَهُ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ؟ الْأَطْفَلُ مِنَ السَّحْرِ، وَأَنْقَى سَاحَةً مِنْ مَثْوَفِ الْفِكْرِ، وَأَشَدُ تَسَاقِطًا بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، وَأَمْسَى تَسَانِدًا نَفْلًا إِلَى فَرْضٍ»^(٣).

أَمَّا الْمَوْضُعُ الْآخَرُ، فَمِثْلُهُ مِثْلُ الْأَوَّلِ، لَكَنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ بِجُوازِ كَوْنِ الْكَلْمَةِ صِفَةً لَاخْرَى فِي الظَّاهِرِ وَجُوازِ كَوْنِهَا صِفَةً لِغَيْرِهَا فِي الْبَنِيَّةِ الْعُمَيقَةِ عَلَى تَوْجِيهِ آخَرِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ: (مِنَ الطَّوْلِيْلِ)

وَرُكْبَانِ أَنْضَاءِ يَبْلُ رِحَالَهُمْ ضَرِيبُ عَثَانِينِ مِنَ الثَّلْجِ بَارِدٌ
فَقَالَ: «الْقَوْافِيُّ مَجْرُورَةُ، قَالَ: وَيَرُوِيُّ: (مِنَ اللَّيْلِ). ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي (بَارِدٍ) أَنَّ
يَكُونَ صِفَةً لـ(عَثَانِينِ)، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مُتَنَاهِيًّا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ شَابَهُ الْوَاحِدَ بِأَنَّ
جُمِيعَ، فَقَيْلٌ:

وَهُنَّ يَعْلَمُنَ حَدَائِدَاتِهَا

قرأته على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدنا أبو علي:

**قَذْ جَرَتِ الطَّيْرُ أَيامِنِينَا قَالَثُ وَكَنْتُ رَجُلًا فَطِينَا
هَذَا لَعْمَرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِينَا**

وحكى أبو الحسن: «صواحباتُ يُوسُف» و«موالياتُ الْعَرَبِ»، فلما جمع جمْعَ الْواحِدِ جازَ أَنْ يُوصَفَ بِلَفْظِ الْواحِدِ، وَجُنْهُ آخِرٌ: وهو أَنْ يَكُونَ صِفَةً (ضرِيبٌ) إِلَّا أَنَّهُ الْحَقُّ يَاءِي الإِضَافَةِ توكِيدًا لِمَعْنَى الصِّفَةِ، كَوْلِ الْعِجَاجِ:

غُضْفٌ طَوَاهَا الْأَمْسَ كَلَابِيٌّ

وقد تقدَّمَ القولُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ أَرَادَ (بَارِدِيٌّ) فَلَمَّا وَقَفَ خَفْفَ، وَذَكَرَ الْبَرَدَ مَعَ النَّلْجِ توكِيدًا^(٢٥٩).

فَبَيْتُ أَبِي صَخْرٍ مِنْ قصيدة يمدح فيها خالد بن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أَسِيَّدٍ، وبعده يقول^(٢٦٠):

**غَدُوا وَمَدَاهُمْ خَالِدٌ، وَرِكَابُهُمْ
بِجَنْبَنِي مُنْيِرٍ لَاحِبٍ ذِي عَوَانِدٍ
فَجَلَّى قَتَامَ النَّخْسِ عَنْهُمْ فَأَسْقَرُوا
أَغْرِيَنَ الْأَغْيَاضِ لَيْسَ بِجَامِدٍ
وَمِنْ خَلَالِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ جَمِيعًا يَتَضَّعُ لَنَا أَنَّ الشَّاعَرَ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ: وَرُبَّ رُكْبَانٍ
مِنَ النَّاسِ، أَنْهُكُمُ الْهُزَالُ مِنْ قِلَّةِ الْعِيشِ فِي فَصْلِ الشَّتَاءِ، قَدْ بَلَّ رَحَالَهُمْ أَوْلُ
الصَّقِيقِ أوِ الْجَلِيدِ الْبَارِدِ الْمُحَمَّلِ بِالنَّلْجِ، قَدْ غَدُوا قَاصِدِينَ خَالِدًا، فَأَعْطَاهُمْ، وَأَزَالَ
النَّخْسَ عَنْهُمْ، وَرَجَعُوا فَرْحِينَ، وَجُوهُهُمْ شَدِيدَةُ الْبِيَاضِ.**

وقد أشار ابن جِنِّي في تفاعله مع خطابِ أبي صَخْرٍ إلى أَنَّ كَلْمَةَ (بارِد) فيها وجهاً، أَوْلَهُمَا أَنَّهَا فِي ظَاهِرِهَا صَفَةُ (عَثَانِينَ)، وَإِنْ كَانَ (عَثَانِينَ) جَمِيعًا مُتَنَاهِيًّا، فَقَدْ شَابَهَ الْواحِدَ بِأَنْ جُمِعَ، عَلَى نَحْوِ ما وَرَدَ فِي الشِّعْرِ المذكورِ لِدِي ابن جِنِّي فِي نَصِّهِ، فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ نُلَاحِظُ أَنَّ مُفْرَدَ (أَيَامِنِينَا) يَمِينٌ، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى (أَيَمَانَ) ثُمَّ جُمِعَ عَلَى (أَيَامِينَ)، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِدُورِهِ جُمَعَ مُذَكَّرٌ سَالِمًا عَلَى (أَيَامِنِينَ)، وَهَذَا وَمِثْلُهُ

تناوله أبو عليٌ في باب «مِمَّا كُسِرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَجْمَعَ بَعْدِ التَّكْسِيرِ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ»^(٢٦١)، وما حکاه أبو الحسن الأخفش: «صواحبُتْ يوْسُف» و«موالیاتُ الْعَرَب»، حيثُ جَمَعَ (صواحبَ) بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ، وكذلك (موالي) على نحو ما جَمَعَ بالواو والثُّنُونِ^(٢٦٢)، فلَمَّا جَمَعَ (عثانيَن) جَمَعَ الْوَاحِدَ جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ (بارد).

هذا، ومن باب إعطاء الكلام حَقَّةُ الإشارةِ إلى أَنَّ عدمَ المطابقةِ في بيتِ أبي صخرٍ، قد تكونُ مِنْ بَابِ مِرَايَةِ المعنى، إِذْ إِنَّ المعنى عَلَى تَحْوِيْمٍ ما سبقَ فِي الشَّرْحِ: قد بَلَّ رحالَهُمْ أَوَّلُ الصَّقِيعِ، فَالْمُرَادُ ضَرِيبُ عُثْنَوْنٍ بارد، وقد جاءَتِ المطابقةُ فِي قولِ ذِي الرُّمَّةِ^(٢٦٣):

يَرْقُدُ فِي ظِلِّ عَرَاصٍ، وَيَطْرُدُهُ حَفِيفُ نَافِجَةٍ عُثْنَوْنُهَا حَصِبٌ
والوجه الآخر: أَنْ تكونَ صفةً (ضرِيب) إِلَّا أَنَّهُ الْحَقَّهُ يَاءِي الإِضَافَةِ بِبَارِدٍ توكيدياً
لِمَعْنَى الصَّفَّةِ، فَأَرَادَ (بارديي)، كقول العجاج:

غُضْفٌ طَوَاهَا الْأَمْسَ كَلَابِيٌّ

فلَمَّا وَقَفَ حَقْفَ، وأَشَارَ ابْنُ جِنْيٍ أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ قد ذَكَرَ الْبَرَدَ مَعَ الثَّلِجِ توكيدياً، مُصَرِّحًا بِذِكْرِ مَا اقتضاهِ الْكَلَامُ وَدُمِ الْإِكْتِفَاءِ بِمَا تَقْدَمَ مِنْهُ، مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاطِ لِمَعْنَى النَّصِّيِّ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قِرْدَةً حَسِينَ﴾^(٢٦٤) وَقَوْلُهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَبَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَاجًا قِيمًا لِّئِنْذِرَ﴾^(٢٦٥)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَهْمَيَّةُ كَلْمَةِ (بارد) فِي مَكَانِهَا راجِعَةً إِلَى مَا يَتَّصلُ بِمَعْنَىِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهَا أَدَّتَ إِلَى صِحَّةِ الْقَافِيَّةِ بِرَوْيِهَا الْمُرَادِ^(٢٦٦).



المبحث الثاني: العطف

جاءت الإشارة إلى قضايا العطف لدى ابن حِنْيٍ في موضعين، أولهما خاص بالعطف على المعنى وترجيجه، والآخر خاص بعطف المعرفة على النكرة والفرق بين ذلك وبين التثنية، وذلك فيما يلي:

(أ)-العطف على المعنى أو على التوهم:

جاء ذلك في تعليقه على قول أُسَيْدِ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ: (من الطَّوْلِ)

فَقَدْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنَّ الْقَ بَغْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسَرَّهَدِ
فقال: «عطف (إِيَاهُمْ) على المعنى، وذلك أنَّ (ني) من قَدْنِي، وإنْ كانت مجرورةً بإضافة (قد) إليها، فإنَّها في المعنى منصوبةً، لا ترى أنَّ معنى (قدك) ليكُفُكَ، و(قدني) بمعنى لِيَكُفِّنِي»^(٢٦٧).

فبيت إِيَّاسٍ تقدَّم عَرْضُه في الفصل الثاني عِنْدَ الحديث عن استعمال (إِيَا)
ضمير جَرٌّ، وهنا أُشيرُ إلى أنَّ إِزاء المعنى المُتَقدِّم ذِكْرُهُ هناك أنَّ مِنْ باب تفاعُلِ
ابن حِنْيٍ مَا لَجَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى أَوْ عَلَى التَّوْهُمِ؛ لِتَفْسِيرِ نَصِّ
كلمة (إِيَاهُمْ)، فأشار إلى أنَّها معطوفةٌ على المعنى؛ فكان الضمير (الياء) في
(ني) من (قدني) منصوباً في المعنى، على الرَّغمِ مِنْ جَرِّهِ بإضافة (قد) إليه،
مِنْ مُنْطَلِقٍ أَنَّ معنى (قدك) ليكُفُكَ، و(قدني) بمعنى لِيَكُفِّنِي، وهو ما يتَضَخُّ مِنْ
خلاله أَنَّه لا وجودَ للعامل في اللفظِ، بل هو مُتوهَّمٌ، بِقِيَ أَثْرُهُ عَلَى المَعْطُوفِ
(إِيَاهُمْ)، فَنُصِّبُ، عَلَى الرَّغمِ مِنْ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى اللفظِ أَجَود^(٢٦٨)، لكنَّ ابن حِنْيٍ
يُفَسِّرُ وجْهَ النَّصِّبِ في (إِيَاهُمْ)، مُؤْرِّاً بِهذا العطفِ، بِسَبَبِ أَنَّه يُؤْمِنُ بنظرية
العاملِ، حيث يَصِحُّ دخُولُ العاملِ المُتَوَهَّمِ عَلَى المَعْمُولِ (إِيَاهُمْ)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ
الْعَطْفُ هُنَا ذَا عَلَاقَةٍ بِالْمَعْنَى، مُفَادُهَا اشتراكُ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي
الاكتفاءِ الْمَلْحوِظِ مِنْ قَوْلِهِ: (فَقَدْنِي).

(ب)- عطف المعرفة على النكرة والفرق بين ذلك وبين الثننية:

جاء ذلك في سياق تناوله قول ملبح بن الحكم: (من البسيط)

سِغْلَةُ ظَلْمَاءَ حَزْفٌ لَا تُوَرِّعُهَا خَشَاشَةُ مِثْلُ حِجْلِ السَّاقِ وَالْمَسَدِ

قال: «عَطَفَ المعرفةَ على النَّكْرَة، والعطفُ نظيرُ التَّنْتَنِيَّة، وأنت لا تجمعُ في التَّنْتَنِيَّة بين المعرفة والنَّكْرَة، وفرقُ بينهما الذي جاء هذا لأجله أنَّ العطف يتباين وفيه الأسمان، ويمتاز أحدهما من صاحبه، والتَّنْتَنِي يصاغُ لها، فلا يكونان إلَّا من لفظِ واحدٍ... ومِمَّا جاء مِن عَطْفِ المعرفةِ على النَّكْرَة قولُه:

**أَوْمَيْ عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْزُ أَجْمَعٍ وَهِيَ ثَلَاثٌ أَذْرِعٌ وَالْأَضْبَاعُ
إِلَّا أَنَّ النَّكْرَةَ الَّتِي هِي (خَشَاشَة) موصوفةٌ، فهي أقرب من المعرفة»^(٢٦٩).**

فبيت ملبح مِنْ قصيدةٍ، يتحدثُ فيها عن (ليلي) ووجوده بها وحزنه عليها، وحال المبغضين لها، وكونه أصبح ذا شيبةٍ؛ ومن ثم فذاك عهد الشّوق ورقتهُ وحرارتهُ، وهو جهلٌ وقلة عقلٍ؛ ولذلك يلجا إلى الثاقة؛ لتفريح همه وتشليته^(٢٧٠)، فيقولُ قبل البيتِ الذي معنا بثلاثة أبيات^(٢٧١):

**حَرْفٌ تَغْنَى بِأَطْرَافِ الشَّبَابِ أَجْدُ
بَلْ سَوْفَ تُسْلِيكَ عَنْ لَيْلَى وَتَكْرِكَهَا
دَفْقَاءُ لِلرِّزْيَحِ فِيمَا بَيْنَ مِرْقَقِهَا
تُرِيحُ فِي مِثْلِ جَفْرِ الْمَاءِ يَفْرُجُهُ**

وفي البيتِ الذي معنا يصفُ الثَّاقَةَ بِأَنَّهَا نَشِيطةٌ، تُسْحِرُكَ بنشاطها مثل سحرة الجنّ، لا يكُفُّها العُودُ الذي يجعلُ في أَنْفِ البعيرِ، كالحِجْلِ في السَّاقِ، ولا يكُفُّها الخَبْلُ شديدُ الفتيلِ، وهو ما يتَضَعُّ مِنْ خالله أَنَّ ثَمَةَ جُملَةً فُعلَيَّةً خبريةً منفيَّةً (لا تُورِّعُهَا خَشَاشَةُ مِثْلُ حِجْلِ السَّاقِ وَالْمَسَدِ) مُتَخِذَّةً نَمَطًا: (حرف النفي + الفعل + المفعول به + الفاعل + التَّعْتُ + المُضَافُ إِلَيْهِ المُتَكَرِّرُ + حرف العطف +

المعطوف)، وهو ما يُعربُ عن عَطْفِ المعرفة (المَسَد) بالواو على النَّكْرَة (خِشَاشَة). ذلك العطْفُ الذي تفاعل ابن جِنِي مِنْ خلَالِه نَحْوِيًّا مع خطابِ (مُلِيَّ بنِ الْحَكَم)، فأشار إلى أنَّ الشَّاعِر قد عَطَفَ المعرفة على النَّكْرَة، مُشيراً إلى أنَّ العطْفَ نظيرُ التَّثْنِيَّة، ونحن لا نجمُعُ في التَّثْنِيَّة بين المعرفة والنَّكْرَة، والفرق بينهما الذي جاء في بيت الْهَذَلِي لِأجلِه أَنَّ العطْفَ يتبَاعِنُ وفيه الأسمان، ويمتازُ أحدهُما مِنْ صاحِبِه، والتَّثْنِيَّة يُصَاغُ لها، فلَا يَكُونُان إِلَّا مِنْ لفْظٍ واحِدٍ، وَمِنْ عَطْفِ المعرفة على النَّكْرَة مَا جاء في قولِ الشَّاعِرِ:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِي فَرْعَاجِمَعُ وَهِي ثَلَاثٌ أَذْرُعٌ وَالْإِصْبَعُ
فَقَدْ عَطَفَ الْمَعْرِفَةَ (الْإِصْبَع) عَلَى النَّكْرَة (ثَلَاث).

لَكَ النَّكْرَة (خِشَاشَة) فِي بَيْتِ مُلِيَّ مُوصوَفَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ فَهِي أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْرِفَة؛
وَلَذِكَ جَازَ عَطْفُ الْمَعْرِفَةَ عَلَيْهَا.

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَيُّ فَتَى هَيْجَاءُ أَنْتَ وَجَارُهَا إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ
قال سيبويه: «فِي (الجارُون) لا يَكُونُ فِيهِ أَبْدًا هُنَّا إِلَّا الجُرُّ؛ لَأَنَّهُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُ
جَارٌ شَيْءٌ آخَرَ فَتَى هَيْجَاءُ، وَلَكَنَّهُ جَعَلَهُ فَتَى هَيْجَاءُ وَجَارٌ هَيْجَاءُ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَعْنِي
إِنْسَانًا بَعِينَهُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَيُّ فَتَى هَيْجَاءُ أَنْتَ وَزِيدُ)، لَجَعَلَ زِيدًا شَرِيكَهُ فِي الْمَدْحِ.
وَلَوْ رَفَعَهُ عَلَى أَنْتَ، لَوْ قَالَ: (أَيُّ فَتَى هَيْجَاءُ أَنْتَ وَجَارُهَا)، لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى (أَيُّ
جَارُهَا) الَّذِي هُوَ فِيهِ مَعْنَى التَّعْجُبِ (٢٧٢).

وَمِنْ بَابِ الْفَائِدَةِ النَّصُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْعَطْفِ يَنْبَغِي أَلَا يُفَسَّرُ فِي
ضَوْءِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْجَافَةِ فَخَسْبُ، غَيْرَ مَرْبُوطٍ بِسِيَاقِهِ الْحَصِّيِّ، فَأَرَى مِنْ بَابِ
الْتَّفَاعِلِ رَبْطَهُ بِسِيَاقِهِ وَمُحاوَلَةَ التَّعَايِشِ مَعَ الْخَطَابِ، فَابْنُ جِنِي عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدِمِ

تفصيله ونفاذِه إلى ما وراء البنية الظاهرة في بيت (مُليح)، فإنَّ الإشارة تكفيه تارِكاً ذلك لنا، وبِإمعان النَّظرِ أرى أنَّ ما لجأَ إليه الشَّاعرُ قد هدَى من ورائه إلى أنَّ ثمة إبهاماً في المُرادِ مِنْ جِنْسِ الْحَبْلِ (الْمَسَدِ)، قصدَ المجيء به بعد التخصيصِ الموجود بكلمة (خشashaة) الموصوفة بقوله: (مِثْ حِجْلِ السَّاقِ) مُرادًا بها العودُ الذي يُجعل في أنفِ البعيرِ، كالْحِجْلِ في السَّاقِ؛ للدلالة على أنَّ النَّاقةَ المُتحدى عنها لا يكُفُّها ذلك العودُ الذي يُشبِّهُ في تقديره قيَّدةَ الْحِجْلِ بالْحَبْلِ في السَّاقِ، بل لا يكُفُّها جِنْسُ الْحَبْلِ كُلُّهُ مُجتمعاً عليها حِجْلاً لها معْ غُودٍ في أنفها مهما كان هذا العودُ، ولو كان مِثْلَ الْحَبْلِ في ساقِها.

* * *

المبحث الثالث: البدل

جاءت الإشارة إلى البدل لدى ابن جنّي في ثلاثة مواضع، أولهما خاص بجواز البدل من ضمير المتكلم، والثاني والثالث خاصان بغير الجائز في البدل؛ لفساد المعنى، وذلك فيما يلي:

(أ)- جواز البدل من ضمير المتكلم:

جاء ذلك في تعليقه على قول قيس بن عيزاره: (من الطَّويل)

وَرَدْنَا الْفُضَاضَ قَبْلَنَا شَيْفَاتُنَا بَأْرَعْنَ يَذْفِي الطَّيْرَ عَنْ كُلِّ مَوْقِعٍ
 فقال: «قال: (شييفاتنا) طلائعنا، الشَّيْفَةُ: الطَّلَيْعَةُ. ينبغي أن يكون عين الشَّيْفَةِ واؤا، لأنَّها (فَيْعَلَة) من شاف يشوف فإذا جلا... فاما رفع (شييفاتنا)، فإن شئت فبالابتداء وخبره (قبلنا) مُقدَّمٌ عليه، وإن شئت كان بدلاً من (نا) في (وردنا) بدأ البعض، كقولك: (دخلنا الدار خمسةً مِنَ وأكثرنا) ونحو ذلك. فإن قلت: فكيف تجيئ البدل من ضمير المتكلّم، ألا ترك لا تجيئ: (قمت زيد) ولا (كلمتني جعفر؟) قيل: إنما لا يجوز البدل من ضمير المتكلّم إذا كان بدل الكل... فاما بدل البعض وبدل الاشتغال، فكلاهما جائز من ضمير المتكلّم لما في ذلك من الفائدة. قال وهو من أبيات الكتاب (من الواffer):

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعُ وَمَا الْفَيْتِنِي حَلْمِي مُضَاعِعا
 فهذا بدل الاشتغال، كذلك بدل البعض، لا فرق بينهما. وإذا كان (شييفاتنا) مبتدأ، فقبلنا متعلق بمحنوفي لا محالة؛ لأنَّه خبر، وإذا كان (شييفاتنا) بدلاً احتمل (قبلنا) أمرين: أحدهما أن يكون متعلقاً بـ(وردنا)، فلا يكون فيه على هذا ضمير. والآخر أن يكون حالاً من (شييفاتنا) فيتعلق حينئذ بمحنوفي، ويتضمن ضميره الذي كان يكون فيه لو ظهر، ومن رفع بالظرف الظاهر كان (شييفاتنا) مرفوعاً بالظرف، ولا ضمير فيه لرفعه الظاهر»^(٢٧٣).

وقد سبق تناولُ بيتِ قيسٍ هذا في الحديث عن المرفوعِ من جهتين، وأشرتُ هناك إلى مناسبةِ قصيده، ووصلًا بما تقدمَ، فإنَّ الحديثَ هنا عن تفاعُلِ ابن جنِّي، منْ خلاطِ إشارته إلى جوازِ البدلِ منْ ضميرِ المتكلِّمِ، فقد صرَّحَ بأنَّ كلمةَ (شَيْفَاتُنَا) المُرادُ بها (الطلائِع) يمكنُ أنْ تكونَ بدلاً منْ (نا) في (وردنا) بدلَ البعضِ، كقولنا: (دخلنا الدار خمسةٌ مِنْ وأكثُرُنا)، ويكونُ المعنى على وروءِ الطلايِعِ أيضًا، فالبدلُ على نِيَةِ تكرارِ العاملِ، ولما كان الشاعرُ يسعى إلى الإيجازِ، فقد أسعفَهُ إمكانيةُ البديلِ في تقليلِ البنيةِ الظاهرةِ للخطابِ، فأعربَ ذلك عنْ قضيَه ما قالَ، ذلك القاصِدُ الكامنُ في تقريرِ حُكْمِ ورُوادِهمِ (الفُضَاضَ) مُجْمَلًا، ثُمَّ تقويَّهُ وتخصيصُه، بالمجيءِ بالبدلِ (شَيْفَاتُنَا) على سبيلِ التفسيرِ بعدِ الإبهامِ في الضميرِ، في قوله: (ورَدُنَا)؛ ومنْ ثُمَّ كان الإيضاحُ ورفعُ الالتباسِ وإزالةِ التَّوْسُّعِ والمجازِ، على نحوِ ما قالَ أبو البركات الأنصاريُّ^(٢٧٤)؛ ومنْ ثُمَّ أعربَ كُلُّ ذلك عنْ وجُودِ مزيدٍ اعتنِي بشأنِ ورودِ الطلايِعِ ذلك المكانَ المُسمَى (الفُضَاضَ)، لِكونِ البديلِ مطلوبًا في نفسه^(٢٧٥).

فإنْ قالَ قائلٌ: فكيف تجيئُ البديلُ منْ ضميرِ المتكلِّمِ، ألا تركَ لا تُجيئُ: (قمتُ زيدُ) ولا (كلمتني جعفرًا؟) قيل: إنَّما لا يجوزُ البديلُ منْ ضميرِ المتكلِّمِ إذا كانَ بدلَ الكلِّ، فأمَّا بدلُ البعضِ وبدلُ الاشتتمالِ، فكلاهما جائزٌ منْ ضميرِ المتكلِّمِ لما في ذلك من الفائدةِ، فقد قال عَدِيُّ بنُ زيدٍ^(٢٧٦): (من الواffer)

ذِرِّينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعُعا وَمَا الْفَيْتِنِي حَلْمِي مُضَاعِعا
 فهذا بدلُ الاشتتمالِ، أبدلَ فيه (حلْمي) منْ ياءِ المُتكلِّمِ في (الفَيْتِنِي)، كذلك بدلُ البعضِ، لا فرقَ بينهما. وزيادةً في الإيضاحِ أستأنسُ بقولِ ابن جنِّي في التنبيه على شرحِ مشكلِ أبياتِ الحماسةِ: «وَإِنَّما يجوزُ البديلُ منْ ضميرِ المُتكلِّمِ وضميرِ المُخاطَبِ إذا كانَ بدلَ البعضِ أو بدلُ الاشتتمالِ، نحوُ قولك: عجبُتُ منك عقلِك، وضررتُك

رأَسَكَ... وَلَوْ قُلْتَ: قَمَتْ زِيدُ أَوْ مَرْرَةً بِي جَعْفُرُ أَوْ كَلْمَنْتُكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، عَلَى الْبَدْلِ لَمْ يَجُزُ، مِنْ حِيثُ كَانَ ضَمِيرًا لِمُتَكَلِّمٍ، وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ غَايَةً فِي الْاِخْتِصَاصِ، فَبَطَلَ الْبَدْلُ، لَأَنَّ فِيهِ ضَرَوِيًّا مِنَ الْبَيَانِ، وَقَدْ اسْتَغْنَىَ هَذَا الْمُضْمُرُ بِتَعْرِيفِهِ»^(٢٧٧).

وإذا كان (شَيْقَاتُنَا) مبتدأ، فقبلنا متعلق بمحذوف لا محالة، لأنَّه خبرٌ، وإذا كان (شَيْقَاتُنَا) بدلاً احتمل (قبلنا) أمرين: أحدهما أنْ يكون متعلقاً بـ(وردنَا)، فلا يكون فيه على هذا ضميرٍ. والآخر أنْ يكون حالاً من (شَيْقَاتُنَا) فيتعلق حينئذ بمحذوف، ويتضمن ضميرَه الذي كان يكُون فيه لو ظهر. وعند مثْ رفع الظاهر بالظرف تكون كلمة (شَيْقَاتُنَا) مرفوعةً بالظرف (قبلنا)، ولا ضميرٍ فيه لرفعه الاسم الظاهر.

وبذلك يكون المُبدع قد قصد إثراء المعنى النَّصِّي ببهاتين الوظيفتين، وهو ما يتَنَاسَبُ مع قول القائل: «يَقُولُ تَأْوِيلُ الْخَطَابِ عَلَى نِسْبَةِ مَقْصِدٍ إِجْمَالِيٍّ إِلَى قَانِهِ». وكُلَّمَا سَهَلَ بَنَاءُ هَذَا الْمَقْصِدِ الْإِجْمَالِيِّ، (أي: كُلَّمَا كَانَتْ كُلْفَةُ الْبَنَاءِ أَقْلَى)، كان هذا المقصود الإجمالي ثريّاً مُرْكَبًا، وازدادَ مَيْلًا إِلَى الْحُكْمِ عَلَى الْخَطَابِ الْمَعْنَى (ومُنْتَجِهٌ) بِأَنَّهُ مُنْسَجِمٌ»^(٢٧٨).

(ب)-غَيْرُ الْجَائِزِ فِي الْبَدْلِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى:

جاء ذلك في موضعين، أحدهما في تعليقه على قول أبي صخر الْهُذَلِي: (من الطَّوِيلِ):

وَمَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ بِالْخَيْفِ مِنْ مَنِي
حَيَاتِي وَإِنْ يُصِبِّحْ صَدَائِي بِقَفْرَةٍ
ثَنَائِي يَعِيَهُ مَشْرِقٌ وَمَغَارِبٌ
فَقَالَ: لَا تَكُونُ (حَيَاتِي) بَدْلًا مِنْ (مَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ)

لَا تَخْلُفَ مَقْدَارِيهِمَا
وَفَسَادِ الْمَعْنَى مَعَ الْبَدْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ حَيَاتَهِ إِنَّمَا مُدْتَهَا عُمُرُ إِنْسَانٍ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ
القَدْرِ، وَ(مَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ) يَطْوُلُ جَدًا مُدْتَهُ، وَكَذَلِكَ مُدَّةُ خَوْضِ الْكَوَاكِبِ الظَّلَامَ، فَإِنَّ

قُلْتَ: فِإِنْ كَانَ الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ جَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ كَ(ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ)، وَإِنَّمَا يَقْبُحُ إِبْدَالُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْلِ، كَ(ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدًا زَيْدًا)، لِسَلْبِ الْإِنْسَانِ وَالْعَوْدِ إِلَى الْاسْتِبْهَامِ، قِيلَ: لِعَمْرِي إِنَّ إِبْدَالَ الْأَقْلِ مِنَ الْأَكْثَرِ سَائِعٌ، إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَاسِدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزَالْ يَرْوِي قَصَائِدَهُ فِيهِ أَبْدًا، فِإِنْ كَانَ عَادَ فَقَالَ: بِلْ مُدَّةً حَيَاتِي، فَقَدْنَرْ حَيَاتِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى امْتِدَادِ الدَّهْرِ لَا يُعْتَدُ أَصْلًا، تَرَاجَعَ عَمَّا تَمَدَّحَ بِهِ، وَأَوْجَبَ الْحَقَّ بِشَرْطِهِ إِيَّاهُ عَلَى نَفْسِهِ، فِإِنْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (حَيَاتِي) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، دَلَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ فِيمَا بَعْدَ: أَمْدَحُكُمْ حَيَاتِي، فَإِنْ مُثُّ رَوْيَ الرَّوَاةِ مَدْحُونِي، فَسَارَ بَعْدَنَا أَبْدًا فِي الشَّرْقِ وَالْغَربِ»^(٢٧٩).

فَأَبْيَايُ أَبِي صَخْرِ مِنْ قَصِيَّدَةِ لَهُ، بِدَأْهَا بِالْحَدِيثِ عَنْ لِيلِي، ثُمَّ خَلَصَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى مَدْحِ رَجُلٍ، اسْمُهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَضْرِحِيُّ، ذَكَرَهُ فِي أَبْيَايَاتِهِ، مُواصِلًا مَدْحَهُ فِي الْأَبْيَايَاتِ مَوْضِعُ الْحَدِيثِ^(٢٨٠).

وَفِي تَفَاعُلِ ابنِ جِنِّيِّ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ نَجَدَهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى غَيْرِ الْجَائزِ فِي الْبَدْلِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ: (حَيَاتِي) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدْلًا مِنْ قَوْلِهِ: (مَا نَزَّلَ الرُّكْبَانُ); وَذَلِكَ لَا خِلَافٌ مَقْدَارِيهِمَا وَفَسَادِ الْمَعْنَى مَعَ الْبَدْلِ، فَحَيَايُهُ مُدَّتُهَا عَمْرُ إِنْسَانٍ، وَذَلِكَ مَعْلُومُ الْقَدْرِ، أَمَّا (مَا نَزَّلَ الرُّكْبَانُ) فَمُدَّتُهُ تَطْوُلٌ جَدًّا، وَكَذَلِكَ مُدَّةُ خَوْضِ الْكَوَاكِبِ الظَّلَامَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: فِإِنْ كَانَ الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ جَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ كَ(ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ)، وَإِنَّمَا يَقْبُحُ إِبْدَالُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْلِ، كَ(ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدًا زَيْدًا)، لِسَلْبِ الْإِنْسَانِ وَالْعَوْدِ إِلَى الْاسْتِبْهَامِ، فَإِنَّ الرَّدَّ عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ بِأَنَّ إِبْدَالَ الْأَقْلِ مِنَ الْأَكْثَرِ سَائِعٌ فِي الْعَرْبِيَّةِ، لَكِنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَاسِدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزَالْ يَرْوِي قَصَائِدَهُ فِيهِ أَبْدًا، فِإِنْ كَانَ عَادَ فَقَالَ: بِلْ مُدَّةً حَيَاتِي، تَرَاجَعَ عَمَّا تَمَدَّحَ بِهِ، وَأَوْجَبَ الْحَقَّ بِشَرْطِهِ إِيَّاهُ عَلَى نَفْسِهِ، لَا سِيمَا أَنَّ قَدْرَ حَيَاتِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى امْتِدَادِ الدَّهْرِ لَا يُعْتَدُ

أصلًا، فإذا كان كذلك كان (حياتي) منصوبًا على الظَّرف بِفُعْلِ محفوظِ، دلّ الكلام عليه، فكانَه قال فيما بعد: أمدحُهُ حيَاتِي، فإنْ مِنْ روَاهُ مَدْحِي، فسَارَ بَعْدَنا أبِدًا في الشَّرقِ والغَربِ.

وكأنّي بابن جنّي يرى أنَّ المعنى يدلُّ على الإعرابِ، كما يدلُّ الإعرابُ على المعنى، فهو الداعي إلى أن يكون «تقديرُ الإعرابِ على سُمْتِ تفسيرِ المعنى»، فهو ما لا غَايَةَ وراءَهُ، وإنْ كان تقديرُ الإعرابِ مُخالِفًا لِتفسيرِ المعنى تقبلاً تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصَحَّحت طرِيقَ تقديرِ الإعرابِ»^(٢٨١).

وقد جاء الموضع الآخرُ أيضًا في تعليقه على قولِ أبي صخرِ الْهُذَلِي: (من الكامل):

أَرَى الَّذِي قَدْ ظَنَّ أَنْ سَرَّى وَضَحَ النَّهَارَ وَعَالَى النَّجْمِ
قال: «انتصبَ (وضَحَ النَّهَار)، وليس يَحْسُنُ أَنْ تجعلَه بَدْلًا مِنَ الْهَاءِ المحفوظةِ مِنْ (ستراه)، مِنْ قَبْلِ أَنَّه حذفَها للإيجازِ، والبدلُ يشابه التَّوكيدَ بما فيه من التَّكثيرِ والتَّوكيدِ للإسْهَابِ، والإسْهَابُ ضُدُّ الإيجازِ»^(٢٨٢).

وقد سُبِقَ بِبَيْتِ أَبِي صخرِ بِقولِهِ:

وَيُقْرُ عَيْنِي وَهِيَ نَازِحَةٌ مَا لَا يُقْرِبُ عَيْنِ ذِي الْحَلْمِ
وَمِنْ خَلَالِهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ يَتَضَخُّ لَنَا أَنَّ فَاعِلَ (يُقْرُ) المَصْدُرُ الْمُؤْوَلُ مِنْ (أنْ)
وما بعدها في البيتِ موضعِ حديثنا. لكنَّ ما يهمُّنا إشارةُ ابن جنّي إلى أنَّ انتصارَ (وضَحَ النَّهَار) ليس على البدلِ مِنَ الْهَاءِ المحفوظةِ في (ستراه)؛ وعلَّة ذلك أَنَّ هذه الْهَاء قد حذفَها الشَّاعُرُ للإيجازِ، والإيجازُ يتنافى مع ما في البدلِ مِنَ التَّكثيرِ والتَّوكيدِ للإسْهَابِ، فكان البدلُ يُشابهَا التَّوكيدَ في ذلك، والإسْهَابُ ضُدُّ الإيجازِ؛
وَمِنْ ثُمَّ أُشَيرُ إلى أَنَّ نَصْبَ (وضَحَ النَّهَارِ) هنا على الظَّرفِيةِ.

وهو الأمر الذي يمكن من خلاله القول بأن النحو لدى ابن جنّي ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لبيان العلاقات الإبداعية في النص؛ ومن ثم كان تأكيدُه مِنْ خلال هذا التَّفَاعُلِ، أَنَّ النَّحْوَ عِلْمٌ نَّصِّيٌّ، يَنْمُّ عن ذكاء الشَّاعِرِ، وهذا يحضرني قول الدكتور مصطفى ناصف: «النَّحْوُ جُزْءٌ اسْاسِيٌّ مِنْ ذكاء الشَّاعِرِ أو الْمُبْدِعِ وَفِطْنَتِهِ وَرَوْعَتِهِ، وَلَيْسَ جَانِبًا خَارِجِيًّا، وَلَا طَلَاءٌ يُطْلَى بِهِ الْمَعْنَى، الْنَّحْوُ جُزْءٌ اسْاسِيٌّ مَمَّا نُسَمِّيهِ نَشَاطَ الْكَلْمَاتِ فِي الشِّعْرِ، إِنَّ الشِّعْرَاءَ يَتَخَلَّوْنَ عَنِ الْأَنْظَمَةِ نَحْوِيَّةً كثِيرَةً مُمْكِنَةً، وَيَصْعُدُونَ إِلَى نَظَامِ نَحْوٍ لَا يُمْكِنُ الغَضُّ مِنْهُ، مَا دُمْنَا حَرِيصِينَ عَلَى أَنْ نَقْرَأَ الشِّعْرَ قِرَاءَةً دَقِيقَةً»^(٢٨٣).

* * *

الفَصلُ السَّادسُ

في تَحْلِيلِ الأَسَالِيبِ النَّحْوِيَّةِ

المبحث الأول: القول في (يا حب)

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول أبي قلابة: (من الكامل)

يا حبَّ ما حبُّ القتُولِ وَحُبُّهَا فَلَسْ، فَلَا يُنْصِبَكَ حبُّ مُفْلِسٍ

فقال: «ينبغي أن يكون (حب) ترخييم حبة، اسم علم، أو حبى كسكنى أو حباء كوزقاء. قوله: (ما حب القتول) لفظ استفهام في معنى التعظيم، كقول الله تعالى: ﴿مَا الْحَافَةُ﴾ و ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ ثُمَّ أخبر بعد ذلك فقال: (حبها فلس)، أي: لا نيل معه. ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون أراد يا حبذا حب القتول، فوضع (ما) لإبهامها موضع (ذا)، إلا أن (ما) نكرة، فهي منصوبة الموضع»^(٢٨٤).

فبيت أبي قلابة من قصيدة قالها في يوم (الأحد)، وقد تناولت البيتين السابقين عليه في الحديث عن النعت، وهنا يواصل حديثه منادياً إياها باستخدام الترخييم مستفهماً عن حبها ممعظماً مُشيرًا إلى أنه لا يكون في يده منها إلا ما في يدي المفلس^(٢٨٥).

وإذاء هذا المعنى أعمل ابن جنني عقله، مُحللاً قوله (يا حب)، فأشار إلى أن (حب) ترخييم حبة، اسم علم، أو حبى كسكنى أو حباء كوزقاء، وعلى ذلك يكون المعنى مُتضمناً استسلام الشاعر (حبة) أو (حبى) أو (حباء) وقربها منه، وأن قول الشاعر: (ما حب القتول) استفهام في معنى التعظيم؛ أي: تعظيم هذا الحب والإشادة به، كقول الله تعالى: ﴿مَا الْحَافَةُ﴾ و ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ ثُمَّ أخبر بعد ذلك فقال: (حبها فلس)، أي: لا نيل معه.

وقد أشار إلى جواز وجيه آخر في (يا حب) وهو أن يكون أراد يا حبذا حب القتول، فوضع (ما) لإبهامها موضع (ذا)، إلا أن (ما) نكرة، فهي منصوبة الموضع، وبذلك يكون المعنى أنه يمدح حب القتول، ذلك الحب الذي يتتصف بأنه مُبهم، مهما وصفته لن تستطيع سرد سماته.

المبحث الثاني: علّة الفاء بعد النداء

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول البريق بن عياض : (من الوافر)
 آلا يأغينُ ما فابِكِيْ غَبَنِيْداً وَعَنْدَ اللَّهِ وَالثَّفَرِ الْخَيَارَا
 فقال: «الفاء بعد النداء سببها عندي ما في النداء من معنى الخبر. وذلك
 قوله: (آلا يا نفسُ فاضطبرى)، قوله من البسيط:

يَا عَيْنَ فَابِكِيْ حَنِيفَا وَسَطَ حَيْمَمِ الْكَاسِرِيْنَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ
 آلا ترى أنَّ معناه: أدعوكِ فابِكِي، كما تقول: أُثْنِي عليكِ فَزِدْنِي مِنْ إحسانِكِ.
 ويدلُّ على أنَّ في النداء طرفاً من الخبرِ أنَّ رجلاً لو قال لها: (يا زانية) لوجب عليه
 الحُدُّ، كما أنه لو قال لها: (أنت زانية) كان الأمرُ كذلك»^(٢٨٦).

فابن جنني في هذا النص يوضح لنا سبب وجود الفاء في جواب النداء بأنَّ النداء
 يحملُ معنى الخبر، مثل قولنا: (آلا يا نفسُ فاضطبرى)، قوله الشاعر: (يا عين
 فابِكِيْ حَنِيفَا). وللتوضيح ذلك يشير إلى أنَّ معناه: أدعوكِ فابِكِي، كما تقول: أُثْنِي
 عليكِ فَزِدْنِي مِنْ إحسانِكِ. ويدلُّ على أنَّ في النداء طرفاً من الخبرِ أنَّ رجلاً لو قال
 لها: (يا زانية) لوجب عليه الحُدُّ، كما أنه لو قال لها: (أنت زانية) كان الأمرُ كذلك،
 وعلى ذلك يكون المعنى في بيت البريق: أدعوكِ أيتها العين فابِكِي أخي (عبدًا)
 و(عبد الله) وخيار الناس.

وبناءً على ذلك يمكن القول: إنَّ الفاء بعد النداء قد أسهمت في الربط بين النداء (يا
 عين) وجوابه (ابكي)، على نحوِ ربطها بين اسم (إنَّ)، وهو (الموت) وخبرها (إنه
 مُلَاقِيكُمْ)، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا مَرَّ الْمَوْتُ أَلَّذِي تَنْهَرُونَ مِنْهُ إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٢٨٧)،
 وهو ما علق عليه ابن جنني بقوله: «ولولا الصفة الضامنة لمعنى الشرط لما جاز
 دخول الفاء في الخبر»^(٢٨٨).

وعلى الرَّغْمِ مِنْ قَوْلِ الدَّكْتُورِ فَاضِلِ السَّامِرَائِيِّ: «وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ مَعْنَى الْخَبَرِ لَا يَجِدُهُ فِي النَّدَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْمَنَادِي عَلَمًا كَانَ أَوْ صِفَةً، وَنَحْنُ هُدْدَهُ يَكُونُ فِي النَّهَيِ وَسَائِرِ ضَرُوبِ الْإِنْشَاءِ، وَذَلِكَ كَأَنْ تَقُولَ لِرَجُلٍ تَعْرِفُهُ صَادِقًا: لَا تَكْنِبْ؛ أَيْ: أَنْتَ تَكْنِبْ، فَمَعْنَى الْخَبَرِ لَا يَجِدُهُ فِي النَّهَيِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ»^(٢٨٩)، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ القَوْلُ: أَنَّ ابْنَ جِنِّيَ لَا يَقْصِدُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْخَبَرِ كَامِنٌ فِي حِرْفِ النَّدَاءِ وَحْدَهُ، بَلْ يَقْصِدُ أَنَّهُ كَامِنٌ فِي حِرْفِ النَّدَاءِ مَعَ الْمَنَادِيِّ؛ أَيْ: فِي أَسْلُوبِ النَّدَاءِ، وَلَا يَجِدُهُ فِي الْمَنَادِي وَحْدَهُ عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ بِهِ الدَّكْتُورُ فَاضِلُّ، وَهُوَ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى النَّهَيِ وَسَائِرِ ضَرُوبِ الْإِنْشَاءِ.

يُدْلِكُ عَلَى هَذَا قَوْلِهِ: «وَالَّذِي أَرَاهُ فِي هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفِعْلِ مُفَادًا مِنْ مَعْنَيَيْنِ: لَفْظِ الْمَنَادِيِّ وَمَعْنَاهُ، إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُفَادُ مَعْنَى الْفِعْلِ عَلَى قَدْرِ لَفْظِ الْمَنَادِيِّ وَمَعْنَاهُ، إِذَا قَالَ لَهُ: يَا قَائِمُ، أَفِيدَ مِنْهُ مَعْنَى الْقِيَامِ، وَإِذَا قَالَ لَهُ: يَا قَاعِدُ، أَفِيدَ مِنْهُ مَعْنَى الْقَعْدَةِ... فَلَوْ كَانَ هَذَا أَمْرًا مِنْ نَفْسِ (يَا) لَمَا تَنَاهَ عَنِ التَّنَاهِيَّةِ وَضِدَّهُ، وَاسْتَمْرَ هَكَذَا، فَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفِعْلِ مُفَادًا مِنْ نَفْسِ الْمَدْعُوِّ، لَا مِنْ لَفْظِ (يَا)»^(٢٩٠).

* * *

المبحث الثالث: القول في لام المستغاث به

جاء ذلك في موضعين، أولهما في تعليقه على قول إيس بن جندي بن المعدريض: (من الوافر)

أَلَا يَا أَلَيْتَ شِعْرِيَ يَا أَلَقُومِ أَجْهَلُ يَا ابْنَ بِجَدَةَ أَمْ غَرَامِ
 فقال: «في هذا البيت دلالة على فساد قوله مَنْ قال: إنْ قوله: (يا لزيد)
 معناه: يا آل زيد، ألا ترى أنه لا تضاف (آل) هذه إلا إلى الأخص الأعراف، فتقول:
 هؤلاء آل الله، قال سبحانه: ﴿أَدْخُلُوا إِلَّا فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ فلا تقول:
 رأيت آل رجل، ولا: كلمت آل امرأة، وقد قال: (يا لقوم) وهو نكرة غير معرفة،
 فقد ثبت أن معناه يا قوم، وقوم ليس من الأعلام ولا من الخواص»^(٢٩١).

وهو ما يتضح من خلاله أن ثمة شيئاً قد لفت نظر ابن جندي، فتفاعل مع هذا الخطاب نحوياً، مشارياً إلى أن قول مَنْ قال: في قوله: (يا لزيد) معناه: يا آل زيد، فاسد - وهو ما أوقفه عليه، بناءً على ما ذكره من أدلة - ومقصود ابن جندي من القول الفاسد قول الكوفيين، وهو ما أنكره جمهور النحاة، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية (آل) والأصل في يا لزيد: يا آل زيد، وزيد مخوضٌ بالإضافة»^(٢٩٢). والدليل النقائي على فساد قوله بيت إيس بن جندي بن المعدريض، فمن المعلوم أن (آل) هذه لا تضاف إلا إلى الأخص الأعراف، فتقول: هؤلاء آل الله، قال سبحانه: ﴿أَدْخُلُوا إِلَّا فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ فلا تقول: رأيت آل رجل، ولا: كلمت آل امرأة - وهو ما قال به ابن سفيان النحوي^(٢٩٣) - وقد قال الشاعر: (يا لقوم) وهو نكرة غير معرفة، وهو ما يثبت أن معناه يا قوم، وكلمة (قوم) ليست من الأعلام ولا من الخواص، لكي نقول بتعريفها، وهو ما يفضي إلى القول بأنّفاقاً ابن جندي مع جمهور النحاة.

وللتَّدْلِيلِ على ذلك أيضًا كانت إشارته في الموضع الثاني، في تعليقه على قول غالب بن رزين: (من الطويل)

فَيَا لَوْلِيْعَ لَوْ هَدَاكَ مُحَرَّبْ إِلَى يَوْمِهِ لَمْ يُمْسِ ظْمَانَ جَائِعًا
 فقال ابن جنّي: «وهذا أيضًا مما يدلّ على أنّ: يا بكرٍ ويا لزيدٍ إنّما معناه: يا بكرٍ ويا زيدٍ، وليس كما يُظَنُّ به أنّ معناه: يا آلَ بكر، ألا تراه قال: لو هداك، ولم يقلُّ: لو هداكِم، فكانَه قال: (يا وليعة لو هداك)»^(٢٩٤).

فقد اتَّخذ ابن جنّي مِنْ بيت (غالب بن رزين) وسيلةً للتَّدْلِيلِ على ما ذكره - فيما سبق - بخصوص كُونِ أصلِ (يا بكرٍ، يا لزيدٍ، يا لقوم) هو (يا بكرٍ، يا زيدٍ، يا قومُ)، وليس معناه (يا آلَ بكر، يا آلَ زيدٍ، يا آلَ قوم). ومِمَّا يُدَلِّلُ على ذلك أيضًا أنَّ غالبَ بنَ رزِينَ الْهُذَلِيَّ قال: لو هداك، فدلَّ على أنَّ المقصودَ مِمَّا قبلَه المُفَرْدُ، وليس الجماعة، فكان المعنى: يا وليعة، ولو كان المُرَادُ: (يا آلَ ولَيْعَ) لقال: لو هداكُم؛ ومن ثُمَّ كان معنى الكلامِ (يا وليعة لو هداك)، وهو ما يدلُّ على أنَّ ابن جنّي كان يسعى إلى إعطاء الكلامِ حقَّه مِنَ المعنى والإعراب في تفاعله النَّحويِّ مع خطابِ الْهُذَلِيَّين، من خلال كتابة التَّمام في تفسير أشعارِ هذيلٍ، مُتَّخِذًا مِنَ القرآنِ الكريمِ والشِّعْرِ العربيِّ أدلةً نَقْلِيَّةً، يُعْضُدُ بها ما يراه.

* * *

الفَصلُ السَّابع

بَيْنِ الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ

المبحث الأول: الممنوع من الصّرف

١- الممنوع للعلمية والتأنيث:

جاءت الإشارة إلى الممنوع من الصّرف للعلمية والتأنيث لدى ابن جنّي في موضعين، أولهما في تعليقه على قول سلمى بن المقدّع القرمي: (من الكامل):

لَمَّا عَرَفْنَا أَنَّهُمْ آثَارُنَا قَلْنَا وَشَمْسَ لَنَخْضِبَنَّهُمْ دَمًا

فقال: «شمسٌ: صَنَمْ أقسامَ به. ينبغي أن يكون قوله على هذا (عبد شمس) غير مصروفٍ، إنما أرادوا به عبد هذا الصنم، فأضافوه إليه على اعتقادِهم في الأصنامِ أنَّها آلهةٌ لهم كما قالوا: عبد العزى وعبد اللات وعبد يغوث، ونحو ذلك، ويكونُ هذا الصنم مُعتقدًّا فيه التأنيث، كتأنيث اللات والعزى والسجدة والبجعة، ونحو ذلك من الأصنام؛ فلذلك لم تُصرف شمسٌ. فإنْ قُلْتَ: ما أنكِرْتَ أن يكونَ هذا الصنُم مذكراً إلا أنَّه لم تُصرف شمسٌ؛ لأنَّها مؤنثة؟ قيل: هذا ظاهرٌ عَنَّا؛ وذلك أنَّ المذكَر إذا سُمي بمؤنثٍ ثلاثيٍّ صُرفَ، نَحْنُ رَجُلٌ سَمَيْتُه هنَدًا وجُمَلًا وقدماً وكبدًا، فكذلك لو كان هذا الصنُم مذكراً لوجبَ إذا سُمي بشمسٌ أن يُصرفَ أيضًا، وقد كان أبو علي - رحمه الله - يقول في قوله: (عبد شمس) وتزكهم صرف (شمس) إنما ذلك؛ لأنَّه ذهب فيه إلى الشيءِ بعينه، كقولِ الخليلِ في الحارثِ والعباسِ، وإنَّ شمسَ من قوله: عبد شمس، كقولهم (من الكامل) :

وَالى ابْنِ امْ اُنَاسَ اَرْجَلُ نَاقَتِي

جعل (أناس) كأنَّه هو الأم، فدخلَه تأنيثُ الأم فلم يصرِفْه» (٢٩٥).

فمن الملاحظ أنَّ سلمى بن المقدّع القرمي يقسم بشمسَ ليُخضِبونَ (حيًا من الأزدِ بِخْلِيَّة، يُقالُ لهم: ثابر) دمًا؛ وذلك أنَّه كان من شانِ بني صاهلة قومٍ سلمى بنِ المقدّعِ أنَّه غَرَّا منهم سبعةً نَفَرٍ، يريدون حيَا من الأزدِ بِخْلِيَّة، يُقالُ لهم: ثابر، حتَّى قَدِيمُوا، فقتلتَهُم ثابرٌ إِلَّا رُجُلًا منهم واحدًا، انقلبَ، فبلغ ذلك بني صاهلة، وهم

بمكانته اسمه (نخلة)، فغضب سلمى بن المقدع القرمي، وحلف لا يمس رأسه غسل ولا دهن حتى يقتل بهم، فغزاهم ببني صاهلة، فوجدهم بخليه، فصبّهم، وأباخوا ديارهم، فقال أبياتاً، منها البيت الذي معنا (٢٩٦).

إذاء ذلك أراد ابن جنني النص على أن (شمس) : صنم، أقسم به؛ وبناء على ذلك ينبغي أن يكون قوله على هذا (عبد شمس) غير مصروف؛ للعلمية والتأنيث، على اعتبار أنهم أرادوا به عبد هذا الصنم، فأضافوه إليه على اعتقادهم في الأصنام أنها آلهة لهم، كما قالوا: عبد العزى وعبد اللات وعبد يغوث، ونحو ذلك، ويكون هذا الصنم معتقداً فيه التأنيث، كتأنيث اللات والعزى والسجدة والبجة، ونحو ذلك من الأصنام؛ فلذلك لم تصرف شمس.

وقد بيّن أنه إن قال قائل: ما انكرت أن يكون هذا الصنم مذكراً إلا أنه لم تصرف شمس؛ لأنها مؤنثة؟ قيل: هذا ظاهر عنا، أي: واضح لنا، وذلك أن المذكر إذا سمي بمؤنث ثلاثي صرف، نحو رجل سميتها هندا وجملًا وقدمًا وكبدًا، فكذلك لو كان هذا الصنم مذكراً لوجب إذا سمي بشمس أن يصرف أيضاً، وقد كان أبو علي - رحمة الله - يقول في قوله: (عبد شمس) وتزكيهم صرف (شمس) إنما ذلك؛ لأنّه ذهب فيه إلى الشيء بعينه، كقول الخليل في الحارث والعباس، وإن شمس من قوله عبد شمس كقولهم: (من الكامل)

والى ابن أمّ أنس أرحل ناقتي
فقد جعل (أنس) كأنه هو الأم، فدخله تأنيث الأم فلم يصرفه.

أما الموضع الآخر، فقد كان في سياق تناوله شعر الأبيّ بن مرّة، حيث قول سارية بن زنيم: (من الوافر)

لعلك يا أبي حسبت أنني
قتلت الأسود الحسن الكريما
يسوق الظمي وسطبني تميناً
أخذتم عقاله وتركته مودة

فقال: «ذهب بتميم إلى القبيلة، فلم يصرفه، كبيت الكتاب (من الكامل):

**غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا
فَإِنْ قُلْتَ: فَلَعْلَهُ ذَهَبَ إِلَى حَذْفِ التَّنْوينِ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ كَقُولِهِ: (من الرَّجز)**

إِذَا غُطَيْفُ السُّلْمِيٍ فَرَأَ

قيل: ما ذهب إليه صاحب الكتاب مِنْ أَنَّه ذهب بقريش إلى القبيلة فلم يصرفه أَوْلَى، أَلا تَرَاهُ قال (وسادها)، ولم يقل: وساده، وهذا هو الوجه، ونظائره كثيرة^(٢٩٧).

فالبيتان موضع الشاهد لسارية بن زُنيم - وهو صاحب الجيش الذي رُويَ عن عمر رضي الله عنه أَنَّه قال: «يا ساري الجبل الجبل - مُخاطبًا الأَبَعَ بن مُرَّة، أَخَا أبي خراش قائلًا له: لعلك يا أَبُو ظُنْنَتْ أَنِّي قتلتُ الأَسْوَدَ بن مُرَّة أَخَا أبي خراش، فقد كان حسناً كريماً، وأخذتم ديته، وتركتموه يسوقُ السُّوْدَ مِنَ الإِبْلِ وسُطَّ بني تميم؛ أي: أَنَّه يعيّرهم بالعقل الذي أخذوه من رِتابِ بن ناصرة^(٢٩٨).

وما يهمُّنا تفاصيل ابن جِنِي، بإشارته إلى أَنَّ الشَّاعِرَ قد قصدَ بتميم القبيلة؛ فلم يصرفها، على نَحْوِ ما سبق في قول عَدَيْ بن الرِّقَاع، فقد منع صَرْفَ (قرَيْش) حملًا على معنى القبيلة، ثُمَّ أشار ابن جِنِي إلى أَنَّه إِنْ قال قائلًا: فلعله ذهب إلى حذف التَّنْوينِ في (قرَيْش) لالتقاء السَّاكِنَيْنِ، على نَحْوِ حَذْفِهِ من (غُطَيْف) في قول الرَّاجز:

إِذَا غُطَيْفُ السُّلْمِيٍ فَرَأَ

قيل: ما ذهب إليه صاحب الكتاب مِنْ أَنَّه ذهب بقريش إلى القبيلة فلم يصرفه أَوْلَى، فقد قال الشَّاعِرُ (وسادها)، ولم يقل: وساده، وهذا هو الوجهُ الأولي، ونظائره كثيرة^(٢٩٩)، على نَحْوِ ما قال الأعشى:

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقِلَّةٍ وَإِنَّ مَعَدَ الْيَوْمَ مُودِّ ذَلِيلُهَا

جعلَ (مَعْدَ) اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ، يَدْلُكُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: مُودِّ ذَلِيلُهَا. عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: (مُودِّ ذَلِيلُهَا) لَوْ أَرَادَ أَبَا الْقَبِيلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ: جَمَاعَةً مَعَدًّا، وَلَكِنَّ تَزَكَ الصَّرْفُ قَدْ أَعْلَمَكَ أَنَّهُ يَرِيدُ الْقَبِيلَةَ، وَأَنَّ ذَلِيلَهَا عَلَى ذَلِكَ جَاءَ»^(٣٠٠).

٢ - الممنوع للعلمية مع التَّركيب أو التَّائيث:

جاءتِ الإشارةِ إِلَى الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعُلْمِيَّةِ وَالْتَّرْكِيبِ لِدِي أَبْنِ جِنِّيِّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي سِيَاقِ تَنَاؤلِهِ قَوْلُ أَبِي صَخْرِ الْهُدْلِيِّ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

حَدَثَ مُزْنَةُ مِنْ حَضْرَمُوتَ مُرْتَةُ ضَجَوْلَهَا مِنْهُ مُرْبُّ وَحَالْبُ

فَقَالَ: «قَالَ: (حَضْرَمُوت) لِغُنْثُمْ، فِيهِ عَنِي قَوْلَانْ، أَحَدَهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَمًا وَمَرْكَبًا دَخَلَهُ تَغْيِيرُ الْفَتْحَةِ إِلَى الضَّمَّةِ كَأَشْيَاءِ تَجُوزُ فِي الْأَعْلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِهَا، كَ(مَوْهَبٌ) وَ(تَهْلَلٌ) وَ(حَيْوَةٌ) وَ(مَعْدِيَ كَرْبٌ) وَ(مَكْوَزَةٌ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَالآخَرُ: أَنَّ يَكُونَ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْاسْمَيْنِ قَدْ رُكِّبَا مَعًا وَجَرِيَا مَجْرِيَ الشَّبَهِ تَمَّ الشَّبَهُ بَيْنَهُمَا، فَضَمَّ الْمَيْمَ؛ لِيَصِيرَ (حَضْرَمُوت) عَلَى وَزْنِ (عَضْرَفُوط)، فَإِذَا فَعَلَتْ هَذِهِ ذَهَبَتْ فِي تَرْكِ الصَّرْفِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّائِيَّةِ لِلْبَلْدَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُرْكَبًا فَقَدْ صَارَ فِيمَا بَعْدُ إِلَى وَزْنِ الْوَاحِدِ، وَبَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ أَغْلَبُ أَسْبَابِ مَنْعِهِ الصَّرْفِ إِنَّمَا هُوَ شَبَهُ الْلَّفْظِ كَ(أَحْمَدٌ) وَ(يَعْفُرٌ) وَ(تَنْضُبٌ) عَلَمًا، وَفِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مَنْعَتْ الصَّرْفَ لِلتَّعْرِيفِ وَالْتَّرْكِيبِ كَ(بَعْلَبَكٌ) وَبَابِهِ»^(٣٠١).

فَبَيْتُ أَبِي صَخْرِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدُحُ فِيهَا عَبْدَ الْعَزِيزَ الْمُضْرَحِيَّ (أَبَا خَالِدٍ)، وَقَدْ سَبَقَهُ بِقَوْلِهِ^(٣٠٢):

إِذَا غَبَتْ رَجَيْنَا إِيَابَكَ مِثْلَ مَا يُرَجَّى سِمَاكِيُّ مَرَثَةُ الْجَنَائِبُ
مُخَاطِبًا أَبَا خَالِدٍ بِأَنَّهُ إِذَا غَابَ عَنْهُمْ رَجَوْعُهُ كَرْجَاءُ عُودَةِ الْذِي مُطَرَّبِنْوُهُ
السَّمَاكِ، مَرَثَةُ - أَيِّ أَجْهَزَتْ عَلَى مَا بِهِ مِنْ كُلًا - الدَّوَابُ الَّتِي تُقَادُ، وَقَدْ حَدَثَ سَحَابَةُ

بِيَضَاءٍ ذَاتٍ مَاءِ مِنْ حَضْرَمُوتَ مَفازَةً، لَا نَبَاتٍ فِيهَا، تِلْكَ السَّحَابَةُ تُوصَفُ بِأَنَّهَا ضَجُوعٌ: بَطِينَةٌ مِنْ كَثْرَةِ مائِهَا، قَدْ أَخْذَتْ مِنَ الْمَمْدوحِ صَفَةَ الإِقَامَةِ بِالْمَكَانِ (مُرْبُّ) وَكَثْرَةِ الْعَطَاءِ (حَالَبُ).^(٣٠٣)

هذا، وقد تفاعل ابن جِنِّي مع هذا الخطابِ مُشيراً إلى أنَّ كلمةَ (حَضْرَمُوتَ) بضمِ الميمِ لُغَةُ هُذِيلٍ، وأنَّه قد مَنَعَ الصَّرْفَ لِلْعَلَمِيَّةِ مع التَّرْكِيبِ أو لِلْعَلَمِيَّةِ مع التَّأْنِيَّةِ؛ ومن ثَمَّ قال: فيه عندي قولان، أحدهما: أَنَّه لَمَّا كَانَ عَلَمًا وَمُرَكَّبًا دَخَلَ تَغْيِيرُ الْفَتْحَةِ إِلَى الْضَّمَّةِ كَأَشْيَاءٍ تَجُوزُ فِي الْأَعْلَامِ مُخْتَصَّةً بِهَا، كَ(مَوْهَبٌ) وَ(تَهْلَلٌ) وَ(حَيْوَةٌ) وَ(مَعْدِيٌ كَرِبٌ) وَ(مَكْوَزَةٌ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

ولم يكتفِ ابن جِنِّي بذلك، بل أشار إلى أنَّ ثَمَّةَ وجْهَا آخر، تسبَّبَ في المثلِّ منَ الصَّرْفِ، وهو العَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيَّةُ؛ ومن ثَمَّ قال: وَالآخِرُ: أَنْ يَكُونَ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْاسْمَيْنِ قد رُكِّبَا معاً وَجَرَيَا مَجْرِي الشَّبَهِ تَمَّ الشَّبَهُ بَيْنَهُمَا، فَضَمَّ الميمُ؛ ليصِيرَ (حَضْرَمُوتَ) عَلَى وَزْنِ (عَضْرُفُوطٍ)، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا كَانَ سَبَبَ مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيَّةُ لِلبلَدَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُرَكَّبًا، فَقَدْ صَارَ فِيمَا بَعْدُ إِلَى وَزْنِ الْوَاحِدِ، وَبَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ أَغْلُبُ أَسْبَابِ مَنْعِهِ الصَّرْفَ إِنَّمَا هُوَ شَبَهُ الْلَّفْظِ كَ(أَحْمَدٌ) وَ(يَعْفُرٌ) وَ(تَنْضُبٌ) عَلَمًا.

٣- الممنوع لِلْعَلَمِيَّةِ وَزِيادةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ:

جاءت الإشارةُ إلى الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَزِيادةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ لَدِي ابن جِنِّي في موضعٍ واحدٍ، في سياقِ تناولِهِ قَوْلَ مُلِيحٍ بْنِ الْحَكَمِ: (من البسيط)

لَا تُسْتَرَادُ وَلَا تَثْنِي بِرَاكِبِهَا إِذَا تَفَاضَلَتِ الْعِينِيَّةُ النُّجُدُ

فقال: «قالوا: النَّجُودُ الْمَاضِيَّةُ، وَلَا تَثْنِي بِرَاكِبِهَا؛ أي: لَا تَؤْخِرْهُ حَتَّى يَنْثُنُوا عَلَيْهِ، وَالْعِينِيَّةُ: الْإِبْلُ مَنْسُوبَةُ إِلَيْهِ عَيْدَانُ بْنُ مَهْرَةٍ. يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ الْعِينِيَّةُ مِمَّا غَيَّرَتْهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ، كَقُولَهُمْ فِي أَمْسٍ: أُمْسٍ، وَفِي الدَّهْرِ: دُهْرٍ، وَفِي

الحمض: إبل حُمضية، وفي الرَّمل: رُملية، ونظائره كثيرة. وأمّا (عَيْدَان) فِينبغي أنْ يكون مِن نخلة عَيْدَانَة أَن ينصرف؛ لأنَّ النون أصلية؛ لأنَّه مِن (عدن بالمكان)؛ أي: أقام به، وذلك لطُول لَبْث النَّخْل، وإنْ كان (عَيْدَان) كريحان إذا جعلته (فَيَعْلَان) مُخْفَفًا، فإِنَّه لا ينصرف»^(٣٠٤).

ففي هذا النَّص نلاحظ إشارة ابن جِبِي إلى أَنَّ كلمة (الْعِينِيَّة) مِمَّا غيرته ياء النَّسْب، كقولهم في أمْس: أُمْسِي، وفي الدهر: دُهْرِي، وفي الحمْض: إبل حُمضية، وفي الرَّمل: رُملية، ونظائره كثيرة.

وأمّا (عَيْدَان) فإذا كان مِن نَخْلَة عَيْدَانَة فِينصرف؛ لأنَّ النون أصلية؛ لأنَّه مِن (عدن بالمكان)؛ أي: أقام به، وذلك لطُول لَبْث النَّخْل، وإنْ كان (عَيْدَان) كريحان إذا جعلته (فَيَعْلَان) مُخْفَفًا، فإِنَّه لا ينصرف، على اعتبار مجيء الْأَلْفُ والنُّونُ بعد ثلاثة أَحْرَفٍ، فهما زائدة، فقد جاء في المنصف «قال أبو الفتح: يقول: إذا وَجَدْتَ كَلْمَةً فِي صُدُرِهَا ثَلَاثَةً أَحْرَفٍ مِنَ الْأَصْلِ، وَفِي آخِرِهَا الْأَلْفُ وَالنُّونُ، فَاقْضِ بِزِيادَتِهِ الْأَلْفِ وَالنُّونَ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الْاشْتِقَاقَ؛ لِكَثْرَةِ مَا جَاءَتِ زَائِدَتِيْنَ فِيمَا عُرِفَ اِشْتِقَاقَهُ، نَحْوُ سِرْحَانَ، وَسَعْدَانَ. وَلَيْسَ يَرِيدُ أَنْكَ كُلُّمَا وَجَدْتَ اسْمًا فِي آخِرِهِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ قَضَيْتَ بِزِيادَتِهِما، هَذَا خَطَأً... أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ فِي فَدَانٍ، وَعِنَانٍ، وَسِنَانٍ: لَامُ، وَلَيْسَ زَائِدَةً. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الْكَلْمَةُ مَكَرَّةً، حَكَمْتَ بِأَنَّ النُّونَ غَيْرُ زَائِدَةٍ... وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَ شَيْءٌ نَحْوُ (رُمَانُ، وَمُرَانٍ) لَمْ تَقْضِ بِزِيادَةِ النُّونِ إِلَّا بِثَبَّتَ؛ لِأَنَّه يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلًا، وَإِنْ قَضَيْتَ بِزِيادَةِ نُونِهِ بِغَيْرِ ثَبَّتِ، فَهُوَ وَجْهٌ، أَلَا قَرِيَ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَوْبِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالُوا لَهُمْ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ. فَقَالُوا لَهُمْ: بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ» أَفَلَا تَرَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ تَكَرَّهُ هَذَا الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّه جَعَلَهُ مِنَ الْغَيِّ، يَدْلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ؛ لِأَنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الْغَيِّ. فَقَدْ دَلَّ هَذَا مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ مُضَاعِفٌ فِي آخِرِهِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ، نَحْوُ رُمَانُ، وَعَدَانُ، وَابَانٍ، فَسَبِيلُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ بِزِيادَةِ النُّونِ»^(٣٠٥).

وهو ما يتضح من خالله استشهاد ابن جنّي بالحديث الشريف، للتدليل على ما يقوله. ولما كان هذا الحديث دالاً على فصاحته، عليه الصلاة والسلام، ويتبين من خالله أنه كان يخاطب هؤلاء القوم بلغتهم، ووارداً في كتب الطبقات، وليس حديثاً مرسلاً، فإنَّ في ذلك ما يُسوغ الاستشهاد به^(٣٠٦).

وهنا أشير إلى أنَّ ابن جنّي يرى جواز الاستشهاد بالحديث، وهو خلافٌ ما أدلَّى به الدكتور فاضل السامرائي في قوله: «أبو الفتح لا يرى الاستشهاد بالحديث وابن هشام يكتُر منه... وأمَّا أبو الفتح فإنه - كما علِمنَا - يقف منه موقف سائر النَّحَاة؛ أي: لا يرى الاستشهاد به إلَّا أنَّه لا يمنع من أنْ يذكر الحديث تأييداً لرأي قرَره أو أصل استنبطه، أمَّا أنْ يكون الحديث هو الأصل الذي يرد القاعدة أو يُقرِّرُ الأصل أو ينقضُه، فذلك ما لم نرَه في كُتب أبي الفتح»^(٣٠٧). فإنَّ نظرةً مُتأنِّيةً بكتب ابن جنّي، لا سيَّما الخصائصُ لتبينُ استشهاده بالحديث واحتاجاته به - وهو ما سرده الدكتورة خديجة الحديشي، وفَصَّله غيرُها، فلا داعي للإطالة به - ولمَ لا، وهو الذي صاحب أبا عليِّ الفارسيِّ أربعين سنةً، وقد اعتمد الفارسي الأحاديث في احتجاجاته اللُّغويَّة والنَّحوية والصَّرفية، بالإضافة إلى أنَّه لا نعلم أحداً من اللُّغوين منع الاستشهاد بالحديث غير ابن الضَّائع وأبي حيان والسيوطي^(٣٠٨).

٤- الممنوع للعلمِيَّة ووزن الفعلِ

جاءت الإشارةُ إلى الممنوع من الصرف للعلمِيَّة ووزن الفعلِ لدى ابن جنّي في سياقِ تناوله قولَ مُلِيحِ بنِ الحكمِ: (من الطَّويل)

و هُنَّ مُنَاخَاتٌ بِأَجْرَعَ تَغْتَدِي بِأَيْدِ لَهَا فِيهِنَّ لِلسَّدُو مَطْرَحٌ
فقال: «لم يَصُرِّفْ (أجرع) وإنْ كان قد استعملَ استعمالَ الأسماء بتكسيره على الأجرع دون الجُرْع، ففي هذا شاهدٌ لامتناع سيبويه من صرف (أحمر) إذا سُمِّي به ثُمَّ أشعاعه، ونَكَرَه»^(٣٠٩).

فالشاعر يتحدث عن العيس وهن مُبركات بالمكان المسمى (أجرع)، وعند عدوها تعدو مادّة في سيرها كمن يمده نحه الشّيء. لكن ابن جنّي قد ألمح إلى أنّ الشاعر قد منع كلمة (أجرع) من الصّرف، للعلميّة ووردن الفعل، فجّرت بالفتحة نيابةً عن الكسرة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء بتكسيره على الأجرع دون الجُرع، ثمَّ بين أنَّ في هذا شاهداً لامتناع سيبويه من صرف (أحمر) إذا سُمي به ثمَّ أشعه، ونكره.

٥- الممنوع للعلميّة وألف التّائيث الممدودة:

جاءت الإشارة إلى الممنوع من الصّرف للعلميّة وألف التّائيث الممدودة لدى ابن جنّي في سياق تناوله قول ملّيح بن الحكم: (من الطّويل)

ـ ذَكَرْتُ لَيْلَى يَوْمَ أَصْبَخْتُ قَافِلاً بِزِيَّاءَ وَالذُّكْرَى شَوْقُ وَتَشْعُفُ
فقال: «قال: (زياء) أرض خشنة أو بلد، ينبغي أن يكون (زياء) هنا علماً معرفة؛ لامتناع صرفها، ولو كانت نكرة لانصرفت؛ لأنَّ (فباء) ينصرف، نحُوا: علباء وقيقاء وزيزاء للأرض الخشنة»^(٣١٠).

فالشاعر يشير إلى أنه قد تذكر (ليلي) يوم أصبح آتياً أهله، بتلك البلدة المسمّاة (زياء) - بفتح الزّاي - مُقرّاً بأنَّ الذّكرى تجعل الشوق شديداً، وتجعل الحب يحرق القلب مع لذة.

وإذاء هذا الخطاب وكون (زياء) علماً معرفةً أشار ابن جنّي إلى أنها ممنوعة من الصّرف للعلميّة، بالإضافة إلى ألف التّائيث الممدودة، مُبيّناً أنّها لو كانت نكرة لانصرفت؛ لأنَّ (فباء) ينصرف، نحو: علباء وقيقاء وزيزاء - بكسر الزّاي - للأرض الخشنة؛ وبناءً عليه فالالف الممدودة في (فباء)، مثل (علباء، وقيقاء، وزيزاء) ليست للتّائيث، إنّما هي للإلحاق عند البصريين، وهو ما عليه ألف (فباء)

المضمومة الفاء، نحو (قُوباء)، أمّا في (فَغَلَاء) المفتوحة الفاء، فالهمزة للتأنيث، نحو (زَيْزَاء) بفتح الزاي وحراء وصفراء^(٣١١)؛ ومن ثم فزياء في بيت ملبح بن الحكم يقصد بها تلك البلدة المسماة بهذا الاسم أو المكان المسمى بذلك، فمُنِعَتْ من الصَّرْفِ، وهذه لُغَةُ هَذِيلٍ، قال ابن يعيش^١ : «والزَّيْزَاءُ الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الْمُسْتَوَيَّةُ الَّتِي لَا شَجَرَ فِيهَا، وَاحْدَتْهَا زِيَادَةُ، وَقَلِيلٌ هِيَ الْمَفَازَةُ الَّتِي لَا أَعْلَامُ فِيهَا، وَهَمْزَتُهُ لِلإِلْحَاقِ بِنَخْوِ حَمْلَاقٍ وَسَرْدَاحٍ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ الْأَلْفِ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ ظَهُورُهَا فِي درَاحِيَّة، لَمَّا بَيْتَتْ عَلَى التَّأْنِيَّةِ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ، وَلُغَةُ هَذِيلٍ زَيْزَاءُ بِفَتْحِ الزَّاءِ كَالْقَلْقَالِ، وَهَمْزَتُهُ عَلَى هَذَا مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ، وَوزْنُهُ فَغَلَالُ، وَالْأَوَّلُ فَعَلَاءُ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ زِيَارٌ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ يَاءٌ، وَرَوَى سِبِيبُوْيَهُ بِبِيَاءً، وَهِيَ الْأَكْمَةُ ذَاتُ الْحَجَارَةِ، وَالْجَمْعُ بِيَدٍ، وَالْمَجْهَلُ الْقَفْرُ، الَّذِي لَا عَلَامَةَ فِيهِ، وَهِيَ صَفَةُ لَبِيَاءِ، وَمَنْ رَوَى زَيْزَاءَ إِضَافَةَ إِلَى الْمَجْهَلِ، وَقَدْ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ؛ أَيِّ مَكَانٌ مجْهَلٌ»^(٣١٢).

وهو ما ينضحُ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ تَفَاعُلَ ابْنِ جِنِّيِّ كان في موضعِهِ، ففي النَّصِّ على أَنَّهَا ممنوعةٌ مِنَ الصَّرْفِ عَلَاقَةً بِالمعنى النَّصِّيِّ، مِنْ مُنْطَلَقِ كُونِهَا بُشْرَعَةً مُسَمَّاءً بِهذا الاسم. أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ المَنْعَ من الصَّرْفِ قد أَسْهَمَ فِي تَوَافِقِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْبِ الشِّعْرِيِّ، فَلَا يَخْفَى عَلَى الْقَارئِ الْكَرِيمِ أَنَّ (زَيْزَاءَ) لَوْ كَانَ مَصْرُوفَةً لِنُونَتْ، وَالْتَّنْوينُ هَنَا يُؤْدِي إِلَى كَسْرِ الْوَزْنِ، بِعَدَمِ اسْتِقَامَةِ التَّفْعِيلَةِ الثَّانِيَّةِ (مَفَاعِيلُنْ) فِي عَجْزِ الْبَيْتِ، وَهُوَ مَا تَرَبَّى عَلَيْهِ صِحَّةُ الْقَافِيَّةِ أَيْضًا.

٦ - الممنوع لـألف التأنيث المقصورة:

جاءت الإشارة إلى الممنوع مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلْفِ التَّأْنِيَّةِ المقصورة لِدِي ابْنِ جِنِّيِّ فِي تَنَاؤلِهِ قَوْلُ مُلَحِّ بْنِ الْحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ) :

وَأَغَلَبَ مِنْ أَعْلَامِ تَيْمَى كَائِنَهِ إِذَا مَا اكْتَسَى فِي طَخِيَّةِ اللَّيْلِ أَكْلَفُ

فقال: «قصر الممدود، ويجب إذا قصر الممدود أن يعامل معاملة ما ارتجل كذلك مقصوراً، فصار (تيمى) كـ(سکرى) لا يُصرف؛ لأن الف التأنيث المقصورة، كما لا يُصرف لها إذا كانت ممدودة، وتكتب أيضاً بالياء كما تكتب (سکرى) كذلك؛ لأنها ألف متجاوزة لعدة ثلاثة»^(٣١٣).

ومن تمام القول الإشارة إلى أن بيت (مليح) قد سبق بأربعة أبيات، منها مطلع القصيدة الذي سبق تناوله في الممنوع من الصِّرْفِ للعَلْمِيَّةِ وألف التأنيث الممدودة، تتبعه ثلاثة أبيات، يتحدث فيها عن حالة عينه وقت تذكر (الليلي) فتارة يُردد الدَّمْعَ وتارة تفيض عينه وتذرف، وذلك بشَرْقِيَّ عَمَانَ، فالمكان المسمى بالمعْرَفَ، ثم مواصلة سيره إلى طَوِيد الحجاز، فَلَفَاف وجبل (أَغَلَب) من أعمال (تيم)، ذلك الجبل الذي تراه في ظلمة الليل كأنه قد اكتسى بالسَّواد^(٣١٤).

وفي إطار تعليق ابن جنّي على خطاب (مليح) أشار إلى أنه لجأ إلى قصر الممدود في (تيمى)، فأصبحت (تيمى). وقد أضاف ابن جنّي - وهو ما أوقفه عليه - أنه إذا قصر الممدود يجب أن يعامل معاملة ما ارتجل كذلك مقصوراً، أي: أنه لا يُصرف، فنصير (تيمى) كـ(سکرى)؛ لأن الف التأنيث المقصورة، كما لا يُصرف لها إذا كانت ممدودة، وتكتب أيضاً بالياء كما تكتب (سکرى) كذلك؛ لأنها ألف متجاوزة لعدة ثلاثة.

* * *

المبحث الثاني: ما يجوز صرفه

جاءت الإشارة إلى ما يجوز صرفه لدى ابن جنّي في ثلاثة مواضع، أولها خاصٌ بجواز صرف ما كان من الأعجمي، بإدخال الألف واللام عليه، وذلك في سياقِ تناوله قول ملّيح بن الحكّام: (من الطّويل)

صَرَبْنَا بِهِنَّ الْهَامَ مِنْ كُلَّ جَائِرٍ عَنِ الدِّينِ أَوْ مِنْ ثَائِهِ مُتَبَطِّرِقٍ
 فقال: «قال: (مُتَبَطِّرِق) مُتَكَبِّرٌ، هذا يُؤكِّد عندك صرف ما كان من الأعجمي، تدخله الألف واللام، وأجراه لذلك مجرى أصولِ كلامِ العربِ؛ لدخولِ اللامِ عليه، وذلك نَخُو رجلٍ سمّيته نيروزاً ولجاماً، إلا تراهمَا لدخولِ اللامِ عليهمَا في النَّيروزِ واللَّجامِ جاريين مجرى القيصومِ والكتابِ، ووجهُ الدلالةِ أنه اشتَقَّ منَ البطريقِ (تفغلَ)، فقالَ: تبطرقَ، فهو مُتباطرقُ، فجرى مجرى تدرجٍ فهو مُتدحرجُ، فالاشتقاقُ منه يلحقه بأصولِ كلامِ العربِ التي هي مصادرُ. قال أبو عليٌّ: ومنه قول روبة:

هُلْ يُنْجِيَنِي حَلْفُ سِخْتِيْتُ أَوْ فَضَّةُ أَوْ دَهَبُ كَبْرِيَتُ
 قال: فسختيتٌ من سختٍ، كزحليلٌ من زخلٍ، وإذا جازَ أنْ يُشتقَّ منْ أعلامِ كلامِ العَجمِ على بعدها عن أصولِ كلامِ العربِ كان الاشتتقاقُ منْ أجناسِها المشابهة لاجناسِ كلامِ العربِ أجوزُ، وذلك قولهُم: قد تفرعنَ الرَّجُلُ، إذا طغى وعلا أمرُه، وهذا من فرعونَ، وفرعونُ عَلَمٌ، فسختيتٌ من سختٍ، ومُتباطرقٌ منْ بطريقِ لجوائزِ السَّخْتِ، والبِطْرِيقِ أولى بالجوائزِ^(٣١٥).

ومنْ باب إعطاءِ الكلامِ حقَّهُ الإشارةُ إلى أنَّ «البِطْرِيقَ بِلُغَةِ الرومِ: هو القائدُ، وجَمْعُهُ بَطَارِقَةُ». وقد تكلَّموا به، ولما سمعتِ العربُ بأنَّ البطارقةَ أهلُ رئاسةٍ صاروا يصفونَ الرئيسَ بالبِطْرِيقِ، وإنَّما يريدونَ به المَذَّهَبِ وعَظَمَ الشَّانِ»^(٣١٦). والمعنى أنَّ الشَّاعرَ في سياقِ حديثِه عن مهاجمتِهم (جَمْعَ كَعْبٍ وَلَفَهُمْ) وضربِهم رأسَ كلِّ جائِرٍ مُنْحِرِيفٍ عن الدِّينِ وكلَّ رئيسٍ لهم مُتَكَبِّرٍ جَسُورٍ، يُرْكِبُ رأسَهُ في الأمورِ، ذلك الرئيسُ الذي يوصفُ باستمرارٍ تكبِّرهِ ومَدْحِهِ وعِظَمِ شأنِه لديهم.

وهو ما يُتَضَّعُ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ الشَّاعِرَ قد وَصَفَ ذَلِكَ الْجَسُورَ، الَّذِي يَرْكَبُ رَأْسَهِ فِي الْأُمُورِ بِأَنَّهُ دَائِمُ التَّكْبِيرِ، وَذَلِكَ مِنْ خَلَالِ صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ (مُتَبَطِّرِق) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْكَلْمَةَ أَعْجمِيَّةٌ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي كَلَامِ الْجَوَالِيِّيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَهِي مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ صَرَفَهَا، فَمَا كَانَ مِنْ ابْنِ جِنِّيِّ إِلَّا أَنْ لَفَتَ اِنتِبَاهَ الْمُتَلْقِيِّ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ، مُشَيِّراً إِلَى أَنَّ هَذَا يَؤْكِدُ صَرْفَ مَا كَانَ مِنَ الْأَعْجمِيِّ، تَدْخُلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَأَجْرَاهُ لَذَلِكَ مَجْرِيُّ أَصْوَلِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لَدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ رَجُلٍ سَمِّيَّتْهُ نِيروزًا وَلِجَامًا، فَبَدْخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِمَا فِي التَّيْرُوزِ وَاللِّجاْمِ أَصْبَحَا جَارِيِّينَ مَجْرِيَ الْقِيَصُومِ وَالْكَتَابِ وَالْحُجْرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الْكَلْمَاتِ.

هذا، وقد بيَّنَ ابْنُ جِنِّيِّ وجَهَ الدَّلَالَةِ، فأشَارَ إِلَى أَنَّهُ اشْتَقَ مِنَ الْبَطْرِيقِ (تَفَغَّلَ)، فَقِيلَ: تَبَطِّرِقُ، فَهُوَ مُتَبَطِّرِقُ، فَجَرِيَ مَجْرِيٌ تَدْرَجٌ فَهُوَ مُتَدَرِّجٌ، فَالاشْتِقَاقُ مِنْهُ يُلْحِقُهُ بِأَصْوَلِ كَلَامِ الْعَرَبِ الَّتِي هِي مَصَادِرُ. وَقَدْ ذُكِرَ تَعْلِيَقُ أَبِي عَلَيِّ الْفَارَسِيِّ عَلَى قَوْلِ رَوْبَةَ، السَّابِقِ ذِكْرُهُ بِالنَّحْنِ؛ لِتَدْعِيمِ مَا قَالَهُ، فأشَارَ إِلَى أَنَّ سِخْتِيَّ (فَعْلِيلُ) مِنْ سَخْتِ، وَالسَّخْتُ هُوَ الشَّدِيدُ بِالْفَارَسِيَّةِ، كَزَحْلِيلٌ مِنْ بَابِ زَحْلٍ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُشْتَقَ مِنْ أَعْلَامِ كَلَامِ الْعَجَمِ عَلَى بُعْدِهَا عَنِ أَصْوَلِ كَلَامِ الْعَرَبِ كَانَ الاشتِقَاقُ مِنْ أَجْنَاسِهَا الْمُشَابِهَةِ لِأَجْنَاسِ كَلَامِ الْعَرَبِ أَجْوَرٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَدْ تَفَرَّعَنَ الرَّجُلُ، إِذَا طَغَى وَعَلَا أَمْرُهُ، فَهَذَا مِنْ فَرَعَوْنَ، وَفَرَعَوْنُ عَلَمٌ، فَسِخْتِيَّ مِنْ سَخْتِ، وَمُتَبَطِّرِقُ مِنْ بَطْرِيقِ لِجَوَازِ السَّخْتِ، وَالْبَطْرِيقُ أُولَى بِالْجَوَازِ^(٣١٧).

وَلَعَلَّهُ مِنَ الْمُفَيَّدِ هُنَا الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اسْتِخْدَامَ (مُلَيْحُ بْنُ الْحَكَمَ) اسْمِ الْفَاعِلِ (مُتَبَطِّرِق) قد أَسْهَمَ فِي اسْتِقَامَةِ الْوَزْنِ أَوِ الْبَنِيَّةِ الْعَرَوْضِيَّةِ، وَصِحَّةِ الْقَافِيَّةِ، وَهُوَ مَا يُشَيِّرُ إِلَى «أَنَّ هُنَاكَ نَوْعًا مِنَ التَّمَاثِلِ، مِنْ جِهَةِ الْمَكْوَنَاتِ وَالتَّرَاكِيبِ وَالْمُكْوَنِ الْصَّرْفِيِّ الَّذِي يَحْمِلُ الْعَلَمَةَ الثَّابِتَةَ»^(٣١٨).

أمّا الموضع الثاني، فخاصُّ بجواز صرف (دنيا)، وقد جاء في سياق تناوله قول أبي صخرٍ الهمذاني: (من الطويل)

هَلَا تَخْتَبِطْ يَوْمًا بِدُنْيَا وَلَوْ صَفَّتْ
فَقَالَ: «نَكَرْ (دُنْيَا) وَهِي تَأْنِيْثُ الْأَدْنِيْ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ فِي الصُّغْرِيْ صُغْرَى، وَلَا
فِي الْكُبْرِيْ كُبْرَى، لَكَنَّهُ لِمَا كَثَرَ اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا شُبَّهَتْ بِغَيْرِهَا مِنَ الصَّفَاتِ، نَحْنُ
الرُّجْعَى وَالْعَذْرَى وَالْعُمْرَى، وَقَدْ قَالَ الْعَاجِ:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدْتِ

وَحَكِيَ الْأَعْرَابِيُّ فِيهَا الصَّرَفَ، وَقَالَ أَيْضًا: شَبَّهُوهَا بـ(فُعْلَ). الصرف يدلُّ عَلَى
تَنْقُلِ حَالِهَا وَبَعْدِهَا عَنْ حُكْمِ أَخْوَاهَا»^(٣١٩).

وهو ما يتَّضحُ مِنْ خَلَالِ إِشَارَةِ ابنِ جِنِّيِّ إِلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قدْ نَكَرَ كَلْمَةَ (دُنْيَا)،
وَهِي تَأْنِيْثُ الْأَدْنِيْ، مُضِيًّا أَنَّهَا لَا نَقُولُ فِي الصُّغْرِيْ: صُغْرَى، وَلَا فِي الْكُبْرِيْ:
كُبْرَى، لَكَنَّهُ لِمَا كَثَرَ اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا شُبَّهَتْ بِغَيْرِهَا مِنَ الصَّفَاتِ، نَحْنُ الرُّجْعَى
وَالْعَذْرَى وَالْعُمْرَى، وَقَدْ قَالَ الْعَاجِ:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدْتِ

فَقَدْ اسْتَخَدَمَ الْعَاجِ حَلْمَةَ (دُنْيَا) بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ، لَأَنَّهَا صَفَّةٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى وَذِنْ (فُعْلَ)، وَهِي مَؤَنْثُ الْأَدْنِيْ، إِلَّا أَنَّهُمْ
اسْتَعْمَلُوهَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، إِذْ قَلَّ أَنْ يَذْكُرُوا مَعَهَا مَوْصِفًا، فَأَجْرَوْهَا مَجْرِي
الْأَسْمَاءِ فِي اسْتِعْمَالِهَا بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَكَانَتْ بِمَعْنَى الْعَاجِلَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَنْمَحَى مَعْنَى
الْتَّفَضِيلِ فِيهَا^(٣٢٠).

وَلَمْ يَكْتَفِ ابنُ جِنِّيِّ بِمَا سَبَقَ، بَلْ أَشَارَ إِلَى حَكَايَةِ ابنِ الْأَعْرَابِيِّ الصَّرَفَ فِي
(دُنْيَا)، وَقَالَ بِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بـ(فُعْلَ)، مُرْدِفًا هَذَا القَوْلَ بِأَنَّ الصَّرَفَ فِيهَا يَدْلُّ عَلَى
تَنْقُلِ حَالِهَا وَبَعْدِهَا عَنْ حُكْمِ أَخْوَاهَا.

وهو ما يلاحظُ من خلالهِ أنَّ ابنَ جِنِي لم يُقِيدْ جوازَ صرفِ (دُنيا) بضرورةِ الشِّعْرِ، بل أشارَ إلى حكايةِ ابنِ الأعرابيِّ الصَّرْفَ فيها، وهو ما يُدعَمُ القولَ بضرورةِ النَّظرِ فيما خُرِجَ على الضرورةِ، فكثيرُ من الشَّواهِدِ التي خالفت قواعدَ النَّحَاةِ عُدوها مِنَ الضرورةِ، وهنا يحضرُني قولُ الدكتور فوزي الشَّايِبِ: «نرى أنَّ الدكتور عَفِيفَ دمشقية قد أصابَ كِيدَ الحقيقةِ، ولم يعدِ الصَّوابَ حين قالَ: «وما قضيَّةُ الضرورةِ الشِّعْرِيةِ في رأينا سوى بِدْعَةٍ من البدعِ التي أتى بها النَّحَاةَ دَعْمًا لِمَا قَعَدُوهُ مِنْ قواعدَ، وفرضُوهُ على اللُّغَةِ مِنْ أصولٍ». غيرَ أَنَّهُ إذا كانَ بِالإمكانِ غُضُّ الطَّرفِ عنِ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيةِ السَّابقةِ، فإنَّنا لا نجدُ مُسْوِغًا للقولِ بِأنَّ صرفَ (دُنيا) في قولهِ:

إِنِي مُفْسِمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلُ جُزْءًا لَاخْرَقِي وَذُنْيَا تَنْفَعُ
كانَ لِلضَّرورةِ، فَدُنْيَا «فُعْلَى» وهذهِ - كما نصُّوا هُمْ على ذَلِكَ - لا يجوزُ صرفُهَا
حتَّى في الضرورةِ^(٣٢١)، إِذْ لَا فائدةَ في صرفِهِ «لَأَنَّهُ مُسْتَوٍ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ
وَالجُّرُّ؛ وَلَأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ فِيهِ التَّنْوينُ سقطَتِ الْأَلْفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَيَنْقُصُ بِقَدْرِ مَا
يُزِيدُ»^(٣٢٢). فَصَرْفُ (دُنيا) هُنْدِلُ على أَنَّ الضرورةَ الشِّعْرِيةَ لَا مَدْخَلَ لَهَا هُنْدِلَ،
وَأَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْمَسْؤُلَةُ دَائِمًا وَأَبَدًا عَنْ صَرْفِ مَا لَا يُصْرَفُ. هَذَا وَقَدْ روَى ابنُ
الأعرابيِّ «دُنيا» بالصَّرْفِ، قالَ ابنُ جِنِي^(٣٢٣): «وَهَذَا نَادِرٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا
مَمَّا فِي آخِرِهِ الْأَلْفُ التَّانِيَثُ مُفْرِدًا مَصْرُوفًا غَيْرَ هَذِهِ الْحُرْفَ. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ «دُنيا»
هَذِهِ الْمَصْرُوفَةِ تَكُونُ مُلْحَقَةً فِي قُولِ أَبِي الْحَسْنِ بِجُحْدَبِ لَمْ أَرَ بِهِ بَأْسًا»^(٣٢٤).

ومن أجلِ الإفادةِ أَنْقَلْ نصَّ ابنِ جِنِي في التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مُشْكِلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ
بَعْدَ النَّحْشِ السَّابِقِ، حِيثُ زَادَ الْأَمْرُ شَرْحًا، عَلَى اعتبارِ أَنَّ كِتَابَ التَّمَامِ مَوْلَفُ قَبْلِ
كِتَابِ (التَّنْبِيهِ)، وَذَلِكَ وَاضْعُفُ مِنْ إِحْلَالِهِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِيهِ عَلَى (الْتَّمَامِ)، فَقَالَ: «فَإِنْ
قُلْتَ: فَلَوْ كَانَتِ الْأَلْفُ دُنْيَا لِلإِلْحَاقِ، لَوْجَبَ فِيهَا دُنْوًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْلَّامَ فِي نَحْوِ هَذَا إِذَا كَانَتْ
وَأَوْا فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُبَدِّلُ يَاءً فِي فُعْلَى الَّتِي أَلْفُهَا لِلتَّانِيَثِ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ عِنْدَكَ لِلإِلْحَاقِ،
فَالْجَوابُ: أَنَّ هَذِهِ النَّحْوَ لَمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ مَثَلُ فُعْلَى الَّتِي أَلْفُهَا لِلتَّانِيَثِ، وَجَاءَتْ هَذِهِ

لِإِلْحَاقِ أَجْرُوهَا عَلَى الْمُعْتَادِ مِنَ الْقَلْبِ فِيهَا، كَمَا أَنَّ لَامَ صَبِيَانَ لِمَا اعْتَادُوا قَلْبَهَا إِلَفًا مَكْسُورَةً، فَقَلَبُوهَا لَهَا، ثُمَّ زَالَتِ الْكَسْرَةُ إِلَى الضَّمَّةِ، أَجْرُوهَا عَلَى قَلْبِهَا، فَقَالُوا: صَبِيَانٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفَ إِلَاحَقٍ قَدْ تَجْرِي مَجْرِي الْفَ التَّانِيَثِ، أَلَا تَرَاهَا زَانِدَةً مِثْلَهَا وَذَاتَ مَعْنَى مِثْلَهَا، نَعَمْ. إِنَّمَا جَعَلَتِ الْفَ إِلَاحَقٍ عَلَمًا، لَمْ يَنْصُرْ لِمَشَابِهَتِهَا حِينَئِذٍ الْفَ التَّانِيَثِ . فَإِنْ قُلْتَ: فَأَجِزْ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ دُنْيَا عَلَى هَذَا فُعْلَالًا، كَعُوْطَاطٍ وَخُولٍ وَسَرَدٍ وَسُوْدَدٍ، قِيلَ: يَمْنَعُ مِنْ هَذَا أَنْ صَرْفُ الْإِلْحَاقِ مِنْ حِيثُ ذَكْرُنَا أَشْبَهُ بِحَرْفِ التَّانِيَثِ مِنْ لَامِ الْفِعْلِ، إِنَّمَا تَشْبِيهُ الْمُلْحَقِ بِحَرْفِ التَّانِيَثِ عَلَى ضَعْفٍ وَضَرْبٍ مِنَ التَّأْوُلِ، لَمْ يَتَجَاوزْ ذَلِكَ إِلَى تَشْبِيهِ الْأَصْلِيِّ، أَعْنِي الْبَدْلَ مِنْهُ بِحَرْفِ التَّانِيَثِ لِإِفْرَاطِ تَبَاعُدِهِمَا. فَلَوْ كَانَتْ دُنْيَا عَلَى هَذَا فُعْلَالًا لَكَانَتْ دُنْوًا لَا غَيْرَ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ دَعْوَتْ وَعَزْوَتْ لِقْلَتْ دُعْوَى وَعَزْوَى لَا مَحَالَةً. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ أَيْضًا: إِنَّ دُنْيَا فِيمَنْ صَرَفَ فُعَيْلَ بِمَنْزِلَةِ عُلَيْبٍ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ التَّصْرِيفِ، وَلَكَنَّهُ يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْئًا: أَحَدُهُمَا: قِلَّةُ عُلَيْبٍ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: دُنْيَا تَانِيَثُ الْأَدْنِيِّ، وَهَذَا أَشَدُّ شَيْءٍ تَبَاعُدًا عَنْ حَدِيثِ فُعَيْلٍ وَفُعْلَلِ جَمِيعًا، وَهُوَ أَيْضًا أَحَدُ مَا يَضُعُفُ كَوْنُهَا الْفَ إِلَاحَقٍ، فَاعْرُفْ ذَلِكَ»^(٣٢٥).

وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَقَدْ كَانَ الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ خَاصًّا بِلِفْظِ (أَوْلَى)، وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْهُ فِي تَنَاؤلِهِ قَوْلُ الْمُذَالِ بْنِ الْمُعْتَرَضِ: (مِنَ السَّرِيعِ)

يَا عَيْنُ فَابْكِي الْمَالِكِيَّنَ أَوْلَى الْفَوَارِسَ الْأَضَایِفَ الْمُحُولَ
 فَقَالَ: «وَيَرُوِيُ: فَوَارِسُ، قَالَ جَمْعُ مَالِكٍ، وَقَالَ: الْأَمْرُ الَّتِي تَنْزَلُ بِهِمْ كَأَنَّ الْأَمْرَ
 حُوَّلَ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَضَایِفُ جَمْعُ ضَیْفٍ، كَأَنَّهُ تَحُوَّلَ مِنْ عَنْدِ مَنْ لَمْ
 يُرِضَ ضَیْافَتُهُ إِلَيْهِمْ. هَذَا جَمِيعُ مَا قَالَهُ السُّكَّرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَوْلَى)
 فَيَحْتَمِلُ أَمْرِيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ نَكَرَةً مَصْرُوفًا، كَقَوْلِهِ: (فَعَلَنَا هَذَا أَوْلًا وَآخَرًا)، إِلَّا
 أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهُ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى قَوْلِهِ:

وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ

ولم يقل: عُصْما، وعلى قوله: (من الرَّجَز)

أعددت لِلْوِرْدِ إِذَا الْوِرْدُ حَفَرَ غَرَبَا جَرَوْرَا وَجْلَالَا حُرَّخَرَ
ونحو ذلك. والأخر: أن يكون معرفةً بالمضارف المُنقطعِ هو دونه، فيكونُ في
موضع ضمٌّ، كقولك: (ابداً بهذا أَوَّلُ)، وقيده كما قيده في القولِ الأوَّل؛ لأنَّه بناء على
أنَّه مِنَ السَّرِيعِ لَا مِنَ الرَّجَزِ» (٣٢٦).

وهو ما يتَّضحُ مِن خِلالِه تفَاعُلُ ابنِ جِنِّي، بإشارته إلى أنَّ السُّكَّريَّ قال: ويروى:
فوارسُ، ثُمَّ أشار إلى أنَّ المالكين جَمْعُ مالِكٍ، في قوله عن السُّكَّريَّ: (قال جَمْعُ
مالِكٍ)، وقال: الأمورُ التي تنزلُ بهم، كأنَّ الْأَمْرَ حُوَّلَ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِمْ، وقد يكونُ
الأضافِيُّ جَمْعُ ضيَّفٍ، كأنَّه تحوَّلَ مِنْ عَنْدِ مَنْ لَمْ يُرضَ ضيَافَتُهُ إِلَيْهِمْ، مُرْدِفًا هَذَا
النَّقْلَ بِقُولِه: (هَذَا جَمِيعُ مَا قَالَهُ السُّكَّريُّ فِي التَّفْسِيرِ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّنِي
رجعتُ إِلَى السُّكَّريَّ فِي شَرِحِه، فلم أَجِدْ شِعْرًا لِلْمُذَالِ بِهِ.

لكنَّ مَا يهمُّنَا هو تفَاعُلُ ابنِ جِنِّي مع هذا الخطابِ مُخْبِرًا إِيَّانَا بِأَنَّ كَلْمَةَ (أَوَّلُ)
تحتمُّلُ اثْرَيْنِ، أحدهُمَا: أنَّ يَكُونَ نَكْرَةً مصروفاً، كقوله: (فَعَلَنَا هَذَا أَوَّلًا وَآخَرًا)، إِلا
أنَّ (المُذَالِ بِنَ الْمُعْتَرِضِ) لَمْ يُطْلِقْ كَلْمَةَ (أَوَّلُ)، بِحِيثُ تَكُونُ (أَوَّلًا)، وَجَاءَ بِهِ عَلَى
شَاكِلِهِ كَلْمَةُ (عُصْمٌ) وَكَلْمَةُ (حُرَّخَرَ)، فِيمَا تَقدَّمَ مِنْ شِعْرٍ فِي نِصْهِ السَّابِقِ.

أمَّا الْأَمْرُ الْآخَرُ، فهو أَنْ يَكُونَ (أَوَّلُ) معرفةً بالمضارف المُنقطعِ هو دونه، فيكونُ
في موضع ضمٌّ، كقولك: (ابداً بهذا أَوَّلُ)، وقيده كما قيده على نحو ما أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي
الْأَمْرِ الْأَوَّلِ الْمُحْتَمِلِ؛ لأنَّه بناء على أنَّه مِنَ السَّرِيعِ لَا مِنَ الرَّجَزِ.

وبِيَانِ ذَلِكَ أَنَّ وْزَنَ الْبَيْتِ وَتَقْطِيعَهُ عَلَى كُونِهِ مِنَ السَّرِيعِ هَكَذَا:

فَوَارِسَل / أَضَابِيلُ / مُحُولَا	يَا عَيْنُ فَابْ / كِلْمَالِكِيُّ / نَ أَوَّلُ
مُتَفْعِلُنُ / مُسْتَفْعِلُنُ / فَعُولُنُ	مُسْتَفْعِلُنُ / فَعُولُنُ

وهو ما يُتَّضح من خلاله أَنَّ كُلًا من العروض والضرر قد دخلَه الخبن، بخلافِ الثاني الساكن، وكذلك الكشفُ، بخلافِ آخرِ الوند المفروقِ مِنَ التَّفعيلةِ (مفعولاتُ)، ومنْ ثَمَّ فَإِنَّ التَّقييدَ في (أَوَّلُ) قد أَسْهَمَ في استقامَةِ وزنِ السَّريِعِ، فتحقَّقَتِ العروضُ (فعولُن)؛ لأنَّه لو أطلقَ (أَوَّلُ) لكانَتِ التَّفعيلةُ (ناؤولو = مُتفَعْلُن) مِمَّا يوهمُ أَنَّ البيت مبنيٌ على الرَّجزِ، وهو ما يدحضُه الشَّطَرُ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ؛ ومنْ ثَمَّ كانَ الجُرمُ بِأَنَّه بناه على السَّريِعِ لَا مِنَ الرَّجزِ.

ولمَّا كانَ الْأَمْرُ كذاك، فإِنَّه آنَ الْأَوَانُ للإشارةِ إِلَى أَنَّ تفاعُلَ ابنِ جِنِّي نَخْوِيًّا قد أَسْهَمَ في فَهْمِ قولِ (المُذَالُ بْنُ الْمُعْتَرِضِ) إِسْهَاماً، مُفَادُه أَنَّه على كُونِ احتمالِ كلامِ (أَوَّلُ) نكراً مصروفةً، يَكُونُ فِيهِ دلالةً عَلَى التَّمكينِ فِي الاسميَّةِ والتَّخفيفِ، عَلَى حِدَّ قولِ ابنِ جِنِّيِّ : «وَدَخَلَ التَّنْوينُ الْكَلَامَ عَلَامَةً لِلأَخْفَفِ عَلَيْهِمْ . وَالْأَمْكَنُ - عَنْهُمْ - وَهُوَ الْواحِدُ النَّكِرُ»^(٣٢٧) ، ذَلِكَ التَّمكينُ المُفْضِي إِلَى غَلْبَةِ معنى الاسميَّةِ عَلَى مدلولِ الكلمةِ، فِي الإِعْرَابِ مِنْ كَمَالِ الاسمِ، وَالتَّنْوينُ مِنْ أَكْمَلِيَّتِهِ^(٣٢٨) ؛ مِنْ مُنْطَلِقِ جَعْلِهِ دَلَّا عَلَى معنَى وظيفيًّا مَا فِي سياقهِ أو فِي ترْكِيبِهِ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكِ يَمْكُنُ القُولُ بِأَنَّ (أَوَّلًا) اسْمُ أَفَادَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْأَوَلَيَّةِ الَّتِي بِمَعْنَى بِدَائِيَّ الشَّيْءِ، غَيْرِ الْمُقَيَّدَةِ بِشَيْءٍ مَّا؛ أَيْ : أَنَّ (المُذَالُ بْنُ الْمُعْتَرِضِ) يَطْلُبُ مِنْ عَيْنِهِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ شَيْءٍ تَفْعَلُهُ هُوَ الْبَكَاءُ عَلَى (الْمَالِكِينَ) دونَ التَّقْيِيدِ بِشَيْءٍ مَّا .

وَعَلَى كُونِهَا مُعَرَّفَةً بِالْمُضَافِ الْمُنْقَطِعِ هُوَ دُونَهُ تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ، بِمَعْنَى (قَبْلُ)، وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّه يَطْلُبُ مِنْ عَيْنِهِ أَنْ يَكُونَ بِكَوْهَا عَلَى (الْمَالِكِينَ) قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، مِنْ حِيْثُ الرَّمَنْ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ حَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوْيَ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْطِهِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الدَّلَالَةَ عَلَى الْأَوَلَيَّةِ مُقَيَّدَةِ بِشَيْءٍ مَّا، تَرَكَ الشَّاعِرُ لِلْمُخَاطَبِ تَقْدِيرَهِ وِإِكْمَالِ الإِضَافَةِ بِمَا يَتَنَاسَبُ وَالْمَعْنَى .

* * *

الفَصلُ الثَّامنُ

قضايا التَّقْدِيرِ النَّحْوِيِّ

توطئة

لعله من المفيد قبل عرض ملامح قضایا التقدیر النحوی باعتبارها من ملامح التفاعل النحوی لدى ابن جنی في (ال تمام) الإشارة إلى أن عرض هذه القضایا عدا الحمل على المعنى من منطلق أنها وسائل خاصة بتأويل النصوص المخالفة قواعد التصرف الإعرابي كالحذف والزيادة، ومنها ما يكون مخالفًا لقواعد الترتيب كالتقدیر والتأخیر والفصل^(٣٢٩)، أما الحمل على المعنى فهو وسيلة من وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد التطابق^(٣٣٠).

ولما كان ذلك كذلك، فرأى أنه من المفيد بمكان الإشارة إلى أن التأويل هو «تبين النص ب بصورة تجعله - آخر الأمر - متفقاً مع القواعد المتبعة. ومن هنا اتّخذ التأويل النحوی مفهومه في التراث النحوی، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إبراغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد. وصار - كظاهرة نحوية - يعني صب ظواهر اللغة المُنافاة لقواعد في قوله هذه القواعد»^(٣٣١).

وعرّفه الدكتور تمام حسان بأنه الرد، أي: إرجاع النص إلى أصله^(٣٣٢)، مستعيناً بنص المرادي الذي يقول فيه: «تبنيه: مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة، أن (في) لا تكون إلا ظرفية، حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك رده بالتأويل إليه»^(٣٣٣)؛ ومن ثم فإن هذا اللفظ - كما يرى الدكتور عبد الفتاح الحموز - يدور في مؤلفات النحو المختلفة في تلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوی^(٣٣٤)، وفيما يلي عرض وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد التصرف الإعرابي وقواعد الترتيب، وهو ما يُعرف بقضایا التقدیر النحوی.

المبحث الأول: الحذف

أولاً - حذف الأسماء:

١- حذف خبر كان:

أشير إلى حذف خبر (كان) لدى ابن جنّي، في سياقِ تناوله قولَ أبي صُحْرٍ:
(من الطَّوَيل):

وَوَأَنَّهُمْ قَالُوا لَقَدْ كُنْتَ مَرْءًا عَرَفْتُ وَلَمْ أُنْكِرْ جَوَابَ الْمُجَاوِبِ
قال: «قال: أراد كنت تُحبُّهُنَّ فكيف تنهانا؟ إذا استحضرتَ مِنْ جهة السماء
ومن طريق القياس جميعاً حذف خبر (كان) وقلماً مَرَّ بي منه، ووجه ضعفه من
قبل القياس أنَّ خبر (كان) إنما لزمها؛ ليفاد منه الحدث المخترم منها، ألا ترى أنَّك
إذا قُلْتَ: (كان زيد قائماً)، فإنَّك إنما استفدت الحدث الذي هو القيام مِنْ قائم لا مِنْ
(كان)، فـ(كان) وخبرها جميعاً يفيدان ما يفيده الفعل مجرداً بنفسه. فكما لا
يجوز انفكاك الفعل مِنْ دلالة الحدث إلا في هذه الأفعال التي لزمتها أخبارها أعواضاً
مِمَّا جرَّدت منه مِنْ أحداثها، أعني كان وأخواتها، من نَحْوِ: أصبح وأمسى وبقية
الباب، فكذلك لا يحسُّن حذف خبر (كان) لِمَا ذكرتُ لك، وليس كذلك خبر المبتدأ،
لأنَّه لم يُؤْتَ به عِوضاً مِنْ حذف مُخترم، فيلزم تزكُّ حذفه كما يُتَرَكُ خبر الحديث
مِنَ المثال المتصوَّغ لتحصيل الحدث في أحد الأزمنة، وهي المُثُل التي يسمّيها
الثَّحْوِيُّون الأفعال. فهذا وجْه امتناع حذف خبر (كان) وأخواتها من طريق القياس.
فإنْ جاء فيها شيءٌ مِنْ ذلك فهو لأمررين، أحدهما: أنَّه في الأصل خبر المبتدأ، وقد
ساغ واطرد حذفه، والآخر: أنَّه قد شابه المفعول بانتسابه بعد المرفوع،
والمفعول سائعٌ شائعٌ حذفه»^(٣٣٥).

فبيت أبي صُحْرٍ مسبوق بببيتين قال فيهما^(٣٣٦):

تَعَزِّيْتَ عَنْ ذِكْرِ الصَّبَى وَالْحَبَائِبِ
وَأَضْبَخْتَ عَزْهَى لِلصَّبَى كَالْمُجَانِبِ
وَأَضْحَبْتَ تَلْحَى حِينَ رَغْتَ مُحَمَّداً
 وقد أشار ابن جِنِّي في نصّه هذا إلى ما يمكن تسميته بتجاوز اللغة المعيارية، ذلك أنه عرض تفسير (السُّكَّري) قول أبي صخر: (لقد كُنتَ مرّة)، في قوله: قال (أي السُّكَّري): أراد كُنتَ تُحبهُنَّ فكيف تنهانا؟ ومن ثم قال ابن جِنِّي: إدًا استضعف - أي: السُّكَّري - من جهة السَّمَاع ومن طريق القياس جميعاً حذف خبر (كان)، وقلماً مرّ بي منه، وهو من المسائل الخلافية.

- لكنَّ ابن جِنِّي - في ضوء مراعاة الإسناد الذي تقوم عليه التَّراكيب النَّحوية - أردَّ الإشارة إلى ما يمكن تسميته بتجاوز مستوى اللغة المعيارية؛ ذلك أنَّ الشَّاعر في خطابه قد لجأ إلى حذف خبر (كان) في قوله: (كُنتَ مرّة)، والتَّقدير: كُنتَ تُحبهُنَّ فكيف تنهانا؟ مُعتمدًا على الدليل المقالِي فيما سبق من أبياتٍ على البيِّن موضع الحذف، في قول الشَّاعر: «تَعَزِّيْتَ عَنْ ذِكْرِ الصَّبَى وَالْحَبَائِبِ».

وفي إطار بيان تفاعل ابن جِنِّي مع هذا الخطاب نحوياً بالشرح والتفسير أقولُ: إنَّه على الرَّغم مِنْ أَنَّ خبر (كان) في الأصلِ خبرُ للمبتدأ، وخبرُ المبتدأ جائزُ الحذف، «قال أبو حيان: نصَّ أصحابُنا على أَنَّه لا يجوزُ حذفُ اسْمِ كان وأخواتها ولا حذفُ خبرها لا اختصارًا ولا اقتصارًا. أمَّا الاسم فلأنَّه مُشبَّهٌ بالفاعل وأمَّا الخبر، فكان قياسُه جوازُ الحذف؛ لأنَّه إِنْ رُوعي أصلُه، وهو خبرُ المبتدأ، فإِنَّه يجوزُ حذفُه»^(٣٣٧)، فإنَّ ابن جِنِّي قد أشار إلى أَنَّ هذا الضَّرب مِنَ الحذف ضعيفٌ مِنْ جهة السَّمَاع ومن طريق القياس جميعاً، وقلماً مرَّ به، وهو ما يؤيد القول بـأنَّ ابن جِنِّي مشهورٌ بالقياس، وأنَّه وشيخه صاحباً مدرسةً قياسيةً خاصةً، تُعنى بالقياس إلى أبعدِ حدودٍ، ولا تقفُ عند النَّصِّ^(٣٣٨).

وهنا أشير إلى أنَّ ابن جنِّي قد اتَّكَ على السَّمَاعِ أيضًا، ذلك السَّمَاعُ الذي عرَّفَهُ ابن الأنباريُّ بِأنَّه: «الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ بالنقلِ الصَّحِيحِ الخارجِ عنْ حدِ القِلَّةِ إلى حدِ الكثرةِ»^(٣٣٩)، وحدَّدهُ السِّيوطيُّ بِأنَّه «ما ثبتَ في كلامٍ مِنْ يوثقُ بِفصاحتهِ فشَملَ كلامَ اللهِ تعالى، وهو القرآنُ الكريمُ وكلامَ نَبِيِّهِ وكلامَ العربِ قبلَ بعثتِهِ وفي زمانِهِ وبعدهِ، إلى أنْ فسَدَتِ الألسِنَةُ بِكثرةِ المولدينِ، نظَمًا ونثرًا، عنْ مُسلِّمٍ أو كافِرٍ»^(٣٤٠).

وَوَجْهُ ضَغْفِهِ مِنْ جِهَةِ القياسِ أنَّ خَبَرَ (كان) إِنَّما لزَمَاهَا، لِيفَادَ مِنْهُ الْحَدِيثُ الْمُخْتَرُّ مِنْهَا، فلو قُلْنَا: (كان زَيْدٌ قائِمًا)، فَإِنَّما اسْتَفَدْنَا الْحَدِيثَ الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ مِنْ قَائِمٍ لَا مِنْ (كان)، فـ(كان) وَخَبْرُهَا جَمِيعًا يَفْيِدُانَ مَا يَفْيِدُهُ الْفِعْلُ مُجَرَّدًا بِنَفْسِهِ. فَكَمَا لَا يَجُوزُ انْفَكَالُ الْفِعْلِ مِنْ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَزَمَتْهَا أَخْبَارُهَا أَعْوَاضًا مِمَّا جُرِدَتْ مِنْ أَحْدَاثِهَا، أَعْنِي كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، مِنْ نَحْوِ: أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَبِقِيَةِ الْبَابِ، فَكَذَلِكَ لَا يَخْسُنُ حَذْفُ خَبَرِ (كان) لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

أَمَّا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ بِهِ عَوْضًا مِنْ حَذْفِ مُخْتَرَمٍ، فَيَلْزَمُ تَرْكُ حَذْفِهِ كَمَا يُتْرَكُ خَبْرُ الْحَدِيثِ مِنْ الْمَثَالِ الْمُصَوَّغِ لِتَحْصِيلِ الْحَدِيثِ فِي أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ، وَهِيَ الْمُثُلُ الَّتِي يَسْمِيهَا النَّحْوِيُونَ الْأَفْعَالَ. فَهَذَا وَجْهُ امْتِنَاعِ حَذْفِ خَبَرِ (كان) وَأَخْوَاتِهَا مِنْ طَرِيقِ القياسِ، فَإِنْ جَاءَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ لِأَمْرَيْنِ، أَحدهُمَا: أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ سَاغَ، وَاطَّرَدَ حَذْفُ خَبَرِهِ، وَالآخَرُ: أَنَّهُ قَدْ شَابَهَ الْمَفْعُولَ بِاِنْتِصَابِهِ بَعْدِ الْمَرْفُوعِ، وَالْمَفْعُولُ سَائِعٌ شَائِعٌ حَذْفُهُ.

وَمِنْ تَامِ القِوْلِ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ حَذْفَ خَبَرِ (كان) فِي بَيْتِ أَبِي صَخْرٍ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَوَافُقِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ، ذَلِكَ التَّوَافُقُ الَّذِي عَبَرَ عَنْهُ ابنُ عَصْفُورٍ بِالْحَضْرَوْرَةِ - وَمَا هُوَ بِحَضْرَوْرَةٍ، إِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنْ خَصَائِصِ لِغَةِ الشِّعْرِ - فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهُ حَذْفُ الْخَبَرِ فِي بَابِ «(كان)» لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِ التَّنَبِيَّيِّ:

لَهُ فِي عَلَيْكَ لِلَّهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَازَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيزٌ

يريد: ليس في الدنيا مجرر، وقول الآخر:

فَإِنْ قَصَدُوا لِحَقًّا فَاقْصِدْهُ وَإِنْ جَاءُوا فَجُزْ حَتَّى يَصِرُّوا
 يريد: حتى يصيروا لك تبعًا. وإنما لم يجز حذفه إلا في ضرورة؛ لأنَّه عوضٌ عمَّا أخْتَرَ منها مِنَ الدلالة على الحديث، فلزم ذلك^(٣٤١)؛ ولذلك أيضًا يقول السيوطي:
 «قالوا وقد تُحذَفُ في الضرورة، كقوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتِ مِنْهُ وَالْدِي بَرِيئًا، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِي رَمَانِي
 ... ومن النحوين مِنْ أجاز حذفه لقرينة اختيارًا^(٣٤٢).

وَوَجْهُ ذلِك الإسْهَامُ أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، وَوَزْنُهُ وَتَقْطِيعُهُ هَذَا:

وَلَوْاْن / نَهْمَ قَالُوا / لَقَدْ كُنْ / تَمَرَّرَتْنُ عَرَفْتُ / وَلَمْ أُنْكِرْ / جَوَابُلُ / مُجَاوِبِي
فَعُولُن / مَفَاعِيلُن / فَعُولُن / مَفَاعِيلُن فَعُولُ / مَفَاعِيلُن / فَعُولُن / مَفَاعِيلُن
 فلو قال: (كنت تُحبهنَّ مرَّةً) لَمَّا استقامت عروضُ هذا الْبَيْتِ، ولَمَّا استقرَّتْ
 كُلُّمَةُ الْقَافِيَّةِ بِرُوْيَهَا الْمُرَادُ فِي مَكَانِهَا؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ النَّظَامُ النَّحْوِيُّ مِنْ خَلَالِ هَذَا
 الْخَرَبِ مِنَ الْحَذْفِ عَلَى ضَعْفِهِ مُتَازِرًا مَعَ الْوَزْنِ وَالْقَافِيَّةِ، فِي إِطَارِ الْمَعْنَى النَّحْصِيِّ
 الَّذِي أَرَادَهُ الْمُخَاطِبُ.

وَقَبْلَ تَرْكِ هَذَا الْحَدِيثِ أَوْدُ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ إِقْرَارًا بِعَدَمِ دَلَالَةِ
 الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ عَلَى الْحَدِيثِ، مُتَابِعًا فِي ذلِكَ الْمُبَرَّدَ، وَابْنَ السَّرَّاجِ، وَابْنَ الْفَارَسِيِّ،
 وَابْنَ بِرْهَانِ، وَالْجَرْجَانِيِّ، وَالشَّلْوَبِينِ^(٣٤٣)، وَهُوَ مَا أَمْيَلَ إِلَيْهِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ (كان)
 دَخَلَتْ «لِتُخَبِّرَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِيمَا مَضِيَّ، وَلَيْسَ بِفَعْلٍ وَصَلَّ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ»^(٣٤٤).

٤- حَذْفُ اسْمِ (لِيَتْ) ضَرُورَةٌ:

أَشِيرُ إِلَى حَذْفِ اسْمِ (لِيَتْ) ضَرُورَةً لَدِي ابْنِ جِنِّيِّ فِي سِيَاقِ تَنَاؤلِهِ قَوْلَ أَبِي
 بُشِّيَّةَ الْقُرَمَيِّ (مِنَ الْوَافِرِ):

فَأَغْرِيْهِمْ وَلَا أَغْرِيْ إِلَيْا فِدَى لِصَاحَابَةِ الْمُغْرِبِينَ نَفْسِي

حيث أجابه أهبان بن لُعْطٍ بن عروة، من أبياتِ قائلًا: (من الواقر) :

فَلَيْتَ أَبَا بُثِينَةَ غَيْرَ فَخْرٍ شَهِدْتُ بَنِي عُتْبَيْةَ إِذْ أُبَيْرُوا
 فقال : « حذف اسم ليت ضرورة . أراد : فليتنى يا أبا بُثِينَةَ شهدتُ بني عُتْبَيْةَ ».
وَمِثْلُهُ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زِيدٍ : (مِنَ الطَّوِيلِ)

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِي سَاعَةً فِي ثَنَاءِ عَلَى مَا خَيَّلْتُ نَاعِمِي بَالِ
 أراد : فليتك ، وله نظائر»^(٣٤٥) .

فقد سبق تناولُ قولِ أبي بُثِينَةَ في الحديثِ عن غيرِ الجائزِ نحوًيا في إعرابِ الكلماتِ، مما يُغْنِي عن إعادةِ الحديثِ، لكنَّ ابنَ جِنْيَ قد عرضَ إجابةَ أهبانَ بنَ لُعْطٍ بنَ عروة، ولَفَتَ انتباذه بها حَذْفُ خَبْرِ(ليت) في قولِ أهبانَ: (فَلَيْتَ أَبَا بُثِينَةَ غَيْرَ فَخْرٍ شَهِدْتُ بَنِي عُتْبَيْةَ)، ذلك الحذفُ الذي وسَمَهُ بأنهَ حذفٌ للضرورة، والتَّقدِيرُ: فليتنى يا أبا بُثِينَةَ شهدتُ بني عُتْبَيْةَ، وله نظائرٌ كثيرةً، على نحو ما أوردَ مِنْ شِعْرٍ، استشهادَ به ابنَ جِنْيَ وغيرُه، فقولُ الشَّاعِرِ: (فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ) وقعَ فيه الفِعلُ بعدَ (ليت)، ومنَ المعلومِ أنَّها منَ الحروفِ النَّاسِخَةِ الدَّاخِلَةِ على الجملةِ الاسمية؛ ومنْ ثَمَّ كان تقدِيرُ حَذْفِ اسمِها، وتقدِيرُ الكلامِ: فَلَيْتَكَ دَفَعْتَ الْهَمَّ، وبذلك يكونُ الْخَبْرُ جُمْلَةً (فَعَلْتَ) في محلِّ رفعٍ.

وأمامَ وضِفِ هذا الضَّربِ مِنَ الحذفِ بأنَّه للضرورة أقولُ : إنَّ هذا « يدعونا إلى النَّظرِ لِلشِّعْرِ على أنَّه ذو تراكيبٍ خاصةٍ، تتَّبعُ في الشِّعْرِ ما لا يباحُ في النَّثَرِ إلَّا على قلة»^(٣٤٦) ، ومنْ ثَمَّ ينْبغي طَرْحُ مُضْطَلَحِ الضَّرورةِ، على أنْ يكونَ التعاملُ مع هذه الأشياءِ على أنَّها مِنْ خصائصِ لُغَةِ الشِّعْرِ^(٣٤٧) ، فَمَا عالجه النُّخَادُ على أنَّه ضرورةً، هو مِنْ خصائصِ لُغَةِ الشِّعْرِ، والقولُ بالضرورةِ ناتجٌ عن خلطِ النُّخَادَةِ بينَ لُغَةِ الشِّعْرِ ولُغَةِ النَّثَرِ، وفي هذا الموضوع يرى أستاذِي الدكتور محمد حماسة أنَّ «بعضَ ما

قال عنه النحاة إنَّه «ضرورة» إنَّما هو مِنْ خصائص لُغةِ الشِّعْرِ، والذي دعاهم للحُكْمِ عليه بذلك هو الخلطُ بين مستوى الشِّعْرِ والنشرِ في التقييدِ، وأنَّ مصطلح «الضرورة» لا يدلُّ على مدلوله الحقيقيِّ عن طريقِ التنظيرِ بما في القراءاتِ القرآنيةِ والحديثِ النبويِّ والاستعمالاتِ النثريةِ المختلفةِ، وأنَّ هذا المصطلح أوجده ظروفُ المنهجِ المعياريِّ الذي اتبَعَه النحاةُ، بالإضافةِ إلى الأسبابِ الأخرى... وأنَّ بعضَ ما قيلَ عنه إنَّه ضرورةٌ يمكنُ أن يكونَ آثارًا لهجيةً لمرحلةٍ سابقةٍ مِنْ مراحلِ تطورِ اللُّغةِ. كما أنَّ بعضَها يُعدُّ جنورًا تاريخيًّا لاستعمالاتِ لهجيةِ معاصرة، وأنَّ عدمَ تنبُّه النحاةِ لتطورِ اللُّغةِ هو الذي دفعَهم للحُكْمِ عليه بأنَّه ضرورةٌ»^(٣٤٨).

ويتضح رأى أستاذنا - وهو ما أوقفه عليه - أكثر من ذلك في نهايةِ حديثه عن السَّلِيقَةِ والضَّرورةِ، موضحاً أنَّنا إذا فهمنا اللُّغةَ فهمَا اجتماعياً فلنُنقولَ بالضرورةِ، وأنَّ مَا جاء به الشاعرُ في أولِ أمرِه، ولو كان مُخالفاً على افتراضِ ذلك - لِمَا تعارفَتْ عليه الجماعةُ اللُّغويَّةُ، فإنَّ هذا يُعدُّ مِنَ الاستعمالاتِ الصَّحيحةِ مَا دامتِ الجماعةُ قد وافقتْ عليه، وهو حينئذٍ ابتكارٌ جديدٌ في اللُّغةِ، ولا سيما الابتكارُ والتَّجديدُ في اللُّغةِ مُباخِ كالذي كان مِنْ رؤبةِ وأبيهِ، وذلك بشرطِ سموِ الفصاحةِ وقوَّةِ اللُّغةِ، ثم يضيفُ أنَّنا لا نشترطُ لذلك إلاَّ قبولَ البيئةِ اللُّغويَّةِ للاستعمالِ الجديدِ، وما دامتِ الجماعةُ اللُّغويَّةُ كانت ترفضُ مالا ترتضيه وتسيقه، فإنَّ الشُّعراءَ كانوا آنذاك لا يجرؤون إلاَّ على العزفِ اللُّغويِّ الشائعِ المقبولِ ولو على المستوىِ الخاصِّ بالشِّعْرِ^(٣٤٩).

وبناءً على ما سبقَ مِنَ القولِ بخلطِ النحاةِ بينِ مُسْتَوَيِي الشِّعْرِ والنشرِ في التقييدِ والفهمِ الاجتماعيِّ للُّغةِ، فإنه «آن لنا-إذن-أنْ نُطْرحَ تِلكَ التَّسْمِيَّةَ التي اضطَرَّ النحاةُ إليها، وهي «الضرورة»، ونستبدلَ بها تسميةً أخرى أدلَّ على المرادِ وأنفي لِلخلطِ، وهي «لغةُ الشِّعْرِ»... وأنَّ نَنْظُرَ إلى مُصطلحِ «الضرورة» بغيرِ قليلٍ مِنَ الحِيَّةِ»^(٣٥٠).

٣- حَذْفُ الْفَاعِلِ :

جاءت الإشارة إلى حَذْفِ الْفَاعِلِ لدى ابنِ جِنِّي في مَوْضِعَيْنِ، أَوْلُهُما في تناولِهِ قولَ عُرُوهَةَ بْنَ مُرَّةَ (مِنَ الْوَافِرِ) :

أَشَّتَّ عَالَيْكَ أَيَّ الْأَمْرِ تَأْتِي أَتَسْتَخْذِي صَدِيقَكَ أَمْ تُغَيِّرُ
فَقَالَ: «أَيَ أَتَرْفَقُ بِهِ أَمْ تُغَيِّرُ عَلَيْهِ، وَ(أَشَّتَّ) تَفَرَّقُ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ
(أَشَّتَّ) مُضْمِراً، تَدْلُّ عَلَيْهِ الْحَالُ، أَيِّ: أَشَّتَّ الْأَمْرُ عَلَيْكَ أَيِّ الطَّرِيقَيْنِ تَرْكِبُهُ...
وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ عِنْدَنَا فَاعِلَّةً... فَإِنْ قَلَتْ فَلَمْ لَمْ تُجِزْ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ
فَاعِلَّةً؟ قِيلَ: مِنْ قِبْلِ أَنَّ الْفَاعِلَ كَمَا يَكُونُ مُظْهَرًا فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مُضْمِراً وَالْمُضْمِرُ
مَعْرُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً» .^(٣٥١)

فَبَيْتُ عُرُوهَةَ مَسْبُوقٌ بِقُولِهِ^(٣٥٢) :

أَغِيرُ إِذَا الْعَقِيقُ أُغِيرَ فِيهِ
وَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ يَا لَبَكْرِ
فَلَمَّا أَنْ هَبَطْنَا بَطْنَ لِيَثٍ
ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتُ الَّذِي مَعْنَا حِيثُ تَفَاعَلُّ ابنِ جِنِّي مَعَهُ مُشَيْرًا إِلَى أَنَّ فَاعِلَّ
(أَشَّتَّ) مُضْمِرُ، تَدْلُّ عَلَيْهِ الْحَالُ، أَيِّ: أَشَّتَّ الْأَمْرُ عَلَيْكَ أَيِّ الطَّرِيقَيْنِ تَرْكِبُهُ، ذَلِكَ
الضَّرَبُ مِنَ الْحَذْفِ الَّذِي جَوَّزَهُ الْمُبَرَّدُ وَابْنُ جِنِّيِّ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَابْنُ يَعْيَشِ
وَابْنِ هَشَامٍ وَغَيْرِهِمْ^(٣٥٣) .

ولعلَّهُ مِنَ الْحَقِّ الإِشارةُ إِلَى أَنَّ اعْطَاءَ الْكَلَامِ حَقَّهُ يَتَطَلَّبُ بِيَانَ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا
الْحَذْفِ بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا أَنَّ سَبَبَ الْحَذْفِ دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَيْهِ، فَقَدْ ذَكَرَتُ الْأَبْيَاتِ السَّابِقَةَ
عَلَى الْبَيْتِ مَوْضِعَ الْحَذْفِ؛ لِمَا لَهَا مِنْ أَثْرٍ فِي بِيَانِ الْمَحْذُوفِ، ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي
الْبَيْتِ الثَّانِي (فَقُلْتُ وَمَرْخَةٌ دَعْوَى كَبِيرٌ)، وَقَالَ السُّكَّرِيُّ: «لَيْسَ لَهُ نَكِيرٌ، أَيِّ لَا
يَضُرُّ أَعْدَاءَهُ، وَلَا يُنْكِرُ مَا يَجْبُ أَنْ يُنْكِرَهُ». يَا لَبَكْرِ: بَكْرُ بْنُ عَبْدِ مَنَّا بْنِ كَنَانَةَ.

ومرحة: شجرة أقسم بها. وكبير: أمر كبير يُفرَّع له. أشت: تفرق. قوله: أتستَحْذِي:
أَتَسْكُنُ عَنْهُ وَتَرْفَقُ بِهِ، أَمْ تُغَيِّرُ عَلَيْهِ؟^(٣٥٤)

وهو ما يتبيَّن مِن خلاله أنَّ ثمة موصوفاً محدوداً، تقديره: أمر كبير؛ ومن ثم حذف فاعل (أشت) لدلالة الحال عليه، والتَّقدير (أشت الامر)، ولا يجوز أن يكون قوله: «أيَّ الْأَمْرِ تَأْتِي» في موضع رفع على أنها فاعل؛ وعلة ذلك عند ابن جنِي والبصريين - وهو ما عبر عنه بقوله (عندنا) - أنَّ الجملة لا تكون عندهم فاعلة؛ بسبب أنَّ الفاعل كما يكون مُظهراً فذلك قد يكون مُضمراً والمُضمِر معرفة، والجملة الخبرية لا تكون إلا نكرة. وإن كان الدكتور فاضل السامرائي قد أشار إلى وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً - فيما نقله عن الصبان - في قوله: «ورأيه هذا هو رأي البصريين المختار، وقيل تقع فاعلاً مطلقاً، نحو يعجبني يقول زيد، وظهر لي أقام زيد، بدلالة ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أُلَيْتَ لِيَسْجُنَنَّهُ﴾^(٣٥٥)، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا﴾^(٣٥٦) فإنَّ الصبان قد أردف ذلك بقوله: «ولا حَاجَةٌ فيهما، أمَّا الأوَّل فلا احتمال أنَّ يكون فاعلًّا بدا ضميرًا مُستترًا فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه، والتَّقدير: ثُمَّ بدا لهم بداء.. وجملة لِيَسْجُنَنَّهُ جوابٌ قَسَمٌ محدودٍ، ومجموع القسم وجوابه مُفسِّرٌ لذلك الباء...»^(٣٥٧).

- أمَّا عنْ غرض الحذف، فيكمنُ في الإيجاز - وهو ما تجنبُ إليه اللغة العربية - والتركيز على الحدث المستفاد مِن الفعل (أشت)، بالإضافة إلى إرادة استقامة النَّسْج الشُّعُريِّ، مِن خالِ ما يتيحُه النَّظَامُ النَّحويُّ مِن مرونةٍ؛ فكان تعانقه مع ذلك النَّسْج، فاستقام ورُنَّ الوافر.

أمَّا الموضع الآخر، فهو خاصٌ بحذف الفاعل الموصوف ومتصل الفعل (الجار والمجرور)، وقد كان في سياق تناوله قول عقيل بن زياد الهمذاني: (من الوافر):

وَلَوْ جَارِيَتَنِي لِمَدَى بَعِيدٍ تَجَرَّدَ لَا لَفُّ وَلَا عَثُورٌ

فقال: «أي: تجرَّد منِي رجلٌ لا أَلَفُ ولا عَثُورُ، وهو الرَّجُلُ المذكورُ، وهذا هو الذي كان أبو عليٍّ-رحمَهُ اللَّهُ يسمِّيهُ التَّجْرِيد»^(٣٥٨).

فالواضحُ أَنَّ عَقِيلَ بْنَ زِيَادِ الْهَذَلِيَّ يخاطبُ شخصًا مَا بِأَنَّهُ لَوْ جَارٍ عَقِيلًا لمسافَةٍ بَعِيدَةٍ لَوْجَدَهُ رَجُلًا جَادًا، يَتَصَفَّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَكَانًا، وَلَا يَهْجُمُ عَلَى أَمْرٍ لَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ، وَهُوَ مَا يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ الْفَاعِلَ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، أَيْ تجرَّدَ مِنِي رَجُلٌ لا أَلَفُ ولا عَثُورٌ.

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ حَذْفَ الْفَاعِلِ هُنَا لَهُ دُورٌ فِي الْمَعْنَى النَّصِّيِّ؛ وَمِنْ ثُمَّ كَانَ تَفَاعِلُ ابْنِ حِنْيٍ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ كَاشِفًا ذَلِكَ الْفَاعِلَ، فَاكْتَمَلَتِ الصُّورَةُ لِدِي الْمُتَلِقِّي، وَاتَّضَحَ الْمَعْنَى النَّصِّيُّ؛ وَمِنْ ثُمَّ حَقٌّ لِصَاحِبِ الْطَرَازِ مَا يَرَاهُ مِنْ أَنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ حَذْفُ الْفَاعِلِ فِي وُجُودِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُخْتَارُ هُوَ الْمَنْعُ مِنْ حَذْفِهِ مِنْ غَيْرِ دَالَّةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ حَالَيَّةً أَوْ مَقَالِيَّةً، فَأَمَّا مَعَ الْقَرِينَةِ فَلَا يُمْتَنَعُ جَوَازُهُ^(٣٥٩)، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي دَعَا أَسْتَاذِي الدَّكْتُور طَاهِر حَمْوَدَةَ إِلَى الْقَوْلِ: «بِيَدِ أَنَّ عَدَمَ الْحَذْفِ مِنْ قِبْلِ الْمَانِعِينَ غَيْرُ دَقِيقٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَاعِلِ؛ لَأَنَّ هُنَاكَ مَوَاضِعَ قِيَاسِيَّةً وَرَدَ فِيهَا الْحَذْفُ»^(٣٦٠). وَعَدَّ مِنْهَا فَاعِلَّ الْمَصْدِرِ وَالْفَاعِلَ الَّذِي يُحَذَّفُ لِتَخلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينِ، وَحَذْفُ الْفَاعِلِ عِنْدِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ، وَفَاعِلٌ (قَلَّ وَكَثُرَ وَطَالَ) إِذَا اتَّصلَ بِهَا «مَا» الْزَّائِدَةَ، حَيْثُ تَكُُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي الْفَاعِلِ»^(٣٦١).

فَالْوَاقِعُ الْلُّغُوِيُّ يَؤْيِدُ أَنَّ الْفَاعِلَ قَدْ يُحَذَّفُ جَوَازًا فِي حَالَةِ وُجُودِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، فَلَوْ قَلَّنَا مَثَلًا: مَا حَضَرَ إِلَّا هَنْدٌ، فَإِنَّ إِعْرَابَ كَلِمَةِ هَنْدٍ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفِعَهُ الضَّمْمَةُ الظَّاهِرَةُ، لَكِنَّ هَذِهِ الْجَملَةَ لَهَا بِنْيَةٌ عَمِيقَةٌ، يُمْكِنُ تَقْدِيرُهَا بِقَوْلِنَا: مَا حَضَرَ أَحَدٌ إِلَّا هَنْدٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّقْدِيرِ وَحَذْفِ الْفَاعِلِ (أَحَدٌ) أَنَّ كَلِمَةَ (هَنْدٌ) مَؤْنَثٌ حَقِيقِيٌّ، يَسْتَلزمُ تَأْنِيثَ الْفِعْلِ مَعَهُ، فَنَقُولُ: حَضَرْتُ، لَكِنَّ الْفِعْلَ لَمْ يُؤْنَثُ فِي الْبِنْيَةِ الظَّاهِرَةِ اعْتِمَادًا عَلَى نِيَّةِ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ مُذَكَّرٍ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يُمْكِنُ القَوْلُ: إِنَّ

القول بِمَنْعِ حَذْفِ الفاعل يُنْبَغِي أَلَا يكون على إطلاقيه؛ لأنَّ استقراء النُّصوص يؤيد حذفه، على نحو ما سبق في تعليق ابن جنِّي على خطاب الهمذانيين.

وفيما تقدَّم مِنْ عَرْضِ ما يدلُّ على إدراكِ ابنِ جنِّي لعلاقةِ الإسنادِ ودورها في الرَّبْطِ، فهي «الرَّابطُ الحَقِيقِيُّ» الذي يصنعُ التَّرَابطَ الحادثَ بينَ الْأَلْفَاظِ أو الكلماتِ في التَّرْكِيبِ اللُّغُوِيِّ، وهو الأمرُ الذي يعمَلُ على أَنْ تُشَدَّ هذه الكلماتُ بها بعضُها بعضاً، وتتَّصلُ ببعضها البعض، وتبدو مُترابطةً، كما تبدو بها الْأَلْفَاظُ مُتَطابِقةً مع بعضها البعض، ومناسبةً لِأَجزائِها الأُخْرَى، وتظهرُ في التَّرْكِيبِ غَيْرَ مُتَنافِرٍ، بل تبدو معها الجُمْلُ فِي الْفَقْرَةِ وَكَانَهَا قَطْعَةً وَاحِدَةً أَوْ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وكذلك تبدو الجملةُ الواحدةُ مِنْ خَلَالِ هذه العلاقاتِ الإسناديَّةِ مُتَوَافِقَةً مُترابطةً»^(٣٦٢).

٤- حَذْفُ المفعولِ بِهِ :

جاءت الإشارةُ إلى حَذْفِ المفعولِ بِهِ لدى ابنِ جنِّي في سبعةِ مواضع، ولِمَا كان المفعولُ بِهِ يُحَذَّفُ اقتصاراً واختصاراً، فإنه يمكنُ الإشارةُ إلى أَنَّ كُلَّ هذه المواقِع كانت مِنْ نوعِ الحذفِ اختصاراً، ومثال ذلك ما وردَ في تعليقه على قولِ سلمي بنِ المُقْعِدِ: (من الواقر) :

سَتَغَا—مُ يَا فُضَيْلُ إِنِ التَّقِيَّنَا
ذِرَاعَيِ هِرَّةِ رُبِطَثِ بِحَبْلِ
فَلَسْتَ بِقَايَلِي إِنْ رُمْتَ قَتْلِي وَلَا آذْنَكَ أُمُكَ أَمْ قَمْلِ

فقال: «قال: (ذِرَاعَيِ هِرَّةِ) نداء، أي: يا ذِرَاعَيِ هِرَّة، فإذا كان كذلك كان مفعول (تعلم) محنوفاً إنْ كانت بمعنى عرفت، وإنْ كانت بمعنى (علمت) فمفعولاها محنوفان. وصار قوله (فَلَسْتَ بِقَايَلِي إِنْ رُمْتَ قَتْلِي) دليلاً عليهم وبديلاً في اللَّفظِ، والمعنى منهما، فكانَه قال: ستعلم أنك إنْ رُمْتَ قُتْلِي قصرت عنه، كما صار قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بدلاً من المفعول المحنوف، ودليلًا عليه في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وكما أنَّ قوله (من الطَّوِيل):

عَشِيَّةٌ مَا وَدَ ابْنُ غَرَاءَ أُمَّهُ لَهَا مِنْ سِوَانًا إِذْ دَعَا أَبَوَانِ

فقوله: (لها من سوانا أبوان) بدلٌ من مفعولٍ وددتُ، وله نظائر»^(٣٦٣).

وقبل بيانٍ كُنه تفاعُلٍ ابن جِنِي أُشيرُ إلى أنَّ قولَ سلمى بن المقدَّس بمناسبةٍ أنَّ أوعَدَه رجلٌ من هُذَيْلٍ، يُقالُ له فُضَيْلَة، وكانت قِرْدُ قد قتلوا أخَا له، يُقالُ له فَضَالَة بْنُ سُفيان، فقال أربعة أبيات، منها هذان البيتان المسماة بقوله^(٣٦٤):

عَلَيْكَ ذَوِي فَضَالَةَ فَاتَّبِعُهُمْ وَذَرْنِي إِنَّ قُرْبِي غَيْرُ مُخْلِي

وفيما يتصل بالتفاعل مع البيتين موضع الحديث، فقد أشار ابن جِنِي في نصِّه السَّابق إلى أنَّ ثَمَةَ حَدْفًا للمفعولٍ أو المفعولين في (تَعْلَم)، على اعتبارٍ أنَّ قولَ الشَّاعر: (ذِرَاعِي هِرَّة) نداءٌ، والتَّقدير: يا ذِرَاعِي هِرَّة، شاتِمًا فُضَيْلًا واصفًا إِيَاه بالضمَّعف.

وبناءً عليه، فإنْ كانتْ (تَعْلَم) بمعنى (عَرَفْتُ) كان مفعولها محفوظًا، وإنْ كانتْ بمعنى (عَلِمْتُ) فمفعولها محفوظٌ. والدليل عليهم قوله (فَلَسْتَ بِقَاتِلِي إِنْ رُمْتَ قَاتِلِي) وصار بدلاً في اللَّفْظ، والمعنى منهما، فكانَ قال: ستعلم أنَّك إنْ رُمْتَ قُتْلِي قصرت عنه، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ المفعولَ لِمَا كانَ فصلةٌ تستقلُّ الجملة دونَه، وينعقدُ الكلامُ مِنَ الفِعلِ والفاعلِ بلا مفعولٍ جازَ حَدْفُه وسُقوطُه، وإنْ كانَ الفِعلُ يقتضيه»^(٣٦٥).

وما جاء في قولِ الْهُذَلِي نظيره ما صار إليه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، فقد أصبح بدلاً من المفعولِ المحفوظِ، ودليلًا عليه في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَمِلُوا الصَّلَاةَ﴾، وهو الأمرُ نفسُه فيما سبقَ من قولِ الفرزدقِ، فقوله: (لها مِنْ سِوَانًا أبوان) بدلٌ من مفعولٍ وددتُ (أُمَّهُ)، وله نظائرٌ كثيرةٌ.

ومن الجدير ذكره أن هذا الضرب من حذف المفعول يسمى بالحذف اختصاراً، فالمفعول قد حُذف «من جهة اللفظ وأريد من طريق المعنى والتقدير»^(٣٦٦)، لدليل حالياً أو لفظياً^(٣٦٧) على نحو ما جاء في قول الأعشى:

طَعَامُ الْعَرَاقِ الْمُسْتَقْبِضُ الَّذِي تَرَى وَفِي كُلِّ عَامٍ حُلَّةٌ وَدَاهِمٌ
 فقد حُذف المفعول به (العائد) الواقع في جملة الصلة اختصاراً، والتقدير: تراه، وقد فهم المحنوف اعتماداً على (أبي ثابت) المذكور في البيت السابق على هذا البيت^(٣٦٨)، وهو الأمر نفسه في قول سلمي بن المقعد، فأسمهم هذا الحذف في استقامة وزن الواifer وتصحيف القافية؛ ومن ثم كان تحقيق التماسك النصي بإحالته الداخلية البعدية على ما ذكر في النص بعرض الإيجاز في الكلام، فقد عُدَّ الحذف لدى كل من هاليداي ورقية حسن (Halliday & R.Hassan) ضمن وسائل التماسك النصي الخمسة، وهو الأمر نفسه عند دي بوجراند^(٣٦٩).

ولم يخل تفاعل ابن جنني مع خطاب الهذليين من الإشارة إلى حذف المفعول به العائد، فمثال حذف العائد من جملة الصلة ما جاء في تعليقه على قول ملنيج بن الحكم: (من الطويل) :

لَتَلْتَمِسَنْ عَيْنَا سِوَى عَيْنِكَ الَّتِي وَهَبْتِ بِجَارِي دَمْعِكَ الْمُتَرَقِّرِ
 فقال: «قال: ويُروى (ذهبت)، أمّا من روى (وهبّت) فإنه يتحمل أمرين، أحدهما: أن يريد التي وهبّتها، فحذف العائد تخفيفاً، والآخر: أن تكون الباء زائدة، كأنه قال: التي وهبّت جاري دمعها، وأمّا من قال: (ذهبت) فإنه يتحمل أمرين أيضاً، أحدهما: ذهبّت بها بجاري دمعها، كما تقول: ذهبت بمالك بالإنفاق، وحذفت (بها) كقول سيبويه في قول الله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا بِمَا لَا بَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، أي: فيه، فحذفه. ويجوز أن يكون حذف الباء، فبقي (ذهبتها) ثم حذف الضمير في الصفة، ويكون الجاري على هذا مصدراً، كالباطل والفالج، أي بجريان دمعها، والآخر: أن يكون على ظاهره»^(٣٧٠).

فقد أشار ابن جنبي في هذا النص إلى أن الجملة الفعلية المثبتة (وهبته) تحتمل أمرين، أحدهما على تقدير حذف المفعول به العائد من جملة الصلة على الاسم الموصول المختص (التي) تخفيفاً، والتقدير: التي وهبته، والآخر: أن تكون الباء زائدة، كأنه قال: التي وهبته جاري دمعها. لكن لماذا التقدير؟ الجواب أن تقدير الرابط يحافظ على تحقق الرابط بين جملة الصلة والاسم الموصول، مطابقاً الموصول مطابقةً تامةً، موضحاً إياها، فشكل ما يمكن تسميته بخطٌ بين الموصول وصلته؛ ومن ثمَّ أسلهم في تحقق الاستمرارية في ظاهر النص، وكذلك الاستمرارية الدلالية في عالم النص أيضاً.

ولعلَّه من المفيد الإشارة إلى أنَّ هذا الحذف أمن معه اللبسُ، واتضح المعنى، وتحققت الصحة النحوية، فهو إنْ كان قد حُذفَ من جهة اللفظ، فهو مُرادٌ من جهة المعنى والتقدير، وهو ما يدلُّ عليه المعنى والقرينةُ اللفظيةُ (الاسم الموصول)، والغايةُ من هذا الحذف إشراكُ المُتلقِّي مع المبدع، وإعمال نهضه في الكشف عن المحدودِ؛ ومن ثمَّ تكون مشاركةُ المبدع في تشكيلِ المعنى، وهو ما يتربُّ عليه إدراكُ مدى إسهامِ هذا الحذف في تمسكِ التراكيب؛ ومن ثمَّ كان سبُكُ النص وحْبُكُه، وهو ما يؤدي إلى القول بتحققِ الكفاءة النحوية، وأنَّ ثمة علاقةً بين النحو والنَّسْجِ والدلالة في النص؛ ومن ثمَّ استقام وزنُ الطويلِ، وصحَّت القافية^(٣٧١).

ومثال ذلك أيضاً حذف العائد من جملة الصفةٍ. وهو ما سبق تناوله في بيان مواضع الجمل - في تعليقه على قولِ عمرو بن همبل: (من الوافر) :

خَرَيْمَةُ عَمْنَا وَأَبِي هُذَيْلٍ وَكُلُّهُمْ إِلَى عِزٍّ وَلَيْتُ
فَقَالَ: «أَيُّ وَلَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُمْ. هَذَا الْفَظُّ مِنْهُ رَبِّمَا أَوْهَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَيْتُ)
مُنْقَطِعَةُ الْمَوْضِعِ عَنِ إِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ (وَلَيْتُ) مُجْرُورَةُ الْمَوْضِعِ؛
لَا نَهَا صَفَةُ لِعَزٍّ، أَيُّ إِلَى عِزٍّ وَلَيْتُ، أَيُّ كَانَتْ لِي وَلَيْتُهُ وَقَدِيمُهُ، فَحَذَفَ عَائِدُ الصَّفَةِ
تَشْبِيهًَا لِلصَّفَةِ بِالصَّلَةِ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ (مِنْ الْوَافِرِ) :

أَبْخَثُ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ
وَمَا شَيْءُ حَمِيتُ بِمُمْسِ تَبَاجِ

وله نظائر»^(٣٧٢).

وهو ما يُتَضَّعِّفُ مِنْ خَلَالِهِ تَفَاعُلُ ابْنِ جِنِيْ نَحْوِيًّا مَعَ خَطَابِ (عُمَرُ بْنُ هُمَيْلٍ)، مِنْ خَلَالِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُبَثَّتَةِ (وَلِيْتُ)، الْمُتَّخِذَةِ نَمَطًا: الفعل + الفاعل + المفعول به، وفيها أشار إلى أنَّ ثَمَّةَ حَذْفًا لِلمفعولِ بِهِ الْعَائِدِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّفَةِ مَجْرُورَةً الْمَوْضِعِ عَلَى الْمَوْصُوفِ (عَزِّ)، تَشْبِيهًًا لِلصَّفَةِ بِالصَّلَةِ، عَلَى تَحْوِيْلِ مَا وَرَدَ فِي قُولِ جَرِيرِ، فَقَدْ حَذَفَ الْهَاءَ مِنْ جُمْلَةِ (حَمِيْتُ) الْوَاقِعَةِ نَعْتًا لِكَلْمَةِ (شَيْءٌ) اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ النَّعْتَ مَعَ مَنْعُونِهِ كَالصَّلَةِ مَعَ مَوْصُولِهَا، فَلَمَّا حَسْنَ حَذْفُ الرَّابِطِ فِي جُمْلَةِ الصَّلَةِ كَانَ حَذْفُهُ فِي النَّعْتِ لِمَضَارِعِتِهِ جُمْلَةِ الصَّلَةِ^(٣٧٣).

لَكِنَّ ثَمَّةَ شَرْطًا أَسَاسِيًّا لِهَذَا الْحَذْفِ، وَهُوَ أَمْنُ الْبَسِّ وَوضُوحُ الْمَعْنَى، وَهُوَ مَا تَحْقَقَ فِي قُولِ عُمَرُ بْنُ هُمَيْلٍ، فَكَانَ الْخَطَابُ مَتَلَاهُمُ الْأَجْزَاءُ؛ وَمِنْ ثَمَّةَ عُلِّمَ أَنَّهُ قَدْ أَفْرَغَ إِفْرَاغًا جَيِّدًا وَسُبِّكَ سُبُّكًا وَاحِدًا، فَهُوَ يَجْرِي عَلَى الْلِسَانِ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْدَهَانِ، عَلَى حَذْفِ الْجَاحِظِ^(٣٧٤)، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُؤكِّدُ قُولَ الْفَائِلِ إِنَّ «مَوَاطِنَ الْحَذْفِ وَالرَّوَابِطِ التَّدَاوِلِيَّةِ وَأَزْمَنَةِ الْأَفْعَالِ الْمُسَمَّةِ عَلَامَاتِ الْإِنْسَاقِ» هِيَ التَّعَابِيرُ الَّتِي تَضَمِّنُ سَلَامَةَ بَنَاءِ الْخَطَابِ، فَوْجُودُهَا يَدِلُّ عَلَى وَجْدِ بِنْيَةِ إِجمَالِيَّةٍ، تَضَمِّنُ بِدُورِهَا اِنْسِجَامَ الْخَطَابِ»^(٣٧٥).

وَفِي إِطَارِ اِنْسِجَامِ الْخَطَابِ لَنَا أَنْ نَتَسَاءَلُ: هَلْ ثَمَّةَ عَلَاقَةٌ بَيْنَ هَذَا الْحَذْفِ وَالْمَعْنَى؟ وَمِنْ ثَمَّةَ النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ؟ نَعَمْ، لَهُذَا الْحَذْفُ عَلَاقَةٌ بِالْمَعْنَى، مُفَادُهَا تَأكِيدُ الْمَفْعُولِ الْمَحْنُوفِ، مِنْ خَلَالِ جَذْبِ اِنْتِبَاهِ الْمُتَلْقِي إِلَى هَذَا الْمَفْعُولِ؛ وَمِنْ ثَمَّةَ يَكُونُ إِعْلَانُ النَّظَرِ فِيهِ، ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مَحْنُوفٌ مِنْ جَهَةِ الْلَّفْظِ، فَإِنَّهُ مُرَادٌ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى؛ لِتَأكِيدِ أَنَّ جُذُورَ الشَّاعِرِ مُتَعَمِّقَةٌ فِي الْعِزِّ الْمُمَتَّدِ إِلَيْهِ. أَمَّا عَنْ عَلَاقَتِهِ بِالشِّسْجِ الشِّعْرِيِّ، فَمِنَ الْمَعْلُومِ لِلقارئِ الْكَرِيمِ أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ بَحِّ الْوَافِرِ، وَتَقْطِيعُهُ وَوْزُنُهُ هَكَذَا:

خَرَيْمَةُ عَم / مُنَا وَبِي / هُذِيلَن
وَكُلُّهُمُو / إِلَى عِزْنِ / وَلِيْتُو
مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ

وهو ما ينضح من خلاله أنه لو قال (وليته) سيسقى الون، ولن تصح القافية، بما أراده من روّي، تمثّل في حرف التاء المضمة.

٥- حذف المفعول المطلقاً:

قال ابن جنّي: «ولم أعلم المصدر حُذف في موضع، وذلك أنَّ الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات، فإنَّما هو لتوكييد الفعل، وحذف المؤكِّد لا يجوز»^(٣٧٦)، وعلى الرَّغم من ذلك فقد جاءت الإشارة إلى حذف المفعول المطلقاً لدى ابن جنّي في موضع واحد بكتاب التمام، في تعليقه على قول عبد مناف بن ربيع الجُرَبَيِّ: (من الطَّويل):

وَمَا لِي فِيهِمْ مَغْتَبٌ إِنْ عَتَبْتُهُ عَلَيْهِمْ، وَمَا فِيهِمْ لَدَيَ الظُّلْمِ مَنْصُرٌ
 فقال: «يقول لا يعتبني ولا ينصروني. ينبغي أن تكون الهاء في (عَتَبْتُهُ)
 ضمير مصدر، فكانَه قال: إنْ عَتَبْتُ عَتَبًا عَلَيْهِمْ. فأضمره لدلالة فعله عليه،
 كما قال: (من مجزوء الكامل):

مِنْ كُلَّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَةُ
 أي قد نِلتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قد نِلتُ نِيلًا. قوله (من كُلَّ مَا نَالَ) هو مفعول نِلتُ،
 كقولك: من الماء شربتُ، ومن الطعام أكلتُ، فإذا استوفى مفعوله علمت أنَّ الهاء في
 (نِلتُهُ) إنَّما هي ضمير مصدر، لا ضمير مفعول، وكذلك قول الآخر، وهو مِنْ أبيات
 الكتاب (من البسيط):

هَذَا سُرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّوْشَا إِنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ
 أي يدرسُ درساً»^(٣٧٧).

وقد سبق تناولُ تفاصيل ابن جنّي مع خطاب عبد مناف، في الحديث عن كونِ
 مرجع الضمير مصدرًا محنوفًا، وهنا أتناولُ بقاضٍ تسلیط الضوء على إشارة ابن
 جنّي إلى حذف المفعول المطلقاً، فقد تناولَ قولَ عبد مناف: (إِنْ عَتَبْتُهُ) مُخْبِرًا إِيَّانَا

بأنَ التقديرَ: إِنْ عَتَبْتُ عَتِيَا عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مَا يَتَضَعُ مِنْ خَلَالِهِ حَذْفُ الْمُفْعُولِ الْمُطْلَقِ؛ لِوَجُودِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ، عَلَى نَحْوِهِ مَا جَاءَ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ شِعْرٍ، فَقُولُ الشَّاعِرِ: (قد نَلَتْهُ تَقْدِيرُهُ: قد نَلَتْ نَلَاتِهِ، وَقَوْلُهُ: (هَذَا سُرَاقةُ الْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ تَقْدِيرُهُ: يَدْرُسُ دُرْسًا)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ هَذَا الْمَصْدُرُ الْمَحْذُوفُ مَرْجِعًا لِلْهَاءِ فِي (عَتَبْتُهُ) مِنْ قَوْلِ عَبْدِ الْمَنَافِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي (نَلَتْهُ) (وَيَدْرُسُهُ)، فِيمَا ذُكِرَ مِنْ شِعْرٍ. وَقَدْ حُذِفَ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ تَسْلِيْمًا﴾^(٣٧٨)، وَهُوَ مَا عَلَقَ عَلَيْهِ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ بِقَوْلِهِ: «ذَكَرَ الْمَصْدُرُ لِلتَّأكِيدِ؛ لِيَكْمَلَ السَّلَامُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُؤكِّدْ الصلَاةَ بِهَذَا التَّأكِيدِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مُؤكَّدةً بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى الَّتِي﴾^(٣٧٩)، وَهُوَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْسَحِبَ عَلَى بَيْتِ الْهُذَلِيِّ، فَيُقَالُ: لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْدُرُ الْمُؤكَّدُ (عَتَبْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ مُؤكَّدٌ بِقَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْبَيْتِ (وَمَالِيٍ فِيهِمْ مَعْتَبُ)، فَقَدْ دَلَّتْ كَلِمَةُ (مَعْتَبُ) عَلَيْهِ.

وَبِذَلِكَ يَكُونُ حَذْفُ الْمُفْعُولِ الْمُطْلَقِ مَقْصُودًا مِنْ قِبَلِ (عَبْدِ الْمَنَافِ)؛ مِنْ أَجْلِ الْاِقْتِصَادِ فِي الْكَلَامِ، وَتَحْقِيقِ الاتِّساقِ، وَمَا كَانَ هَذَا الْحَذْفُ إِلَّا اعْتِمَادًا عَلَى إِدْرَاكِ الْمُخَاطِبِ وَفَهْمِهِ لِمَا يُقَالُ، وَهَا هُوَ ابْنُ جِنِّيٍّ قَدْ أَدْرَكَهُ، وَهُنَا يَحْضُرُنِي قَوْلُ الْقَائلِ: «أَمَّا جِيلِيانْ بِرَاؤِنْ وَجُورْجُ يُولْ (J.Broun&G.Yule) فَقَدَّمَا طَرْحًا جَدِيدًا لِوَسَائِلِ الاتِّساقِ؛ وَهُوَ طَرْحٌ يُفْضِي إِلَى اهْتِمَامٍ أَكْبَرَ بِذَاكِرَةِ الْمُخَاطِبِ وَفَهْمِهِ لِمَا يُلْقَى إِلَيْهِ، وَخَلْفِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ وَقَصْدِيَّتِهِ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالْاِقْتِصَادِ فِي كَلَامِهِ»^(٣٨٠).

وَبِجَانِبِ كَوْنِ حَذْفِ الْمُفْعُولِ الْمُطْلَقِ - فِيمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ - مُسْهِمًا فِي الْاِقْتِصَادِ فِي الْكَلَامِ وَاتِّسَاقِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَعِدُمُ الْعَلَاقَةَ بِالْمَعْنَى وَالنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ أَيْضًا. فَعَلَاقَتُهُ بِالْمَعْنَى تَكْمِنُ فِي أَنَّ الْمَصْدُرَ (عَتَبْتُهُ) لَا يَهُمُ الشَّاعِرُ بِقَدْرِ مَا يَهُمُ التَّرْكِيزُ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْفِعْلِ (عَتَبَ) الْمُقَيَّدُ بِإِنَّ الشَّرْطِيَّةِ، أَمَّا عَنْ عَلَاقَتِهِ بِالنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ فَتَكْمِنُ فِي أَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الطَّوْبِيلِ، وَوْزُنُهُ وَتَقْطِيعُهُ هَكَذَا:

وَمَالٍ / يَفِيهِمْ مَعْ / تَبْنِي إِنْ / عَتَبْتُهُ وَمَنْصُرُو عَلَيْهِمْ / وَمَا فِيهِمْ / لَدَظُّلُ

فَعُولُ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ
 وهو ما يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (عَتَبْتُ عَتَبًا) فَلَنْ تَسْتَقِيمَ عَرَوْضُ الطَّوَيْلِ،
 وَلَنْ تَصْحَّ الْقَافِيَّةُ أَيْضًا، وَهُوَ مَا يَدْلُّ عَلَى أَنَّ «الْحَذْفَ فِي الشِّعْرِ» دُونَ التَّكَمَّلِ، فَهُوَ
 أَحْوَطُ فِي السُّعَةِ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا فِي التَّنْزِيلِ فَمَعْنَاهُ لَائِحةٌ بِالْتَّأْوِيلِ لِأَهْلِ
 الْتَّفْكِيرِ وَالْتَّرْتِيلِ؛ لِيَدَبِرُوا آيَاتِهِ»^(٣٨١).

٦- حَذْفُ الْمُضَافِ :

جاءت الإشارة إلى حَذْفِ الْمُضَافِ لِدِي ابْنِ جِنِّيِّ فِي تِفَاعِلِهِ مَعَ خَطَابِ الْهَذَلِيِّينَ،
 فِي ثَمَانِيَّةِ مَوَاضِعٍ^(٣٨٢)، وَهُوَ حَذْفٌ قَالَ عَنْهُ ابْنُ جِنِّيِّ: إِنَّهُ لَا يُحَصِّنُ^(٣٨٣)، وَهُوَ
 سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ^(٣٨٤) عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ الْمُذَالِ بْنِ الْمُعْتَرَضِ:
 (مِنَ السَّرِيعِ)

يَا عَيْنُ قَابِكِي الْمَالِكِيْنَ أَوْلَى الْفَوَارِسِ الْأَضَایِفِ الْمُحُولِ
 فَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ تَكُونُ الْأَضَایِفُ جَمْعًا ضَیْفٍ، فَإِنَّ (فَعَلًا) لَا يُكَسِّرُ عَلَى
 (أَفَاعِل)، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَسَرٌ ضَیْفًا عَلَى أَضَایِفٍ ثُمَّ كَسَرٌ أَضَایِفًا عَلَى
 أَضَایِفٍ ثُمَّ حَذْفَ الْيَاءِ الزَّائِدَةَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ مِنَ الرَّجَزِ:

قَدْ قَرَبَتْ سَادَاتُهَا الرَّوَائِسَا وَالْبِكَرَاتِ الْفُسَيْجَ الْعَطَامِسَا
 إِلَّا أَنَّكَ مَعَ هَذَا إِذَا جَعَلْتَهُ جَمْعًا ضَیْفٍ فَسَدَ الْمَعْنَى؛ لَأَنَّكَ تَجْعَلُ الْفَوَارِسَ هُمَّ
 الْأَضَایِفَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا، إِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَقْرُونَ الْأَضَایِفَ. فَهَذَا ظَاهِرُهُ
 كَمَا تَرَاهُ مُنْتَقِضٌ، وَلَكِنْ فِيهِ عِنْدِي وَجْهَانِ سِوَى هَذَا الظَّاهِرِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ
 عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الْفَوَارِسُ ذَوِي الْأَضَایِفِ أَوْ مُحْلِّي الْأَضَایِفِ، ثُمَّ
 حَذْفُ الْمُضَافِ، كَقَوْلِهِ (مِنَ الْبَسِيطِ) :

يَا صَخْرُ وَرَادَ مَاءِ قَدْ تَنَادَرَهُ أَهْلُ الْمَوَارِدِ مَا فِي وَرْدِهِ عَارُ

أي: ما في تَرْكِ وِرْدِه، فهذا إِنْ حملتَه على ظاهره فسد معناه، وإنْ حملتَه على حذف المضاف استقام أمره، فهو عروض البيت الذي نحن في تفسيره سواء...»^(٣٨٥).

ووصلًا بما تقدّم، فقد سبق تناول تعليق ابن جنّي على قول المذال فيما يجوز صرفه، في الفصل السابع، وهنا نصل القول بأنّ ابن جنّي قد أشار إلى أنّ قول الشاعر: (الفوارس الأضایف) يمكن أن يُوجّه على حذف المضاف، وهو حذف قیاسیٌّ، كأنّه قال: الفوارس ذوي الأضایف أو محلّي الأضایف، ثمّ حذف هذا المضاف الشاغل وظيفة النّعّت، على نحو حذف المضاف الشاغل وظيفة الاسم المجرور في قول الخنساء: (ما في وِرْدِه)، أي: (ما في تَرْكِ وِرْدِه) مُشيرًا إلى أنّ قول الخنساء أيضًا إِنْ حملتَه على ظاهره فسد معناه، وإنْ حملتَه على حذف المضاف استقام أمره، فهو عروض الهذلي سواء.

وممّا لا شكّ فيه أنّ لهذا الحذف علاقة بالدلالة، فقد حذف المضاف للاتساع في المعنى بالإيجاز والاختصار وعدم استطالة التركيب، لدلالة السياق على المحفوظ، قال سيبويه: «وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَسَلَّمَ الْقَرَيْةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَبْنَانَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدَقُونَ﴾، وإنّما يريده أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا»^(٣٨٦).

وهو ما يتّفق أيضًا مع كون البنية الأساسية أو الصورة التجريدية للجملة تقتضي تقديم مضاف محفوظ، بالإضافة إلى أنّ قوانين اختيار المفردات التي تقتضي اختيار كلمة (ذوي أو محلّي) تسهم في التفسير النحوّي الدلالي للتركيب.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الجانب «الصورة التجريدية» تعاون معه جانب آخر، هو كيفية اختيار الكلمة المنطقية التي شغلت وظيفة المضاف (ذوي أو محلّي) كي تكون صالحة للدخول في علاقة نحوية مع المضاف إليه (الأضایف)، ومن هنا كان

التفسيُّر الدلاليُّ النحوِيُّ مكوِّناً من البنية الأساسية أو المعنى الأساسي «معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها» - فهذه البنية تقتضي القول بحذف المضاف - بالإضافة إلى جانب اختيار المفردات الذي أدى إلى اختيار الكلمة (ذوي أو محلّي) كي تشغّل وظيفة المضاف؛ ومن ثمَّ كان التماسُك بين أجزاء الجملة، وهو الأمر الذي أسهَم في تماسُك النَّصّ، وهذه مهمة المتلقى أو القارئ - أي إدراك التماسُك - الذي يشارك المبدع في تشكيل المعنى من خلال الوصف النصي والتحليل النصي، وهذا ما أكدَه عُلُمُ اللُّغَةِ النَّصِيِّ كثيراً^(٣٨٧)؛ ومن ثمَّ كان ابن جنِّي مُتلقِّياً واعيَاً مُدركاً الرابط بين التقدير والمعنى.

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في تعليقه على قول أبي صخر الهمذاني: (من الطويل)
 بضرِبِ يُطاطي البَيْضَ مِنْ فَوْقِ رُؤْسِهِمْ إِذَا أَكْرِهْتَ فِيهِمْ سَمِعْتَ لَهَا قَضَلا
 فقال: «قال: (قضلا) أي قطعاً، هو عندي على حذف المضاف، أي صوت قضلٍ؛ لأنَّ القَضْلُ نفسه لا يُدركه السَّمْع... ونظير قوله: (سمعت لها قضلا) قول جرير: (من الوافر) :

سَمِعْتُ حَمَامَةً طَرَبَتْ بِنَجْدَه
 فَمَا هَجَتِ الْعَشِيَّةَ يَا حَمَاماً
 أي: سَمِعْتَ صَوْتَ حَمَامَةٍ^(٣٨٨).

فابن جنِّي في هذا النَّصّ أيضًا يقرُّ بحذف المضاف حذفاً قياسياً لدى أبي صخر، في تلك الجملة الفعلية الخبرية المثبتة: (سمعت لها قضلا)، المُتَّخذة نمط الفعل + الفاعل + المفعول به، والتقدير: سمعت لها صوت قضلٍ، وهو ما يتضح من خلالهما أنَّ ثمة مضافاً محذوفاً، هو في الأصل مفعولٌ به، وفي تعليل ابن جنِّي لهذا التقدير نجدُ قد ربطَ بين النَّحو والدلالة، فقد رأى - وهو ما تقدِّره المعاجم اللغوية - أنَّ القَضْلَ (القطع) نفسه لا يُدركه السَّمْع، إنَّما الذي يُسمع هو صوت القطع، على نحو ما ورد أيضاً فيما سبق من قول جرير، قوله (سمعت حمامَةً) تقديره: (سمعت صوت حمامَةً).

وممَّا لا شكُ فيه أنَّ هذا الحذفَ مِن جانبِ أبي صخرٍ قد أسلَمَ في توافقِ النَّظامِ النَّحويِّ مع النَّسْجِ الشَّعريِّ، فاستقامَ وَذُنُ الطويلِ، وصَحتَ القافيةُ برويَّها المراد، في إطارِ ما أرادهُ الشَّاعرُ من معنَى نصِّيٍّ، مُفادُهُ أنَّ الشَّاعرَ لا يهمُه التَّركيزُ على سماعِ صوتِ الحمامَةِ بِقدْرِ ما يهمُه التَّركيزُ عليها مُتَّصِفًا بطرَبِها بِنَجْدٍ.

٧- حذف الموصوف:

أشيرَ إلى حذف الموصوفِ لدى ابنِ جنِّي في تفاعله مع خطابِ الْهَذَلِيِّينَ، في أربعةِ مواضعٍ، على نحوِ ما جاءَ في تعليقهِ على قولِ الجمُوحِ: (من البسيط)

حتَّى إذا افتقَطَعْتَ مِنِي قَرِينَتُهُ أَخْرَجْتَ مِنْ نَاجِزٍ عَنِي وَمَوْجُودٍ
قال: «القرينةُ: النَّفْسُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَقَارِنَتِهَا الْجِسْمَ، وَفِيهَا لغَاتُ: القرينةُ
والقرونةُ والقرونُ والقرنةُ، وقوله: (أَخْرَجْتَ مِنْ نَاجِزٍ عَنِي) يُنْبِيُّ أَنَّ يَكُونَ عَلَى
حذفِ المفعولِ وإقامةِ صفتِهِ مقامَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَخْرَجْتُ دَمَعًا مِنْ نَاجِزٍ)، وَيُجِيءُ
عَلَى قولِ أبي الحسنِ أَنَّ تَكُونَ (مِنْ) زائِدَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْرَجْتُ ناجِزًا عَنِي
وَمَوْجُودًا، كَوْلُهُ فِي قولِ اللهِ سَبَّاحَهُ: ﴿وَيَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾، أي:
جِبَالًا فِيهَا بَرَدٌ، وَحَكِيَ عَنْهُمْ: (قدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) أي: قدْ كَانَ مَطَرٌ، وَ(قدْ كَانَ
مِنْ حَدِيثٍ، فَخَلَّ عَنِّي) أي: قدْ كَانَ حَدِيثٌ، وَأَمَّا سَبِيبُوهُ فَلَا يَرِي زِيادةً (مِنْ)
فِي الواجبِ» .^(٣٨٩)

فَفِي هَذَا النَّصِّ يَظَهُرُ لَنَا تَفَاعُلُ ابنِ جِنِّي نَحْوِيًّا مع خطابِ (الجمُوح)، بِنَصْصِهِ
عَلَى حذفِ الموصوفِ وإقامةِ صفتِهِ مقامَهُ، مِنْ خَلَالِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَبْرِيَّةِ
الْمُثبَّتَةِ: (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عَنِي)، الْمُتَّخِذَةُ نَمَطُ الْفِعْلِ + الْفَاعِلُ + الْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ + ظَرْفُ الْمَكَانُ + الْمَضَافُ إِلَيْهِ، وَفِيهَا رَأَى ابنُ جِنِّي أَنَّ ثَمَّةَ حَذْفًا
لِلموصوفِ الشَّاغِلِ وظِيفَةَ المفعولِ، وَالنَّقْدِيرُ: (أَخْرَجْتُ دَمَعًا مِنْ نَاجِزٍ)، وبِذَلِكَ
يَرِي الشَّاعُورُ أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَتْ نَفْسُهُ مِنْهُ أَخْرَجَ دَمَعًا حَاضِرًا عَنْهُ مَوْجُودًا؛ لَأَنَّ

القرينة (النفس) سُمِّيَتْ بذلك لمقارنتها الجسم، فإذا فارقت **النفسُ الجسم انهال الشاعر بُكاءً عليها**.

ولا شك في أن الحال شهدت بحذف الموصوف في قول الجموح من خلال المعنى السابق، فقد قال ابن جنی: «ألا ترى أنك إذا قلت (مررت بطويل) لم يُستثنِ مِنْ ظاهر هذا اللفظ أن الممروء به إنسان، دون رُمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به. وكلما اشتُبِّهَ الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»^(٣٩٠).

ونشير إلى أن لهذا النوع من الحذف علاقة بالمعنى، فالحذف أبلغ من الذكر، استغناءً من أجل الإيجاز والاختصار وعلم المخاطب بما يعنيه الشاعر، مضافاً إليه ابتعاد الشاعر عن المخاطب فكراً فيما حُذف مِنْ خلال السياق النصي للأبيات، فإذا به يتوصل إلى أن المحنوف هو المفعول به المذكورة صفتة؛ للدلالة على أنه بجانب الإيجاز مِنْ وراء هذا الحذف، فإن فيه كثافةً عن تركيز الشاعر على حضور الدَّمْع أكثر مِنَ الدَّمْع ذاته، وهنا يظهر المعنى النحوي الدلالي المقترب بإسهام هذا الحذف في توافق النَّظام النَّحوي مع النَّسج الشعري، فاستقام وزن البسيط، وصحت القافية، برويها المراد.

ولمَا كان ذلك كذلك، فإنَّه من باب الوحدة الموضوعية بين أجزاء البحث الإشارة إلى أنَّ النَّوع هنا جاء مفرداً على تقدير زيادة (من) في الواجب، كما هو الحال عند الأخفش، وهو ما يرتبته ابن مالك، وما لا يراه سيبويه^(٣٩١)، على نحو ما أشار إليه ابن جنی في نصه على خطاب (الجموح). فابن جنی يصف حذف الصفة وإحلال الموصوف محلها حالة كونها جملةً أو شبه جملة بالضعف قائلاً: «وممَّا يؤكِّد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد مِن الصفات مَا لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملةً، نحو: مررت برجِ قام أخيه، ولقيت غلاماً وجهه حَسَنٌ، ألا ترك لو قلت: مررت بقام أخيه، أو: لقيت وجهه حَسَنٌ، لم

يُحْسِنُ»^(٣٩٢)، وفي موضع آخر أشار إلى أنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مقامَه لا يجُبُ أنْ يُرْكَبَ إلَّا عنْ ضرورةٍ أو ضيقٍ مِنَ الْكَلَامِ^(٣٩٣).

وهو ما جعلني في غير هذا الموضع^(٣٩٤) أيضًا لا أتفقُ معه في هذا الأمر؛ لأنَّ إحلالَ الصفةِ محلَّ الموصوفِ يضيفُ إلى التركيبِ بعدها دلاليًّا يرتبطُ بالسياقِ لا تستطيعُ إدراكُه لو لم يحدثَ الحذفُ والإحلالُ معاً. وقد بين ذلك أحدُ الباحثين في قوله: «وَوَضْعُ الصَّفَةِ مَوْضِعَ المَوْصُوفِ قَدْ يُكَسِّبُ الْكَلَامَ ثَرَاءً أَوْ اتساعًا فِي الْمَعْنَى، لَا يَمْكُنُ إدراكُه إلَّا بِهَذِهِ الْإِنْتَابَةِ، فَالْأَعْدُولُ عَنْ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ قَدْ يَكُونُ لَأَنَّ لَهُ تَصْوِيرًا مَحْدُودًا فِي الْذَّهَنِ. فَحَذَفَهُ وَنَكِرَ صِفَتَهُ بَدْلًا مِنْهُ يَؤْدِي إِلَى تَعْدُدِ الْأَحْتِمَالَاتِ الْذَّهَنِيَّةِ لِهَذَا الْإِسْمِ الْمَحْذُوفِ، الَّذِي هُوَ فِي الْغَالِبِ اسْمُ جَامِدٍ، يَدْلُلُ عَلَى الذَّاتِ أَوِ الْمَعْنَى. وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَعْتَ غَرَقاً ﴾ ﴿وَأَنْشَطَتِ نَشَطاً ﴾ ﴿وَأَسَدِحْتِ سَبَحاً ﴾ ﴿فَالْسَّدِيقَتِ سَبَقاً ﴾ ﴿فَالْمَدِيرَاتِ أَمْرَاً ﴾»^(٣٩٥)، فَكما نرى قَدْ عَدَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَنْ ذِكْرِ الْمَوْصُوفَاتِ الْجَوَامِدِ، وَأَقَامَ الصَّفَاتِ الْمُشَتَّقَاتِ مَقَامَهَا، فَكَثُرَتِ الْأَحْتِمَالَاتُ، وَتَعَدَّدَتِ التَّفْسِيرَاتُ عِنْدَ كَبَارِ الْمُفَسِّرِينَ مِمَّنْ لَهُمْ بَصَرٌ بِالْلُّغَةِ وَإِدْرَاكٌ لِأَسْرَارِهَا^(٣٩٦). قَالَ أَبُو حَيَّانَ مَعْلِقاً عَلَى هَذِهِ الْآيَاتِ: لَمَّا كَانَتِ الْمَوْصُوفَاتُ الْمُقْسَمَةُ بِهَا مَحْذُوفَاتٍ، وَأَقِيمَتِ صَفَاتُهَا مَقَامَهَا، وَكَانَ لِهَذِهِ الصَّفَاتِ مَتَعَلِّمَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ اخْتَلَفُوا فِي الْمَعْرَادِ بِهَا^(٣٩٧)... وَهَكُذا نَرِى تَعْدُدَ التَّفْسِيرَاتِ لِهَذِهِ الْآيَةِ بِحَسْبِ فَهِمْ كُلُّ عَقْلٍ لَهَا. وَيُرْجِعُ الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ نَحْلَةُ هَذَا التَّعَدُّدَ إِلَى وَضْعِ الْمُشَتَّقَةِ مَوْضِعَ الْجَامِدِ^(٣٩٨)، وَلَكِنَّهُ فِي رَأْيِي - يَرْجُعُ أَسَاسًا إِلَى وَضْعِ الصَّفَةِ - مَوْضِعَ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ قَصْدُ مَقْصُودٍ، عَمَدَ إِلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ تَحْقِيقًا لِهَذَا الْغَمْوضِ الْفَنِيِّ الَّذِي يَوْقِظُ الْذَّهَنَ، وَيَقْتَضِي وَعِيًّا وَانتِباً وَمُشارِكةً مِنَ الْقَارئِ أَوِ السَّامِعِ؛ لَتَتَمَّ لِهِ الْمَتَعَةُ الْفَنِيَّةُ مِنْ اكْتِشافِ الْمَعْنَى الْمَرَادِ أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ، كَمَا أَنَّهُ يُطْلِقُ الْعَنَانَ لِلْأَفْكَارِ وَالْعُقُولِ كَيْ تَتَصَوَّرَ الْمَقْصُودُ، كُلُّ حَسْبِ قَدْرَتِهِ عَلَى الإِدْرَاكِ وَالْتَّصَوِّرِ وَالْتَّخَيُّلِ، مِمَّا يَؤْدِي إِلَى ثَرَاءِ الدَّلَالَاتِ»^(٣٩٩).

وهو ما يبرهن على أنَّ فيما سبقَ من تعليقِ ابن جنِّي على قولِ الجمُوح ما يدلُّ على النَّظرِ الثاقِبِ لدِيه في تفاعُله مع خطابِ الهدلِيين. ذلك الخطابُ الذي يمكنُ وصفُه بأنَّه «يبسطُ ظلاله الدَّلاليةَ على النَّسق اللُّغويِّ الذي يتشكَّلُ وفقٌ وعبر الذَّاتِ المُتلاقيَة، فالْتَّرْكِيبُ الخطابيُّ - المُشَدَّدُ إلى حِيثِياتِ التَّخاطِبِ أو سياقِ المقام - يبلورُ وحداته الْلَّفظيَّة المُشَكَّلة للنسق التَّركيبِي ببناءٍ على مقام المُتلاقي أو المُتلقين الذهنيِّ والفلسفِيِّ والاجتماعيِّ، ويفتحُ أفقَه الدَّلاليِّ على التَّأویلِ بتوفيرِ آلياتِ انسجامِ التَّركيبِ وانساقِه... فالمتكلِّم يغدو تجمِيعاً لوحداتِ الخطابِ ومفاهيمها الدَّلالية، ليس باعتبارِ نسقِها المعجميِّ الإفراديِّ وإنَّما باعتبارِ سياقِها الملفوظيِّ التَّركيبِيُّ الذي تعملُ فيه ظاهرةُ الواقع والرصيف كمعيارٍ لتحويلِ دلالةِ المفرداتِ المعجمية المُشكَّلة لنسقِ الخطابِ، مِن الدلالةِ المُعجمية إلى الدلالةِ التَّركيبية، ولا يحصلُ هذا التحويلُ إلا بمراعاةِ (انسجامِ التَّركيبِ وانساقِه). ويتراءُحُ هذا الاهتمامُ بشكِّلِ الخطابِ ودلالِته بتحويلِ موضوعِ التَّركيبِ ومحمولِه؛ ليتسابقَ مع (حيثياتِ التَّخاطِبِ) التي يُسْهِمُ في رسمِ أجوانِها (المُتلاقيِّ) ليس كذاتٍ مُستَقِبِلَةٍ فقط، وإنَّما كقطبٍ مِن الدلالاتِ المحاوِرة، سواءً في محمولِها الشكليِّ التَّركيبِيِّ، أو في موضوعِها المفهوميِّ التَّأوِيليِّ، وهذا ما يحملُ المتكلِّم على البحثِ عن مسوِّغاتٍ لتمريرِ الخطابِ وتحقيقِ وجودِه على منظومةِ التَّخاطِبِ اللُّغويِّ، ومنظومةِ المراجعِ في عالمِ الأشياءِ والأفكارِ» (٤٠٠).

ثانياً - حذف الأفعال:

أو ما ابن جن إلى حذف الأفعال في موضعين، في تعليقه على قول أبي صخر: (من الطويل):

فقال: «نصب (النفس) بفعل آخر مُضمر، كأنه قال: يُقر العين ويطيب النفس، ولكن يُقر العين والنفس أن ترى بعْدَتِه فضلات زُرْقِ دواعِبِ»

فَعَلَا فِرْوَعَ الأَيُّهُقَانِ وَأَطْفَأَ إِثْبَانَ **بِالْجَاهِتَيْنِ ظَبَاوَهَا وَتَعَامَهَا**

أي: وأفرختْ نعامها.. وقرأت على أبي بكر أيضًا عن أحمد بن يحيى:

عَلَفْتُ هَا تِبْنَا وَمَاءَ بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
أي: وسقيتها ماءً بارداً»^(٤٠١).

فأبو صخري يتحدث عن سحاب، سمع صوته، وكان مما قاله قبل هذا البيت ببيتين^(٤٠٢):

وَقُلْتُ عَسَى أَنْ يُلْبِدَ الْيَوْمَ وَدُقَهُ
سَفَاهَ بِمُسْتَنِ الرِّيَاحِ الْخَوَاصِ
لِيَرْوَى صَدَى دَأْوَدَ وَالْلَّخْدُ دُونَهُ
وَلَيْسَ صَدَى تَحْتَ الْعِدَاءِ بِشَارِبٍ
أَمَّا ابْنُ جِنِّي فِي هَذَا النَّصْ فَيَرِي أَنَّ ثَمَةَ حَذْفٍ فَعْلٍ فِي بَيْتِ أَبِي صَخْرِ أَوْ
إِضْمَارًا لَهُ، عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِه^(٤٠٣)، مِنْ خَلَالِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُثَبَّتَةِ (يُقْرَأُ
الْعَيْنُ وَالنَّفْسُ أَنْ تَرَى بِعْقَدِهِ فَضَلَّاتِ زُقِّ)، الْمُتَّخِذَةُ نَمَطًا: الفعل + المفعول +
المعطوف المفعول لِفَعْلٍ محنوف + الفاعل «مصدر مؤول»، ذلك الفعل المضارع
هو ما نصب كلمة (النفس)، والتقدير: يقترب العين ويطيب النفس، فدلل المعطوف
عليه على المعطوف، على نحو قوله الشاعر: (وأطفلت بالجلهتين ظباؤها ونعامها)،
فالتقدير: (وأفرخت نعامها)، وهو ما عليه أيضًا قوله: (علفتها تبناً وما بارداً)،
فالتقدير: (علفتها تبناً وسقيتها ماءً بارداً)، لأن الماء لا يعلف.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن الفعل قد حذف جوازًا لدليل، قال سيبويه: «هذا
باب ما يضمُّ فيه الفعل المستعمل إظهاره»^(٤٠٤)، وهو ما يكثر في سياق فعل
القول، وفي باب الإغراء عند عدم تكرار الاسم المنصوب أو العطف عليه، وفي جواب
الاستفهام، وفي سياق عطف النسق، وغير ذلك^(٤٠٥). ومن المسلم به أن هذا
الحذف جزء من وسائل النّظام النّحوّي ومرонته في اتجاه تعانقه مع الوزن والقافية؛
ومن ثم استقام وزن الطويل، أضف إلى ذلك شيئاً مهماً من وراء هذا الحذف، وهو
لفت انتباه المُتلقّي إلى التركيز على ما تبقى من عناصر بعد الحذف (النفس).

وإذا كان المعطوف عليه قد دلَّ على المعطوف في المثال السابق، فإنَّ ابنَ جِنْي قد أشار إلى أنَّ المعطوف قد دلَّ على المعطوف عليه في قول مُلِيحٍ: (من الطَّوْيل) :

فَقُلْتُ لَهَا يَا لَيْلَ كَيْفَ أَزُورُكُمْ
بَلَى ثُمَّ نَرْمِي بِالنَّجَائِبِ نَخْوَهَا

فقال: «**حُذِفَ الفِعْلُ** لدلالة الكلام عليه، أراد بلى نزورها ثمَّ نرمي، فَحذفَ الفِعْلَ، كما قال الله سبحانه: ﴿لَمْ قَدِيرِنَ عَلَى أَنْ شُوَّى بَنَاهُ﴾، أي: بلى نجمعها قادرین، فدللت الحال على الفعل الناصبها، كما دلَّ المعطوفُ، وهو نرمي على المعطوف عليه المحنوفُ، وهو(نزورها)» .

فمن المعلوم أنَّ الرَّمِيم بالليل القوية العتاق التي يُسابقُ عليها نحو (ليلى) التي يخاطبها الشاعرُ، لا يكون إلا بعد الزيارة، تلك الزيارة التي دلَّ عليها أيضًا الفعل (أزوركم) في البيت السابق على موضع الحذفِ.

وهو ما يتبيَّن من خلاله أنَّ الفِعْلَ في قول مُلِيح قد حُذِفَ جوازًا في قوله: (بلى ثُمَّ نرمي بالنَّجَائِبِ نَخْوَهَا)، والتَّقدير: (بلى نزورها ثمَّ نرمي بالنَّجَائِبِ نَخْوَهَا)، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَمْ قَدِيرِنَ عَلَى أَنْ شُوَّى بَنَاهُ﴾، أي: بلى نجمعها قادرین، فدللت الحال على الفعل الذي نسبها، كما دلَّ المعطوفُ، وهو نرمي على المعطوف عليه المحنوفُ، وهو(نزورها) .

ومن خلال ما سبق عرَضُه في المثالين السابقيين يلاحظ أنَّ الفِعْلَ قد حُذِفَ، وبِقِي أثرُه في معمول موجودٍ في الجملة، يمكنُ على أساسِه أنْ يُقدَّرُ، كما هو الحال في قول أبي صخرٍ: (ولكِنْ يُقْرِئُ العَيْنَ وَالنَّفْسَ أَنْ تَرَى...)، وهذا في حد ذاته فارقٌ جوهريٌّ بينه وبين العناصر الأخرى الملحقة به (٤٠٧)، أَصْفُ إلى ذلك إسهام الحذف في قول مُلِيحٍ في تواافقِ البناء النحوِي مع النَّسْجِ الشُّعُوري؛ فاستقامَ وزُنُ الطَّوْيلِ.

ثالثاً - حذف الحروف^(٤٠٨)

(أ) - الحذف القياسي:

١- حذف حرف الجر:

أشار ابن جنّي إلى حذف حرف الجر في موضعين من تمامه، على نحو ما جاء في تعليقه على قول الجموج: (من البسيط):

لَا بْنُ عَمْكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ حَتَّىٰ رَأَيْتُ سَوَامِّا غَيْرَ مَرْدُودٍ
 فقال: «أراد: لِلَّهِ ابْنُ عَمْكَ، فحذف حرف الجر ولام التّعرّيف، فأمّا ما يدلّ على حذف حرف الجر، فهو أنّ هذه اللام الباقيّة مفتوحة، ولام الجر مع المظہر مكسورة. وأمّا ما حكى فيها من الفتح مع المظہر فشاذ، وكما أنّ فتحة لام (لاه) تدلّ على أنّها ليست لام الجر، فذلك أيضًا فتحتها تدلّ على أنّها ليست لام التّعرّيف من حيث كانت لام التّعرّيف ساكنةً كما أنّ لام الجر مكسورة، فالباقيّة إذن إنّما هي لام (لاه) أو لام (لاه) على افتراق قوله سيبويه فيه... وقد حكى أبو العباس نفسه أنّ رؤبة كان يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: خير عافاك الله، يريد: بخير، ويحذف حرف الجر، وحكى سيبويه: الله لأقومَ مقصورة الألف، يريد: والله لأقومَن، وبحذف حرف الجر، وأنشدوا:

رَسْمٌ دَارٌ وَقَفْتُ فِي طَالِهِ كَذُتْ أَقْضِي الْغَدَاءَ مِنْ جَلَّهِ
 يريد: ربّ رسم دار. فإذا جاز هذا إلى غيره مما حذف حرف الجر منه جاز أيضًا حذف حرف الجر في قوله: (لاه ابن عمه)^(٤٠٩).

فقد أشار ابن جنّي إلى أنّ قول الجموج (لاه) قد حُذفت منه لام الجر، وأتبعها في الحذف لام التّعرّيف، والتّقدير: لِلَّهِ ابْنُ عَمْكَ، والدليل على حذف حرف الجر أنّ هذه اللام الباقيّة مفتوحة، ولام الجر مع المظہر مكسورة، لأنّ نقول: القلم لمحمد. وأمّا ما حكى فيها من الفتح مع المظہر فشاذ، وكما أنّ فتحة لام (لاه) تدلّ على

أَنَّهَا لِيْسُ لَامُ الْجَرِّ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا فَتَحَتُّهَا تَدْلُّ عَلَى أَنَّهَا لِيْسُ لَامُ التَّعْرِيفِ مِنْ حِيثِ كَانَتْ لَامُ التَّعْرِيفِ سَاكِنَةً كَمَا أَنَّ لَامُ الْجَرِّ مَكْسُورَةً، فَالْبَاقِيَةُ إِذْنُ إِنَّمَا هِيَ لَامٌ (إِلَاهٌ) أَوْ لَامٌ (لَاهٌ) عَلَى افْتِرَاقٍ قَوْلَيْ سِيبُويِّهِ فِيهِ^(٤١٠)، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤١١):

لَاِ ابْنُ عَمَّكَ لَا فَضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْرُزُونِي
وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جِنِّي إِلَى أَنَّ ابْنَ الْعَبَّاسَ (الْمَبْرُدُ) نَفْسَهُ قَدْ حَكَى أَنَّ رَوْبَةَ كَانَ يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحَتْ؟ فَيَقُولُ: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ، يَرِيدُ: بَخِيرٌ، بَحْذَفٌ حَزْفُ الْجَرِّ^(٤١٢)، وَأَنَّ سِيبُويِّهَ حَكَى: اللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ مَقْصُورَةَ الْأَلْفِ، يَرِيدُ: وَاللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ، وَبَحْذَفٌ حَزْفُ الْجَرِّ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ:

رَسْمٌ دَارٌ وَقَفْتُ فِي طَلَّهِ كَدْتُ أَقْضِي الْغَدَاءَ مِنْ جَلَّهِ
يَرِيدُ: رُبَّ رَسْمٌ دَارٌ. فَإِذَا جَازَ هَذَا إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا حُذِفَ حَزْفُ الْجَرِّ مِنْهُ جَازَ أَيْضًا حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ: (لَاِ ابْنُ عَمَّكَ).

هُنَا أَشِيرُ إِلَى أَنَّ ابْنَ جِنِّي كَانَ مُوقَّفًا فِي تَفَاعِلِ النَّحْوِي إِذَا خَطَابِ الْجَمْوحِ، ذَلِكَ التَّفَاعُلُ الَّذِي سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَسِيبُويِّهُ^(٤١٣)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمَبْرُدَ قَدْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْلَّامَ فِي قَوْلِهِ: «لَاِ ابْنُ عَمَّكَ» لَامُ الْجَرِّ، وَفُتِّحَتْ لِمَجاورَتِهِ الْلَّالِفِ^(٤١٤)، وَهُوَ مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ فِي بَحْثٍ سَابِقٍ لِي^(٤١٥)، مُضَافًا إِلَيْهِ هُنَا أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَحْقِيقِ تَفْعِيلَةِ الْبَسيطِ (مُسْتَفْعِلُنَّ)، وَمِنْ ثَمَّ اسْتِقَامَ الْوَزْنُ، وَصَحَّتِ الْقَافِيَّةُ، وَهُوَ مَا أَعْرَبَ عَنْ بِرَاعَةِ الشَّاعِرِ فِي تَوْظِيفِ مَا أَتَاهُ النَّظَامُ النَّحْوِيُّ، وَعَبْرِيَّةِ الْمُتَلَقِّيِّ (ابْنُ جِنِّي) مُتَفَاعِلًا مَعَ الْخَطَابِ.

٤- حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ:

أَشَارَ ابْنُ جِنِّي إِلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ مِنْ تَمَامِهِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي قَلَابَةِ (مِنِ الْبَسيطِ):

يَا وَيْكَ عَمَّارُ لِمَ تَدْعُونَ أَقْرَانِي **وَقَدْ أَجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي**

قال: «قال: وروى أبو عمرو: (ويك عمار) جعله مخروماً. اعلم أنَّ هذا الذي قاله خطأ؛ وذلك أنَّ الخرم لا يصحُّ في هذا البحر أصلًا؛ لأنَّه من البسيط، وأوَّله سبُّ... ولكن الوجه فيه عندي أن يكون أراد (يا) فحذفها لفظاً وهو ينويها تقديرًا... ونحو هذا مما حُذف لفظاً وهو مثبتٌ تقديرًا مذهب سيبويه في قوله: (من المتقرب)

أَكُلَّ امْرَئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِالْأَلَيلِ نَارًا

الآ تراه ذهب إلى كأنَّه قد لفظ بـ (كل) مرة أخرى، فكانَه قال: (وكلَّ نارِ)، ولو لا ذلك لكانَ فيه عطفٌ على عاملينِ، وليس هذا مذهب صاحب الكتابِ. إلَّا أنَّ حذف (كل) من بيت عديٌّ أمثلٌ من حذف (يا) من بيت الهذلي، الآ ترى أنَّه قد تقدَّم ذِكرُ (كل) في أوَّل البيتِ، فصارَ لذلك كأنَّه قد جيءَ به في آخرِه، وحذفُ (يا) من أوَّل بيتِ الهذلي لم يتقدَّمها مثلها، فيكون كالاعوضٍ من حذفها. وعلى هذا يتوجَّه عندنا قراءة حمزة: «والأرحام» كأنَّه قال: وبالأرحام، فحذف الباء بعد أنَّ أعملها، وصارَ تقدُّم الباء في (به) دالًا عليها، وكالاعوضٍ منها. وإذا جازَ ما يُحكى عن رؤبة إذا قيلَ له: (كيف أصبحت) فيقول: (خيرٌ عافاك الله)، وهو يريدُ (بخيرٍ)، فيحذف الباء لفظًا، ويعملها تقديرًا ومعنى، وقول الآخر:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفَتْ فِي طَالِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْغَدَاءَ مِنْ جَلَّهِ

وهو يريدُ (ربَّ) فيحذفها ويعملها، ولمَّا يتقدُّم لها ولا للباء في حكاية رؤبة دليلٌ عليها، كان حذفُ الباء في قوله (والأرحام) وإرادتها لتقدُّم ذِكرِها أمثلٌ^(٤١٦).

فبقيتْ أبي قُلابة من قصيدة له في يوم (الأحد) موجَّهاً حديثه إلى (عمَّار) أحد بنى وابِشْ، وقد أدركَه (عمَّار) بعد أنْ نادى عليه بأنْ يستسلم، فلم يستسلم أبو قلابة، وعندما اقتربَ منه قَنَعَه أبو قلابة بالسيف فقتلَه، ومن ثمَّ كان توعدُه (عمَّارًا)؛ لأنَّه قد دعاه ليقتلَه^(٤١٧).

وإذاء هذا الخطاب كانت نتيجة تفاعل ابن جنّي معه أن خطاً ما رواه السكري، إذ قال : (روى أبو عمرو: (ويك عمار) جعله مخروماً) ^(٤١٨) ، معللاً ذلك بأنَّ الخرم لا يصحُّ في هذا البحر أصلاً؛ فأولُ البسيط سببُ . ولم يكتفي بذلك، بل وأشارَ - وهو ما يهمُّنا في هذا الجزء من البحث - إلى أنَّ الوجهَ عنده أن يكونَ أرادَ (يا) فحذفَها لفظاً، وهو ينويها تقديرًا في رواية (ويك عمار)، وتفصيلُ الخطأ - وهو ما ذكره ابن جنّي فيما لم نقله من بقية نصّه- أنَّ الخرمَ فيما أوَّله وتُّدْ مجموعُ، فإذا حذفَ الأولُ من المُتَّرَكِين خلفَه للابتداء به الثانِي منها، فأمَّا ما أوَّله (مستفعلاً) فإنَّك إذا حذفتَ الميمَ لزِمَك الابتداء بالسَّاكِن، وهو السَّيْن. فأمَّا رواية (ويك عمار) فلا تصحُّ، لأنَّه بناءً على ذلك يصيرُ التقطيعَ إلى (وي كَعْم = فاعلن)، و(فاعلن) لا يجوزُ في أولُ البسيطِ على وجهٍ من الوجوه، وإنَّما الجائزُ في زحافِ (مستفعلاً) هو مفاعلن ومُفْتَعَلُون وفَعَلْتُون؛ ومن ثُمَّ كان قولُ السُّكَّري بالخرم خطأً، فهو على أنه أرادَ (يا) فحذفَها لفظاً وهو ينويها تقديرًا ^(٤١٩).

وقد لجأ ابن جنّي إلى ذِكْرِ بعضِ شواهدِ ما حذفَ لفظاً ونُويَ تقديرًا، وهو مذهبُ سيبويه حيث قولُ أبي دُؤاد الإيادي أو عديّ بن زيد العبادي ^(٤٢٠) : (أكلَ أمرٍ تحسّبين امرأً ونارٍ...)، فكانَه قالَ: (وكلَّ نارٍ)، ولو لا ذلك لكانَ فيه عطفٌ على عاملين، وليس هذا مذهبُ صاحبِ الكتاب. وقد قارنَ ابن جنّي بين الحذفين مُشيرًا إلى أنَّ حذفَ الكلمةِ (كُل) من بيتِ عديّ أمثلُ من حذفِ (يا) من بيتِ أبي قلابة الهذليّ، ألا ترى أنه قد تقدَّمَ ذِكْرُ (كُل) في أولِ البيتِ، فصارَ لذلك كأنَّه قد جيءَ به في آخرِه، وحذفُ (يا) من أولِ بيتِ الهذليّ لم يتقدَّمَا مثلها، فيكون كالالعوضِ منْ حذفها، وعلى هذا وجَّه قراءة حمزة: «والأرحام» كأنَّه قالَ: وبالأرحام، فحذفَ الباءَ بعدَ أنْ أعملها، وصارَ تقدُّمُ الباءِ في (به) دالاً علىها، وكالالعوضِ منها، ثمَّ تابَعَ ابن جنّي ما حُكِي عن رؤبة وغيره، على نحوِ ما وردَ بالنَّصِّ السابقِ، مُشيرًا إلى أنَّ حذفَ الباءِ في قوله (والأرحام) وإرادتها لتقدُّمِ ذِكْرِها أمثلُ ممَّا ذكره من قول

رُؤبة وقول جميل بن معمَر (رَسْم دارِ)، مِنْ منطلق أَنَّ (رُبَّ) في قول جميل بن معمَر، والباء في حكاية رُؤبة لم يتقدمها دليلٌ عليهما.

وفي عَوْدِ إِلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي قُولِ أَبِي قُلَبَةَ (وَيْكَ عَمَّارُ)، أُشَيِّرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفُ قَدْ أَسْهَمَ فِي اسْتِقَامَةِ وَزْنِ الْبَسِيطِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ مِنْ دَلَالَةِ مُفَادُهَا أَنَّهُ مُنْفَعِلٌ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ تَوْجِيهِ حَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَهُ؛ وَمِنْ ثُمَّ فَلَا مَكَانٌ لِلتَّرْوِيِّ وَإِطَالَةِ الْكَلَامِ بِاسْتِخْدَامِ حَرْفِ النَّدَاءِ، فَكَانَ حَذْفُهُ أُولَى مِنْ ذِكْرِهِ، وَهُوَ مَا لَفَتَ اِنْتِبَاهَ ابْنِ جِنِّيِّ، مُتَفَاعِلًا مَعَ الْخَطَابِ، فَنَصَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

ومثال ذلك أيضًا - وهو ما تقدَّمت الإشارةُ إِلَيْهِ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ - ما جاءَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قُولِ سَلْمَى بْنِ الْمُقْعَدِ: (من الوافر) :

سَتَغْلَمُ يَا فُضَيْلُ إِنَّ التَّقَيْنَا ذَرَاعِي هَرَّةُ رُبِطَتْ بِحَبْلٍ
فَأَسْتَبِقَاتِلِي إِنْ رُمْتَ قَتْلِي وَلَا آذْتَكَ أُمُّكَ أُمُّ قَمْلِ

قال : «(قال : (ذراعي هرّة) نداء ، أي : يا ذراعي هرّة ، فإذا كان كذلك كان مفعول (تعلم) محفوظاً إن كانت بمعنى عرّفت ، وإن كانت بمعنى (علّم) فمفعولاها محفوظاً . وصار قوله (فأستبّت بقاتلتي إنْ رُمْتَ قَتْلِي) دليلاً عليهم وبديلاً في اللّفظ ، والمعنى منهما ، فكانَه قال : ستعلم أنك إنْ رُمْتَ قَتْلِي قصرت عنه ، كما صار قوله تعالى : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بدلاً مِنْ المفعول المحفوظ ، ودليلًا عليه في قوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَكِمُوا أَصْلِحَكُنَّ﴾ ، وكما أَنَّ قوله (من الطَّوِيل) :

عَشِيَّةٌ مَا وَدَ ابْنُ غَرَاءَ أُمَّهٖ لَهَا مَنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبْوَانِ

فقوله : (لها من سوانا أبوان) بدلٌ مِنْ مفعولٍ وددت ، وله نظائر» .^(٤٢١)

فقد سبقَ أَنَّ قولَ سلمى بْنِ المقدَّس بِمَنْاسِبَةِ أَنَّهُ أَوْعَدَهُ رَجُلٌ مِنْ هُذَيْلٍ ، يُقالُ لَهُ فُضَيْلَةً ، وَكَانَتْ قَرْدُّ قد قتلوا أخًا لَهُ ، يُقالُ لَهُ فَضَالَةُ بْنُ سُفِيَانَ ، فَقَالَ أَرْبَعَةُ أَبِيَّاتٍ ، مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ الْمُسْبُوقُ بِقُولِهِ^(٤٢٢) :

عَالِيَّكَ نَوْيِ فَضَالَةَ فَاتَّبِغُهُمْ وَذَرْنِي إِنْ قُرْبِي غَيْرُ مُخْلِي
 وفيما يتصل بالتفاعل مع البيتين - فيما نحن بصدده - نجد إشارة ابن جنّي
 في نصّه السابق إلى أنَّ ثَمَّةَ حَرْفَ نَدَاءِ مَحْذُوفًا، في قوله: (ذراعي هرّة) مُقْرًّا
 السكري على ذلك، والتّقدير: يا ذراعي هرّة، وهو شَتُّمٌ من (سلمي بن المُقْعِد)
 لفُضيل، يصفه بالضعف^(٤٢٣).

وتتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الحذف ما كان إلا لدلالة السياق على المحفوظ، نحو
 قوله ﴿رَبَّا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٤٢٤)، قوله: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضُ عَنْ هَذَا﴾^(٤٢٥)، بغضّن وصول مضمون جواب النداء إلى (فضيل) على وجه السرعة،
 لاسيما أنَّ هذا الاستغناء قد أُمِّنَ معه اللبس؛ ومن ثَمَّ جاز الحذف^(٤٢٦)، بالإضافة
 إلى أنَّ هذا الحذف قد أُسْهِمَ في توافق البناء النحوّي مع النسج الشّعري فاستقام
 وزُنَ الواوfer، ومن ثَمَّ صحتِ القافية بِرَوْيِها المُراد.

٣- حذف همزة الاستفهام:

جاءت إشارة ابن جنّي إلى حذف حرف الاستفهام في موضع واحدٍ من تمامه،
 في تعليقه على قول أبي ذرّة: (من الرّجز) :

الْجِدُّ هُوَ أَيْ بَنِي حُرَيْمَةُ أَنْ يُنْزِلُونِي عَنْ سَوَاءِ الْخَيْمَةِ
 فقال: «يجوز أن يكون معناه (الْجِدُّ) ثمَّ حذف همزة الاستفهام تخفيفاً، و(هو) خبر (الْجِدُّ)، وهو ضمير ما كانوا عليه، نظير الضمير في قوله: (إذا كان غداً فأتني)، قوله (أنْ تنزلوني) بدلٌ مِنْ (هو)، وهذه لغة في (هو) أعني التّثقيل. ويجوز أن تكون الرواية (هو) أي تكسير (ها) أي محبٌ، أي يا محببي»^(٤٢٧).

و قبل عرض تفاعل ابن جنّي أشير إلى أنَّ السكري قد قال قبل هذا البيت:
 «فطرده أهل اليمين، فوثب على حيّمة لبني أسد بن حرمي، فأخذوه، ليُنزلوه عنها، فقال...»^(٤٢٨). أمّا عن تفاعل ابن جنّي، فالواضح من خلال تعليقه على هذا البيت

إشارته إلى جواز كون الكلام (الجُدُّ) ثُمَّ حذف الشاعر همزة الاستفهام تخفيفاً، وكلمة (هُوَ) خبر (الجُدُّ) وهو ضمير ما كانوا عليه، نظير الضمير في قوله: (إذا كان غداً فأتني)، والتثليل في الضمير لغة فيه، قوله (أنْ تنزلوني) بدلٌ من (هُوَ).

وأمام هذا التَّقْاعِل واستناداً إلى الظروف التي قيل فيها هذا البيت يمكن القول: إنَّ الشاعر قد حذف همزة الاستفهام اعتماداً على التَّنْعِيم المُصَاحِب إلقاء المُوحِي بالاستفهام، ذلك العامل الْهَامُ في تصنيف الجُمْلِ إلى أنماطها المختلفة، من استفهامية وتعجبية وغير ذلك^(٤٢٩)، وهو ما جعل المستمع آنذاك في غير حاجة إلى حرف الاستفهام، لاسيما أنَّ الرواية في شرح السكري (الجُدُّ)؛ ومن ثُمَّ وجَب تنبئه ابن جنِي المُتلقِي على هذا الأمر.

وهنا يحضرني ما قاله أستاذِي الدكتور محمد حماسة: «قد يطرح الشاعر بعض القرائن اعتماداً على قرائن أخرى تؤمِّن إلى ما يريده إليه، وتجعل ما يريدُه غير سافر سُفُور الغُزي». فقد يطرح الشاعر مثلاً بعض الروابط اعتماداً على الرابط النفسي، ومحاولة لِنَقل صورة القلق الذي يعيشُ فيه الشاعر إلى متلقي شِغْرِه كقوله:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا
يُثْبِتُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وقول الآخر:

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي، قَنِيلَاتِي
فالرِّبَاط النفسي هنا أقوى من الرِّبَاط المادي المتمثل في حرف العطف الذي
كان ذِكرُه سيؤدي إلى فتور وترخُّ، لا يرمي إليه الشاعر، فضلاً عن أنَّ «التنعيم»
الذي يلقي به الشاعر أبياته يجعل المستمع في غير حاجة تماماً إلى كل وسائل
الرِّبَط المعروفة، ويمكن أن يُقال مثلاً عن حذف همزة الاستفهام مثلاً،
وتحذف أداة النداء، وغير ذلك؛ مما يدلُّ على أنَّ الشِّعْرَ ينبغي أن تكون الدراسة
الصَّرْفِية والنحوية له مرتبطة بظروفه^(٤٣٠)، وهذا نحن قد ربطنا بين حذف
همزة الاستفهام في قول أبي ذرَّة وبين ظروف الخطاب.

ومن الجدير بالذكر أنَّ مَا أُلْجأَ ابن جِنِّيَ إلى النَّصِّ على حَذْفِ همزة الاستفهامِ حُكْمُهُ أنَّ يقع المُتلقى في لَبَسٍ، فمن البدَهِيِّ أنَّ غيابَ التَّنْغِيمِ في اللُّغَةِ المكتوبة «قد ينتَجُ عنه نوعٌ مِنَ اللَّبسِ، يحتاجُ إلى قرائِنَ أُخْرَى للدلالة على كُونِ الأسلوب خبراً أو إنشاءً؛ ومن ثَمَّ فإنَّ جانِبًا غَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ النُّصُوصِ تتحمَّلُ أنْ يُقَدَّرَ فيها همزةٌ مُحذوفة، وتحتملُ أنْ يكونَ الأسلوبُ خبراً... ويُذَيِّلُ اللَّبسَ قرائِنَ السِّيَاقِ اللفظيَّةِ والحاليةِ»^(٤٣١)، وهذا هو سياقُ الحالِ، على نَحْوِ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ نَقْلاً عن السُّكْرِيِّ، يخبرنا بأنَّ ثَمَّةَ حدِيثاً بينه وبين بنِي حُزَيْمَةَ، بسببِ إِنْزَالِهِمْ إِيَاهُ عن خيمِهِمُّ التي وَثَبَّتَ عَلَيْهَا، مُسْتَفْهِمًا: أهذا الذي هو فيه هو الجُدُّ أمَّ أَنَّهُ شَيْءٌ آخر؟

وبناءً على ذلك حقَّ للقلائلِ أنْ يقولُ: «أَمَّا الخطابُ المُعْطَى والممكُنُ: فهو خطابُ القرائِنِ التي تُحوَّلُ النَّصَّ إلى نَصٍّ آخرَ، بمعنى أنَّ وجودَ القرائِنِ أو انعدامَها يُطْلِقُ مِنْ قَيْدِ الحَقْلِ المرجعيِّ للخطابِ، وذلك بفتحِ حقولٍ أُخْرَى لإِحالاتٍ إِضافيَّةٍ مُمُكِّنةٍ. وقريبُ مِنَ الخطابِ الموزايِّ الذي يطلبُ وعيًا لُغويًّا ببنيةِ النَّصِّ التَّعبيريَّةِ، ومعرفةِ لطائفِ أُسْلُوبِ العربيةِ التي تُوظِّفُ جميعَ إِمكانِيَّاتِ الكلامِ للتَّعبيرِ عن المعنى»^(٤٣٢).

(ب) - الحذف السمعي (الوارد بِقلة):

١- حذفُ (أَنْ) المَضْدِرِيَّةِ:

جاءت إشارةُ ابن جِنِّيَ إلى حذفِ (أَنْ) المَضْدِرِيَّةِ في موضعين اثنينِ، على نَحْوِ ما جاءَ في تعليقه على قولِ عبدِ منافِ الجُرَبِيِّ: (منِ الكامل)

لَوْلَا تُفَلَّقُ بِالْجَارَةِ رَأْسُهُ بَعْدَ السُّيُوفِ أَتَأْكُمْ لَمْ يُكَلِّمِ
فقال: «أراد: لو لا أَنْ تُفَلَّقَ، فَحَذَفَ (أَنْ)، وأوقعَ الفِعلَ. وقد سبقَ القولُ في
مِثْلِهِ، فيه قولُ رُوبِيَّةَ (منِ الرَّجز):

لَوْلَا يُدَالِيَ حَفْضُهُ الْقِدْحَ اثْرَاقَ»^(٤٣٣).

وَقَبْلَ جَلَاءِ كُنْهِ هَذَا الْحَدْفِ أُشِيرُ إِلَى أَنَّ عَبْدَ مَنَافَ قَالَ هَذَا الْبَيْتُ ضِمْنَ قَصِيدَةٍ
قَالَهَا فِي يَوْمِ (الْمَطَاحِل) (٤٣٤)، وَقَدْ سَبَقَهُ بِقُولِهِ :

وَلَقَدْ أَتَاكُمْ مَا تَصُوبُ سُيُوفُنَا
بَعْدَ الْهَوَادَةِ كُلَّ أَحْمَرَ صَمْصَمٍ
خَصَّ الْجَدَائِرُ رَأْسَهُ فَتَرَكَنَهُ
ثُمَّ يَاتِي الْبَيْتُ الَّذِي مَعْنَا، ذَلِكَ الْبَيْتُ الَّذِي أَمْعَنَ ابْنَ جِنِّي نَظَرَهُ فِيهِ، فَرَأَى أَنَّ
الْبِنِيَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ لِقُولِهِ: (لَوْلَا تُفَلَّقُ) تَشِيرُ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ حَذْفًا لَأَنَّ بَعْدَ (لَوْلَا)،
وَالْتَّقْدِيرُ: (لَوْلَا أَنْ تُفَلَّقَ).

وَالْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، قَالَ السَّكَرِيُّ: «أَيُّ مِنْ غَلَظَهُ وَشَدَّدَتِهِ، لَوْلَا أَنَّ رَأْسَهُ شُدَّدَ
بِالْحَجَارَةِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ ضُرِبَ بِالْحَجَارَةِ مَا عَمِلَتِ السَّيُوفُ فِيهِ مِنْ شَدَّدَتِهِ. وَيُكَلِّمُ: يُجَرِحُ.
أَبُو عَمْرُو: يَقُولُ: رَمَيْتُهُ حَتَّى قَتَلْتُهُ، وَلَوْلَا ذَاكَ لَأَتَاكُمْ» (٤٣٥).

وَفِيمَا يَتَّصَلُّ بِهَا الْحَدْفِ أُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ قدْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ إِلَغَاءُ (أَنْ)؛ بِسَبِّبِ ضَعْفِهَا
بِالْحَدْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «وَقَدْ تُحَذَّفُ (أَنْ) قَبْلَ الْمَضَارِعِ فِي غَيْرِ
الْمَوْاضِعِ الْمُذَكُورَةِ، فَتُتْلَغُ غَلَبًا، كَقُولِهِمْ: تَسْمُعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ. وَقُولِ
الشَّاعِرِ:

أَلَا أَئِهَا الزَّاجِريِّيِّيْ أَحْضُرُ الرَّوْغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ الْلَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
وَقُولُ الْآخِرِ:

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بُشْرَطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَانِي قُشْ بِكِيرٍ
تقْدِيرِهِ: أَنْ تَسْمَعَ، وَعَنْ أَنْ أَحْضُرَ، وَإِلَّا أَنْ يَسِيرَ، وَلَكِنَّهُمْ رَفَعُوا، لَأَنَّهُمْ أَلْغَوُا
(أَنْ) لِمَّا ضَعُفَتِ الْحَدْفُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ» (٤٣٦)، وَبِذَلِكَ يَكُونُ تَفَاعُلُ ابْنِ جِنِّي مَعَ
خَطَابِ (عَبْدِ مَنَافِ الْجُرَائِيِّ) مِنْ بَابِ الإِضَافَاتِ الَّتِي تُحْسَبُ لَهُ، حِيثُ حَذْفُ (أَنْ)
بَعْدَ (لَوْلَا) وَوَقْوَعُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا.

٤- حَذْفُ (ما) الْمُشَبَّهَةِ بِ (لا) لُغَةُ هُذِيلٍ :

أشير إلى حذف (ما) المشبهة بـ (لا) في موضع واحدٍ، في تعليق ابن جنٰي على قول شاعر بنى قرٰيم (من الوافر) :

فَزِلْتُمْ تَهْرُبُونَ وَلَوْ كَرِهْتُمْ تَسْوَقُونَ الْخَرَائِمَ بِالنَّقَابِ
فقال: «يريد: ما زلتُم، وهي لغة لهم. الشائع في هذا إنما هو حذف (لا)،
كتقوله: (من الطويل) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرُحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدِيكِ وَأَصَالِي
أي: لا أُبرُح، إِلَّا أَنَّهُ شَبَّهَ (ما) بـ (لا) كما شَبَّهَ (لم) بـ (ما)، قال الأعشى (من
المُتقارب) :

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لِي لَةً فَتَرْقَدَهَا مَعْ رُقَادِهَا
أي: ما تغتمض، وأنشدنا أبو علي: (من الوافر) :

أَجِدَّكَ لَنْ تَرِي بِثُعَيْلَبَاتِ وَلَا بِيَدَانَ نَاجِيَةَ ذَمَوْلَا
أراد (ما ترى)، وذلك أن الفعلَ بعد (أَجِدَّك) إنما هو للحاضر والحال، وتَفَيْ فَعْلِ
الحال إنما هو بـ (ما) دون غيرها»^(٤٣٧).

ففي هذا النص نلاحظ إعمال ابن جنٰي عقله في قول شاعر بنى قرٰيم: (فَزِلْتُمْ)
فقد أشار إلى أن الشاعر يريد: ما زلتُم، بـ حذف (ما) المشبهة بـ (لا)، وهي لغة
هذيل، حيث إنهم يستعملون الفعل (زال) الناقص مجردا من (ما)، وهو ما ورد
أيضا بقول ملِيح، ولم يُشرِّ إليه ابن جنٰي:

يَزَالُ لَكُمْ فِي النَّفْسِ عِنْدِي وَلَوْ نَأْتُ بِكِ الدَّارُ مَكْنُونُ مِنَ الْوُدُّ مُزْلِفُ^(٤٣٨).
وزيادة في الإيضاح أشار ابن جنٰي إلى أن الشائع في هذا إنما هو حذف (لا)،
على نحو ما ورد في قول الشاعر: (فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرُحُ قَاعِدًا) أي: لا أُبرُح، إِلَّا أَنَّهُ
شبَّهَ (ما) بـ (لا) كما شَبَّهَ (لم) بـ (ما)، في قول الأعشى: (أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ

ليلةً) أي: ما تغتمض، وهو ما عليه ما أنسنده أبو علي الفارسي: (أجدك لَنْ ترى بثُعيلبات)، فالالأصل: (ما ترى)؛ وعلة ذلك أنَّ الفِعلَ بعد (أجدك) إنَّما هو للحاضرِ والحالِ، ونفي فِعلِ الحالِ إنَّما هو بـ (ما) دون غيرها.

ولمَّا كان شاعرُ بني قَرِيمٍ يحكى الحالَ والحاضرَ، فإنَّه لكي ينفي الحالَ أراد (ما)، ثمَّ حذفَها؛ لأنَّه في حالِ الحديثِ عن هروبِ مَنْ يخاطبُهم، على الرَّغمِ من كراهيتهِم ذلك الهروب، وهو ما يُناسبُهُ الحدفُ لا الذِّكرُ، بالإضافة إلى أنَّ هذا الحدفَ قد أُسْهِمَ في استقامةِ وزنِ الواهرِ؛ ومن ثُمَّ كان ما كان مُستثِمِّا لُغَةَ قومِهِ في النَّصِّ على ما يُريد.

رابعاً - حذف الجملة:

انحصرت الإشارةُ إلى حذفِ الجملةِ لدى ابن جِنِي في موضعٍ واحدٍ من تمامِهِ، حيثُ الإشارةُ إلى حذفِ جوابِ (لَمَا)، في تعليقهِ على قولِ مُلِيجِ بنِ الحَكَمِ (من الطَّوِيلِ) :

إِلَيْهَا وَحْتَى طَبَقَتْ بِالْكَلَاكِلِ
وَقَامُوا إِلَيْهَا بِالْوَلَايَا فَشَمَرَتْ

قال: «أراد فما دَنَتْ، قال: ومعناه تقرَّبُتِ الأرضِ إليها لِسَعَةِ أجوافِها
وعظمِ بطونِها، هذا الذي ادعى السُّكَّريَّ فيهُ أنَّ (لَمَا) شيءٌ لم يعلمهُ
أبي في نَثْرٍ ولا نَظْمَ، ولا المعنى أَيْضًا عليهِ، ألا ترى أنَّه لم يرُدْ أنَّها لم تَدُنْ مِنَ
الْأَرْضِ حَتَّى كذا، والمعنى أنَّها لَمَّا دَنَتْ مِنَ الْأَرْضِ وتَقَرَّبَتْ وأَزْرَقتْ أَجْوافَهَا بِهَا كَانَ
كذا. ولكنَّ النَّظَرَ في جوابِ (لَمَا) أينُ هو؟ فَأَمَّا على مذهبنا، فإنَّه على حذفِ
الجوابِ لِلْعِلْمِ بهِ، كما قَدَّمنَا القولَ فيهِ مِنْ قولهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَ وَتَلَهُ لِلْجَبَّينِ
وَنَدَيَّنَهُ﴾، وأمَّا على قولِ البغداديينِ، فإنَّه يجيءُ على زِيادةِ الواوِ، كأنَّه
قال: قامُوا إِلَيْهَا بالْوَلَايَا، وقال: يجيءُ على قَوْلِنَا جميًعاً أنْ تكونَ الفاءُ زائدةً، كأنَّه
قال: شَمَرَتْ، لأنَّنا نَحْنُ نَرَى زِيادةَ الفاءِ كَمَا يَرَوْنَهُ هُمْ»^(٤٣٩).

فهذا النَّصْ يُلاحظُ مِن خلاله أَنَّ ثَمَةَ تَمَعِنًا لَدِي ابْنِ جِنِّي فِي خَطَابِ (مُلَيْجَ) وَتَفَاعِلًا مَعَهُ، فَقَدْ عَلَقَ السُّكَّري عَلَى هَذَا الْخَطَابِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: أَرَادَ: فَمَا دَنَتْ (٤٤٠)، وَهُوَ مَا يَتَضَعُّ مِن خلاله إِشَارَةُ السُّكَّري إِلَى أَنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (مَا)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ قَوْلُ ابْنِ جِنِّي: هَذَا الَّذِي ادَّعَى السُّكَّري فِيهِ أَنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (مَا) شَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ أَبِي فِي نَثَرٍ وَلَا نَظْمَمٍ، وَلَا الْمَعْنَى أَيْضًا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّهَا لَمْ تَدْنُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى كَذَا؟!

هَذَا، وَمِنَ الْمُفَيَّدِ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ (مُلَيْجَ) مِنْ قَصِيَّدَةِ لَهُ، يَتَحَدَّثُ فِيهَا عَنْ فَرَاقِ (لَيْلَى) وَتَجْهِيزِهِمُ الْإِبْلَ النَّاجِيَةَ فِي نَشَاطِهَا وَسُرْعَتِهَا، الْمُحَمَّلَجَةُ (الشَّدِيدَةُ الطَّيِّبَةُ وَالْجَدْلِ) تَشَبِّيَهَا لَهَا بِالْعَيْرِ الْوَحْشِيَّةِ الْمُحَمَّلَجَةِ (الَّتِي دُوَخَلَ خَلْفُهَا اِكْتِتَازًا، فَكَانَتْ شَدِيدَةُ الْفَتْلِ وَالْإِدْرَاجِ)، هَذِهِ الْإِبْلُ تَوَصُّفُ بِأَنَّهَا دُفْقُ، أَيْ أَسْنَانُهَا مُنْتَصَبَةٌ إِلَى الْخَارِجِ، كَأَنَّهَا تُغَرِّدُ... إِلَخَ (٤٤١)، إِلَى أَنَّ يَأْتِي الْبَيْتَانُ الْلَّذَانِ مَعَنَا، فَيَرِي ابْنُ جِنِّي أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهَا (الْإِبْلُ) لَمَّا دَنَتْ مِنَ الْأَرْضِ وَتَقَرَّبَتْ وَأَلْزَقَتْ أَجْوَافَهَا بَهَا بَعْدَ شَدَّهَا مِنْ خَطَامِهَا أَوْ خَزَامِهَا كَانَ كَذَا، وَهُوَ مَا أَوْيَدَهُ، أَيْ كَانَ مَا كَانَ مِنْ وَضِعِ الْهَوَاجِ؛ كَيْ تَقَرَّ بِهِ (لَيْلَى) لِلرَّحِيلِ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا مجَالٌ لِمَا قَالَ بِهِ السُّكَّريُّ.

- وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ جِنِّي عَنْ جَوَابِ لَمَّا - وَهُوَ مَا نَحْنُ بِصَدِدهِ - فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ جَوَابَ (لَمَّا) قَدْ حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، عَلَى نَحْوِ حَذْفِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَ وَتَلَّهُ لِلْجِنِّينَ وَنَدَيْتَهُ﴾ (١٦١)، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ - فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَذَهِبِهِمْ، بَلْ عَلَى مَذَهِبِ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوِيًّا - فَالْجَوابُ قَوْلُهُ: قَامُوا إِلَيْهَا بِالْوَلَايَا، وَذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ، فِي إِشَارَةٍ إِلَى تَعَانِقِ الْحَذْفِ مَعَ الزِّيَادَةِ فِي التَّوَجِيهِ وَالتَّأْوِيلِ. وَمِمَّا لَا شَكَ فِيهِ أَنَّ هَذَا الْحَذْفُ مَا كَانَ إِلَّا بِسَبِيلِ إِرَادَةِ الشَّاعِرِ أَنْ يُعَمِّلَ الْمُتَلَاقِي عَقْلَهُ فِي الْمَحْذُوفِ الَّذِي يَمْكُنُ اسْتِنبَاطُهُ مِنْ خَلَالِ سِيَاقِ الْكَلَامِ، مُشارِكًا الْمُبْدِعِ فِي تَشْكِيلِ الْمَعْنَى؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ التَّفَاعُلُ الْمُفْخَضِي إِلَى التَّوَاصِلِ.

أضف إلى ذلك أن حذف الجملة قد أسهّم في توافق النّظام النّحوي مع النّسج الشّعري، فاستقام وزن الطّويل، وصحت القافية برويّها المُراد، وكان ما تبقى بعد الحذف-ليس هنا فحسب، بل على مدار هذا الفصل - من الألفاظ وأفيًا بالغرض، فامكّن أن توصّف هذه الألفاظ بأنّها «إِنْ قلْتَ، فَقَدْ آنَافْتَ مَعْانِيهَا عَلَى الْغَايَةِ، وَلَمْ تَقْفُ عَلَى حُدُّ وَنَهَايَةِ، وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ أَعْلَى طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ»^(٤٤٢).

وممّا لا يُنكرُ أن إشارات ابن جنّي إلى الحذف - من خلال تفاعله النّحوي-في شعر الهذليين، يمكن أن يفهم من خلالها - بعد إمعان النظر بها - أنّ الحذف قد أسهّم في تحقّق التّماسك النّصيّ - وهو ما أدركه ابن جنّي - أو ما يسمّى بالاتّساق أو الاحتياك «مِنْ الْحَبْكِ الَّذِي مَعْنَاه الشَّدُّ وَالْإِحْكَامُ، وَتَحْسِينُ أَثْرِ الصَّنْعَةِ فِي التَّوْبِ، فَحَبْكُ التَّوْبِ سَدُّ مَا بَيْنَ خَيْوَطِهِ مِنَ الْفُرَجِ وَشَدُّهُ وَاحْكَامُهُ، بِحِيثُ يُمْنَعُ عَنِ الْخَلَلِ مَعَ الْحُسْنِ وَالرَّوْنَقِ. وَبِيَانِ أَخْدِهِ مِنْهُ أَنَّ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مِنَ الْكَلَامِ شُبِّهُتْ بِالْفَرَجِ بَيْنَ الْخَيْوَطِ، فَلَمَّا أَدْرَكَهَا النَّاقْدُ الْبَصِيرُ بِصَوْغِهِ الْمَاهِرِ فِي نَظَمِهِ، وَحَوْكِهِ، فَوَضَعَ الْمَحْذُوفَ مَوَاضِعَهُ، كَانَ حَابِكًا لَهُ مَانِعًا مِنْ خَلَلٍ يَطْرُقُهُ، فَسَدَّ بِتَقْدِيرِهِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْخَلَلُ، مَعَ مَا أَكْسَبَهُ مِنَ الْحُسْنِ وَالرَّوْنَقِ»^(٤٤٣).

* * *

المَبْحَثُ الثَّانِي: الْإِحْلَالُ

أوَّلًا- الإِحْلَالُ فِي الْأَفْعَالِ^(٤٤٤):

(أ) - أفعالٌ تتعدّى بِنَفْسِهَا وَتَرُدُّ فِي السَّيَاقِ مُتَعَدِّيَةً بِحَرْفِ جَرِّ:

جاءت إشارة ابن جِنِي إلى الأفعال التي تتعدّى بِنَفْسِهَا، وَتَرُدُّ فِي السَّيَاقِ مُتَعَدِّيَةً بِحَرْفِ جَرِّ في ثلاثة مواضعٍ من (ال تمام)، نحو ما جاء في تعليقه على قول أبي صخر: (من الطويل)

إِذَا عِشْتَ لِي حَتَّى أَمُوتَ فَلَا أَسْلَ خِلَافَكَ فِي عَيْشٍ وَمَا حَمَّ وَاجِبٌ
فَقَالَ: «أَكَ فِي (أَسْلَ) وَجْهَانَ، أَحْدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ الرَّفْعَ، فَلَا أَسْلَ خِلَافَكَ، فَأَسْكَنَ
لَكُثْرَةِ الْحَرْكَاتِ، كَوْلُهُ: (مِنَ السَّرِيعِ)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلِ
وَالْآخِرُ: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الدُّعَاءَ، أَيْ: فَلَا سَأَلْتُ، فَجزَمَ لِذَلِكَ، وَدُخُولُ (في) هَنَا حَمْلُ
عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى: (سَأَلْتُكَ فِي كَذَا) رَغْبَتُ إِلَيْكَ فِيهِ، فَلَمَّا دَخَلَهُ هَذَا الْمَعْنَى جَازَ
فِيهِ (في)، كَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَرَفَثْتُ إِلَّا نِسَاءِكُمْ﴾، وَقَدْ تَقدَّمَ ذِكْرُهُ^(٤٤٥).

وقد سبق الحديث عن هذا البيت فيما يحمل الجزم والرفع، وأشارت هناك إلى أنَّ قولَ أبي صخر الْهَذَلِيِّ مِنْ أَبْيَاتٍ صَدَّ حِدِيثَهُ عَنْ شَخْصٍ يُسَمَّى (أَبَا^(٤٤٦)
خَالِدٍ)، مُشِيرًا فِي الْبَيْتِ الَّذِي مَعَنَا إِلَيْهِ لَنْ يَسْأَلْ أَحَدًا مَا عَاشَ أَبُو خَالِدٍ،
فِيمَا يَتَّصِلُ بِعَيْشِهِ، وَإِزَاءَ ذَلِكَ رَأَى ابْنُ جِنِي النَّحْصَ عَلَى وَجْهِ جَزْمِ الْفِعْلِ (أَسْلَ)
وَرَفْعِهِ، وَهُوَ مَا فَرَغْتُ مِنْهُ هَنَاكَ.

أَمَّا هُنَّا، فَإِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ إِمْعَانِ ابْنِ جِنِي نَظَرَهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: (فَلَا أَسْلَ
خِلَافَكَ فِي عَيْشٍ) مِنْ بَابِ أَنَّ الْفِعْلَ (سَأْلَ) جَاءَ هُنَّا مُتَعَدِّيًّا بِحَرْفِ الْجَرِّ (فِي)،
وَالْأَصْلُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾^(٤٤٧)
فَالْفِعْلُ (ظلم) يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هُوَ الْكُفْرُ مِنْ وَاحِدٍ عُدِّيَ تَعْدِيَتْهُ أَوْ هُوَ

وبناءً على ما تقدمَ من فَهْمٍ كان تعليِّلُ ابنِ جِنِي لِهذا الإِحلالِ أو التَّضمينِ بالحَمْلِ عَلَى المعنى^(٤٠٤)، وَمِنْ ثَمَّ دَخَلَتْ (فِي)؛ لَأَنَّ معنِيَ: (سَأَلْتُكَ فِي كَذَا) رغبَتْ إِلَيْكَ فِيهِ، فَلَمَّا دَخَلَهُ هَذَا المعنى جَازَ فِيهِ (فِي)، كَقُولُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ: «الرَّفَثُ إِلَى نَسَائِكُمْ»، وَهُوَ مَا جَعَلَهُ ابْنُ جِنِي مِنْ قَبِيلِ الاتِّساعِ، فَقَالَ: «أَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى فَعْلٍ آخَرَ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَتَعَدِّدُ بِحَرْفٍ وَالآخْرُ بَآخِرٍ، فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَسَسَّعُ، فَتَقُوْعُ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ مَوْقَعَ صَاحِبِهِ، إِيذَانًا بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ الْآخَرِ، فَلَذِكَ جِيءُ مَعَهُ بِالْحَرْفِ الْمُعْتَادِ مَعَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهِ... إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ: رَفَثَ بِالْمَرْأَةِ فِي معنِيٍّ: أَفْضَى إِلَيْهَا جَازَ أَنْ يَتَبَعَ الرَّفَثُ الْحَرْفُ الَّذِي بَابُهُ الْإِفْضَاءُ، وَهُوَ إِلَيْهِ»^(٤٠٥).

وَمِنْ إِعْطَاءِ الْكَلَامِ حَقَّهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ (سَأْل) قَدْ حَلَّ مَحْلَهُ (رَغْبَ) مُتَضَمِّنًا مَعْنَاهُ، وَمِنْ ثُمَّ تَعْدَى بِحَرْفِ الْجَزِّ (فِي)، فَإِنَّ ذَلِكَ انعكَسَ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ مَعْنَى الْفِعْلَيْنِ فِي خَطَابِهِ مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فِيمَا يُقْيِيمُ بِهِ عَيْنِيهِ مُدَّةَ حَيَاةِ (أَبِي خَالِدٍ)، مِنْ مُنْطَلِقَةِ أَنَّ سُؤَالَهُ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهِ، وَلَنْ يَرْغَبَ فِيهِ الشَّاعِرُ، فَهَذَا وَاجْبُ قُضَى وَقُدْرَ.

وهو ما يؤكد قول القائل: «فَالْتَّضْمِينُ صَلْةٌ بِقَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ مِنْ جَهَةِ تَعْدِيِ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ أَوْ تَعْدِيْهُ بِالْحُرْفِ، وَصَلْةٌ بِعِلْمِ الْبَيَانِ مِنْ جَهَةِ التَّصْرِيفِ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ، وَعَدْمِ الْوَقْوفِ بِهِ عِنْدَ حَدٍّ مَا وُضِعَ لَهُ . وَمِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ لَمْ يَكُنْ كَبِيْرَةً قَوَاعِدِ عِلْمِ النَّحْوِ، قَدْ يَسْتَوِي فِي الْعَمَلِ بِهَا خَاصَّةُ النَّاسِ وَعَامَّتُهُمْ»^(٤٥٦).

(ب)-أفعالٌ تأتي بمعنى أفعالٍ آخرٍ دون تغييرٍ في الوظيفة التركيبية:
 تَحُلُّ فِي الْلُّغَةِ أفعالٌ بمعنى أفعالٍ آخرٍ، لكنها لا تتحولُ مِنْ لزومٍ إِلَى تَعْدِيْ أو مِنْ تَعْدِيْ إِلَى لزومٍ، بل إِنَّ الْفِعْلَ النَّائِبَ وَالْفِعْلَ الْمُنْوَبَ عَنْهُ كُلَّاهُما يُشَتَّرِكُ فِي التَّعْدِيْ أو الْلَّزَوْمِ؛ ولَذِكَرِ يَحْلُّ مَحْلَ نَظِيرِهِ دُونَ تَغْيِيرٍ فِي الْوَظِيفَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ «التَّعْدِيْ واللَّزَوْمُ»، وَتَكَمَّنُ فَائِدَةُ هَذِهِ الْإِحْلَالِ فِي ثَرَاءِ الْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ، بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ.
 وقد وردَ هَذِهِ الْصَّرْبُ مِنِ الْإِحْلَالِ أَوِ التَّضْمِينِ فِي مَوْضِعَيْنِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرِ: (من الطَّوِيل)

فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَرَّ عَرْشَهُ عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لَا أَعْلَمُهُ بُطْلًا
 بِأَنَّ لِلَّئِلَى فِي الْفَوَادِ عَلَاقَةٌ عَلَى الْيَأسِ يَوْمًا مَا سَقَى الشَّرَبُ النَّخْلَا
 فَقَالَ: وَقَوْلُهُ: (لَا أَعْلَمُهُ بُطْلًا) مَنْقُولٌ مِنْ (عِلْمِ الْمُتَعْدِيَّةِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ
 بِمَعْنَى (عَرَفَ) كَقُولَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ عِلِّمْتُمُ الَّذِينَ أَعْتَدْنَا مِنْكُمْ فِي السَّبْت﴾
 أَيْ: عَرَفْتُمُ، أَلَا ترَا هَذَا إِلَى مَفْعُولِيْنِ، أَحْدُهُمَا الْهَاءُ وَالْآخَرُ (بُطْلًا) وَلَوْ كَانَتْ مَنْقُولَةً
 مِنِ الْمُتَعْدِيَّةِ إِلَى مَفْعُولِيْنِ لَوَجَبَ أَنْ تَخَطَّى إِلَى التَّالِثِ؛ لَأَنَّ تَلْكَ مَتَى تَعْدَتْ إِلَى
 اثْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنَ التَّالِثِ إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا الْخَلَافُ هُلْ يَجُوزُ الاقتَصَارُ عَلَى الْمَفْعُولِ
 الْأَوَّلِ دُونَ النَّاثِنِيِّ وَالنَّاثِلِ ثَوْلِيْ؟^(٤٥٧)

وهو ما تَتَضَخُّ مِنْ خَلَالِهِ إِشَارَةُ ابْنِ جِنِّيِّ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ (أَعْلَمُ الْمَنْقُولِ مِنْ (عِلْمِ الْمُتَعْدِيَّةِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فِي قَوْلِهِ: (لَا أَعْلَمُهُ بُطْلًا) قَدْ حَلَّ مَحْلَ الْفِعْلِ (عَرَفَ) مُتَضَمِّنًا مَعْنَاهُ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عِلِّمْتُمُ الَّذِينَ

أَعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ》 أي: عرفتم، فلما وُجِدَتْ عَلَاقَةُ التَّرَادِفِ فِي الْاسْتِعْمَالِ بَيْنَهُمَا كَانَ القَوْلُ بِأَنَّ (عِلْمًا) تَضَمَّنَ مَعْنَى (عَرْفًا).

لَكُنْ مَا صِلَةُ ذَلِكَ بِالْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ؟ إِنَّ هَذِهِ الصِّلَةَ تَكْمِنُ فِي ثَرَاءِ الدَّلَالَةِ عَنْ طَرِيقِ تَضَمُّنِ الْفِعْلِ (عِلْمًا) مَعْنَى الْفِعْلِ (عَرْفًا)، وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى قَسْمٍ أَبْيَ صَخْرٍ بِالْمَوْلَى - عَزَّ وَجَلَّ - الَّذِي عَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، عَلِمَهَا حَقًّا لَا باطِلًا، وَعَرَفَهَا كَذَلِكَ - بِأَنَّ لِلَّيْلَى فِي قَلْبِهِ مَكَانَةً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ يَأْسِهِ مِنْهَا، مَادَامَ النَّخلُ يُسْقَى بِمَاءِ الشَّرْبِ، وَالشَّرْبُ الْحُوَيْضُ يُخْفَرُ حَوْلَ النَّخْلَةِ مُدَّةً بِقَائِهِ.

وَقَدْ دَلَّ أَبْنُ جِنِّيٍّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّاعِرَ قدْ عَدَاهُ إِلَى مَفْعُولِينَ، هَمَا الْهَاءُ فِي (أَعْلَمُهُ) وَ(بُطْلَا)، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مَنْقُولاً مِنَ الْمَتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولِينَ لَوَجَبَ أَنْ يَتَعَدَّ إِلَى التَّالِثِ؛ لَأَنَّ تَلْكَ مَتَى تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنَ التَّالِثِ إِجْمَاعًا، لَدِي النَّحَويِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، فَهُوَ الْقَائلُ: «أَعْلَمُ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبَلْدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا أَعْطَاكَ حَصْمُكَ يَدَهُ أَلَا يُخَالِفُ الْمَنْصُوصَ، وَالْمَقِيسَ عَلَى الْمَنْصُوصِ»^(٤٥٨).

ثَانِيًّا - إِحْلَالُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ:

(أ) إِحْلَالُ الْحُرُوفِ مَحَلَّ الْأَسْمَاءِ (عَنْ بَعْدِ بَعْدِهِ):

جاءت الإشارةُ إِلَى كُونِ (عَنْ) بَعْدِ بَعْدِهِ (بَعْدِ بَعْدِهِ) فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَعْلِيقِ أَبْنِ جِنِّيٍّ عَلَى قَوْلِ مُلِيْحٍ بْنِ الْحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ):

فَمَا كَانَ عَنْ يَوْمَيْنِ حَتَّى تَصَدَّعُوا لِبَيْنِ كَمَا أَنْشَقَ الرِّدَاءُ الْمُصَيَّحُ
فَقَالَ: «يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) زَائِدَةُ حَتَّى كَانَهُ قَالَ: فَمَا كَانَ يَوْمَانِ، أَيْ فَلَمْ يَمضِ يَوْمَانِ حَتَّى تَصَدَّعُوا، وَقَدْ جَاءَتْ زِيَادَةُ (عَنْ) قَالَ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

أَنْدَفَعَ عَنْ نَفْسٍ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَا الْتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

إِلَّا أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ زَادَ (عَنْ) فَقَدْ حَذَفَ أُخْرَى قَبْلَهَا، وَنَحْوُهُ بَيْتُ الْكِتَابِ:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيهِكَ يَغْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ
 زَادَ (عَلَى) وَحَذَفَ (عَلَى) أي: لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ
 فَقَدْ زِيَّدَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (عَنْ) وَ(عَلَى) جَمِيعًا، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (عَنْ) غَيْرَ
 زَائِدَةً فِي الْبَيْتِ، وَلَكِنْ عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَانَ) مُضْمِرًا فِيهَا، فَكَانَهُ قَالَ: فَمَا كَانَ
 مَا نَحْنُ فِيهِ عَنْ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ، أَيْ بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ حَتَّى كَانَ كَذَا وَكَذَا، فَيَكُونُ
 (عَنْ) بِمَعْنَى (بَعْدِ)، كَقُولُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَتَرَكُنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِ﴾^(٤٥٩).

فَبَيْتُ (مُلِيَّح) مِنْ أَبْيَاتِ، يَتَحَدَّثُ فِيهَا عَنْ اسْتِعْدَادِ قَوْمٍ (سُعْدِي) - الْمُعَبَّرِ
 عَنْهَا بِاسْمِ (اللَّيلِي) فِيمَا تَلَى هَذَا الْبَيْتَ مِنْ أَبْيَاتٍ - لِلرَّاحِيلِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ
 يَمْضِ يَوْمَانِ حَتَّى رَحَلَ الْقَوْمُ قَاطِعِينَ الْأَرْضَ فَرَاقًا، كَأَنَّهُمْ شَقَّوْا الْأَرْضَ نِصْفَيْنِ
 كَالرِّدَاءِ الْمَتَشَقِّقِ.

وَإِذَا هَذَا الْمَعْنَى كَانَ إِعْمَالُ ابْنِ جَنِّي نَظَرَهُ، فَأَسْفَرَ تَفَاعُلَهُ عَنِ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ
 (عَنْ) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً. لَكِنْ مَا يَهْمِنَا الإِشَارَةُ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهَا غَيْرَ زَائِدَةٍ فِي
 الْبَيْتِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى (بَعْدِ)، عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَانَ) مُضْمِرًا فِيهَا، فَكَانَهُ قَالَ:
 فَمَا كَانَ مَا نَحْنُ فِيهِ عَنْ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ، أَيْ بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ حَتَّى كَانَ كَذَا وَكَذَا،
 فَيَكُونُ (عَنْ) بِمَعْنَى (بَعْدِ) كَقُولُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَتَرَكُنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِ﴾^(٤٦٠)، أَيْ
 حَالَةٌ بَعْدَ حَالَةٍ^(٤٦٠).

وَلَمَّا كَانَ الشَّاعِرُ لَا يُمْكِنُهُ الْقُولُ: فَمَا كَانَ بَعْدَ يَوْمَيْنِ، عَلَى تَقْدِيرِهِ: فَمَا كَانَ مَا
 نَحْنُ فِيهِ عَنْ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ؛ مِنْ أَجْلِ الْحَفَاظِ عَلَى وَزْنِ الْطَّوَّيلِ وَتَصْحِيفِ الْقَافِيَّةِ
 بِرَوْيَاهَا الْمُرَادِ، وَهُوَ مَا يَدِلُّ عَلَى أَهْمَيَّةِ الْوَزْنِ الْعَروضِيِّ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ^(٤٦١)، فَقَدْ
 لَجَأَ إِلَى إِحْلَالِ الْحَرْفِ (عَنْ) مَكَانِ الْاِسْمِ (بَعْدِ)، مُضَافًا إِلَى مَا سَبَقَ الْجَمْعُ بَيْنَ
 مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ، أَيْ أَنَّ هَذَا الْإِحْلَالُ غَرْضُهُ الرَّئِيسُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ تَابَعَ الرَّكْبَةَ
 فَكَانَتْ ثَمَّةَ حَالَةً جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّجَهِيزُ لِلرَّاحِيلِ بِيَوْمَيْنِ مُجَاوِزَةً لَهَا، وَهُوَ مَا أَسْهَمَ

في ثراء الجانب الدلالي بخطاب ملتحٍ. وهو ما عليه قول الأعشى^(٤٦٢) :

ثُمَّ وَصَلَتْ صَرَفَةً بِرَبِيعٍ حِينَ صَرَفْتَ حَالَةً عَنْ حَالٍ
قوله: (صرفتَ حَالَةً عَنْ حَالٍ) جملة فعليةٌ خبريةٌ مثبتة، نمطها:

فعل + فاعل + مفعول + حرف جر + اسم مجرور

والبنية الأساسية هي: صرفتَ حَالَةً بَعْدَ حَالٍ، أي أَنَّ (عَنْ) حَلَّتْ مَحَلَّ (بعد) فجاءت مرادفةً لها. فالشاعر في سياق مَدْحِه الأسود بن المنذر اللخمي قائلًا له: «لقد ملكت نواصي «دودان» و«ذبيان» حين كرهوا البأس، ولم يصبروا للقتال، واتّصل في حربهم الشتاء بالربيع حتى بدلتهم حالاً بعد حال»^(٤٦٣).

ولما كان بإمكانه القول (صرفتَ حَالَةً بَعْدَ حَالٍ) فإنَّ عُدولَه عن هذا دلالة على أنَّ هذه الحالة جاءت بعد تلك مجاوزةً لها. وهو الأمرُ الذي يمكنُنا من القول بأنَّ إحلالَ (عن) محلَّ (بعد)، قد اتسم بالجمع بين المعنيين، أعني معنى (عن) وهو المجاوزة، ومعنى (بعد)، أي أَنَّ هذه الحالة جاءت بعد الأخرى ومجاوزة لها، وهو الأمرُ الذي أدى إلى ثراء المعنى؛ ومن ثَمَّ اتّضح - بما لا يدع مجالاً للشك - أنَّ المُتلقّي يُشكّل بما أُوتِي مِنْ أدواتٍ عَنْصراً رئيساً في إدراك مواضع الإحلال، وهو الأمرُ الذي يؤدي إلى فَهْم التركيب ومن ثَمَّ يكون فَهْمُ النَّصِّ، أي فَكُّهُ تركيبياً مِنْ أَجلِ إعادة بنائه دلاليًا^(٤٦٤).

(ب)- إحلال الأسماء محل الحروف (حين بمعنى أن):

ورد التّنبيه على إحلال الأسماء محلَّ الحروف في موضع واحدٍ، في تعليق ابن جنّي على قول أبي صخرٍ لسعيدٍ بن عبد الملك: (من الوافر):

أَصَابَ أَبَوْ سَعِيدٍ حِينَ سَمَّى سَعِيدًا

فقال: «لم يفسّره أبو سعيد السكري، والقول عليه أنَّه كأنَّه قد أصاب والد سعيد حين أجمع تسميته في أنَّ سماه سعيداً، فاستعمل (حين) الثانية في موضع (أنَّ) وقد كثُر استعمال ظروف الزَّمان عن (أنَّ)، وذلك لمقاربة المصدر لظرف الزَّمان، من ذلك قوله: (أحسنت إليك إذ أطعنتني) معناه: أنْ أطعنتني، أي: من أجلِّ أنْ أطعنتني، وأسألت إليك إذ عصيتني، أي: من أجلِّ أنْ عصيتني، إلا ترى أنَّ الثاني مُسبَّب عن الأول، ومنْ حُكم السبب أنْ يتقدَّم ما كان مُسبَّباً عنه، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَلَن يَنْفَعُكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشَرِّكُونَ﴾^(٤٦)، أي: بل ينفعكم منْ أجلِّ أنْ ظلمتم اشتراككم في العذاب، وله نظائر، وفي هذه الآية ما هو أكثر منْ هذا، ولابي عليٍّ فيها قولٌ، وراجعته فيها، فخرج ما قد أثبتت»^(٤٧).

فيبيت أبي صخرٍ من أربعة أبياتٍ، قالها لسعيد بن عبد الملك بن مروان، وهو سعيدُ الخير^(٤٨)، مُشيرًا إلى أنَّ والد سعيد قد أصاب حين أجمع تسميته في أنَّ سماه سعيداً، وإزاء هذا القول كان تفاعلاً ابن جنِّي في إشارته إلى أنَّ أبا صخر قد استعمل (حين) الثانية، وهي اسم محل (أنَّ) وهي حرف، فقد كثُر استعمال ظروف الزَّمان عن (أنَّ).

ولمَّا كان هذا كذلك، فلا بدَّ من الإشارة إلى علته الكامنة في مقاربة المصدر لظرف الزَّمان، ومن ذلك قوله: (أحسنت إليك إذ أطعنتني) معناه: أنْ أطعنتني، أي: منْ أجلِّ أنْ أطعنتني، وأسألت إليك إذ عصيتني، أي: منْ أجلِّ أنْ عصيتني، فالثانية مُسبَّب عن الأول، ومنْ حُكم السبب أنْ يتقدَّم ما كان مُسبَّباً عنه، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَلَن يَنْفَعُكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشَرِّكُونَ﴾^(٤٩)، أي: بل ينفعكم منْ أجلِّ أنْ ظلمتم اشتراككم في العذاب.

وبذلك يكون أبو صخر قد هدَّف من وراء هذا الإحلال إلى بيان أنَّ السبب كامنٌ في ظرف التسمية، أي أنَّ الشاعر يريد الإدلة بأنَّ ممدواه قد أصاب أبوه، منْ أجلِّ أنْ سماه سعيداً آنذاك حين مولده.

ولا يخفى على المُتلقّى الكريم ما لِهذا الضربِ من الإحلالِ مِنْ أثرٍ في تحققِ
تفعيلةِ عروضِ الواقفِ، فمن المعلومِ أنَّ تقطيعَ البيتِ ووزنهُ هكذا:

أَصَابَ أَبُو / سَعِيدُنْ حَيْ / نَسْمَمَا هُوَ / سَعِيدَا
 سَعِيدُنْ حَيْ / نَسْمَمَا هُوَ / سَعِيدَا
 مُفَاعَلْتُنْ / مُفَاعَلْتُنْ / فَعُولُنْ فَعُولُنْ
 وهو ما يَنْتَضِجُ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّهُ لو قالَ (أنْ سَمَّي) لاستقامت التفعيلةُ الثانيةُ دونِ
 عروضِ الْبَيْتِ، وهو ما يُعرِّبُ عن إسهامِ هذا الإحلالِ في توافقِ البناءِ النَّحويِّ معِ
 النَّسْجِ الشُّعُوريِّ.

(ج) - **غَيْرُ الْجَائِزِ** في إحلال الأسماء محل الحروف (لِمَا لا تكون بمعنى ما):
 أُشِيرَ إلى غيرِ الجائزِ فيما يتَّصل بإحلالِ الأسماءِ محلَّ الحروفِ، في تعليقِ ابنِ
 جُنَاحٍ على قولِ (مُلِيْحٍ بْنُ الْحَكَمِ) السَّابِقِ ذِكْرُهُ: (من الطَّوِيلِ)

فَلَمَّا دَنَتِ مِلَارَضٍ حَتَّى تَقَرَّبَتِ
 إِلَيْهَا وَحَتَّى طَبَقَتِ بِالْكَلَاكِلِ
 وَقَامَ— وَإِلَيْهَا بِالْوَلَايَا فَشَمَرَتِ
 بِهَا قَرَادَاتُ النَّيِّ شُمُّ الْكَوَاهِلِ
 فقال: «قال: أرادَ فَمَا دَنَتْ، قال: وَمَعْنَاهُ تَقَرَّبَتِ الْأَرْضُ إِلَيْهَا لِسَعْةِ أَجْوَافِهَا
 وَعَظَمَ بَطْوَنِهَا، هَذَا الَّذِي ادَّعَى السُّكَّرِيُّ فِيهِ أَنَّ (لِمَا) بِمَعْنَى (ما) شَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ
 أَبِي فِي نَثْرٍ وَلَا نَظْمَ، وَلَا الْمَعْنَى أَيْضًا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّهَا لَمْ تَدْنُ مِنَ
 الْأَرْضِ حَتَّى كَذَا، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا لَمَّا دَنَتِ مِنَ الْأَرْضِ، وَتَقَرَّبَتِ وَالْزَقْتُ أَجْوَافُهَا بِهَا
 كَانَ كَذَا. وَلَكِنَ النَّظَرُ فِي جَوَابِ (لِمَا) أَينَ هُو؟ فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا، فَإِنَّهُ عَلَى حَذْفِ
 الْجَوابِ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَمَا قَدَّمَا الْقَوْلُ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَ وَتَلَهُ
 لِلْجَيْنِ ﴾ وَنَدَنَتِهُمْ ﴾، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينِ، فَإِنَّهُ يَجِيُّ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ، كَأَنَّهُ
 قَالَ: قَامُوا إِلَيْهَا بِالْوَلَايَا، وَقَالَ: يَجِيُّ عَلَى قَوْلِنَا جَمِيعًا أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ زَائِدَةً، كَأَنَّهُ
 قَالَ: شَمَرَتِ، لَأَنَّنَا نَحْنُ نَرَى زِيَادَةَ الْفَاءِ كَمَا يَرَوْنَهُمْ﴾ (٤٦٧).

فقد تقدّم عرض هذا الموضع في الحديث عن حذف الجملة حيث البحث عن جواب (لما)، أمّا الحديث هنا، فعن غير الجائز في إحلال الأسماء محلّ الحروف، انطلاقاً من تفاعل ابن جنّي مع خطاب (ملح)، فقد أشار السكري إلى أنَّ ملائحة قد استعملَ (لما) بمعنى (ما) مُشيرًا إلى أنَّ معناه: تقربت الأرض إليها لسعة أجواها وعظام بطونها^(٤٦٨).

وإذاء ذلك كانت إشارة ابن جنّي إلى أنَّه مِنْ غِيرِ الْجَائِزِ نَحْوِيَا إِحْلَالُ الاسم (لما) مَحَلَّ الْحَرْفِ (ما) في هذا الموضع قاتلاً: هذا الذي أَدْعَى السُّكَّرِيَّ فِيهِ أَنَّ (لما) بمعنى (ما) شيءٌ لم يعلمه أبي في نثرٍ ولا نَظْمَ، ولا المعنى أَيْضًا عليه؛ فالشاعر لم يرد أنَّها لم تدنُّ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى كَذَا، والمعنى أنَّها لَمَّا دَنَثْ مِنَ الْأَرْضِ وَتَقَرَّبَتْ وَأَلَّزَقَتْ أَجْوَاهَا بِهَا كَذَا، عَلَى نَحْوِيْ ما سَبَقَ مِنْ تَحْلِيلٍ فِي غِيرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَهِيَ ظَرْفِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ بِمَعْنَى (حِينَ) مِبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصِبٍ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا عِنْدَمَا تَكُونُ حَرْفَ نَفِيْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (لم)، وَتَخْتَصُّ حِينَئِذٍ بِالْدُخُولِ عَلَى الْمُضَارِعِ، فَتَنْفِيهِ، وَتَجْزِيمِهِ، وَتَقْلِيْبِهِ إِلَى الْمَاضِيِّ، وَيَكُونُ النَّفِيُّ مُتَّصِلًا إِلَى حَالِ الْكَلَامِ، مُتَوَقِّعًا حَدُوثَهُ؛ وَبِنَاءً عَلَيْهِ كَانَ صَوَابٌ رَأْيُ ابنِ جِنّيِّ فِي أَنَّهُ مِنْ غِيرِ الْجَائِزِ كَوْنُ (لما) بِمَعْنَى (ما)، وَالثَّابِتُ أَنَّهَا هَذَا ظَرْفِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ.

ولمَّا كان ذلك كذلك، فقد اقتضت جملتين، فعل كُلُّ منها ماضٍ، أوَّلُهُما الفعلُ (دنت)، والآخرُ جوابُها المحنوفُ؛ للعلم به، على نَحْوِيْ ما تقدّم في الحديث عن حذف الجملة.

* * *

المبحث الثالث: الزيادة

انحصرت إشارة ابن جنّي إلى الزيادة -في تفاعله النحوي مع خطاب الهدليين- في زيادة الحروف، وذلك في سبعة مواضع^(٤٦٩)، وكانت الإشارة إلى زيادة (الباء) و(عن) و (من) و (لا) و (اللام) و (الفاء)، ولما كانت بعض هذه المواقع قد أشير إليها فيما سبق من تحليل لا يقصد من تناوله تناول الزيادة، فإنّه يمكن الاجتناء بمثالين اختصاراً، على النحو التالي:

أولاً- زيادة (من):

جاءت الإشارة إلى زيادة (من) في التمام، في تعليق ابن جنّي على قول الجموج: (من البسيط):

**حَتَّىٰ إِذَا انْقَطَعَتْ مِنِي قَرِينَتُهُ أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عَنِي وَمَوْجِدُو
فَقَالَ: «القرينة: النَّفْسُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَقَارِنَتِهَا الْجَسْمُ، وَفِيهَا لُغَاتٌ: الْقَرِينَةُ
وَالْقَرْوَةُ وَالْقَرْوَنُ وَالْقَرْنَةُ، وَقَوْلُهُ: (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عَنِي) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى
حَذْفِ الْمَفْعُولِ وَإِقَامَةِ صَفَتِهِ مَقَامَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَخْرَجْتُ دَمْعًا مِنْ نَاجِزٍ)، وَيَجِدُ
عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسِنِ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَانِدَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْرَجْتُ نَاجِزًا عَنِي وَمَوْجِدًا،
كَقَوْلِهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ: «﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ ، أَيْ: جِبَالًا فِيهَا
بَرَدٌ، وَحَكِي عَنْهُمْ: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطْرٍ) أَيْ: قَدْ كَانَ مَطْرًا، وَ(قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، فَخَلَّ
عَنِّي) أَيْ: قَدْ كَانَ حَدِيثًا، وَأَمَّا سَبِيبُوهِ فَلَا يَرِي زِيادةً (من) فِي الْوَاجِبِ»^(٤٧٠).**

فقول الجموج تناولته فيما تقدّم، في الحديث عن حذف الموصوف، وأشارت آنذاك إلى نص ابن جنّي على حذف المنعوت وإقامة نعته مقامه، في قول الشاعر: (أخرجت من ناجز عندي)، والتقدير: (أخرجت دموعاً من ناجز)، وبذلك يرى الشاعر أنه إذا انقطعت نفس منه أخرج دموعاً حاضراً عنده موجوداً، لأن القرينة (النفس) سميّت بذلك لمقارنتها الجسم، فإذا فارقت النفس الجسم انهال الشاعر بكتابه عليها.

أَمَّا هُنَا فَاللَّتَّنَاؤُلُ بِخَصْوَصِ إِشَارَةِ ابْنِ جِنِّيِّ إِلَى زِيَادَةِ (مِنْ) مِنْ خَلَالِ تَوْجِيهِهِ قَوْلُ الْجَمْوحِ (أَخْرَجَتْ مِنْ نَاجِزٍ عَنْدِي وَمُوْجُودٍ) تَوْجِيهًا آخَرَ، مُفَادُهُ زِيَادَةُ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسْنِ الْأَخْفَشِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْرَجَتْ نَاجِزًا عَنْدِي وَمُوْجُودًا، كَقُولِهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾، أَيْ: جِبَالًا فِيهَا بَرَدٌ، وَحَكِيَ عَنْهُمْ: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطْرِ) أَيْ: قَدْ كَانَ مَطْرًا، وَ(قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، فَخَلَّ عَنِّي) أَيْ: قَدْ كَانَ حَدِيثًا، وَعَلَى زِيَادَتِهَا تَكُونُ زَائِدَةً لِتَأكِيدِ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادِ مِنِ الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا رَأْيُ الْأَخْفَشِ هَذَا أَتَى ابْنِ جِنِّيِّ بِرَأْيِ سِيبِوِيَّهُ، وَكَأَنَّهُ يُؤْيِدُهُ، فَقَالَ: وَأَمَّا سِيبِوِيَّهُ فَلَا يَرِي زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، يَقُولُ سِيبِوِيَّهُ: «وَقَدْ تَدْخُلُ فِي مَوْضِعِ لَوْ لَمْ تَدْخُلُ فِيهِ كَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا، وَلَكِنَّهَا تَوْكِيدُ بِمَنْزَلَةِ «مَا» إِلَّا أَنَّهَا تَجْرُءُ، لَكِنَّهَا حَرْفٌ إِضَافَةٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ، لَوْ أَخْرَجْتَ (مِنْ) كَانَ الْكَلَامُ حَسَنًا، وَلَكِنَّهُ أَكْدَ بِمِنْ؛ لَأَنَّهُ هَذَا مَوْضِعٌ تَبْعِيسٌ، فَأَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ بَعْضُ الرِّجَالِ، وَكَذَلِكَ: وَيَحِهِ مِنْ رَجُلٍ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ التَّعْجُبَ مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ»^(٤٧١)، وَهُوَ مَا يَتَضَعُّ مِنْ خَلَالِهِ كَوْنُهَا زَائِدَةً بِشَرْطِ أَنْ تُسْبِقَ بِالنَّفْيِ أَوْ شَبَهِهِ، وَيَكُونُ مَجْرُورُهَا نَكَرَةً، وَفِي ذَلِكَ قَالَ الْمُبَرَّدُ أَيْضًا: «وَإِنَّمَا تَزَادُ فِي النَّفْيِ وَلَا تَقْعُ فِي الإِيجَابِ زَائِدَةً، لَأَنَّ الْمَنْفِي الْمَنْكُورُ يَقْعُ وَاحِدُهُ فِي مَعْنَى الْجَمِيعِ، فَتَدْخُلُ مِنْ لِإِبَانَةِ هَذَا الْمَعْنَى»^(٤٧٢).

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ مَالِكَ لَا يَرْتَضِي رَأْيِ سِيبِوِيَّهُ؛ وَمِنْ ثُمَّ يَرِي زِيَادَتِهَا فِي الْوَاجِبِ، فَعِنْدَ تَنَاؤْلِهِ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ يُصْلِي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، إِنَّمَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ مِنْ كَذَا»^(٤٧٣)، قَالَ: «وَزِيَادَةُ (مِنْ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَرَاها سِيبِوِيَّهُ؛ لَأَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي زِيَادَتِهَا شَرْطَيْنِ... وَالْأَخْفَشُ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ». وَبِقُولِهِ أَقُولُ؛ لِثَبُوتِ زِيَادَتِهَا، دُونَ الشَّرْطَيْنِ نَثَرًا وَنَظَمًا»^(٤٧٤)، وَهُوَ مَا كَرَرَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ يَقُولُ بِهَا أَيْضًا، بَلْ نَسْبَةً إِلَى

ابن جِنْيِ القول بزيادتها في الواجب، ولما رجعت إلى (المُحتسب) وجدت ابن جِنْيَ يرى أن تأويل قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيشَقَ النَّبِيِّنَ لِمَا ءاتَيْتُكُم﴾ (آل عمران ٨١) (لما آتيناكم) يمكن أن يخرج على زيادة (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب^(٤٧٥)، وهو ما يفضي إلى عدم تأييد ابن جِنْيِ رأي البصريين في هذه المسألة، مُوافِقاً للأخفش - وهو ما أخذ به - على جواز زيادتها في الواجب أيضاً؛ اعتماداً على ما ورد من شواهد مسموعة؛ ومن ثم فلا عدول عن الاتباع عند صحة السَّمَاع^(٤٧٦)، ومن المعلوم أنه «ليس ينبغي أن يُطلق على شيء له وجه من العربية قائم - وإن كان غيره أقوى منه - أنه غلط»^(٤٧٧).

ثانياً - زيادة (لا) :

جاءت الإشارة إلى زيادة (لا) في التمام في تعليق ابن جِنْي على قول غاسل بن غزية الجرجي: (من البسيط) :

أَمِنْ أُمِيمَةَ لَا طَيْفُ الَّمَّ بِنَا بِجَانِبِ الْفَرْعِ وَالْأَغْرَاءِ فَذَرَقُوا
فقال: «قال: الأغراء القوم الذين لا يهمهم الأمر، واحدُهم عزُّوا. اللام على ما ترى واو، وقد يجوز أن تكون ياءً، كأنه عارٍ مما يلحق المهمَّ بالأمر، فيعود إلى أنه من العزي، وخيلُ أغراء. وأراد: من أميمة طيف، فزاد (لا) كما قال الهندي (من الكامل) :

أَفَعَنْكَ لَا بَرْزُقٌ كَانَ وَمِيَضَةٌ

فزاد (لا) وهو كثير، وأكثر ذلك مع النفي، كقوله (من الرَّجز) :

وَمَا الْوُمُ الِيْضَ لَا تَسْخَرَا لِمَا دَأَيْنَ الشَّمْطَ الْقَفَثَدَرَا
يريد: أن تُسخر، وكقول الله سبحانه: ﴿إِنَّا لَمَّا يَعْمَلُ أَهْلُ الْكِتَبِ﴾ أي: ليعلم، وذلك لتأكيد النفي^(٤٧٨).

فقول غاسل هذا مفتتح قصيدة قالها في يوم (نيات أو يوم الأطراف)^(٤٧٩)، وإزاءه أشار ابن حِنْي إلى أنَّ قولَ غاسل (أَمِينُ أَمِيمَةً لَا طَيْفُ) أَصلُه المُقدَّرُ: أَمِينُ أَمِيمَةً طَيْفُ، على زيادة (لا)، بعد الاستفهام، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المشهورَ فيها زِيادَتُها في سياقِ النفي والنَّهْي^(٤٨٠).

والاصلُ في بيتِ (غاسل) بعد إعادة الترتيب: أَطَيْفُ مِنْ أَمِيمَةَ الْمَ بنا (همزة استفهام + مُبتدأ + جار و مجرور + خبر «جملة فعلية»)، على نحو ما أُشِيرَ إليه في قولِ الْهُذْلِيِّ، وتقديره: أَفَعَنْكَ بَرْقُ، وعلى نحو ما جاء في رَجِزِ أبي النَّجَمِ العجليِّ، و قوله سبحانه: ﴿لَئِلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَبِ﴾، فهي زائدةٌ بعد (أنْ) المصدريَّة، والتقدير في قولِ أبي النَّجَمِ: أَنْ تَسْخِرَ، وفي قوله تعالى ﴿لَئِلًا يَعْلَمُ﴾: ليعلم، وعلة ذلك - كما أوضحَ ابنُ حِنْي، وهو ما أَوْفَقَهُ عَلَيْهِ - توكيِّدُ النَّفِيِّ، فلو لا ذلك لَانْعَكَسَ المعنى^(٤٨١).

والواضحُ أَنَّ زيادةَ (لا) في قولِ (غاسل) مسبوقةٌ بشيءِ النَّفِيِّ (الاستفهام)، وكان الغرضُ من ورائها التَّوْكِيدُ والتأكيدُ، أي تأكيدُ أَنَّ ثَمَّةَ طِيفًا مِنْ أَمِيمَةَ، قد أَلَم بالشاعرِ، بذلك المكان المُسَمَّى (جانب الفرع) حالَةُ رُقادٍ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ لَا يَهُمُّهُمُ الْأَمْرُ، ولا يهتمُونُ بأصحابِهِمْ. أضفْ إلى ذلك أَنَّ زيادةَ (لا) في بيتِ (غاسل) قد أسمَهَتْ في توافقِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ مع النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ، فالمعروفُ أَنَّ البيتَ مِنَ البسيطِ، وقطعيُّهُ وزنهُ هكذا:

أَمِينُ أَمِينِي / مَتَّلَا / طَيْفُنَ الْمَ / مِبَنَا	بِجَانِبِلُ / فَرَعِ وَلَ / أَغْرَاءُ قَدْ / رَقْدُو
مُتَفَعِّلُنُ / فَعِلُنُ / مُسْتَفِعِلُنُ / فَعِلُنُ	وهو ما يَتَضَعُ مِنْ خَلَالِهِ أَنَّ زِيادَةَ (لا) قد أَسْهَمَتْ في تَحْقُّقِ التَّفَعِيلَةِ الثَّانِيَةِ
	(فَعِلُنُ)، فاستقامَ الْوَزْنُ، وصَحَّتِ الْقَافِيَّةُ، بِرُؤْبِهِ الْمُرَادُ.

ويتضح مما سبق عرْضُه في هذا المبحث أنَّ الزيادة - بجانب مَا سبقَ عرْضُه في هذا البحث من الحديث عن الحذف - تُعدُّ وسيلةً من وسائلِ معالجةِ قصورِ القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التَّصرُّف الإعرابي، وهنا أستأنس بقولِ الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم: «لم تُكُن دعوى الحذف والتَّقديرِ الأسلوب الوحيد الذي لجأ إليه النحاة لعلاج ما أحسُّوا به من قصورِ القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التَّصرُّف الإعرابي عن الواقع اللغوي، فقد لجوؤا إلى عددٍ من الأساليب لتحقيقِ الهدف نفسه، ومن أهمّها دعوى وجود زيجاتٍ في الصيغ والتركيب، ودعوى الزيادة هذه هي الجانب المكمل لدعوى الحذف»^(٤٨٢).

* * *

المبحث الرابع: إعادة الترتيب

أولاً - التقديم والتأخير:

(أ) - جواز تقديم خبر (ليس) عليها:

جاءت إشارة ابن جنبي إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها في موضع واحد، في تعليقه على قول أبي صخر: (من الطويل)

فَلَمَّا عَلَا سُودَ الْبِصَاقِ كَفَاهُ
تُهِيَّبُ الدُّرْى مِنْهُ بِدُهْمٍ مُّقَارِبٍ
فَجَلَّ دَأْعِيرٍ فَالْأَسْنَادُ دُوَّاهُ
وَعَنْ مَخْمَصِ الْحُجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبٍ

قال: «وَمَا قَوْلُهُ: (وعن مَخْمَصِ الْحُجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبٍ) فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبْرِ (لَيْسَ) عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ (عَنْ) هَذَا مُتَعْلِقَةً بِنَاكِبٍ الَّذِي هُوَ خَبْرُ (لَيْسَ) وَقَدْ قَدَّمَهُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ وَقْوَعُ الْمُعْمُولِ فِيهِ بِحِيثُ يَجُوزُ وَقْوَعُ الْعَالَمِ»^(٤٨٣)، ومثله قول الله سبحانه: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فـ(يوم) متعلق بمصروف، ويحمل وجهين، أحدهما: أن يكون (يوم) متعلقاً بما دلّ عليه قوله: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾. ألا ترى أن معناه: يوم يأتيهم يحيق ويقع بهم، كما أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوُنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَ ذِلِّ الْمُجْرِمِينَ﴾ في معنى: يوم يرون الملائكة يساوون ويزنون، والآخر: أن يكون (يوم يأتيهم) متعلقاً بنفسه (ليس)، لأنّه إذا جاز أن ترفع وتتصب للفظها كذلك يجوز أن يتعلق الظرف بها أيضاً للفظها. قال لي مرة أبو علي رحمة الله: الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً، وكذلك أيضاً يكون قوله: (وعن مخصوص الحجاج ليس بناكب)، في معنى عن مخصوصهم لا يتنكب، فيتناوله ما دلّ عليه قوله (ليس بناكب)، وإن شئت أيضاً علقته بنفسه (ليس)، لأن حرف الجر يجري مجرى الظرف في تناوله أضعف العوامل، ألا ترى إلى قوله (هذا مازّ بزيـد أمسـ) فتعلـق الباء باسم الفاعـل وإنـ كان ماضـياـ، ولكنـ كما جـازـ أنـ تعلـقـ بهـ أمسـ كذلكـ جـازـ أنـ تعلـقـ بهـ الباءـ، وقد مرـ بي للجـاحـافـ بنـ حـكـيمـ السـلـميـ: (منـ الطـوـيلـ)

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي
عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامْنِي لَكَ لَائِمٌ»^(٤٨٤).

فقد أشار ابن جنّي في هذا النّص إلى وسيلةٍ مِنْ وسائل تأويل النّصوص المُخالفة قواعد التَّرتِيب، وهي التَّقديم والتَّأخير، ومن المعلوم أنَّ «دعوى التقديم والتَّأخير في صيغ التَّركيب اللُّغوِي أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث النَّحوِي، وتهدف هذه الدَّعوى إلى تمكين القواعد النَّحوِية المُقْنَنة للتَّرتِيب، بتخريج ما يختلف معها تخريجاً ينفي عنها التَّناقض، ويبعد عن نصوصها الاضطراب»^(٤٨٥)؛ ومن ثَمَ يكون توظيفها فيما تردد فيه من نصوص، في إطار المعنى النَّصِيّ.

إِشارةُ ابن جنّي في هذا الصَّدد تكمِّنُ في أنَّه يُبيحُ تقديم خبر (ليس) عليها، قال: «ومِمَّا يصحُّ ويجوزُ تقديمُه... خبرٌ كان وأخواتها على أسمائِها وعلى إِلَيْها أنفسها، وكذلك خبرٌ ليس، نحو: زيداً ليس أخوك، ومنطلقيْنِ ليس أخواك»^(٤٨٦)، وهو بهذا يسيرُ مع جمهور البصريين، أمَّا الكوفيون وبعض البصريين، فقالوا: لا يجوز^(٤٨٧). وفي النَّصَّ موضع التَّحاليلِ نلاحظُ تقديمِه الدليلَ على جوازِ تقديمِ خبرٍ (ليس) عليها، من خلال قولِ أبي صخرٍ: (وَعَنْ مَخْصِصِ الْحَجَاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ)، فال واضحُ أنَّ (عن) هنا متعلقةٌ بناكبِ الذي هو خبرٌ (ليس)، وقد قدَّمهُ عليها. ففي الدرس النَّحوِي يجوزُ وقوعُ المعمولِ فيه بحيث يجوزُ وقوعُ العاملِ، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فقد تعلقَ (يوم) بمصروف، ويحملُ وجهين، أحدهما: أنَّ يكونَ (يوم) متعلقاً بما دلَّ عليه قوله: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ . ألا ترى أنَّ معناه: يوم يأتيهم يحيقُ ويقعُ بهم، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلِئَكَةَ لَا بُشَّرَى يَوْمَدِ لِلْمَعْجَرِمِينَ﴾ في معنى: يوم يرونَ الملائكةَ يساوونَ ويحزنونَ، والآخر: أنَّ يكونَ (يوم يأتيهم) متعلقاً بنفسِ (ليس)؛ لأنَّه إذا جازَ أنْ ترتفعَ، وتتحصَّبَ لِلفظِها كذلك يجوزُ أنْ يتعلَّقَ الظَّرفُ بها أيضاً لِلفظِها.

وقد أشار ابن جنّي إلى أنَّ أباً على الفارسي قد قال له ذات مرّة: الظَّرفُ يعملُ فيه الوَهْمُ مثلاً^(٤٨٨)، وعلى ذلك أيضاً يكون قوله: (وعن مَخْمَصِ الْحَجَاجِ لِيُسْ بَنَاكِبِ)، في معنى عن مَخْمَصِهِمْ لا يتنكبُ، فيتناوله ما دلَّ عليه قولهم (ليُسْ بَنَاكِبِ)، أي أنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ (عن مَخْمَصِهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بما في (ناكِبِ) من معنى الفعلِ، وإن شئت أيضاً علّقته بـنَفْسِ (ليُسْ)؛ لأنَّ حرفَ الجُرْ بِ يجري مجرى الظَّرفِ في تناوله أضعفَ العواملِ، ففي قوله (هذا مَأْرُ بِزِيدٍ أَمْسِ) نلاحظُ أنَّ الباء قد تعلّقت باسمِ الفاعلِ وإنْ كان ماضياً، ولكنَّ كما جازَ أنْ تعلّقَ به أمس كذلك جازَ أنْ تعلّقَ به الباء، على نَحْوِ مَا وردَ أيضاً في قولِ الجحافِ بنِ حكيمِ السلميِّ، في تعليقِ ابنِ جِنّي على قولِ أبي صخرِ.

والمحتملُ في نصِّ ابنِ جِنّي في تعليقه على قولِ أبي صخرِ يلاحظُ أنَّه يؤمنُ بنظريةِ العاملِ، ويوليه اهتماماً في تفاعلِه مع خطابِ الهدلتين، حيث قال: «وَمَا قَوْلُهُ: (وعن مَخْمَصِ الْحَجَاجِ لِيُسْ بَنَاكِبِ) ففيه دليلٌ على جوازِ تقديمِ خبرِ (ليُسْ) عليها، ألا ترى أنَّ (عن) هنا مُتعلقةً بـنَاكِبِ الذي هو خبرُ (ليُسْ) وقد قدّمه عليها، وإنَّما يجوزُ وقوعُ المعمولِ فيه بحيثٍ يجوزُ وقوعُ العاملِ»؛ وهو ما يحملُ الرَّدَ على الأستاذ أحمد أمين الذي يرى أنَّ ابنَ جِنّي قد هدمَ هذه النظريةَ قائلاً: «والناظرُ في نحو الخليلِ وسيبوبيه يرى أنَّه موضوعٌ على أساسِ العاملِ، وظلَّ كذلك إلى عصرنا الذي نؤرّخه، وجاء ابنُ جِنّي يريده تأسيسَ نَحْوٍ آخرَ، ولكنَّ - مع الأسف - لم يجدْ سميعاً، فظلَّ النَّحْوُ معتدِداً على العاملِ، فإذا لم يجدوه تأوَّلوه... وكان ابنُ مضاءً هذا ظاهريَّ المذهبِ، لا يؤمنُ بالتأويلِ والقياسِ، فجرى في النَّحْوِ مجرأه في الفقهِ، فلا تأويلَ لـعاملِ، ولا عملَ له. ولكنَّ ذهبَتْ دعوتهُ أدراجَ الرياحِ، كما ذهبَتْ دعوَةُ ابنِ جِنّي مِنْ قبْلِ... وظلَّ النَّحْوُ في القرونِ المُختلِفةِ إلى اليومِ يؤمنون بالـعاملِ»^(٤٨٩)، وهو ما يتنافي مع ما في كتابه (الثَّمام) على سبيلِ المثالِ. وهو ما دفعُ الدكتور فاضل السامرائيَّ إلى القولِ: « فهو إذنُ في رأيِ الأستاذِ أحمدِ أمين

حاول أن يهدم هذه النظرية، ويُنشئ النَّحو على أساسٍ جديدٍ، وهو رأيُ لم أجده له ما ينصره في كُتبِ أبي الفتح، بل الذي وجدته فيها أنه مؤمنٌ بهذه النظرية، ويُطبقها في بحوثه، ويُرجحُ، ويُفندُ، ويؤيدُ، ويُخالفُ بها، وعلى أساسها في أكثر ما يبحثُ. فهو يعتقد أنَّ العملَ إنَّما هو للعاملِ... ويُرجحُ على أساسها لغةً من لغاتِ العربِ على اختها... يُشرعُ أحكاماً لما لم يُسمعْ من العربِ على أساسها، فنرى جواز تقديم خبرٍ ليس عليهَا؛ لأنَّ اللهَ سبحانه قال: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ؛ ولأنَّ الشاعرَ قال:

* وَعَنْ مَخْمَصِ الْحُجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ *

...مِنْ هَذِهِ الْعِجَالَةِ نَرِى أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ مُؤْمِنٌ بِنَظِيرِيَّةِ الْعَالَمِ، وَيُطْبَقُهَا فِيمَا يُرْجُحُ أَوْ يَرْفَضُ، وَلَيْسَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَسْتَاذُ أَحْمَدُ أَمِينُ﴾^(٤٩٠).

أعودُ إلى قولِ أبي صَحِّرِ (وَعَنْ مَخْمَصِ الْحُجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ) لأشيرُ إلى أنَّ تقديمَهُ الجازُ والمجرورُ (وَعَنْ مَخْمَصِ) المُتَعَلِّقُ بِالْخَبَرِ (نَاكِبِ) المجرورِ بحرفِ الجُرُّ الرَّائِدِ ما كانَ إلَّا لغَرضِ قصَدِ الشَّاعِرِ، يكُمُّ فِي رغْبَتِهِ تأكِيدَ ذلكَ الطَّرِيقِ (مَخْمَصِ الْحُجَّاجِ) وتحْديدهُ، مِنْ مُنْتَلَقٍ أَنَّ «تقديمَ طرفٍ مِنَ الْكَلَامِ وتأخيرَ الطرفِ الآخرِ لا يَرِدُ اعْتِباً» في تأليفِ الْكَلَامِ، وإنَّما يَكُونُ عَمَلاً مَقْصُودًا، يعتمدُهُ البليغُ لغَرضِ بِلاغِيٍّ يَرِيدُهُ، على أَنَّ مَا يَدْعُو بِلاغِيًّا إِلَى تقديمِ طرفٍ مِنَ الْكَلَامِ هو ذاتُهُ ما يَدْعُو إِلَى تأخيرِ الطرفِ الآخرِ»^(٤٩١)؛ أيَّ أَنَّ ذلكَ السَّاحَابَ الذِي يَتَحدُثُ عنهُ الشَّاعِرُ - وَوَصَفَهُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ بِأَنَّهُ مَحْبُوكُ (مُمْتَلِئٌ) - قد أَخَذَ جُلَّ الْجَبَلِ المُسَمَّى بِذِي عَيْرِ، وتحْتَهُ شَجْرُ (الْأَسْنَادِ) - أو وَهُوَ يَوَالِي سَقْوَطَ مَطْرِهِ الْضَّعِيفِ - غيرِ عادِلٍ عن ذلكَ الطَّرِيقِ المُسَمَّى بِمَخْمَصِ الْحُجَّاجِ.

وَبِجَانِبِ ذلكَ أَشِيرُ إلى أَنَّ هَذَا التَّقْدِيمَ قد أَسْهَمَ فِي تَوَافِقِ الْبَنَاءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشُّعُريِّ، فَوزْنُ الشَّطَرِ الثَّانِي وَتَقطِيعُهُ هَكَذَا:

وَعِنْ مَحْ / مَصِلْحُجْجَا / جِلِيسَ / بِنَاكِبِي
فَعُولُنْ / مَقَاعِيلُنْ / فَعُولُ / مَقَاعِيلُنْ

وهو ما يتضح من خلاله أنَّه لو قال: (وليس بناكب عن مخصوص الحجاج) فلن يستقيم الوزن، ولن تصح القافية، برويها المراد، وما أراده الشاعر من اختيار معمجي الكلمة (ناكب) في مكان القافية محل الاهتمام، كان له بالغ الأثر في المعنى النصي أيضًا.

(ب)-تقديم حال المظهر:

فيما يتصل بتقديم حال المظهر نجد إشارة ابن جنِي إليه في موضعين اثنين، أولهما في تناوله قول البريق بن عياض: (من الوافر):

وَلَمْ تفْقُدْ طَوَالَ الدَّهْرِ حَيَا أَخَاكَ السَّوْءَ حَتَّى لَا تَرَاهُ
أي ما دُمْتَ تراه فلم تفقده إذا لم تره. قوله (حيًا): حال من (أخاك) فقدَمَ حال المظهر عليه... وقال توسعة أبو نهار: (من الكامل)

وكأنَّ مهري إِذ أَجَدَ إِيابُه يُبْرِي بِجُو حَمَامَةً لِحَمَامَ
أي: حمامٌ تبرى بجو لحمام، فلما قدم وصف النكرة عليها نصب على الحال منها»^(٤٩٣).

ففي هذا البيت يشير البريق إلى أنَّ الأخَ السَّوْءَ ما دُمْتَ تراه، فإنَّك لا تفقدَه، وإنَّما تفقدَه إذا لم ترَه^(٤٩٤)، وإزاء هذا الخطاب أشار ابن جنِي إلى تقديم حال المظهر عليه، ففي قول (البريق): (ولَمْ تفْقُدْ طَوَالَ الدَّهْرِ حَيَا أَخَاكَ السَّوْءَ) نجد أنَّ كلمة (حيًا) حال من الاسم الظاهر (أخاك)، على نحو ما سبق من قول توسعة أبي نهار، فالاصل: حمامٌ تبرى بجو لحمام، وهو ما يتضح من خلاله أنَّ جملة (تبرى) صفة لكلمة (حمام)، لكنَّ هذا الوصف لما قدم أُعربَ حالاً.

وبذلك يكون هذا التقديم في بيت (البريق) قد أفاد تأكيد كونه حيًّا، وأسهم في استقامَة وزن الوافر، فصحت تفعيلة العروض (رحيين = فَعُولن)، أمّا لو قال : (ولم تفقد طوال الدَّهْرِ أَخَاكَ السَّوءَ حَيًّا) فإنَّ تفعيلة العروض قد تستقيم (أخاكَن = فَعُولن)، أمّا بقية تفعيلات الشَّطر الثاني، فلن تستقيم.

أمّا الموضع الثاني، فقد كان في تعليقه على قول ملِحِ بن الحَكَمِ : (من الطَّويل)
وَنَحْنُ قَتَلْنَا مُقْبِلاً غَيْرَ مُدْبِراً تَابَطَ مَا تَرْهَقَ بِنَا الْحَرْبُ تَرْهَقَ
 فقال : «هذا يدلُّ على جواز تقديم حال المُظَهَّرِ، أراد : قتلنا تَابَطَ مُقْبِلاً، فَقَدَّمَ، ومثله ضربت جالسة هنَّداً، وقد قدَّمنا نظيره، وأراد (تَابَطَ شَرَّاً) فَحَذَفَ المفعول للعلم به؛ ولذا جاز مع ياءِ الإضافةِ إليه تَابَطِي، وفي برقَ نَحْرُه : برقي، يُنْسَبُ إلى الصَّدِرِ وَيُثْرُكُ العَجْزُ فَضْلَةً كَانَ، أو أحَد رُكْنَيِ الْجُمْلَةِ»^(٤٩٥).

ولعلَّه مِنْ بَابِ الإِفَادَةِ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ بَيْتَ (ملِحِ) مِنْ قصيدةٍ له، يذكر فيها امرأةً، تُدعى (شَمَاءً)، متدرجاً إِلَى الحديثِ عَنْ مَاهِرِ قَوْمِهِ وَنَصْبِ أَبِيهِ الرَّأِيَاتِ بَيْنَ (هَوَازِنَ) وَبَيْنَ (تَمِيمَ)، وَحَدِيثِهِ عَنْ انتشارِ الدِّينِ بَيْنَ قَوْمِهِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَمْنَوا، وَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصُلَّ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي مَعَنَا حِيَثُ إِشَارَتُهُ إِلَى قَتْلِهِمْ (تَابَطَ شَرَّاً) حَالَةً كَوْنِهِ مُقْبِلاً غَيْرَ مُدْبِراً، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ مَنْ تَلْفَهُ الْحَرْبُ بِهِ لَكَهَا يَهُوكَ^(٤٩٦).

وإِذَا ذلك الخطابِ أَسْفَرَ تَفَاعُلَ ابنِ جِنْيِ عنِ إِشَارَتِهِ إِلَى أَنَّ الْبَيْتِ دَلِيلًا عَلَى جوازِ تقديم حال المُظَهَّرِ، فمُقْبِلاً حَالُ مِنَ الْمُظَهَّرِ (تَابَطُهُ)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ قَوْلُهُ : أَرَادَ : قَتَلْنَا تَابَطَ مُقْبِلاً، فَقَدَّمَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ : ضربت جالسة هنَّداً. هَذَا، وَمِنْ الجَدِيرِ ذِكْرُهُ أَنَّ تقديم حال المُظَهَّرِ في بَيْتِ (ملِحِ) قد أَسْهَمَ فِي تَوَافُقِ البناءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَقَامَ وزنُ الطَّوِيلِ، وَهُوَ مَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَنْ رَكَزَتْ كَلْمَةُ الْقَافِيَّةِ بِرُوِيَّهَا الْمُرَادُ فِي مَكَانِهَا، فِي إِطَارِ مَا أَرَادَهُ الشَّاعِرُ مِنْ معنى نصِّيٍّ.

ثانيًا - الفصل :

(أ) - الفصلُ بين المصدر ومتعلّقه بأجنبيٍ:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليق ابنِ جنّي على قولِ خالدِ بنِ زهيرِ بنِ المُجَرْبِ: (منَ الطويلِ)

وَلَمْ يُجِدْ فَعْلِي نَقْرَةً بِمُسَاافِعٍ فَيُثْنِي إِمَّا كَانَ غَيْرَ مُثِيبٍ
 فقال: «معناه: فِي الْفَاعِلِ بِمَسَافِعٍ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا كَانَ فِيهِ الْفَصْلُ بِالْأَجْنبِيِّ،
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَاءَ كَانَتْ تَكُونُ مِنْ صِلَةَ (فَعْلِي) وَقَدْ فَصَلَتْ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِكَ (نَقْرَةً)
 أَجْنبِيَّهُمْ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ (يُجِدُّ)، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ حَمَلْتَهُ عَلَى مُضْمِرٍ
 مَحْذُوفٍ، يَدْلُّ عَلَيْهِ (فَعْلِي) كَأَنَّهُ قَالَ فِيمَا بَعْدِهِ: فَعَلْتُ بِمُسَاافِعٍ، وَنَظَرْتُهُ قَوْلُ اللَّهِ
 سَبَّاحَنَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْرِئِكُمْ أَنْفَسَكُمْ إِذْ تُدعَوْنَ
 إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (٤٩٧).

وقبَلَ تناولِ تعليقِ ابنِ جنّي أشَيَّرُ إلى أَنَّ خالدَ بنَ زهيرٍ في بيته هذا يرى أَنَّ
 فِعْلَهُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ الْمُسَمَّى بِمُسَاافِعٍ لَمْ يُعْنِ شَيْئًا^(٤٩٨)، وَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ -
 أَيْ: فِعْلِي بِمُسَاافِعٍ - فَقَدْ أَوْمَأَ ابْنُ جِنّيَ فِي إِطَارِ تَنْبِهِ إِلَى النُّصُوصِ الْمُخَالَفَةِ
 قَوَاعِدَ التَّرْتِيبِ وَوَسَائِلِ تَأوِيلِهَا^(٤٩٩) إِلَى أَنَّ شَمَّةَ فَصَلًا بِالْأَجْنبِيِّ، مُفَادُهُ أَنَّ الْجَارِ
 وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقُ بِالْمَصْدِرِ (فَعْلِي)؛ وَمِنْ شَمَّهُ فَبَيْنَهُمَا أَجْنبِيَّهُمْ مِنْهُمَا، وَهُوَ كَلْمَةُ
 (نَقْرَةٍ)، فَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ لِلفِعْلِ (يُجِدِّي)، وَمِنْ شَمَّهُ فَإِنَّ «الْفَصْلَ» يُمْكِنُ دراستُهُ فِي
 ضَوءِ وَضْعِ كُلِّ كَلْمَةٍ فِي مَوْضِعِهَا الصَّحِيحِ، الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْحَصُولُ عَلَى
 الْمَعْنَى»^(٥٠٠)؛ وَلَذِكَ فَإِنَّ عَدَمَ وَضْعِهَا فِي مَكَانِهَا الصَّحِيحِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ وَجُودُ
 تِرَاكِيَّبٍ غَيْرِ صَحِيحةٍ نَحْوِيًّا^(٥٠١).

وَلِلْخُرُوجِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ النَّحْوِيَّةِ رَأَى ابْنُ جِنّيَ أَنَّهُ يُمْكِنُ حَمْلُ الْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ عَلَى تَقْدِيرِ فَعْلٍ مَحْذُوفٍ، دَلَّ عَلَيْهِ (فَعْلِي)، تَقْدِيرُهُ: وَلَمْ يُجِدْ فَعْلِي

نَقْرَةً فَعَلْتُ بِمُسَايِعِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتَكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكُفُّرُونَ﴾ ، فَإِذْ ظَرْفُ زَمَانٍ مَتَعْلِقٌ بـ«مَقْتَكُمْ» مَقْدِرًا، تَقْدِيرُهُ : مَقْتُكُمْ إِذْ تَدْعُونَ، وَلَا يَتَعْلِقُ بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الزَّمْخَشْرِيَّ يَرِى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ - لَا أَنَّهُ مَصْدُرٌ قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُ، وَلَا يُفَصِّلُ بَيْنَ الْمَصْدِرِ وَمَعْوَلِهِ بِالْخَبْرِ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَعْلِقُ بِمَقْتَكُمْ؛ لَأَنَّ الْمَقْتَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي التَّارِ، وَلَيْسَ وَقْتُ دُعَائِهِمْ إِلَى الإِيمَانِ^(٥٠٢).

لَكِنَّ ثَمَةً أَمْرًا يَنْبَغِي إِلِيَّا إِشارةُ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَوَافُقِ الْبَنَاءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ، فَاسْتَقَامَ وَزْنُ الْطَّوَيلِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَقِمْ مَعَهُ إِذَا قَالَ : وَلَمْ يُجِدْ فِعْلِي بِمُسَايِعِ نَقْرَةً، بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَأْكِيدِ الشَّاعِرِ كَلْمَةً (نَقْرَةً)، بِتَقْدِيمِهَا، وَلَفْتِ الانتِبَاهِ إِلَيْهَا، فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ الْمُسْمَى بِمُسَايِعِ لَمْ يُسْفِرْ عَنْ شَيْءٍ، وَلَوْ كَانَ مَقْدَارُهُ مِقْدَارُ نَقْرَةِ الدِّيْكِ أَوِ الْكُكْتَةِ فِي النَّوَافِةِ، وَأَنَّ الْمَفْصُولَ بِهِ لَيْسَ حَشْوًا، بَلْ لَهُ تَعْلُقٌ بِمَا وَرَدَ فِي سِيَاقِهِ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى.

(ب)- الفَصْلُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ :

جاءَتْ إِشَارَةُ ابْنِ جَنْبِي إِلَى هَذَا الضَّرِبِ مِنَ الْفَصْلِ فِي سِيَاقِ تَدْلِيلِهِ عَلَى أَنَّ (ما) مَصْدِرِيَّةَ بَعْدَ الْفَعْلِ (قَلَّ)، فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ : (مِنَ الْطَّوَيلِ) **فَقَلَّ بِهِ مَا عَرَّسُوا ثُمَّ أَنْهَجَتْ لِمَنْزِلَةِ أُخْرَى بِهِمْ طُرُقُ غُبْرٍ** فَقَالَ : «لَيْسَ (ما) هَذِهِ كَ(ما) فِي قَوْلِهِ (قَلَّمَا زُرْتُنِي) وَ (قَلَّمَا لَقِيتُ زِيَادًا)؛ لَا أَنَّ (ما) مِنْ (قَلَّمَا زُرْتُنِي) حَذَفَ^(٥٠٣) لَوْقَعَ الْفَعْلِ بَعْدَهُ كَمَا أَصْلَحَتْ (ما) حِرَفَ الْجَرِ وَهِيَاتِهِ لَوْقَعَ الْفَعْلِ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ سَبَحَانَهُ : ﴿رَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا﴾ ... وَكَمَا أَصْلَحَتِ الظَّرْفَ لِلْجَمْلَةِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ فِي قَوْلِهِ (مِنَ الْكَاملِ) :

أَعْلَاقَةً لَمْ الْوَلَيْدِ بَغَدَمَا أَفَنَانُ رَأْسِكِ الْكَلْثَامِ الْمُخَلِّسِ

وليس كذلك (ما) مِنْ قُولِه (فَقَلَّ بِهِ مَا عَرَّسُوا)، إِنَّمَا هذه ما المصدريّة في قُولِك: (عجِبْتُ مِمَّا صنَعْتَ) أي: من صنيعك، و(مِمَّا قُنْتَ) أي: قيامك، وهي مرفوعة بـ (قَلَّ)، يدلُّ على ذلك فَحْلُه بينها وبين (قَلَّ) بالظَّرف، وهذا الفَحْلُ إنْ وُجِدَ بين المضاف والمضاف إِلَيْه وبين حَرْفِ الْجَرِّ وما جَرَّه في قوله: (مِنَ الطَّوْيل)

لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءِ مِنْ رَأْسِ شَاهِقٍ وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلٌ

ونحو ذلك، فإنَّا لم نجد معرضاً بين الجزئين المركبين في نحو مundi كرب وقاليلاً ومارسرجس، ولا فيما أصلح فيه الجزء الثاني الجزء الأوَّل ل المباشرة (ما)، لولا الثاني لم يباشره، نحو: رُبَّما قام، وقلَّما زارنا، وبعدَما رأَسْك كالثغام. وإذا كان هذا مفقوداً غير موجودٍ لم يجُزْ أَنْ يُحملَ بيت أبي صخرٍ عليه، فاما الفعل المصلح لل فعل بعدهما في قوله: (قلَّما زرناك)، فإنه عندنا لا فاعل له، وذلك أنَّ (ما) المضمومة إِلَيْه كفَّته عن اقتضائه الفاعل، وأصارته إلى حُكْمٍ آخر، وقد تُصْحِي هذا في عدة أماكن مِنْ كلامِ أبي عليٍّ وكلامي، فتركت الإطالة بذِكرِه^(٥٠٤).

فبيت أبي صخرٍ من قصيدةٍ له، يرثي فيها عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أَسِيد، وهو حَيٌّ، وذاك أَنَّه قال له: ارثني حَتَّى أسمع! فقال هذه القصيدة التي بدأها بذكرِ أطلالِ محبوبته (جميلة)، ثُمَّ انسلك في ذِكرِ أوصافِها، إلى أَنْ وصلَ إلى قوله قبلَ البيتِ الذي معنا ببيتين، فيقول^(٥٠٥):

فَتِلْكَ الْهَوَى مَا عِشْتُ وَالشَّوْقُ وَالْمُنْتَرُ
وَفِيهِنَّ مَا عِشْنَ الْمَلَادَةُ وَالخَثْرُ
وَمَا عَهْدُ إِخْدَاهُنَّ إِلَّا كَمَنْزِلٍ
أَنَّا خِبَرْتُهُ يَوْمًا عَلَى عَجَلٍ سَفَرُ

ومن خلالهما يتَّضح أَنَّه يرى في (جميلة) هواه وشوقه ومناه طيلة حياته، وإلى النساء في صورة (جميلة) مُدَّة عيشهن الملادُ والاسترخاء، ثُمَّ يبيّن في البيت الثاني أَنَّه مهما كان بينك وبين امرأةٍ مِنْ وَصْلٍ فهو كَمَنْزِلٍ نَزَّلت به يوماً ثُمَّ عاجَلَ السَّفَرُ؛ ومن ثُمَّ يقلُّ به التَّعرِيسُ (نزولُ القوم في السفرِ من آخر اللَّيل)، يَقْعُونَ فيه وقعةً للاستراحة، ثم يُنِيخُونَ وينامون نومَةً خفيفةً، ثم يَثُورُونَ مع انفجارِ الصُّبحِ

سائرين)، ولمَّا كان ذلك كذلك، فقد ساكوا طُرُقاً مُتربةً إلى مكانٍ آخر، فأنهكتهم هذه الطريق المُتربة، ومن ثم صاروا ينهجون (يلهثون).

وإذاء هذا المعنى كان تفاعلاً ابن جِنِّي مع خطاب أبي صخر، من خلال قوله: (فَقَالَ بِهِ مَا عَرَّسُوا)، فرأى أنَّ (ما) في هذه الجملة ليست مثل (ما) في (قلَّما زُرْتني) و(قلَّما لقيت زيداً)، وعلة ذلك أنَّ (ما) مِنْ (قلَّما زُرْتني) (حَذْفٌ)، لوقوع الفِعلِ بعده، على نَحْوِ ما جاء مِنْ إصلاح (ما) حرف الجُرُّ وتهيئته لوقع الفِعلِ بعده في قوله سبحانه: ﴿رَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا﴾، وكما أصلحت الظرفَ للجملة مِنْ غيرِ إضافةٍ في قول المَّازِر الفَقْعَسِيِّ^(٥٠٦).

وبناءً على ذلك، فإنَّ (ما) مِنْ قوله (فَقَالَ بِهِ مَا عَرَّسُوا)، ليست حرفيَّةً زائدةً، بل هي (ما) المصدرية، أي: فقلَّ تَعْرِيسُهُمْ، كما في قوله: (عجبتُ مِمَّا صَنَعْتَ) أي: من صنيعك، و(مَمَّا قَمْتَ) أي: مِنْ قيامك، فال مصدرُ المسؤول مِنْ (ما) وال فعلُ في محل رفعٍ، على أَنَّه فاعلٌ؛ ومن ثم فهي في قول أبي صخر مرفوعة بـ (قلَّ)، والدليل على ذلك فضلُه بينها وبين (قلَّ) بالظَّرفِ.

وهذا يأتي موضع الاستشهاد، حيث يرى ابن جِنِّي - وهو ما أوقفه عليه- أنَّ الشَّاعِر قد فصلَ بين الفعل (قلَّ) وفاعله (ما المصدرية والفعل) بالظَّرفِ (الجار والمجرور)، مُشيراً إلى أنَّ هذا الفصل يأتي بين المضاف والمضاف إليه وبين حَرْفِ الجُرُّ وما جرَّه فيما سبق مِنْ قول الشَّاعِر: (وليس إلى منها النَّزُول سبيلاً)، فأصلُه: وليس إلى النَّزُول منها سبيلاً^(٥٠٧)، ونحو ذلك، وإنْ وُجِدَ على نَحْوِ ما سبق، فإنَّنا لم نجد معرضاً بين الجَزَيْنِ المركبَيْنِ في نَحْوِ معدِي كرب و قالبلا ومارسرجس، ولا فيما أصلح فيه الجزء الثاني الجزء الأول لمباشرة (ما)، لولا الثاني لم يباشره، نحو: ربِّما قام، وقلَّما زارنا، وبعدما أفنان رأسك كالثَّغام.

وبناءً على ذلك، فإذا كان هذا مفقوداً غير موجودٍ لم يُجزَّ أنْ يُحملَ بيتُ أبي صخرٍ عليه، فاما الفعلُ المصلحُ للفعلِ بعدهما في قوله: (قلما زرناك)، فإنه لا فاعل له عند ابن جنّي، وذلك لأنَّ (ما) المضمومة إليه كفته عن اقتضائه الفاعل، وأصارته إلى حكم آخر، وهذا ما تقدّه أبو عليٍّ في عدة أماكن، وتحدث عنه ابن جنّي نفسه في غير هذا الموضع؛ ومن ثم ترك ابن جنّي الإطالة بذكره^(٥٠٨).

ومِنَ المفيدِ ذكره أنَّ الفصلَ في بيتِ أبي صخرِ للتحديدِ المكانِي، أي تأكيدِ قلة التعرّيس بالمنزلِ المشارِ إليه في البيتِ السَّابقِ دون غيره، والاحتياطُ لهذا المعنى النَّصِّي؛ ومن ثَمَّ كانت أهمية إشارة ابن جنّي إلى هذا الفصلِ النَّحوِي، تلك الأهمية التي يمكنُ أنْ يُضافَ إليها أهميتهُ للوزنِ، فقد أسمم هذا الفصلُ في توافقِ البناء النَّحوِي مع النَّسجِ الشُّعريِّ، فاستقام وزنُ الطَّويلِ.

وفي كلِّ ما سبق ما يؤكّدُ أنَّ النَّحوَ بناءً، لا يُستهانُ به في تفسيرِ الشِّعرِ، مِنْ منطلقِ أنه يُسهمُ في تحققِ النَّفعيةِ اللُّغويةِ لكلِّ منَ المرسلِ والمُتلقِّي، وهنا يحضرُني قولُ أستاذِي الدكتورِ محمدِ حماسة: «إذا تناولنا الشِّعرَ بوصفِه فناً لغوياً، فإنَّ النَّحوَ في هذه الحالة يعُدُّ أحدَ الأبنيةِ الأساسيةِ التي ينبغي الاعتمادُ عليها في تفسيرِه؛ لأنَّ العلاقاتِ النَّحوِيةَ في النَّصِّ على مستوىِ الأفقِيِّ هي التي تخلقُ أبنيته التصويريةِ والرمزيَّةِ، وعلى مستوىِ الرَّأسيِّ هي التي تُوحِّدُ توازيهِ وأنماطَ التَّكرارِ فيه، وتُحكِّمُ تماسُكهِ واتساقَهِ، وهذا كُلُّهُ يُؤسِّسُ بُنيةَ النَّصِّ الدَّلاليةِ»^(٥٠٩).

ففي إطارِ تأسيسِ بُنيةِ النَّصِّ الدَّلاليةِ كان تفاعلاً ابن جنّي نحوياً مع خطابِ الهذليين، مِنْ خلالِ إشاراته إلى الفصلِ، ذلك الفصلُ الذي لم يكنْ فضلاً مِنْ حشوٍ، بل كان مِنْ جنسِ ما هو فيه، فلم يُنسِ المُتلقِّي المعنى الذي سِيقَ القولُ إليه، على حدِّ تعبيرِ ابن طباطبا في قوله: «وينبغي للشَّاعرِ أنْ يتَأمِّلَ تاليفَ شعرِه، وتنسيقَ أبياته، ويقفَ على حُسْنِ تجاورِها أو قُبْحِه، فيلائمُ بينها لتنبَّطِمَ لِهُ معانيها، ويتحصَّلَ

كَلَامُهُ فِيهَا، وَلَا يَجْعَلَ بَيْنَ مَا قَدِ ابْتَدَأَ وَضَفَّهُ وَبَيْنَ تَمَامِهِ فَضْلًا مِنْ حَشْوٍ لِيُسَمِّنَ مِنْ جِنْسِهِ مَا هُوَ فِيهِ، فَيُنْسِي السَّامِعَ الْمَعْنَى الَّذِي يَسُوقُ الْقَوْلَ إِلَيْهِ. كَمَا أَنَّهُ يَحْتَرِزُ مِنْ ذَلِكَ فِي كُلِّ بَيْتٍ، فَلَا يُبَاعِدُ كَلْمَةً عَنْ أُخْتِهَا، يَحْجِرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَمَامِهَا بِحَشْوٍ يَشْيَّنُهَا»^(٥١٠).

وَمِنْ هَذَا الْخِيطِ يُمْكِنُ أَنْ نَلْتَمِسَ كَوْنَ أَهْمَيَّةِ التَّأْوِيلِ وَالتَّوْجِيهِ، مِنْ خَلَالِ الْقَضَايَا الْمَعْرُوضَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ، بِمَبَاحِثِهِ الْمُخْتَلِفَةِ - وَهُوَ مَا سَنْرَاهُ فِي الْفَصْلِ الْتَّالِيِّ - تِلْكَ الْأَهْمَيَّةُ الْمُرْتَبَطَةُ بِالْخَطَابِ وَمَا وَرَاءُهُ، وَهُنَّا يُؤْنِسُنِي قَوْلُ الْقَانِئِ: «يَكُونُ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّوْجِيهِ لِلَّذِينَ يُعْتَبَرُونَ مِنْ إِحْدَى مَهَامِ التَّحَلِيلِ الْإِعْرَابِيِّ، فَائِدَةً فِي التَّحَلِيلِ الْأَدِبِيِّ، أَوْ لِنَقْلٍ... يَلْتَحِمُ الْجَانِبُ التَّصْوِيبيُّ مَعَ الْجَانِبِ الْبَلَاغِيِّ فِي النَّحْوِ الْإِعْرَابِيِّ، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ مُحاوَلَةِ اسْتِخْرَاجِ الدَّلَالَاتِ الْجَمَالِيَّةِ الْمُخْتَبَةِ وَرَاءَ أَوْجَهِ التَّأْوِيلِ وَالتَّوْجِيهِ إِنْ أَمْكَنَ ذَلِكَ. أَيْ أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي يَقُولُ بِالْتَّصْوِيبِ فِي مَوْضِعِهِ، إِنْ كَانَ يَدْلُلُ مِنْ وَجْهٍ عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَروجًا أَوْ اصْطِدامًا مَعَ الْقَاعِدَةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ يُمْكِنُ أَنْ يَدْلُلَ عَلَى أَنَّ وَرَاءَ هَذَا الْخَرْوَجِ وَذَلِكَ الْاصْطِدامَ دَلَالَةً، يَنْبَغِي أَلَّا تُهْمَلُ»^(٥١١).

* * *

الفَصلُ التَّاسِعُ

الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى

توطئة

إنَّ الناظر في كتابات القدماء عن الْحَمْلِ على المعنى يجدُ أنَّهم قد تناولوه باعتباره علاجاً يقوم بمعالجة المخالفة التي تبدو في السَّطح أو بين ظاهر اللَّفظ والتَّقدير أو بين العبارة المنطقية والقواعد، أو بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية^(٥١٢)؛ ومن ثَمَّ يقول أستاذِي: «فالمعنى كُلُّه على المعنى في إقامة الكلام. وإنْ كان هذا المعنى عندهم مُتَنَوِّعاً، فهو أحياناً معنِّي دلاليًّا، وهو في أحياناً أخرى معنِّي نحوياً. فالغاية في الكلام معناه، ولابدَّ أنْ يستقيم مع غايته في اللَّفظ وإلا ففي التَّقدير. وقد كان الْحَمْلُ على المعنى وسيلةً دلاليةً بارعةً، ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النَّحَاةِ العربِ، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التَّقْعِيدِ النَّحويِّ آياً ما كان اتساعُ هذا المعنى الذي يُحملُ عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يُعدُّ الْحَمْلُ على المعنى وسيلةً أكثرَ شمولاً منْ كلِّ ما لجأ إليه النَّحَاةُ في منهجهم، مثلُ التَّقديرِ والتَّأویلِ والإضمارِ أو الحذفِ؛ لأنَّه وراء كلِّ هذه الوسائل المختلفة. وهي جميماً وسائلًّا منهجيةً لتصحيح اللَّفظ المنطوقِ؛ ليطابقَ المعنى المراد»^(٥١٣).

وقد عَدَ ابن جِنِّي فصلاً بخصائصِه تحت عنوان (فَحْلُ في الْحَمْلِ على المعنى) قال فيه: «اعلم أنَّ هذا الشُّرْجَ عَوْرٌ من العربية بعيدٌ، ومذهب نازح فسيحٌ. قد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حَمْلِ الثاني على لَفْظِ قد يكونُ عليه الأوَّل، أصلًا كان اللَّفظُ أو فَرْعًا»^(٥١٤). وقال أيضًا: «اعلم أنَّ العربية إذا حملت على المعنى لم تكُنْ تراجعُ اللَّفظ»^(٥١٥) ومثالُ الحَمْلِ على المعنى قولُ الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾، ثم قال: ﴿أَفَ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾، قيل فيه إنَّه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال: (أَرَأَيْتَ كالذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ، أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) فجاء بالثاني على أنَّ الأوَّل قد سبق كذلك»^(٥١٦)، وفيما يلي بيانٌ بملامحِ الْحَمْلِ على المعنى لدى ابن جِنِّي في (النَّهَا).

المبحث الأول

التأنيث حملاً على المعنى

أُشير إلى التأنيث حملاً على المعنى في أربعة مواضع^(٥١٧) من التمام، على نحو ما جاء في تفاعل ابن جنّي مع قول قيس بن عيزاره:(من الطويل)

وَسِلْمُ الصَّدِيقِ وَابْلُ وَمَسِيْلُهُ وَمَرْعَاهُ وَإِلَّا يُفَجِّي عَمِينُهَا
فقال: «قال: (لا يُفَجِّي)، لا يُفَرِّجُ من كثرته... وأنتَ الضمير في (عميمها)، وهو عائدٌ على الوادي من حيث كان الوادي في المعنى هو السِّلْمُ، فصار من باب قوله: (من الطَّوِيل)

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَئْبٍ يَضْطَحِبَانْ
وقول الله سبحانه: ﴿وَرَبُّ الْشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُصُّونَكَ لَهُ﴾ . وهو واسعٌ كثيرٌ، وإن شئت قلت ذهب بالوادي إلى البقعة، قوله عز اسمه: ﴿إِنَّكَ إِلَّا وَدِ الْمُقَدَّسِ طُرُّى﴾، فيمَنْ لم يصرفه؛ لأنَّه ذهب بالوادي إلى البقعة^(٥١٨).

فيبيت قيسٍ من عدة أبياتٍ، ذكرها بمناسبة أنَّ كان سَلْمَى بنِ المُقْعَدِ، أخي بَنِي قُرَيْمٍ، جارٌ من الأَشَدِ، فقتلها بعضُ بَنِي عَائِرَةَ، فغضب فيها، وأراد قِتالَهم، فمشى رجالٌ كثيرٌ من بَنِي صَاهَلَةَ، فكَلَّمُوهُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ لَأَهْلِهَا، وكان ممَّنْ كلامَهُ قيسُ بْنُ خُوَيْلِدٍ بْنِ عَيْزَارَةَ، فقال قيسٌ في ذلك هذه الأبيات حيث يقول قبل هذا البيت^(٥١٩):

فَحَرْبُ الصَّدِيقِ تَثْرُكُ الْمَرْءَةَ قَائِمًا يَظْلِلُ يَسْلُ نَبْلَهُ وَيَشِيمُهَا
وفي البيت الذي معنا يرى أنَّ سَلْمَ الصَّدِيقَ كأنَّه وَابْلُ شَدِيدُ ضَخْمِ الْقَطْرِ، ومجرى مائه وَمَرْعَاهُ وَإِلَّا يُدْفَعُ، ولا يُفَرِّجُ؛ من كثرةِ العُشِّ الطَّوِيلِ الْمُلْتَفِّ به^(٥٢٠). وإذاء هذا الخطاب ومعناه بالنظر إلى المعيارية اللُّغوِيةِ، كان تفاعلاً ابن

جِنِّي معه، فأسفر ذلك التَّفَاعُلُ - فيما ينْتَصِلُ بالجانب النَّحْوِيُّ - عن إشارته إلى أنَّ ثَمَّةَ عدم مطابقَةٍ، من حيث النَّوعِ، في الجُملَةِ الاسميَّةِ الخبريةِ المُثبَّتةِ، المُتَّخِذَةِ نَمَطَّاً: (المُبْدأُ + المُضَافُ إِلَيْهِ + المَعْطُوفُ + الْخَبَرُ + النَّعْتُ) بالجملة الفعلية المنفيَّةِ «حرف نفي + فعل + نائب فاعل + مضاف إليه»)، حيث قول الشاعرِ: (وَمَسِيلُهُ وَمَرْعَاهُ وَادٍ لَا يُفْجِي عَمِيمُهَا)؛ ومن ثَمَّ فإنَّ تحققَ الإِلَبَاغِ في قول (قيس) يقتضي إشارة ابن جِنِّي إلى أنَّ الشَّاعِرَ أَنَّ الضَّمِيرَ في (عَمِيمُهَا)، وهو عائدٌ على الوادي من حيث كان الوادي في المعنى هو السُّلْمُ، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغْوِصُونَ لَهُ﴾، وكذلك قول الفرزدق: (نَكْنُ مَثَلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَبَانِ)، حيث ثَنَى (يصطحبان) حَمَلاً على معنى (من)؛ لأنَّها كنايةٌ عن اثنين^(٥٢١).

وقد أشار ابن جِنِّي أيضًا إلى أنَّه يمكنُ توجيهُه بأنَّه ذهب بالوادي إلى البقعةِ، كقول الله عزَّ اسمه: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمَقَدَّسِ طُوقِي﴾، فيمِنْ لم يصرفة. وبذلك أمكننا تأويلُ خطابِ قيسِ بنِ عيزارَةِ المخالفِ قواعدَ التَّطابقِ، ذلك الخطابُ الذي يُلاحظُ أنَّ القولَ بالحَمْلِ على المعنى فيه لم يكن إلَّا بعد استغناءِ اللَّفْظِ بما سبقَ وتمامِ الكلامِ، فقد تمَّ الكلامُ بقولِه: (وَسَلَمُ الصَّدِيقِ وَابْلُ وَمَسِيلُهُ، وَمَرْعَاهُ وَادٍ)؛ ومن ثَمَّ كانت إمكانيةُ الحَمْلِ على المعنى، قال المُبَرِّدُ: اغْلِمْ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إلَّا بَعْدِ استغناءِ اللَّفْظِ، وذلك قوله: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرو. حُمِّلَ (عمرو) على الموضع؛ لأنَّ معنى قوله (غير زيد) إنَّما هو: إلَّا زيدٌ، فحملَ (عمرو) على هذا الموضع^(٥٢٢)، ولا يخفى علينا أنَّ قيسَ بنَ عيزارَةَ قد استثمرَ الحَمْلَ على المعنى مِنْ أجلِ صِحَّةِ الْقَافِيَّةِ التي أرادَها مُطلَقاً، في إطارِ ما أرادَه مِنْ معنَى، فكانَ مَا كانَ.

المبحث الثاني التذكير حملاً على المعنى

أُشير إلى التذكير حملاً على المعنى في ثلاثة موضعَيْ^(٥٢٣) من التمام، لكن قبل التَّمثيل لهذا الضربِ من الحمل على المعنى أُشير إلى قول ابن جنِي في الخصائصِ: «وتذكير المؤنث ردُّ الفرع إلى أصلٍ، لكنَّ تأنيث المذكر أذهبُ في التناكِر والإغراب»^(٥٢٤)؛ ومن ثَمَ قال الدكتور علي أبو المكارم: «يرى النحاة أنَّ تذكير المؤنث على الرَّغمِ مِنْ كونه خروجاً عن القواعِدِ المُتبعةِ في التَّطابقِ اللُّغويِّ، فإنَّه يستندُ إلى بعضِ الأصولِ النحويةِ، وأهمُّ هذه الأصولِ أنَّ في تذكير المؤنث نوعاً من الرُّجوعِ إلى الأصلِ؛ إذ الأصلُ عندهم هو التذكير، وأمَّا التأنيثُ ففرعٌ منه، فإذا ذكرتِ المؤنثَ فقد ردَّت الفرعَ إلى الأصل؛ ولذلك فإنَّ تذكير المؤنث هو أهمُّ نتائجِ ذلك الاصطلاحِ المعروفِ بـ«ردُّ الفرع إلى الأصل»^(٥٢٥).

ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول البريقِ بن عياض: (من الواffer)

فَلَمَّا رَدَ سَامِعُهُ إِلَيْهِ وَجَأَى عَنْ عَمَائِتِهِ عَمَاهُ

فقال: «قال: (سامعه): أَذْنُه. لا يخلو السامِعُ هنا مِنْ أَنْ يكونَ صفةً كضاربِ وشاتم، أو اسمًا هنا، فإنَّ جعلَتَه صفةً فهو على أَنَّك نَسْبَتَ الفِعلَ إِلَيْها لظهوهِ ووقوعِهِ عنها، فتكونُ الأذْنُ كأنَّها هي السَّامِعَةُ، كما قِيلَ للعينِ ناظرةً... وكان قياسُهُ أَنْ يُؤْنِثَ فيقول: فلما ردَّت سمعتهُ إليه، كقوله (بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ) فيمنْ أراد بالنَّاظرةِ العينَ، لأنَّ الأذْنَ أُنْثى كما أَنَّ العينَ كذلك، إِلا أَنَّه ذَكَرَ، ذَهَبَ بالاذْنِ إلى العضو، كما أَنَّثَ (البعض) في قولِ الله سبحانه: ﴿يَنْقُطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾؛ لأنَّ بعضَ السيَّارَةِ سيَّارَةٌ، وإذا جازَ تأنيثُ المذكرِ على ضربِ مِنْ ضروبِ التَّأوْلِ كان تذكيرُ المؤنثِ لِمَا في ذلك مِنْ ردِّ الفرعِ إلى الأصلِ أَجْدَرَ، وإنَّ

شئتَ جعلتِ السَّامِعَ هُنَا اسْمًا بمنزَلَةِ النَّاظِرِ فِي الْعَيْنِ، وَيَقُوِيُّ هَذَا تَذْكِيرَهُ، وَلَوْ أَرَادَ
الصِّفَةَ لِكَانَ الْأَظْهَرُ التَّأْنِيَّثُ^(٥٢٦).

فَقُولُ الْبُرِيقِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ بِمَنْاسِبَةٍ أَنَّ تَابَطَ شَرَّاً وَصَاحِبِينَ لَهُ لَقُوا الْبُرِيقَ،
فَبِادَرَهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ، فَأَشْرَفَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَثَرَ بَلَهُ، فَقَالَ: أَمَّا وَاحِدُ مِنْكُمْ فَمَيْتُ، وَأَخْرِ
بَأَخْرَ ثَانٍ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِنِّي مُغْتَسِفٌ مُغْتَسِفٌ السَّفَّاهَةِ، أَتَخْدُهُ عَسِيْفًا^(٥٢٧). وَجَوابُ
لَمَّا فِي الْبَيْتِ التَّالِي حِيثُ قَوْلُهُ:

تَدَلَّى حَزْمُهُ عَلَوْا عَلَيْهِ فَأَضَفَى نَحْوَهُ حَتَّى نَهَاءَ
وَإِزَاءَ قَوْلِ الْبُرِيقِ: (فَلَمَّا رَدَ سَامِعُهُ إِلَيْهِ) أَشَارَ ابْنُ جِنِّيَ - مِنْ مُنْطَلِقِ النَّظَرِ إِلَى
الْمُعْيَارِيَّةِ الْلُّغُوِيَّةِ وَتَحْقِيقِ مَا يَهْدِفُ إِلَيْهِ الْخَطَابُ مِنْ إِبْلَاغٍ - إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ
بِسَامِعِهِ الْأُذْنَ، وَكَلْمَةِ (السَّامِع) هُنَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ صَفَةً كَضَارِبِ وَشَاتِمٍ، أَوْ اسْمًا،
فَإِنْ جُعِلَ صَفَةً، فَهُوَ عَلَى نَسَبِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا؛ لَظَهُورِهِ وَوُقُوعِهِ عَنْهَا، فَتَكُونُ الْأُذْنُ
كَانَهَا هِيَ السَّامِعَةُ، كَمَا قِيلَ لِلْعَيْنِ نَاظِرَةُ.

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ بِسَامِعِهِ الْأُذْنَ، فَإِنَّهُ يَتَرَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ قِيَاسًا: رَدَثُ
سَامِعُهُ إِلَيْهِ، بِتَأْنِيَّثِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ (بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجْرَةٍ) فِيمَنْ أَرَادَ بِالنَّاظِرِ
الْعَيْنَ؛ لَأَنَّ الْأُذْنَ أُنْثَى كَمَا أُنْثَى الْعَيْنَ كَذَلِكَ، لَكَنَّهُ ذَكَرَ، ذَاهِبًا بِالْأُذْنِ إِلَى الْعَضُوِّ
مِثْلُ تَأْنِيَّثِ (البعض) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْقُطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾؛ لَأَنَّ بَعْضَ
السَّيَّارَةِ سِيَّارَةٌ.

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جِنِّيَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا جَازَ تَأْنِيَّثُ الْمَذَكُورِ عَلَى ضَرِبٍ مِنْ ضَرُوبِ التَّأْوِلِ
كَانَ تَذْكِيرُ الْمَوْنَثَ أَجَدَرَ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ رَدِّ الْفَرْعِ إِلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ شَئْتَ جَعَلْتَ
السَّامِعَ هُنَا اسْمًا بِمَنْزَلَةِ النَّاظِرِ فِي الْعَيْنِ، وَيَقُوِيُّ هَذَا تَذْكِيرَهُ، وَلَوْ أَرَادَ الصِّفَةَ لِكَانَ
الْأَظْهَرُ التَّأْنِيَّثُ.

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن تذكير المؤنث حملا على المعنى، بالإضافة إلى كونه رد فرع إلى أصل، قد أسمهم في توافق البناء النحوي مع النسج الشعري، فمن المعلوم أن بيت البريق من الوافر، وتطبيقه وزنه هكذا:

فَلَمْمَا رَدَ / دَسَامِعُهُو / إِلَيْهِي / عَمَاهُ
مُفَاعَلْتُنُ / مُفَاعَلْتُنُ / فَعُولُنُ وَجَلْلَاعُنُ / عَمَاهِي / إِلَيْهِي
وهو ما يتضح من خلاله أنه لو قال: (فَلَمَّا رَدَتْ سَامِعُهُ إِلَيْهِ) فلن يستقيم معه الوزن، بانكسار التفعيلة الثانية في صدر البيت، وهو ما يدل على توافق البناء النحوي بما أُتي من مرونة مع النسج الشعري.

ومثال ذلك أيضاً ما جاء في تعليق ابن جني على قول الحشر النابري:(من الطويل)

فَيَا عَجَّبًا مِنْكُمْ تَمِيمُ وَدَارُكُمْ بَعِيدُ بِجَنْبِي نَخْلَةٌ فَالْمَنَاقِبِ
قال: «ذكر (بعيد) ولم يقل بعيدة، وذلك لما قدمناه من تشبيه العرب (فعيلاً) بفَعُول، وتشبيهه فَعُول بفَعُول. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ... ومنه قوله: (جُلَّةٌ خَصِيفٌ) و(نَاقَةٌ سَدِيسٌ) و(رِيحٌ خَرِيقٌ) وهو كثير». (٥٢٨).

و قبل تناول تفاصيل ابن جني أشير إلى أن الحشر النابري يتعجب من (تميم)، فديارهم بعيدة بالمكان المسمى (جنبي نخلة) ومكان آخر اسمه (المناقب)، وإزاء معنى هذا الخطاب أراد ابن جني باعتباره متقياً وقارئاً أن يلف الانتباه إلى أن قياس قول الشاعر: (وَدَارُكُمْ بَعِيدُ) أن يقول: (وَدَارُكُمْ بعيدة)، لكنه ذكر (بعيداً) ولم يقل بعيدة، حملأ على المعنى، فالعرب تشبهه (فعيلاً) بفَعُول، وتشبيهه فَعُولأ بفَعُول. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ، ومنه قوله: (جُلَّةٌ خَصِيفٌ) و(نَاقَةٌ سَدِيسٌ) و(رِيحٌ خَرِيقٌ) وهو كثير.

وهذا البيتُ كسابقه أيضًا يتضُّحُ مِن خلالِه إسهامُ البناءِ النَّحويِّ -مِن خلالِ تذكيرِ المؤنثِ حملاً على المعنى - في توافقِه مع النَّسجِ الشَّعريِّ، فالبيتُ مِنَ الطويلِ، وقطعٍ عَجْزِه ووزْنه هكذا:

بَعِيدُنْ / بِجَنْبَينْخُ / لَتِنْ فَلْ / مَنَاقِبُو
فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ

فلو قال: (بعيدةٌ بِجَنْبَيِ نَخْلَةٍ فَالْمَنَاقِبِ) فلن يستقيم معه الوزنُ، بانكسارِ التَّفعيلةِ الأولى في عَجْزِ البيتِ، وهو ما يدلُّ على توافقِ البناءِ النَّحويِّ بما أُوتى منْ مرونةٍ مع النَّسجِ الشَّعريِّ؛ ومنْ ثُمَّ صحتِ القافية بِرُوِيَّها المُراد، وركزتِه في مكانِها، في إطارِ كُونِ كلِّ من الوزنِ والقافية جزءاً مِنَ المعنى النَّصيِّ؛ ومنْ ثُمَّ يُمكننا القولُ بأنَّ الشَّاعرَ الْهُذْلِيَّ «استطاعَ أَنْ يُقدِّمَ تجربةً شِعريةً، مَيَّزَته عنِ غيرِه رغمِ التَّزامِه بالِ التَّقاليِدِ الشِّعريةِ المُعْرُوفَةِ، فاستطاعَ المُبدِعُ الْهُذْلِيُّ بِأَسْلوبِهِ الخاصِّ أَنْ يُعيدَ صناعةَ هذه التَّقاليِدِ، ويُقدِّمَها بِخُصُوصِيَّتها»^(٥٢٩)، كما استطاعَ ابنُ جِنِّي أيضًا أنْ يُقدِّمَها إلينا، بتفاعلِه المُتميِّزِ مع خطابِ الْهُذْلِيِّينَ.



المبحث الثالث

عدم المطابقة حملاً على المعنى

جاء ذلك في موضعين اثنين، نحو ما جاء في تعليقه على قول ملبح بن الحكم: (من البسيط) :

سُدْسًا وَبُرْزًا إِذَا مَا قَامَ رَاحِلُهَا تَحَصَّنَتْ بِشَبَّاً أَطْرَافُهُ غَرِدُ
 فقال: «صريف الفخل لقطمه، وحد (غرد) وإن كان خبراً عن الأطراف حملاً على المعنى؛ لأنَّه كأنَّه قال: كل طرف منها غرد، ومثله ما أنسدَه أبو الحسن (من البسيط) :

وَجَفْنَةٌ كَنْضِيجِ الْبِئْرِ مُثَاقَةٌ تَرَى جَوَانِبَهَا بِالشَّخْمِ مَفْتُوقًا
 أي: كل جانب منها، ومثله ما حكاه أبو زيد من قوله: أتينا الأمير فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة، أي: كسا كل واحد منا حلة، وأعطي كل واحد مائة، عليه قول الله سبحانه: ﴿فَاجْلِدُوهُنْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾ أي: اجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدًا اعتبارًا بقوله جلَّ وعزَ: ﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِيُّ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾^(٥٣٠).

هُنَا أُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثٍ عَنِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى يَقُعُ فِي إِطَارِ تَأْوِيلِ النُّصُوصِ الْمُخَالِفَةِ قَوَاعِدَ التَّطَابِقِ النُّوَعِيِّ، فَإِنَّ مَا نَحْنُ بِصَدِّيهِ يَقُعُ فِي إِطَارِ تَأْوِيلِ النُّصُوصِ الْمُخَالِفَةِ قَوَاعِدَ التَّطَابِقِ الْكَمْيِّ أَوِ الْعَدْدِيِّ.

ولكنَّ قَبْلَ ذَلِكَ أُشِيرُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ (ملبح) مِنْ قصيَّدَةِ لَهُ، بِدَأْهَا بِوَضْفِ الإِبْلِ
 التي جهزت لرحيل امرأةٍ يهواها، اسمها (شماء)، ثمَّ يشرع في وصفِ جمالها^(٥٣١)،
 وفي هذا البيت الذي معنا يشير (ملبح) إلى أَنَّ هَذِهِ الإِبْلَ عَلَى تَنْوِعِهَا إِذَا مَا قَامَ
 رَاحِلُهَا تَحَصَّنَتْ بِصَرِيفِهَا، أَيْ تَحَصَّنَتْ بِحِدَّةِ أَنْيَابِهَا، تَلْكَ الْأَنْيَابُ (الصَّرِيفُ)
 أَطْرَافُهَا مُصْوَتَةٌ، إِذَا شَهَوْتَهَا إِلَى الضَّرَابِ أَوِ النَّكَاحِ، فَإِذَا سُمعَ صَرِيفُهَا عُلِمَ أَنَّهَا
 قُطُّمْ ذَاتُ شَهْوَةٍ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ^(٥٣٢).

وإذاء معنى هذا الخطاب أشار ابن جنّي - من مُنطلق النّظر إلى المعيارية اللّغوية وتحقّق ما يهدف إليه الخطاب من إبلاغ - إلى أنَّ ثمة مُخالفةً لدى (مُليح)، تكمن في مُخالفة التّطابق الكمي في قوله: (أطْرافُهُ غَرْدُ)، مفادها أنَّ المبتدأ (أطْرافُه) جمْعٌ، وخبره (غَرْد) مُفرِّدٌ، وتؤول ذلك أنَّ الشّاعر حمله على المعنى؛ لأنَّه كأنَّه قال: كلُّ طرفٍ منها غَرْدٌ، ومثله ما ورد في قول الأسود بن يعْفُر: (تَرَى جوانبها بالشَّخْمِ مَفْنُوقاً)، أي: كلُّ جانبٍ منها، ومثله قولهم: أتَيْنَا الْأَمِيرَ فَكَسَانَا كُلُّنَا حُلَّةً وَأَعْطَانَا كُلُّنَا مائةً، أي: كسا كلَّ واحدٍ مِنَ الْحُلَّةِ وأعطى كُلَّ واحدٍ مِنَ الْمَائِةِ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَنِينَ جَلَدَةً﴾ أي: اجلدوا كلَّ واحدٍ منهم ثمانين جَلَدَةً اعتباراً بقوله جلَّ وعَزَّ: ﴿الرَّازِيَّةُ وَالرَّازِيُّ فَاجْلِدُوْنَكُلَّ وَجْدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلَدَةً﴾.

وفيمما تقدَّم ما يدلُّ على أنَّ الحِملَ على المعنى من وسائل العَربِيَّةِ في علاج ما قد يكونُ مِنْ مُخالفةٍ بين البنية السَّطحيَّةِ أو ظاهر اللّفظِ والتَّقدير أو بين ظاهِرِ بناء الجملة وبُنيَّتها الأساسية. وفي كلِّ ما سبقَ على مدارِ البحثِ ما يمكن اعتباره تكميلاً من جانبِ ابن جنّي للنصّ، وإنشاءً له مرَّةً أخرى، فكانت قراءته قراءةً واعيَّةً، ظهرَ مِنْ خاللِها الإلامُ بالترَاكيبِ وجمالياتها، وهُنَّا يؤنسنني قولُ الدكتور محمد عبد المطلب: «إنَّ القارئ - وهو يعيُّد عملية التَّركيبِ في ذِهنه للعملِ الأدبيِّ - يفترضُ حتماً تواجهَ المؤلِّفِ وإنْتاجِه معاً، هذا الانتاجُ الذي يتميَّز بخواصِ، تميَّزه في ذاته، كما يتميَّز بمعطياتٍ لا بدَّ وأنْ يكونَ المُتلقِّي في انتظارها، حتَّى ليُمكِّنَنا القولُ بأنَّ العملِ الأدبيِّ مبدِعٌين: أحدهما الذي ينشئه ابتداءً، والآخرُ هو الذي يعاودُ هذا الإنشاءَ كُلَّما عاودَ القراءةَ المُتأثِّنةَ، أو كُلَّما عاودَ القراءةَ النَّاقِدةَ الْواعِيَّةَ التي تهدُّ إلى استيعابِ النَّصِّ وتقديرِه في جملته، مِنْ خلالِ صياغِتِه اللّغويَّةِ التي لا يكفي عندها مجرَّدُ الشعور بالإعجابِ، بل يتجاوزُ ذلك إلى عملية الرَّاصِدِ والإلامِ بالترَاكيبِ اللّفظيَّةِ، كالإلامِ بالجوانبِ الفكريةِ

والعاطفية تماماً. وربما أتاح هذه القراءة استكشاف جوانب لولها لم تكن، ولظللت محبوبة حتى يأتي المُتلقّي القارئ، فيزيل عنها حجابها، ويجلّيها»^(٥٣٣)،وها هو ابن جنّي قد أزال الحجاب عن خطاب المُذَكَّرين وجلاه.

* * *

الخاتمة

مِنَ الطَّبَعِيِّ فِي خَتَامِ هَذِهِ الدِّرْاسَةِ أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّهَا وَمُضَاثُ، صَاحِبَهَا طُولُ أَنَّةٍ فِي اسْتِكَناهِ مِعَالِمِ التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ لِدِي ابْنِ جِنِّيِّ فِي كِتَابِهِ (النَّمَامُ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هُدَيْلٍ، مَمَّا أَغْفَلَهُ أَبُو سَعِيدُ السَّكَرِيُّ)، تَلَكَ الدِّرْاسَةُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ نَتْيَاجًا فِي حَدِّ ذَاتِهَا، فَقَدْ أَبَانَتْ عَمَّا أَسْفَرَ عَنْهُ تَفَاعُلُ ابْنِ جِنِّيِّ نَحْوِيًّا مَعَ خَطَابِ الْهَذَلِيِّينَ، مِنْ مِنْهَجِيَّةِ التَّفَاعُلِ، وَمَا بِهِ مِنْ مَلَامِحَ وَآرَاءٍ وَقَضَايَا نَحْوِيَّةٍ، وَهُوَ مَا يَنْعَكِسُ عَلَى فَهِمِ الْمَعْنَى النَّصِّيِّ لِذَلِكَ الْخَطَابِ؛ وَمِنْ ثُمَّ تَكُونُ اسْتِفَادَةُ كُلِّ مَنْ تَصْدِي لِهَذَا النَّصَّ بِالدِّرْاسَةِ. أَضَفْ إِلَى ذَلِكَ مُحاوَلَةُ الْبَاحِثِ تَفْسِيرِ مَلَامِحِ ذَلِكَ التَّفَاعُلِ وَتَنَاؤْلُهُ بِالدَّرْسِ وَالتَّحْلِيلِ فِي إِطَارِ سِيَاقِهِ النَّصِّيِّ كُلَّمَا أَمْكِنَ، وَدُورِهِ فِي النَّصِّ، فِي إِطَارِ الْبَحْثِ عَنْ عَبْرِيَّةِ ابْنِ جِنِّيِّ وَفَلْسُفَتِهِ فِي التَّنَاوُلِ وَالْتَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ، وَكَوْنِ النَّحْوِ وَسِيَّلَةً لِإِظْهَارِ الطَّاقَاتِ الإِبْدَاعِيَّةِ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الإِفْصَاحِ عَنْ أَهْمَّ النَّتَائِجِ، تَارِكًا إِلَطَّالَةَ بِالْتَّفَاصِيلِ لِثَنَيَا الْبَحْثِ، وَذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

أَتَّضَحُ أَنَّ لَدِي ابْنِ جِنِّيِّ وَعِيَا بِأَصْوَلِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَأَثْرِهَا فِي تَثْبِيتِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَقَدْ كَانَ يَلْجَأُ فِي تَفَاعُلِهِ إِلَى السَّمَاعِ مُمْثَلًا مِنَ الْقُرْآنِ وَقُرَاءَاتِهِ، وَكَلامِ الْعَرَبِ، شِعْرِهِ وَنَثْرِهِ، عَلَى نَحْوِ اسْتِشَاهَدِهِ بِشِعْرِ الْجَاهَلِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَلَاهُمْ، نَحْوُ الْأَعْشَى الْكَبِيرِ، وَالنَّابِغَةِ الْذُبَيَّانِيِّ، وَالْحُطَيَّةِ، وَجَرِيرِ، وَالْفَرَزِدقِ، وَالْمَرَّارِ الْأَسْدِيِّ، وَذِي الرَّمَّةِ، وَالْعَجَاجِ، وَرَوْبَةِ... إِلْخ. وَفِي إِطَارِ اسْتِشَاهَدِهِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ أَذْكُرُ اسْتِشَاهَدَهُ بِأَمْثَالِهِمْ وَكَلامِ التَّابِعِينَ أَمْثَالَ الْحَسَنِ بْنِ عَلَيٍّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي وَصَفَهُ فِي خَصَائِصِهِ بِأَنَّهُ الْلَّطَفُ مِنَ السُّحْرِ، وَأَنَّقَى سَاحَةً مِنْ مَثُوفِ الْفِكْرِ، وَأَشَدَّ تَساقُطًا بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، وَأَمْسَى تَسَانِدًا نَفْلًا إِلَى فَرْضٍ. أَمَّا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ، فَلَمْ يَرِدْ الْاسْتِشَاهَدُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنَ النَّثَامِ.

وَلَمْ يُهَمِّ الْقِيَاسُ وَعِلْلَهُ، نَحْوُ الْحِقَّةِ وَالنَّقْلِ وَأَمْنِ الْلَّبْسِ وَمُرَاعَاةِ النَّظِيرِ أَوِ الْحَمْلِ عَلَيْهِ، وَالْاسْتِغْنَاءِ وَالْعِوْضِ، وَقَدْ حَاوَلَ أَنْ يَبْتَعدَ عَنِ الرَّوَايَاتِ الشَّاذَّةِ وَالشَّاهِدِ

المجهول قائله أو الموضوع. وفي هذا الصَّدِّي أُشيرُ إلى أنَّ اعتمادَه على القياس يُؤيَّدُ اشتهرَ به، وأنَّه وشيخَه أبا عليِّ الفارسيِّ صاحباً مدرسةً قياسيَّةً خاصةً، تُعنى بالقياس إلى أبعدِ حدودٍ، ولا تقفُ عند النَّصِّ. هذا، ولم يقتصرُ الأمرُ على السَّماع والقياس، بل راجى الإجماع، إجماعٌ نُحَا البَصْرَةِ والكُوفَةِ، مُقتبساً منْ طرائقِ الفقهاء، مُسْتَخْدِمًا إِيَّاهَا في استنتاجِ الأحكام النَّحويةِ. ولجا إلى مُرَاعَاةِ الاستصحابِ أيضًا، لاسيما استصحابَ حالِ الأصلِ في الأسماءِ، وهو الإعرابُ، وحالِ الأصلِ في الأفعالِ، وهو البناءُ، حتَّى يوجدُ في الأسماءِ ما يُوجِّبُ البناءَ، ويُوجَدُ في الأفعالِ ما يُوجِّبُ الإعرابَ، كما يقولُ أبو البركات الأنباريُّ، في لُمعِ الأدلةِ.

وأَتَضَحُّ مِنْ خَلَالِ البحِثِ إيمانُ ابنِ جِنْيِ بنظريَّةِ العاملِ، نَحْوُ إشارته إلى العاملِ في (إذا)، وأنَّه محفوظٌ للدلالة عليه، وهو ما أَتَضَحَّ أيضًا في تفاعله مع خطابِ (أُسَيدُ بنُ أَبِي إِيَّاسٍ) الواردِ على غيرِ وجْهِهِ، فرأى أنَّه لا بدَّ منِ اللجوءِ إلى العطفِ على المعنى أو على التَّوْهُمِ؛ لتفسِيرِ نَصْبِ كلمةِ (إِيَّاهُمْ)، فأشارَ إلى أنَّها معطوفةٌ على المعنى، وغيرِ ذلك. وهو ما يحملُ الرَّدَّ على الأستاذِ أحمدِ أمينِ الذي يرى أنَّ ابنَ جِنْيِ قد هدمَ هذه النَّظريةَ، وهو ما دفعَ الدكتورَ فاضلَ السامرائيَّ إلى القولِ بأنَّ رأيُ لم يجدْ له ما ينصلُه في كُتبِ أبي الفتحِ، بل الذي وجدَه فيها أنَّه مؤمنٌ بهذه النَّظريةِ، ويُطْبِقُها في بحوثِه، ويُرجِحُ، ويُفندُ، ويُؤيَّدُ، ويُخالِفُ بها، وعلى أساسِها في أكثرِ ما يبحثُ.

وتبيَّنَ مِنْ خَلَالِ التَّمامِ أنَّ ابنَ جِنْيَ بَصْرِيَّ المَذَهَبِ، فكانَ يقولُ: الأمرُ عندنا، عند أصحابنا، مُعتمدًا أصولهم، مُرجحًا مذهبهم، فهو يرى - على سبيلِ المثالِ أنَّ الأمرَ عندهم، باعتبارِه بصريًّا - أنَّ (ليتَ) لا تنصبُ خبرَها، فهي على باهَا من نَصْبِ الاسمِ ورَفعِ الخبرِ، بخلافِ الكوفيينِ، لكنَّه قد يميلُ إلى الكوفيينِ إذا اقتنع برأيِّهم مُخالِفًا البصريينِ، على نَحْوِ ما رآه منْ أنَّ الظَّرفَ يعمُلُ فيه الوهمُ مثلًا، فهو إنِ اقتنعَ بمسألةٍ مَّا، وقد وافقتُ رأيِ الكوفيينِ، لا يضِيرُه مُخالفةُ البصريينِ أو اتفاقُه

مع الرُّمَانِي مثلاً ومخالفته سائر البصريين. وقد يوافق الكوفيين، أو يوازُرُ مذهبهم مع عدم ردّ مذهب البصريين، على نَفْوِ نَكْرِه رأي الكوفيين في التَّنَازُعِ، مع تجويفه رأي البصريين. ولما كان الشيء بالشيء يُذَكَّرُ، فقد انتهيَ هناك إلى أنَّ التَّنَازُعَ اقتضاءً شِعْريًّا - على الرَّغْمِ مِنْ وجوده بالتأثرِ - يدلُّ على أنَّ الشَّاعِرَ مُنْفَعِلٌ، تتزاوجُ المعاني في ذهنه، فيكون التَّنَازُعُ نتْجَةً لها الانفعال.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلك لا يضيره أنْ يُخالِفَ الكوفيين في مَسَالَةِ مَا، واصِفًا كلامَه بالفاسِدِ أحياناً، لاسِيَّما في قولهِ بِأَنَّ (يا لَزِيدِ) معناه يا آل زيدٍ. وقد يُرُدُّ على الفراءِ واصِفًا كلامَه بالتمَحُلِ والتَّطْلُبِ، رافضاً إِيَاهُ. وهنا أنتهزُ الفُرْصَةَ للإشارة إلى أنَّه لم يكُنْ مِنَ البغداديين أو المدرسة البغدادية في التَّحوِ، ودليل ذلك قوله: فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا، فَإِنَّهُ كَذَا، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى كَذَا.

وبناءً على ما سبق، فقد أَخَذَ ابن جِنِي عَنِ السَّابِقِينَ مِنَ المذهبين، أمثل سيبويه والمبرد والأخفش - لاسِيَّما إجازَتُه زيادةً (مِنْ) في الواجبِ والفراءِ، وقطُرُبِ، واستأنسَ بما حكاه عن أبي زيدِ الانصاريِّ وابن الأعرابيِّ، وظهرت شخصيةُ أستاذِه أبي عليِّ الفارسيِّ في التَّمامِ، مُتَأثِّراً به مُحتَجاً بِأَرْأِيهِ مُقْتَنِعاً بها؛ فقد صَحِبَهُ أربعين سنةً، في جَلْه وترحالِه، وهو ما كان له أثرٌ في ذهابه مذهب البصريين، ومن العبارات الدَّالَّةُ على هذا التَّأثُّرِ والحضورِ قوله: «وَمِثْلُهُ عَنِي مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ، وَذَاكِرُتُ أَبَا عَلِيًّا»، وهو ما يدفعُنا إلى القولِ بِأَنَّ آثارَ شِيخِ ابن جِنِي الجليليةُ في التَّمامِ، مُفْحِصَةً عن أمانِتِه في الْأَخْذِ عنِهِمْ.

كما أتَّضحَ مَيْلُ ابنِ جِنِي إِلَى التَّعْلِيلِ كثِيرًا، في تفاعُله مع خطابِ الْهُذَلِيِّينَ؛ مِنْ منطلقِ أنَّه أسلوبٌ لُغوِيٌّ، يُفِيدُ التَّقْرِيرَ وتأكيدَ الْحُكْمِ المُتَحدَّثُ عنه؛ ومن ثَمَّ يقوى تأثيرُه في نَفْسِ المُتَلَقِّيِّ، ويُثْقَبُ به، فكان يُحاوِلُ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ أدواتٍ أَنْ يَجِدُ العلةَ لِمَا هو بِصَدَدِه مِنْ بَيْانِ وجْهَةِ نَظَرِه الكامنةِ في تفاعُله مع خطابِ الْهُذَلِيِّينَ المُسْتَدِرِّكِ على ما قاله السُّكَّرِيُّ في شَرْجَه أشعارَهُمْ، على نَحْوِ ما جاءَ في إشارَتِه

إلى المُعلَّقِ مِنَ الأفعالِ عن العمل قياسًا على (ظننتُ)، لكونه مُشتتمًّا على معنى الخلاج والإبهام المضارع للظنِ؛ ومن ثُمَّ جاز تعليقها كما جاز في (عرفتُ) لقربها من (علمتُ) في قوله: (قد عرَفْتُ أبو مَنْ أنت) وأبا مَنْ أنت مُكْنِي به، وهو الأمرُ الذي جَعَلَه يوصَفُ بأنَّه ذو عقائِيَّةٍ تعليَّاتِيَّةٍ.

ولمَّا كانَ تفاعُلُ ابنِ جِنِّي مع خطابِ الهمذانيين يحتاجُ إلى التَّحليلِ غالباً، فقد لُوِحِظَ شيوخُ التَّحليلِ لديه. لكنَّه ليس تحليلًا يُخرجُ المُتَلَقِّي مِنْ سياقِ الحديثِ، بل يُضيِّفُ إِلَيْهِ، مُعِربًا عن سَعَةِ ثقافةِ ابنِ جِنِّي واطلاعِه، وإدراكهِ، ودقةِ ملاحظتهِ، وغَوْصِهِ في فَهْمِ التَّراكِيبِ، مُحتَكِمًا إلى المعنى الذي يتضمَّنهُ التَّركيبُ؛ لدرجةِ أنَّك تجدهُ في تحليلِ النَّحوِي يلجأُ إلى الصَّرْفِ والعروضِ والمعنى المعجميِّ والدلاليِّ، مُقلِّبًا الكلامَ على أوجِهِيِّ المُحتملةِ، في إطارِ إيمانِه بالعلاقةِ بين هذه الفروعِ اللغويةِ، وأنَّ كُلَّا منها يصبُّ في خدمةِ المعنى النَّصِّيِّ.

وفي إطارِ هذا التَّحليلِ كانَ لابدَّ مِنَ التَّوجيهِ - الذي هو أعمُّ مِنَ التَّأویلِ - سواءً أكانَ توجيهًا استدلاليًّا مِنَ القرآنِ وقراءاتهِ، وكلامِ العربِ ولغاتهمِ، أمْ كانَ توجيهًا تأويليًّا، بالحدِيفِ أو الإِحْلَالِ أو الزيادةِ أو إعادةِ التَّرتِيبِ أو الحَمْلِ على المعنى أو الاستئنافِ؛ مِنْ أَجْلِ الرَّبْطِ بين التَّراكِيبِ أو الِبنِيَّةِ الظَّاهِرَةِ والقاعدةِ، تِلكَ الوسائلُ التي أَدْرَجَ بعضَها ضمنَ بابِ شجاعةِ العربيةِ عندِ ابنِ جِنِّيِّ، في خصائصِه.

وفي إطارِ توجيهاتِ ابنِ جِنِّيِّ كانت له بعضُ الاختياراتِ، كأنَّ يقولَ: وهو الوجهُ، أو (أَمْثُلُ) أو (أَجَدُرُ)، وغير ذلك مِنَ الفَاظِ التَّعبيرِ عن الاختيارِ. ولمَّا كانت لابنِ جِنِّيِّ اختياراتٌ نحويةٌ، فإنَّه مِنَ الطَّبْعِيِّ أَنْ يَحْتَجَ لها، مُتَّخِذًا - في إطارِ وَعْيِه بِأَصولِ النَّحوِ، على نَحْوِ ما سبقَ - منهجَ الاعتمادِ على السَّمَاعِ، مُقدَّمًا على أقيسةِ النُّحَاةِ، بالإضافةِ إلى اعتمادِه على القياسِ، وعدمِ الْأَخْذِ بالأعاريِّيِّ المؤديِّ إلى غيرِ الصَّحِيحِ نحوياً أو إلى فسادِ المعنى. وهو ما يُمْكِنُنا مِنَ القولِ بأنَّ اختياراتهِ قامَتْ على

أسسٍ، تكمنُ في الاعتداد بالقراءات القرآنية، جاعلاً للسماع حظاً كبيراً في الاعتداد بالقراءات، مُؤيداً بها رأي البصريين، وحمل القرآن على أفسح الوجه، مُبتعداً عن التكليف. ومن هذه الأسس اعتماده بالأحاديث النبوية في التمام نادراً، ومراجعة القواعد النحوية، وما أجمع عليه جمهور النحويين، حيث لوحظ عليه عدم الخروج عن الأصول المقررة، ومراجعة الأصل والفرع - على نحو ما سبق الإشارة - وأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل وإضمار.

وفي هذا الصدد أشير إلى أنه لاما كان التوجيه - بما فيه من اختيارات - ممثلاً تفاعلاً ابن جنبي مع خطاب الهذليين، فإنَّه مِن الطَّبْعِيِّ أن تكون ثمة خلافاتٌ وآراءٌ له، في خضم هذه التوجيهات، على نحو ما رأيناها من تخطئة السُّكْرِيِّ في بعض المواضيع، كما هو الحال في كون (لما) بمعنى (ما) مدعماً رأيه بالأدلة والمعنى، وهذه الخلافات وتلك الآراء يمكنُ وسمها بأنها خلافات اعتمدَت على التعليل والتَّدليل، فقبلَ معظمها، وقليل منها لم يحالِفه القبول العلمي.

وهنا أنتهزُ الفُرصة لأسجل مجمل موقفه من السُّكْرِيِّ، فأشير إلى أنه أفرَّ شرخه في مُعظمه، لكنَّ ثمة مواضع احتاجت إلى إعمال النَّظر، فأطال الوقوف أمامها مُستدركاً عليه مُضيفاً لما ذُكر عند السُّكْرِيِّ. وهنا أشير إلى أنَّ ثمة موقفاً مِن ابن جنبي تجاه بعض آراء السُّكْرِيِّ؛ فكان تارة يشير إلى فساد قوله، وتارة يقول: اعلم أنَّ هذا الذي قاله خطأ، وتارة يشير إلى أنَّ قول السُّكْرِيِّ لم يعرفه أحد، مُستندًا في ذلك إلى المعنى، نحو قوله وهو ما تقدَّمت الإحالة عليه - : «هذا الذي ادعى السُّكْرِيِّ فيه أنَّ (لما) بمعنى (ما) شيء لم يعلمه أبي في نثر ولا نظم، ولا المعنى أيضًا عليه».

ولَمَّا كانت العلاقات الإسنادية تمثلُ الرابط الحقيقِي في التراكيب، فقد استطاع ابن جنبي - من خلال تفاعله النحوِي مع خطاب الهذليين - أن يُستشعر هذه العلاقات بين الألفاظ مِن خلال المستند والمُسند إليه؛ ومن ثَم الدلالات التي تتضمَّنها، فأفاد القارئ أو المُتلقِي الآخر لشِعر الهذليين. ولَمَّا كانت العناصرُ غير

الإسنادية مُسهمةً مع العُمَدِ في بناء التراكيب، فإنّا لم نعد إشارات ابن جنّي إلى مثل هذه العناصر، التي تُعدُّ الإشارة إليها أمراً ضروريّاً، وهو ما أغفله السُّكْرِيُّ، وكل ذلك يتّفقُ وما قاله في خصائصه من أنَّ الكلام إنما وضع للفائدَة، والفائدة لا تُجْنِي مِنَ الكلمة الواحدة، وإنما تُجْنِي مِنَ الجُملِ ومدارِجِ القَوْلِ، وهو ما يُفْضِي إلى القَوْلِ بِتَبَثِّهِ إلى النَّصِّ ومعاييره.

وإنَّ نظرةً مُتَثَبِّتَةً لَتَبَيَّنَ لنا مِنْ خلاَلِ كُلِّ مَا سبقَ أَنَّ التَّفَاعُلَ النَّحويَّ لدى ابن جنّي في تحليل خطاب الهذليين، يُرسِّخُ القولَ بِأَنَّ النَّحْوَ بِنَاءً، لا يُستهانُ به في تفسيرِ الشِّعْرِ، مِنْ مُنْطَلِقٍ أَنَّهُ يُسْهِمُ فِي تَحْقِيقِ النَّفْعِيَّةِ الْلُّغُوِيَّةِ لِكُلِّ مِنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَلَقِّي؛ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّهُ يَنْبُغِي الاعتمادُ عَلَيْهِ فِي تفسيرِ الشِّعْرِ أَوْ حَالِ التَّحْصِيِّ لِهِ - مع غيره مِنْ جَاهِلِ النَّظَامِ الْلُّغُوِيِّ - بِمَا يَتَضَمَّنُهُ النَّحْوُ مِنْ عَلَاقَاتٍ رَأْسِيَّةٍ وَأَفْقَيَّةٍ، مُسْهِمَةً فِي تَحْقِيقِ النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ، بِمَا لَهُ مِنْ وْزْنٍ وَقَافِيَّةٍ، وَهُوَ مَا لَمْ يَغْفِلْهُ ابن جنّي، غَيْرَ مُنْفَكَّةٍ مِنْ تَمَاسُكِ النَّصِّ وَتَرَابِطِهِ، فِي إِطَارِ إِظْهَارِ الْمَعْنَى النَّصِّيِّ بِمَا أُرِيدَ لَهُ مِنْ ظَهُورٍ.

وقد حاول ابن جنّي أنْ يفهمَ خطابَ الهذليين، فأثارته بعضُ الأمورِ النَّحويَّةَ، على نَحْوِ مَا سبقَ بالبَحْثِ - بجانبِ غيرِها الصَّرْفِيَّةِ وَالعروضِيَّةِ... إلخ، مِمَّا أغفله السُّكْرِيُّ - وهي التي وسَمَّها بالتَّمامِ، مُعرِبَةً عنَّ معنَّى مَا، يرتبُ بالنَّصِّ أو الخطاب؛ فكان مُشارِكًا الهذليين في بلورةِ المعنى، بِمِلْئِهِ فراغاتِ النَّصِّ أو فجواتِهِ، كاشفًا عَنْ غَامِضِهِ أو مَا وراءِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ خلاَلِ التَّفَاعُلِ أو التَّوَاصِلِ الَّذِي أَقامَهُ ابن جنّي مع الخطابِ، أو كَانَ مِنْ جَرَاءِ جَذْبِ الخطابِ إِيَّاهُ، باعتبارِهِ مُتَلَقِّيًّا، وَهُوَ مَا أَعْرَبَ عَنْ جَدَّةِ ذَكَائِهِ وَفَطْنَتِهِ فِي تَفَاعُلِهِ هَذَا، مُسْتَخدِمًا مَا لَدِيهِ مِنْ رَصِيدٍ مَعْرِفِيٍّ وَمَلَكَةٍ خَاصَّةٍ فِي إِعْمَالِ الْفَكِّرِ وَالْكَشْفِ عَنْ خَبَاياِ الْمَعْنَى النَّصِّيِّ، فِي إِطَارِ الْأَمْرِ الَّتِي تُدْرِكُ بِالْفَكَرِ الْلَّطِيفَةِ، وَالدِّقَائِقِ الَّتِي يُوصَلُ إِلَيْها بِثَاقِبِ الْفَهْمِ.

وفي إطار اعتماد ابن جنّي على النحو في تفسير الشعر كاشِفًا عن أسرار خطاب الهدلَّيين وما وراء ظاهره، يُمكِّن القول بأنَّه قد قدم خلال هذا التفسير تحليلًا إعرابيًّا، دفع التوهم في الإعراب، وصاحبَه التعليل والتوجيه والتأويل والاختيار، والتَّفْرِد في بعضه وعدم التوفيق في نذرٍ منه؛ مِن أجلِ الإفصاح عن إبلاغيَّة النصّ، ذلك الإفصاح الذي يُعربُ عن إدراك ابن جنّي مقصديَّة الخطاب، وما عنده الشاعر من مَخْضِ المعنى، وإعدادِ ما يلبسه من الألفاظ والتراسيب.

ذلك التَّحليلُ يُمكِّن تسميته بالنحو الإعرابي الإبلاغي؛ مِنْ مُنطلَقِ آنَّه تحليلٌ نحوُي لبعض مفردات التركيب وأجزائه في النصّ ابتعاه دفعٌ مشكِّلٌ مَا أو توضيحٌ أمِّ مَا، مُعَتَنِيًّا في المقام الأوَّل بتحديد الوظائف النحوية للكلمات في الجملة، في صورة علاقتها مع الكلمات وأجزاء التركيب الأخرى. وهو ما انعكس على فهمِ قصد عملية الخطاب؛ ومن ثَمَّ دَلَّ ذلك على أنَّ التَّحليل الإعرابي لا يقتصرُ هدفه لدى ابن جنّي على التدريب والتمرين، بل غايته الكُبرى فكُّ شفَرَة النصّ، أي أنَّ غايته توضيح المعنى وفهمُه، وهو المراد من النص أو الخطاب؛ ومن ثَمَّ فإنَّه كان يسعى إلى إعطاء الكلام حَقَّه من المعنى والإعراب، مُشيرًا إلى لُغَة هذيل، كُلَّما اقتضى الأمرُ ذلك، على نحو ما تقدَّم بالبحثِ.

ثُمَّ أمَّا بعدُ، فهذه محاولةٌ، أخلصُ فيها قدرَ الطاقة، ما أبراً فيها إليكم من العثرة والزللة، وما أستغني فيها مِنْ وقفَةٍ قاريٍ كريمٍ مُقدِّرٍ، غيرَ مُسْتَنْكِفٍ مِنَ الرجوع إلى الصوابِ عن الغلطِ، وفوق كل ذي عِلْمٍ عَلِيمٍ، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وآخر دعوانا أنَّ الحمدُ لِله ربِّ العالمين.

* * *

الهوا من

- (١) د. عبد السلام أبو بكر شفشويف: **مصطلح التعلق النّصي بين التاريخ والواقع**, حولية مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، العدد السادس، ٢٠٩، ص ٢٥٣.
- (٢) د. حميد سمير: **النص وتفاعل المتنلقي في الخطاب الأدبي عند المعربي**, منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، سوريا، ٢٠٥، ص ١٥.
- (٣) د. صلاح فضل: **إنتاج الدلالة الأدبية**, الطبعة الأولى، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٣٥.
- (٤) فهيمة لحوجي: **جماليات التلقى في شعر عبد السلام بن رغبان الحمصي**, مجلة المخبر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول ٢٠٩، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.
- (٥) **السابق**, ص ٢٠٦.
- (٦) يُنْتَظِر: د. صلاح فضل: **إنتاج الدلالة الأدبية**, ص ٣٤ - ٣٦.
- (٧) يُنْتَظِر: فولفغانغ إيزر: **فعل القراءة (نظريّة جمالية التجاوب)**, ترجمة: حميد لحمداني، والجلالي الكديّة، مكتبة المناهل، فاس، د.ت، ١٦، والدكتور حميد سمير: **النص وتفاعل المتنلقي في الخطاب الأدبي عند المعربي** ص ٣٨.
- (٨) **النص وتفاعل المتنلقي في الخطاب الأدبي عند المعربي** ص ٣٨، وينظر: د. حسين خليفة الرميج: **الخطاب والنّص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**, العدد الحادي عشر، جامعة السّابع من أبريل، ليبيا، ٢٠٩، ص ٣٧.
- (٩) الدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني**, الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٣٧ بتصرُّف يسir.
- (١٠) ابن منظور، **لسان العرب**, طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، د.ت، مادة (خطب).
- (١١) ماري نوال غاري بريو: **المصطلحات المفاتيح في اللسانيات**, ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، الطبعة الأولى، سيدى بلعباس، الجزائر، ٢٠٧، ص ٤٩.
- (١٢) حسين خليفة الرميج: **الخطاب والنّص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**, ص ٣٩.

- (١٣) د. عبد السلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب**، الطبعة الثالثة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م، ص ١٥٩، وينظر: الدكتور منصور عبد الجليل، **الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النص القرآني»**، مجلة التراث العربي، العدد ١٠٥، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٨٦.
- (١٤) د. سمير شريف إستيبي، **اللغة وسيكولوجية الخطاب**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٥، وينظر: آن روبول، جاك موشلار: **التداویلية اليوم علم جديد في التواصل**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وأخرين، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، ص ٢١٥، ٢١٥.
- (١٥) ينظر: د. محمد العبد، **النص والخطاب والاتصال**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٢.
- (١٦) ينظر: سعيد يقطين، **من النص إلى النص المترابط (مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي)**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٥م، ص ١١٦-١٢١، وجوليا كريستيفا، **علم النص**، ترجمة فريد الزاهي، ومراجعة: عبد الجليل ناظم، الطبعة الثانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٧م، ص ١٤.
- (١٧) ينظر: سعيد يقطين، **افتتاح النص الروائي**، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١م، ص ١١، ومحمد عناني، **المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم إنجليزي-عربي**، الطبعة الثانية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م، ص ١١٥-١١٦، والدكتور أحمد المتوكّل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النص**، دار الأمان للنشر والتوزيع، الزباط، المغرب، ٢٠٠١م، ص ٣٤ - ٣٩، ٧٩ - ٨٤، والدكتور محمد خطابي، **لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩١م، ص ٢٧ - ٥٠، ١٨٣ - ١٨٠، وكلاوس بريينكر: **التحليل اللغوي للنص «مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج»**، ترجمة د. سعيد بحيري، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص ٢٢ - ٢٤، ٢٧ - ٢٧، لا سيما قوله بصفحة رقم ٢٧: «**يُبَيِّنُ المصطلح «نَصًّا» تَتَابِعًا محدودًا من علامات لُغوية مُتماسكةٍ** في ذاتها، و**تُشَيرُ بوصفها كُلًا إلى وظيفة تواصليَّة مُذرِّكة**».
- (١٨) ينظر: د. محمد مفتاح: **تحليل الخطاب الشعري «استراتيجية التناص»**، الطبعة الثالثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٢م، ص ١٢٠، ٢٢٧، ١٢٠، والدكتور عبد الملك مرتضى،

- التحليل السيميائي للخطاب الشعري، تحليل مستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الجلبي،** دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، الجزائر، ٢٠٠١م، ص ٣٩ - ١، والدكتور منذر عياشي:
- الأسلوبية وتحليل الخطاب، الطبعة الأولى،** مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ٢٠٠٢م، ص ١٢١ - ١٣٠، والدكتور صلاح فضل: **بلاغة الخطاب وعلم النص** ص ٦٨، ٢٢٣، وأحمد مدارس، **النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟**، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية) WWW.ULUM.NL السنة الرابعة: العدد ٢٢ ك ٢٠٠٧ (يناير) ٢٢، والدكتور محمد العبد:
- النص والخطاب والاتصال** ص ٨ - ١١ حيث الخلط بين الخطاب والنص، وأحمد الهادي رشراش: **اللسانيات الحديثة من الجملة إلى النص،** حولية مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، العدد السادس، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٦ - ٢١٠.
- (١٩) أحمد مدارس، **النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟**
- (٢٠) يُنظر في ذلك: حسين خليفة الرميح: **الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**، ص ٣٩ - ٤٠.
- (٢١) جوليا كريستيفا: **علم النص**، ص ١٤.
- (٢٢) أحمد مدارس: **النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟**
- (٢٣) د . عبد السلام المسمدي: **الأسلوب والأسلوبية**، ص ١١٧.
- (٢٤) أحمد مدارس: **النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟**
- (٢٥) د.محمد مفتاح: **تحليل الخطاب الشعري «استراتيجية التناص»**، ص ١٣-١٨.
- (٢٦) يُنظر: حسين خليفة الرميح: **الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**، ص ٣٣ - ٤٤، والدكتور محمد يونس علي: **وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية حول المعنى وظلال المعنى**، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٣م، ص ١١٩، ١٣٥، فقد رأى أنَّ الخطاب هو النَّصُ اللُّغويَّ بعد استخدامه.
- (٢٧) أبو نصر الفارابي، **كتاب الحروف،** حققه وقدم له محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م، ص ٣٤.
- (٢٨) ياقوت الحموي الرومي: **معجم الأدباء**، تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، ٦/٢٣٩٥، وُيُنظر: د. محمد خليل الخلايلة: **بنائية اللغة الشعرية عند الذهليين**، عالم الكتب الحديث، إربد،الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٢ - ١٤، وُيُنظر:

- محمد يوسف عبد العزيز غريب: **أُنجاهات الشعر عند الهدلبيين في الجاهلية والإسلام** دراسة موضوعية وفنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ص ٢٥٧ حيث يرى أن اللغة الشعرية في أُنجاهات الهدلبيين المختلفة لغةً شعريةً، انتقال على ألسنتهم دون تصنّع أو تكليف، وهي لغة الفطرة البدوية التي يُحتمَ إليها في الفصاحة والبيان عند غالبية علماء اللغة.
- (٢٩) هذه الدراسات تكمّن في الرسائل الجامعية والكتب المنشورة والأبحاث العلمية، سواءً أكانت في دورياتٍ، تصدر بانتظامٍ أم في كتبٍ أبحاث المؤتمرات، تحوّل كتابًّا بحث المؤتمر الدولي الثامن، لقسم النحو والصرف والعروض، بعنوان «ابن جنّي فيلسوف العربية»، والممعقد في ١٩ مارس ٢٠١٣م، وغير ذلك وما يُعد سزدة ضرباً من رصّ المعلومات المعلومة لدى الباحثين وتضخيماً للبحث، لا طائل من ورائه، لا سيّما أنَّ كثيراً من هذه الدراسات مستخدماً في البحث، ورجعت إليه بالفعل، فتَمَّة جملة بمحرك البحث على شبكة المعلومات تُغْنِي عن هذا السرد، وهو ما يُبرّر عدم تخصيص مبحث للدراسات السابقة عن ابن جنّي، وهو ما تكفلت به كثيرون من الدراسات السابقة على نحو ما قام به الدكتور غنيم بن غانم الينبعاوي، في كتابه «أصوات على آثار ابن جنّي في اللغة، الآثار المخطوطية والمفقودة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ١٤-٩.
- (٣٠) يُنظر: ابن الأنباري: **نُزَهَةُ الْأَلْبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ**، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٤٤ - ٢٤٦، والدكتور شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت، ص ٢٦٥ - ٢٧٦.
- (٣١) في هذا الأمر أذكر دراسةً وحيدةً عن فهارس التمام، للدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، بالمؤتمر الدولي الثامن (ابن جنّي فيلسوف العربية)، وهنا أشير إلى ما علّمته من أحد محكمي هذا البحث، بأنَّ لدى معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، مشروعًا علميًّا؛ لإعادة تحقيق كتاب (التمام)، بالإضافة إلى دراسة أخرى عن آراء ابن جنّي النحوية في الكتاب نفسه، بالجامعة نفسها. وحول عذر ابن جنّي ونشأته وثقافته وأثاره ومنهجه وغير ذلك، يُنظر: **المدارس النحوية** ص ٢٦٥ - ٢٧٦، وكذلك د. فاضل السامرائي: **ابن جنّي النحووي**، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٧ - ٩٣.
- (٣٢) ابن جنّي: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، ١/٣٥.

(٣٣) الزّجاجي: الإِيْضَاحُ فِي عَلَلِ النَّحْوِ، تَحْقِيقُ دُ. مَازِنِ الْمَبَارِكِ، الطَّبْعَةُ التَّالِثَةُ، دَارُ النَّفَائِسِ، بَيْرُوتُ، لَبَنَانُ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٧٠، ٧١.

(٣٤) ابن جِنِّي: التَّمامُ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هُذَيْلٍ مَمَّا أَغْفَلَهُ أَبُو سَعِيدُ السُّكْرِيُّ، حَقْقَهُ وَقَدْمَهُ لِأَحْمَدِ نَاجِيِ الْقِيسِيِّ، وَخَدِيجَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الْحَدِيثِيِّ، وَأَحْمَدِ مَطْلُوبِ، وَرَاجِعُهُ الدَّكْتُورُ مُصطفَىُ جَوَادُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، وزَارَةُ الْمَعَارِفِ الْعَرَقِيَّةُ وَمَطْبَعَةُ الْعَانِيِّ بِبَغْدَادِ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م، ص ٥٧ - ٥٨، وَيُنْتَظَرُ بِهِ أَيْضًا ص ٢١، وَأَبُو زَيْدِ الْمَذْكُورِ فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ هُوَ أَبُو زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ الْبَصْرِيِّ الْنَّحْوِيِّ الْمَتَوْفِيِّ «ت ٢١٥هـ»، صَاحِبُ كِتَابِ النَّوَادِرِ فِي الْلُّغَةِ. يُنْتَظَرُ: الذَّهَبِيُّ: سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، تَحْقِيقُ كَامِلِ الْخَرَاطِ، الطَّبْعَةُ الْحَادِيَّةُ عَشَرَةً، مَؤْسِسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ، لَبَنَانُ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - ٤٩٤/٩، وَحَوْلِ الْقَضِيَّةِ الْمُتَحَدَّثَ عَنْهَا فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ يُنْتَظَرُ: سَيِّبُوْيِهُ: الْكِتَابُ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، مَصْرُ، ١٩٦٨م، ١٣٥/٣، وَأَبُو عَلَيِّ الْفَارَسِيُّ: الْمَسَائِلُ الْعُضْدِيَّاتُ، تَحْقِيقُ دُ. عَلَيِّ جَابِرِ الْمُنْصُورِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْنَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لَبَنَانُ، ١٩٨٦م، ص ١٩٥، وَالرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ، تَصْحِيفُ وَتَعْلِيْقُ يُوسُفِ حَسْنِ عَمَرِ، الطَّبْعَةُ الْثَّانِيَّةُ، مَنْشُورَاتُ جَامِعَةِ قَارِيُونِسُ، بِنْغَازِيِّ، لِيبِيَا، ١٩٩٦م، ١/١٣٥، ٤/٢٤٦، ٤/٢٤٧، ٣/٣٢٧، وَالْبَغْدَادِيُّ: خَزَانَةُ الْأَدْبِ، تَحْقِيقُ وَشَرْحُ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، الطَّبْعَةُ الْثَّانِيَّةُ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٨٤م، ١٩٨٦م، ٤٠١/١٠، ٢٧٦/١٠، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ: أَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ، تَحْقِيقُ دُ. مُحَمَّدِ الطَّنَاحِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، مَصْرُ، ١٩٩٣هـ - ١٩٩٢م، ٣/١٩٤، ٣/١٩٣، ١٩٦ - ١٩٧، وَالْعَكْبَرِيُّ: الْتَّبَيِّنُ عَنْ مَذَاهِبِ الْنَّحْوَيْنِ الْبَصْرِيَّينِ وَالْكُوفَيْنِ، تَحْقِيقُ وَدِرْسَةُ الدَّكْتُورِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْغَربِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتُ، لَبَنَانُ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١٣٧ - ١٤٠، وَالْدَّكْتُورُ فَايِزُ صَبِحِيُّ تُرْكِيُّ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدُ مِنْ خَلَلِ آرَائِهِ الصَّرْفِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ، كِتَابٌ بِحُثٍ الْمَؤَتَّمِ الدُّولِيِّ السَّابِعُ، كُلِيَّةُ دَارِ الْعِلُومِ، جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ، ٢٠١٢م، ص ٣٣٧ - ٣٤٠، وَالْبَيْتُ الْمَذْكُورُ فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرِ بِالْكِتَابِ ٣/١٣٥، وَالْمَسَائِلُ الْعُضْدِيَّاتُ ص ١٩٥، وَالرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ، ١/٢٤٧، ٢٤٦/٤، ٣٢٧، ٢٤٧/١٠، ٤٠١، وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ١/٢٧٦.

(٣٥) يُنْتَظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّنِ لِلْسُّكْرِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ فَرَّاجُ، مَكْتَبَةُ دَارِ الْعِرُوبَةِ، الْقَاهِرَةُ، د. ت، ٦٧٨/٢ - ٦٨٠، وَسِيَالِاحْظُ الْقَارِئُ أَنَّنِي أَعْرُضُ سِيَاقَ الْبَيْتِ مَوْضِعَ التَّحْلِيلِ، عَلَى مَدَارِ الْبَحْثِ، غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ إِيَّاهُ مِنْ سِيَاقِهِ؛ وَذَلِكَ بِسَبِيلِ أَنَّ الْبَيْتَ مَوْضِعَ التَّنَفَّاعِ الْنَّحْوِيِّ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْضِيْحٍ، وَهَذَا التَّوْضِيْحُ لَنْ يَتَأْتَى إِلَّا بِذِكْرِ مَنَاسِبَةِ الْأَبِيَّاتِ، أَوْ أَنَّ وَجْهَهُ

إعرابياً مَا يتوقفُ فَهُمْ عَلَى فَهِمِ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ، أَوْ أَنَّ الرَّبْطَ بَيْنَ تَفَاعُلِ ابْنِ جِنِّيِّ وَالْمَعْنَى يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَمَنْ ثُمَّ سِيَكُونُ مَا سِيَكُونُ دُونَ اسْتَطْرَادٍ، يُخْرِجُنَا عَنِ الْمُرَادِ.

(٣٦) يُنْظَرُ: سِيَبُوِيَّهُ: الْكِتَابُ ٣ / ١٣٤ - ١٣٧، وَأَبْوَ عَلَيِّ الْفَارَسِيِّ: كِتَابُ الشِّعْرِ أَوْ شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمُشَكَّلَةِ الْإِعْرَابِ، تَحْقِيقُ وَشَرْحُ دَمْحُودِ مُحَمَّدِ الطَّنَاحِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، مَصْرُ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٦٥، ٢٩٨، ٤١١، ٥٠٧، وَالسَّيِّرَافِيُّ: شَرْحُ أَبْيَاتِ سِيَبُوِيَّهُ، تَحْقِيقُ الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ الرَّزِّيْحِ هَاشِمِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْجَيْلِ، بَيْرُوتُ، لَبَّانُ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١٤١/٢. وَتَجَدُّرُ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ مَذَهَبًا آخَرَ فِي رَفِيعِ الْاِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الظَّرْفِ يَمْثُلُهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ - وَهُوَ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ - وَذَكْرُهُ بْنُ الشَّجَرِيِّ أَيْضًا، فَقَدْ ذَكَرَ بْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ اسْمَ الْحَدِيثِ عِنْ الْخَلِيلِ مَرْفُوعٌ بِالْاِبْتِداءِ، وَخَبْرُهُ الظَّرْفُ الْمُنْتَقَدُّمُ. هَذَا، وَإِنْ كَانَ بْنُ الشَّجَرِيِّ يَمْلِي إِلَى رَأْيِ سِيَبُوِيَّهُ - كَمَا يَتَّبِعُ فِي أَمْالِيَهِ (٣/١٩٣ - ١٩٦) - فَإِنَّ أَمْلِيَ إِلَى رَأْيِ الْخَلِيلِ بِنَاءً عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْإِنْصَافِ، مَمَّا يُضَيِّقُ بِهِ الْمَقَامُ: يُنْظَرُ: ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخَلَافِ بَيْنِ النَّحْوَيْنِ الْبَصَرِيَّيْنِ وَالْكَوْفِيَّيْنِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ مُحَبِّيِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الطَّبْعَةُ الْرَّابِعَةُ، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ، الْقَاهِرَةُ، مَصْرُ، ١٩٦١م، ٥١ - ٥٥، وَأَبْوَ عَلَيِّ الْفَارَسِيِّ: الْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ ص ١٩٤ - ١٩٦.

(٣٧) ابْنُ جِنِّيِّ: التَّمَامُ ص ٢٠ - ٢١، وَبَيْتُ الْوَافِرِ لِعُدَيْ بْنِ زَيْدٍ بِالْكِتَابِ، لِسِيَبُوِيَّهِ ١٥٦، وَهُوَ لِعُدَيْ بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِيِّ، فِي دِيوَانِهِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ جَبَارِ الْمَعِيدِ، وزَارَةُ الْقَدَّامِ، شَرْكَةُ دَارِ الْجَمْهُورِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالْطَّبْعِ، بَغْدَادُ، عَرَاقُ، ١٩٦٥م، ص ٣٥، وَسِيَّاتِي مِرَّةً أُخْرَى، فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْبَدْلِ، وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِقَوْلِ ابْنِ جِنِّيِّ: (كَمَا تَقَدَّمَ آنَفًا) أَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ حَدِيثٌ فِي كِتَابِ (الْتَّمَامِ) عَنْ جَوَازِ الْبَدْلِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، فَلَعِلَّهُ سَهُوًّا مِنْهُ.

(٣٨) السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلَيْنِ ٢/٦٣، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْفُضَاضَ: مَوْضِعٌ، وَشَيْفَاتِنَا: طَلَائِنَا، وَالشَّيْفَةُ: الْطَّلِيعَةُ، وَأَرْعُنُ: جِيشُ كَثِيرٍ لَهُ مِثْلُ رَغْنِ الْجَبَلِ.

(٣٩) ابْنُ جِنِّيِّ: الْخَصَائِصُ ٣٣١/٢.

(٤٠) عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرْجَانِيِّ: دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ شَاكِرِ، الطَّبْعَةُ الْثَّالِثَةُ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَى، الْقَاهِرَةُ، دَارُ الْمَدِينَى، جَدَّةُ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٩٨.

(٤١) ابْنُ جِنِّيِّ: التَّمَامُ ص ٢٣٤، وَالشَّرِيرُ: شَجَرٌ فِي الْبَحْرِ، وَجَوَافِلُ: ذَوَاهِبٌ، وَتَضَبَّعُ: تَمِيلُ عَنِ الْطَّرِيقِ، وَالضَّاجِعُ: الْمَائِلُ مِنَ الْخَيْلِ لَا يَسْتَقِيمُ فِي مَشْيِهِ: يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلَيْنِ ٣/١٠١، وَطَالِبَةُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (تَضَبَّعِ).

(٤٢) يُنظر: **شرح أشعار الهدالين** ٣ / ١٠٨ - ١٠٩، وورد فيه أنَّ نشخت: رُفعتْ، ونائلة: امرأة، وخودُ:

شابةُ، والمحاجر: ما حُولَ العين، والشَّرير: شجرُ في البحر، وجوافل: ذواهب، وفي لسان العرب، مادة (جفل) جَفَّتِ الإبلُ جُفُولاً، إذا شَرَدَتْ نادِيَةً خفيفة.

(٤٣) البيت للمَّار الأَسدي، يُنظر: سيبويه، الكتاب ١/١٩٣، وابن جِنِّي: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، تحقيق د. سيدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٣٠، والبَطْلَيوسي: **شرح أبيات الجمل**، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، الطَّبْعة الأولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ١١٥، والرَّضِيُّ: **شرح الكافية** ٣/٤٠، والبغدادي: خزانة الأدب ٨/١٢٨، ١٢٩.

(٤٤) يُنظر في كل ذلك: الكتاب ١/١٨٩ - ١٩٣، والمبرد: **المُقْتَضَب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ١/١٤ - ١٥، وأبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن فرهود، الطَّبْعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ١٨١، وابن جِنِّي: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٢٠، وابن السَّرَّاج: **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطَّبْعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ١٣٧/١، والبَطْلَيوسي: **شرح أبيات الجمل** ص ١١٥، وابن يعيش: **شرح المُفْصَل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت. ٩٢ - ٩٨، وابن مالك: **شرح التسهيل**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختار، الطَّبْعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٦م، ٤٣٤/٢ - ٤٥٢، والرَّضِيُّ: **شرح الكافية** ٣/٤٠٢ - ٤١٢، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطَّبْعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ٥/٢٢٥٣ - ٢٢٦٣، وخالد الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطَّبْعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٣/٢٥٢ - ٢٥٩.

(٤٥) يُنظر: ابن السَّرَّاج: **الأصول في النحو**، ١٣٧/١، وأبو حيَّان: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٩.

(٤٦) يُنظر: ابن مالك: **شرح التسهيل** ٢/٤٤٢ - ٤٤٣، والسيوطى: **همع الهومع** ٣/٥٨.

(٤٧) ابن يعيش: **شرح المفصل** ٣/٩٤، ويُنظر: ابن جِنِّي: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٢٠.

(٤٨) يُنظر: **الأصول في النحو** ١/١٢٥، والسيرافي: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ٤/٩٤ - ٩٥، وأبو حيان: **ارتشاف الضرب** ٥/٢٢٦١.

- (٤٩) يُنظر: ارتقاف الضرب .٢٢٦١/٥
- (٥٠) يُنظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٢٤٤/٢، وخلال الأزهري: شرح التصريح ٣/٢٥٨ - ٢٥٩، وابن عييش: شرح المفصل ٣/٩٨ فقد قال: «والصواب أَنَّه منصوب بالمصدر المذكور على ضعفه؛ وذلك لأنَّ الالف واللام بمنزلة التنوين، فعمل وفيه التنوين، فاعرفه». والجدير بالذكر هنا أنَّ من النحوين من يدلُّ على ضعف عمل المعرف بـ(الـ) بقوله: ولا أعلمه جاء في التنزيل، نحو الفارسي في الإيضاح العضدي، ص ١٨٦، وابن عييش في شرح المفصل ٣/٩٧. لكنَّ ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٤٤٣ رأى أنَّ ذلك - وهو ما أتفقه عليه - محتمل في موضع واحدٍ من القرآن الكريم، هو قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، فيحتمل أنَّ يكون «من» في موضع رفعٍ بالجهير على تقدير: لا يحب الله أنْ يُجاهِر بالسوء من القول إلَّا من ظلم، ويحتمل أنَّ يكون قد تَمَّ قبَل «إلا» وتكون في موضع نصبٍ على الاستثناء، وهذا ما أشار إليه الرَّاضي أيضاً في شرحه على الكافية ٣/٤٩.
- (٥١) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/١٩٢ - ١٩٣، وأبو حيان: ارتقاف الضرب .٢٢٦١/٥
- (٥٢) المبرد: المقتضب ١/١٥، ويُنظر: هامش الصفحة نفسها للمحقق.
- (٥٣) يُنظر: الرَّاضي: شرح الكافية ٣/٤١٠، والبغدادي: خزانة الأدب ٨/١٢٨.
- (٥٤) يُنظر: شرح المفصل ٣/٩٨، وشرح التسهيل ٢/٤٤٢ - ٤٤٣، وارتقاف الضرب ٥/٢٢٦١ - ٢٢٦٢، والسيوطى: هم الهومع ٣/٥٨، والأشمونى: شرح الأشمونى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م .٥٤١/٢ - ٥٤٢.
- (٥٥) يُنظر: ارتقاف الضرب ٥/٢٢٦١، وشرح النَّصْرِيَّة ٣/٢٥٨، فقد ورد رأى ابن طلحة في هذين الموضعين .
- (٥٦) يُنظر: ابن عييش: شرح المفصل ٣/٩٨، وفي كلٌ ما سبق يُنظر: الدكتور فايز تركى: تنبيهات البطلانيوسى على غير الجائز صرفيًا ونحوياً من خلال كتابه شرح أبيات الجمل، مجلة علوم اللغة، المجلد الحادى عشر، العدد الثانى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م .١٩٣ - ١٩٩.
- (٥٧) يُنظر: الحسين آيت مبارك: صورة المُتلقى في التراث النَّقدي، مجلة جذور، النادي الثقافى الأدبي، جدة، السعودية، ج ١٥، مج ٨، شوال ١٤٢٤هـ - ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ٣٦٥.
- (٥٨) ابن جننى: القَمَام ص ٩١ - ٩٢، وينظر بقية الموضع ص ٥٣ - ٥٤، ٧١، ٧٧، ٧٢، ٩٦، ١٠٦ - ١٠٧، ١٠٨، ٢١٦، ٢٣٩، ٢٤١، ١٩٠، ١٦٢.

(٥٩) السَّابِق ص ٩١-٩٢، والرواية لدى السُّكْرِي: شَرْح أَشْعَار الْهُذَلِيِّينَ (شابك) بدلًا من (شانك) في قول البريق، والمقصود بالشابك أو الشانك: أسدٌ قد اشتباكَتْ أننيابه، وتَرْجُ: بلدٌ، والخِدَار: مُؤْضِعه الذي يَهَنَّدَرُ فيه، وكاربُ الموت: الذي يَكُرُبُ، يكون من الكَزْب، ويكون من القُزْب، واستدار: أحاط: السُّكْرِي: شَرْح أَشْعَار الْهُذَلِيِّينَ ٢ / ٧٤٤، والبيت الأول في نص ابن جِنِّي لم أَعْثُرْ على قائله، أما الثاني فقد ورد الشطر الأول منه (لميَّة موحشًا طلل) والثاني (يلوح كأنَّه خلل) منسوبًا لكتير عزة، مع اختلافٍ، فقد أتت بعض المصادر بكلمة (لغَّة) مكان (لميَّة) وذلك بالكتاب ١ / ٢٧٦، والخصائص ٤٩٢ / ٢، والزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٧٤، وأبن يعيش: شَرْح المفصل ٢ / ٥٠، وخالد الأزهري: شَرْح النَّصْرِيَّح ٢ / ١٣١، وأسمح: أسود، وأراد به السَّحَاب.

(٦٠) يُنْظَر: السُّكْرِي: شَرْح أَشْعَار الْهُذَلِيِّينَ ٢ / ٧٤١.

(٦١) الرَّاضِي: شَرْح الْكَافِي ٢ / ٥٣، وُيُنْظَر: د. عبد السلام السيد حامد: الشَّكْل وَالدَّلَالَة «دراسة نحوية للُّفْظ وَالْمَعْنَى»، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٧٤ وما بعدها.

(٦٢) ابن جِنِّي: المُحَتَسِبُ فِي تَبَيِّنِ وَجُوهِ شَوَادِ الْقَرَاءَاتِ وَالْإِيْضَاحِ عَنْهَا، تحقيق علي النجدي ناصف وأخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ١ / ٥٣.

(٦٣) يُنْظَر: ابن جِنِّي: الخصائص ١ / ٤٨، والدكتور رشيد حليم: مرجعيات التعليل بين ابن جِنِّي والخليل «دراسة تحليلية موازنة بين منهجهما في التعليل»، مجلة الخطاب، منشورات مخبر الخطاب، جامعة مولود معمرى، الجزائر، ع ٥، ٢٠٠٩م، ص ٣٢٦، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٢٠، وأحمد أمين: ظهر الإسلام، الطبعة الأولى، شركة نواجع الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ١ / ٧٣، والدكتور فاضل السامرائي: ابن جِنِّي النَّحْوِي، ص ٢١٢، ٢٠٧.

(٦٤) ابن جِنِّي: التَّقْمَام ص ٨٢، وُيُنْظَر أيضًا ٤٦، ٤٨، ٨٢، ٦٩، ٦٩، ١٦٤، ٨٢، ٢٢٩، ٢١٦، ١٦٤، والبيت المذكور في نص ابن جِنِّي سبق تفريجه، للمرار الأسيدي، في وقعة أصيب فيها مسمع بن شيبان بن قيس بن ثعلبة.

(٦٥) يُنْظَر في هذا اليوم وتفاصيله: السُّكْرِي: شَرْح أَشْعَار الْهُذَلِيِّينَ ٢ / ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١٨.

(٦٦) يُنْظَر: سيبويه: الكتاب ١ / ١٩٢ - ١٩٣، والمبرد: المُفَتَّضَب ١ / ١٥، والبَطْلَيوسِي: شَرْح أبيات الجمل ص ١١٥، وأبو حيان: اوتشفاف الضرب ٥ / ٢٢٦١، والزجاجي: الجُمْلُ فِي النَّحْوِ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص ١٢٤، فقد أشار إلى أنَّ «مسمعًا» يجوز أن يكون منصوبًا بوقوع الضرب عليه، وأنَّ يكون منصوبًا

بـ «لَحِقْتُ» كأنه قال: لَحِقْتُ مسمعاً فلم أَنْكُلْ عنِ الضِّربِ، وينظر أيضًا: الرمانى: معانى الحروف، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، ص ٨٧، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٠٥/٢، وابن يعيش: شرح المفصل ٩٨/٣، وابن مالك: شرح التسهيل ٤٤٢/٢ - ٤٤٣، وأبو حيان: ارتقاف الضرب ٥/٢٢٦١ - ٢٢٦٢، والسيوطى: همع الهوامع ٥٨/٢، والسيوطى: الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٧١م، والأشمونى: شرح الأشمونى ٢/٥٤٢ - ٥٤١، والدكتور عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جنى ص ٧٦ - ٧٧.

(٦٧) ابن جنى: **القمام** ص ٢٣٩، والرواية في السكري: شرح أشعار المدائين ٣/١١٨: مهتمة، ولنجد الليل: السير بآخره، والصرد: البرد، وقيل شدته

(٦٨) ينظر: ابن الحاجب: **أمالى ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ١٥٧، والنحاس: **التعليق على المقرب**، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ٢٤٧.

(٦٩) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ص ١٠٦، وذلك من قصيدة قالها عندما بلغه أن النعمان ثقل من مرض أصابه، حتى أشفق عليه منه، وينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ١ / ٥٦٥.

(٧٠) للحارث بن ظالم في الكتاب ١/٢٠١، وقد وضحت المعانى في هامشيه، والمبرد: **المقتضب** ٦٠٩/٣، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، ١ / ٢٥٨، والعيني: **المقاديد النحوية** في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٣ / ٦٠٩، والخطيب البغدادى: شرح اختيارات المفضل، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٣ / ١٣٣٥، وابن يعيش: شرح المفصل ٦ / ٧٩، والأشمونى: شرح الأشمونى ٢/٢٥٨، وأحمد شاكر وعبد السلام هارون: **المفضليات**، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ص ٣١٤.

(٧١) ينظر: الفراء: معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ١/٧٩، ٢/٣٣، ٣٠٨، وابن الأنباري: **الإنصاف** ١/٣١٢، والراضي: شرح الكافية ١/٢٢٣، ٢١٠/٢، وأبو حيان: ارتقاف الضرب ٢/٣٨٤، وخالد الأزهري: شرح التصريح ١/٣٩٤.

والطبرى «أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠ هـ»: *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، حققه محمود شاكر، وأحمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت، ٤٣٧/١، ٦١، ٢٠، وابن عصفور: *شرح جمل الزجاجي الشروح الكبير*، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩ م، ٢٨١/٢، والدكتور عياد الشبيتي: *ابن الطراوة النحوى*، الطبعة الأولى، النادى الأدبى، الطائف، السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ١٤٠، ١٣٩، والدكتور بدر بن ناصر البدر: *اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط* جمعاً ودراسة، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠م، ص ١٤٠ - ١٤٢.

(٧٢) يُنظر: *البحر المحيط* ١/٣٩٤، ومحمد حماد ساعد القرشي: *تعقيبات أبي حيان النحوية لجار الله الرمّخشري في البحر المحيط*، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٤هـ - ٢٠٣م، ص ٢٠٦ - ٢٠٣، فقد بين خطل رأي أبي حيان ومن تبعه، كما هو الحال عند السمين الحلبى في *الذر المصنون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق د. أحمد الخرات، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م، ١٢٠/٢ - ١١١.

(٧٣) يُنظر: سيبويه: *الكتاب* ١/٢٠٢ - ١١٣/٢، ٢٠٣ - ١١٤، والنحاس: *إعراب القرآن*، تحقيق د. زهير غازى زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٢٤٠/٣، والمbrid: *المقتضب* ٣/٣٢، ٥٦، ١٧٥/٢، والزجاج: *معاني القرآن واعرابه*، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٢١٠/١، ١٥٠، وابن السراج: *الأصول في النحو* ١/٢٢٢، والأنباري: *أسرار العربية*، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ٢٠٠ - ١٩٩، وله أيضاً: *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ١٢٣/١، ٢٣٥/٢، واختيارات أبي حيان النحوية ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٧٤) ابن جنّي: *التمام* ص ١٦٩، وينظر أيضاً ٦٠ - ٦١، ٢٣٤ - ٢٣٥، وفي السكري: *شرح أشعار المذلين* ٢/٩١٢ التوالي بدلاً من الدواين، ودان: قرب، والرواق: سقف في مقدم البيت، وهو ستر يمدد دون السقف، ورواقا الليل: مقمه وجوابه، ومدى رواق ظلمته (ابن منظور: *لسان العرب*، مادة روق)، والبيت الأول في نص ابن جنّي للخطيئة، في ديوانه، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ١٥١، والأثفية: الجرة التي توضع عليها

- القدْرُ للطَّبْخِ، والطَّوْيُ: بِنْرُ بِمَكَّةَ، وصارَة: جَبْلٌ يَقْعُدُ بَيْنَ وَادِي الْقُرْيَ وَتِيمَاءَ، وَقَيْلُ جَبْلٌ فِي دِيَارِ بَنِي أَسَدِ (يُنْظَرُ هامش ١ ص ١٥١ مِنْ دِيوانِ الْحَطِيَّةِ)، وَالْبَيْتُ الثَّانِي فِي نَصْرَ بْنِ حِنْيٍ مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ فِي وَضْفَ المَفَازَةِ، لِرَوْيَةِ فِي دِيوانِهِ، مَجمُوعُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ، اعْتَنَى بِتَصْحِيحِهِ وَتَرْتِيبِهِ وَلِيْمُ بْنُ الْوَرَدِ، مَنْشُورَاتِ دَارِ الْاِفَاقِ الْجَدِيدَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ، بِبِرُوْتِ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، وَوَرَدَ بِالْكِتَابِ ٣٠٦ / ٣، وَالْمُقْتَضَبُ ٤ / ٢٢، وَأَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ: الْحَجَةُ لِلْقَرَاءِ السَّبْعَةِ، ت ٣٧٧، تَحْقِيقُ بَدرِ الدِّينِ قَهْوَجِيِّ وَآخَرُ، الطَّبْنَةُ الْأُولَى، دَارُ الْمَأْمُونِ، دَمْشَقُ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، وَابْنُ حِنْيٍ: الْمُحَسَّبُ، ٤٠٧ / ١، وَابْنُ حِنْيٍ: الْمُنْصَفُ، تَحْقِيقُ إِبْرَاهِيمِ مُصْطَفَى وَعَبْدِ اللَّهِ أَمِينِ، الطَّبْنَةُ الْأُولَى، دَارُ إِحْيَا التِّرَاثِ الْقَدِيمِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٥٤ م، ص ٣٧٤، وَأَبُو عَبِيدِ الْبَكْرِيِّ: سَمْطُ الْلَّالِيِّ فِي شَرْحِ أَمَالِيِّ الْقَالِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَيْمَنِيِّ، الطَّبْنَةُ الثَّانِيَةُ، دَارُ الْحَدِيثِ، بِبِرُوْتِ، ١٩٨٤ م، ص ٣٢٢، وَابْنُ يَعْيَشِ: شَرْحُ الْمَفْصِلِ ١٠ / ١٣، وَيُنْظَرُ: دَفَاعِيْزِ تُرْكِيُّ: عَلَاقَةُ التَّشْكِيلِ الْصَّرْفِيِّ بِالْمَعْنَى مِنْ خَلَالِ تَأْوِيلِ الصَّبِيجِ الْصَّرْفِيِّ فِي أَمَالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ، مَجَلَّةُ عِلُومِ الْلِّغَةِ، دَارُ غَرِيبِ، الْقَاهِرَةُ، الْعَدْدُ الْأَوَّلُ ٢٠٠٩ م، ص ٧٧ - ٧٩، وَحَوْلِ إِجْرَاءِ الْمَنْصُوبِ مَجْرِيِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، يُنْظَرُ أَيْضًا: ابْنُ حِنْيٍ: التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مَشْكُلِ أَبِيَّاتِ الْحَمَاسَةِ ص ٤٠١ - ٤٠٢.
- (٧٥) يُنْظَرُ: الرَّمَانِيُّ: شَرْحُ كِتَابِ سَبِيبَيِّهِ، تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةِ مُحَمَّدِ إِبْرَاهِيمِ يَوسُفِ شَبِيَّةِ، رِسَالَةُ دَكْتُورَاهُ، كُلِيَّةُ الْلِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ أَمِّ الْقَرَى، مَكَّةُ، السُّعُودِيَّةُ، ١٤١٥ هـ، ص ٢٠٧.
- (٧٦) ابْنُ حِنْيٍ: التَّكَمَّلُ ٢٠٤ - ٢٠٥، وَالْبَيْتُ الْمَذْكُورُ لِأَمْرِيِّ الْقَيْسِ، فِي دِيوانِهِ، بِشَرْحِ السَّكَّرِيِّ، دراسة وتحقيق د. أنور عليان، د. محمد علي الشوابكة، الطَّبْنَةُ الْأُولَى، مَرْكَزُ زَایدِ لِلتَّرَاثِ وَالتَّارِيخِ، الإِمَارَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، ٢٠٠٠ م، ص ٥٢٣، وَبِهِ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْوَاغْلُ: الدَّاخِلُ فِي الشَّرْبِ، لَمْ يُدْعَ، أَوْ الدَّاخِلُ فِي الْقَوْمِ، وَلَوْغُلُ: النَّذْلُ الْضَّعِيفُ، وَيُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٤ / ٤، وَابْنُ حِنْيٍ: الْخَصَائِصُ ١ / ٧٤، ٧٣ / ٢، ٤٣٢ / ٢.
- (٧٧) يُنْظَرُ: السَّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّيْنِ / ٢ / ٩٤٨.
- (٧٨) يُنْظَرُ: دَفَاعِيْزِ تُرْكِيُّ: التَّرْوِيْخُ فِي الْعَالَمَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ وَعَلَاقَتُهُ بِالدَّلَالَةِ فِي شِعْرِ الْأَعْشَىِ، مَجَلَّةُ الدُّرَاسَاتِ الْلِّغَوِيَّةِ، مَرْكَزُ الْمَلَكِ فَيْصَلُ لِلْبَحْثِ وَالدُّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، ج ٨، ع ٢، يُولِيُّهُ ٢٠٠٦ م، ص ٩١، ١٠٦ - ١١٢.
- (٧٩) ابْنُ حِنْيٍ: التَّكَمَّلُ ٧٢، وَتَجْلُلُ: تَغْنُمُ، وَالْكَبَائِرُ: الْأَمُورُ الْعَظَامُ: يُنْظَرُ السَّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّيْنِ / ٢ / ٦٩٥.

- (٨٠) يُنْظَر: شِرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّينَ ٢/٦٩٣ - ٦٩٥.
- (٨١) د. عبد الرحمن تاج: القول في «ما» الزائدة، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٣، ويُنْظَر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ٣٢٢ - ٣٣١، وحول التَّنْصِيل في زيادة «ما» يُنْظَر أيضًا: فتحي ثابت علم الدين: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢٩ - ١٥٣.
- (٨٢) يُنْظَر: ابن هشام: معنى اللَّبَيْب، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص ٤١٠ - ٤١٤.
- (٨٣) يُنْظَر: ابن جِنِّي: التَّمَام ص ٧٢.
- (٨٤) ابن جِنِّي: التَّمَام ص ٨٤، ويُنْظَر به أيضًا ص ٤٦ - ٤٧، ٤٩، ١٦٢، ٢١٦، ٢٣٤ - ٢٣٥.
- (٨٥) السُّكَّري: شِرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّينَ ٢/٧٢٥ - ٧٢٦ وقد أشار السُّكَّري إلى أنَّ المقصود بقوله: يمانينا، أي أبلغ مَنْ في شَقِّ اليمَنِ مِنْ قَوْمَنَا، ولم يُرِدْ أهْلَ اليمَنِ، ورجل سُهْيلِيٌّ: يسكن السَّهْلَ، وشَكْسٌ عليه: خَشِنٌ، ومَعْدَى: من العَدُوِّ؛ أي: حيث عَدُونَا، ولا تَرْثِي عَلَيْهِمْ: لَا تَحْزَنْ، بُورْسٌ: مُضْفَرَةٌ، قال: وَيَضْفَرُ جَلْدُ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ قَتِيلًاً، وَأَلِيًّا: أي لَا يَالُو؛ أي: لَا آلو في الإغراء.
- (٨٦) يُنْظَر: السَّابِق ٢/٧٣٦.
- (٨٧) ابن جِنِّي: التَّمَام ص ٩١ - ٩٢، ويُنْظَر بقية الموضع ص ٥٣ - ٥٤، ٧١، ٧٢، ٧٧، ١٠٦، ١٠٧ - ١٦٢، ١٠٨، ٢١٦، ١٩٠، ٢٣٩، والرواية بشِرْح أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّينَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَهْلًا.
- (٨٨) التَّمَام ص ٢١٦ والآية المذكورة من سورة غافر، من الآية ٦٧.
- (٨٩) يُنْظَر: شِرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّينَ ٢/٩٩٠.
- (٩٠) البيت من بحر الرَّجَز، للملبد بن حَرْمَلَةَ من بني أبي ربيعة بن ذَهْلَةَ بن شَيْبَانَ، بشِرْح أَبِي سَيِّدِيْبَوِيْهِ، لِلسَّيِّدِيْرَافِيْ، ١/٣١٠ - ٣١١.
- (٩١) سورة يُوسُف، من الآية ١٨.
- (٩٢) سَيِّدِيْبَوِيْهِ: الْكِتَاب، ١/٣٢١، ويُنْظَر: السَّيِّدِيْرَافِيْ: شِرْحُ أَبِي سَيِّدِيْبَوِيْهِ ١/٣١١ - ٣١٢.
- (٩٣) ابن طباطبا: عِيَارُ الشِّعْرِ، تحقيق د. عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٧ - ٨، ويُنْظَر أيضًا ص ٢٠٩.
- (٩٤) د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٩٢.

- (٩٥) ابن جِنْيِ: **الْتَّمَام** صـ ١٢١ - ١٢٢، ويُنْتَرِ به أَيْضًا صـ ٤٩ حيث التَّصْبُ على المفعولية، وكذلك صـ ٤٦ - ٤٧، حيث التَّصْبُ على الحال، صـ ٢١٦ حيث التَّصْبُ على الصَّفَة.
- (٩٦) يُنْتَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلَيْنَ ٢/٨٠٦ - ٨٠٧، وهامش ١ صـ ٨٠٧، وبه بَيْنَ أَنَّ مَعْنَى أَرْجِعٍ: لَا أَرْجِعُ، وَحَتَّى تَشِحُوا؛ أَيٌّ: تَجْدُوا أَوْ يُجَدَّ بِكُمْ، وَاللَّيْثُ: مَوْضِعٌ، وَقُولُهُ: إِنْ لَمْ يَعْدَنَا الْأَدْدُ؛ أَيٌّ: شَيْءٌ يَحْسَبُهُمْ، يُقَالُ: هُوَ يَلْدُهُمْ؛ أَيٌّ: يَمْنَعُ.
- (٩٧) حول الرَّبْطِ في جملة الحال يُنْتَرُ: المبرد: **الْمُفَضَّب** ٢/٦٥ - ٦٦، وابن يعيش: شَرْحُ المفصل ٣/٦٧ - ٦٨، وابن مالك: شَرْحُ عَمَدةِ الْحَافِظِ وَعُدَدِ الْلَّفَظِ، تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٩٧م، ١/٤٤٤ - ٤٤٥، والرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيٍّ ٢/٤٠ - ٤٦، وابن هشام: أَوضَحُ الْمَسَالِكَ إِلَى الْفَيْهَةِ ابْنِ مَالِكٍ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ٢/٣١٣ - ٣٠٦، والسيوطِيُّ: هُمُ الْهَوَامِعُ، تحقيق أحمد شمس الدين، الطَّبِيعَةُ الْأَوَّلِيَّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، والأشْمُونِيُّ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢/٣٢٠ - ٣٣٥، والدكتور فايز تركي: رَبْطُ الْجُمْلَةِ الْفَرعِيَّةِ بِالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النص دراسة في كافوريات المتنبي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، جـ ١١، عـ ١، ٢٠٠٨م، صـ ١٨ - ٥١ - ٥٤.
- (٩٨) يُنْتَرُ: الرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيٍّ ٢/٤٠.
- (٩٩) ابن جِنْيِ: **الْتَّمَام** صـ ١٣١ وبيت الكتاب من الوافر، لجرير في ديوانه، شَرْحُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبٍ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، الطَّبِيعَةُ الْثَّالِثَةُ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ١/٨٩، وفي الكتاب ١ / ٧١، ١١٧، ٢ / ١١٧، ٢ / ٨٧، ١٣٠، وابن الشَّجَرِيُّ: أَمَالِيُّ ابْنِ السَّجَرِيِّ ١/١.
- (١٠٠) يُنْتَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلَيْنَ ٢/٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢٢.
- (١٠١) يُنْتَرُ: السَّابِقِ ٢/٨٢٢، وفيه أشار السُّكَّرِيُّ إلى أَنَّ (المَخْلَفَة): مَنِيٌّ، حيث ينزل الناس، ومَخْلَفَةٌ بْنِي فلان: مَنْزَلُهُمْ، والمَخْلَفَةُ بِعِنْدِي أَيْضًا: طُرْقُهُمْ حيث يمرون.
- (١٠٢) مِمَّا لا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الإِعْرَابَ يُعْدُّ مِنْ وَسَائِلِ الاحْتِيَاطِ النَّحْوِيَّةِ لِلْمَعْنَى النَّصِّيِّ: يُنْتَرُ: ابن جِنْيِ: **الْخَصَائِصُ** ٣/١٠١ - ١١١، والدكتور فاضل السامرائي: **الْجَمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْمَعْنَى**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطَّبِيعَةُ الْأَوَّلِيَّهـ - ١٤٢١ - ٢٠٠٠م، صـ ١٤٢ - ١٥٧، والجدير بالذكر هنا أَنَّ الشَّاعِرَ قد يستخدم الْوَمْضَ في الإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي شِعْرِهِ، وقد يشير إِلَيْهِ الشَّارِحُ أَوْ مُتَلَقِّي النَّصِّ، عَلَى نَحْوِ إِشَارَاتِ ابن جِنْيِ، وَهُوَ مَا كُنْتُ قَدْ وَقَفْتُ أَمَامَهُ مِنْذْ سَنَوَاتٍ فِي بَحْثِ لِي، لَمْ يَكُنْ مُمْكِنًا حَتَّى يَنْجُازَ هَذَا

البحث، نأمل إنجازه في وقتٍ لاحقٍ بعنوان «وسائل النحو والصرف في الاحتياط للمعنى النصي» لدى طرفة بن العبد»، وهنا أُشير إلى أنني قدّمت مُحاضرةً عن هذه الفكرة، بنادي الأحساء الأدبي، بالسعودية، في الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، في ١٨/١٢/٢٠١٣، بعنوان «مِن ملامح العربية في الاحتياط للمعنى النصي».

(١٠٣) يُنظر: أبو علي الفارسي: **المسائل الشيرازيات**، تحقيق د. حسن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، ٤٨٥ ص، ٢٠٠٤م، ١٤٢٤هـ - .٨٢٢/٢

(١٠٤) يُنظر: سيبوبيه: **الكتاب** /١، ٨٧، وأبن الشجري: **أمالى ابن الشجيري** ٥/١ - ٦.

(١٠٥) يُنظر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ٢٢٨ - ٢٣١، فقد جعل حركة الرؤي أو الكلمة التي توجد فيها حركة الرؤي، وهي كلمة القافية، من أهم مواضع التأويل في الشعر، وهو ما أوقفه عليه.

(١٠٦) الرَّضِيُّ: **شرح الكافية** ٢/٢٩٩، وينظر: عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ص ٤٦٠ - ٤٦١، والدكتور مسعود صحاوي: **التداویلية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسانی العربي**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص ١٨١، وأبن جنّي: **التنبیه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٨٠.

(١٠٧) د. فاضل السامرائي: **ابن جنّي النحوی**، ص ٢٢٧.

(١٠٨) ابن جنّي: **التمام** ص ٢٢٩.

(١٠٩) يُنظر: السُّكْرِيُّ: **شرح أشعار الهدللين** ٣ / ١٠٢.

(١١٠) يُنظر: د. تمام حسان: **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٧٦ - ١٧٨، وأبن جنّي: **الخصائص** ١/٣٣٨، والدكتور محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٨٢ - ٨٤.

(١١١) يُنظر: **بناء الجملة العربية** ص ٦٨ - ٦٩.

(١١٢) ابن جنّي: **التنبیه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٢٥٤، وينظر أيضًا: سيبوبيه، **الكتاب** ٨٣/٢ - ٨٤، **والخصائص** ٢/١٥٨ - ١٥٩.

(١١٣) ابن جنّي: **التمام** ص ٢٢ - ٢٣، والبيت المذكور من الخفيف لعبد الله ابن قيس الرُّقيَّات في ديوانه، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت، ١٧٦، وسيبوبيه: **الكتاب** ١/٢٨٥، وأبن يعيش: **شرح المفصل** ١/١٢٥، وأبن جنّي: **الخصائص** ٢/٤٢٩.

- (١١٤) يُنْظَر: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَيْنِ ٢٠٥/٢.
- (١١٥) يُنْظَر: السَّابِقِ ٢/٦٠٦، وَالْتَّمَامِ صِـ٢٣.
- (١١٦) قال الدكتور محمد إبراهيم عبادة، في كتابه مصطلحات النحو والصرف والعروض، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١ م: «الاستئناف: البديه بكلام جديـٍ، ولا يلزم أن تكون الكلمة مرفوعة، بل يكفي ألا تكون معمولة لشيء في الجملة السـابـقة، فقد تكون منصوبة بـفـعل مـقدـرـ في جملـة جـديـدة».
- (١١٧) يـنـظـرـ: عبد القـاهرـ الجـرجـانـيـ: دـلـائـلـ الإـعـجازـ صـ٢١٢ - ٢١٥.
- (١١٨) يـنـظـرـ: سـيـبـوـيـهـ: الـكـتابـ ٦٠/٦ـ فـقـدـ أـشـارـ إـلـىـ الـاسـتـئـنـافـ بـالـابـتـادـ وـالـقـطـعـ، وـالـفـرـاءـ: معـانـيـ الـقـرـآنـ ٢/١٨٧ـ، وـابـنـ هـشـامـ: مـغـنـيـ الـلـبـيـبـ ٦٨ـ، ١١٥ـ، ٣٣٣ـ، ٤٧٠ـ، ٤٧١ـ، ٥٠٣ـ، ٥٠٥ـ، ٥٦٤ـ، ٧٣٤ـ، وـدـلـائـلـ الإـعـجازـ صـ٢٤ـ، وـالـدـكـتـورـ فـاـيـزـ تـرـكـيـ: رـبـطـ الـجـمـلـةـ الفـرعـيـةـ صـ٥١ـ - ٥٤ـ، وـالـدـكـتـورـ فـاضـلـ السـامـرـائـيـ: وـاـوـ الـحـالـ، مـجـلـةـ المـجـمـعـ الـعـلـمـيـ الـعـرـاقـيـ، الـجـزـءـ ٣ـ الـمـجـلـدـ ٣٥ـ، بـغـدـادـ، الـعـرـاقـ، شـوـالـ ١٩٨٤ـهـ - ١٩٨٤ـمـ، صـ٢٣٦ـ.
- (١١٩) ابن جـنـيـ: الـتـمـامـ صـ٧٦ـ.
- (١٢٠) يـنـظـرـ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَيْنِ ٢٠٩/٢ـ ٧١٠ـ.
- (١٢١) يـنـظـرـ: ابن جـنـيـ: الـمـحـتـسـبـ ٢٠٠/٢ـ فـقـدـ أـشـارـ أـيـضاـ إـلـىـ أـنـ الـمـعـرـفـةـ لـاـ توـصـفـ بـالـنـكـرـةـ، وـأـنـ كـلـ جـمـلـةـ نـكـرـةـ، وـهـذـاـ ماـقـرـرـهـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ قـوـلـهـ: «وـاعـلـمـ أـنـ الـمـعـرـفـةـ لـاـ توـصـفـ إـلـاـ بـمـعـرـفـةـ، كـمـاـنـ النـكـرـةـ لـاـ توـصـفـ إـلـاـ بـنـكـرـةـ» الـكـتابـ ٦/٢ـ.
- (١٢٢) يـنـظـرـ: دـ.ـ عـبـدـ السـلـامـ حـامـدـ: قـفـسـيـ النـحـوـ عـنـدـ ابنـ جـنـيـ صـ٢٣٢ـ - ٢٣٤ـ.
- (١٢٣) يـنـظـرـ: ابنـ هـشـامـ: مـغـنـيـ الـلـبـيـبـ ٢/٣٨٣ـ، وـالـدـكـتـورـ مـصـطـفـيـ النـحـاسـ: الـاسـتـئـنـافـ الـنـحـوـيـ وـدـوـرـهـ فـيـ التـرـكـيـبـ، مـجـلـةـ مـجـمـعـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ، الـقـاهـرـةـ، الـجـزـءـ الـخـامـسـ وـالـسـتـونـ، نـوـفـمـبـرـ ١٩٨٩ـمـ، صـ١١٤ـ، ١١٨ـ، ١٢٥ـ.
- (١٢٤) الـبـاخـرـزـيـ: دـُمـيـنـةـ الـقـصـرـ وـعـضـرـةـ أـهـلـ الـعـصـرـ، تـحـقـيقـ وـدـرـاسـةـ دـ.ـ مـحـمـدـ الـتـونـجـيـ، الـطـبـعـةـ الـأـولـىـ، دـارـ الـجـيلـ، بـيـرـوـتـ، لـبـانـ، ١٤١٤ـهـ - ١٩٩٣ـمـ، ٣/١٤٨١ـ، وـيـنـظـرـ: أـحـمـدـ أـمـينـ: ظـهـرـ الـإـسـلـامـ ٧٣/١ـ.
- (١٢٥) دـ.ـ مـسـعـودـ صـحـراـويـ: التـدـاوـلـيـةـ عـنـدـ الـعـلـمـاءـ الـعـربـ صـ١٨٥ـ - ١٨٦ـ، وـيـنـظـرـ بـهـ أـيـضاـ صـ١٨٦ـ - ٢٠٣ـ، فـقـدـ فـصـلـ الـقـوـلـ عـنـ الـقـصـيـدـيـةـ وـالـإـفـادـةـ.

(١٢٦) ابن جنّي: **النّمام** ص ٩٠ - ٩١، والرواية في السُّكُري: **شرح أشعار الْهَذَلِيَّينَ** ٧٤١ / ٢ (تُهَلُّكُ) مكان (تُهَلُّكُ)، وبيت الأعشى في ديوانه، تحقيق د. محمد محمد حسين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م، ص ٦٥، من القصيدة رقم ٧، في مدح هونة بن علي الحنفي وذمّه الحارث بن وعالة بن مجال الرقاشي، وأصفني: أعطاني، والزمانة: العاشرة، يُنظر: ابن منظور: **لسان العرب** (صفد، زمن).

(١٢٧) يُنظر: **شرح أشعار الْهَذَلِيَّينَ** ٧٤١ / ٢ ، وبه فسر السُّكُري العادية بقوم يحملون في الحرب أولى الناس أو بالكتيبة.

(١٢٨) ابن جنّي: **القَمَام** ص ٥٢ - ٥٣، ويُنظر: ١٤، ٦٩، ٦٨، ٥٩ - ٥٨، فَقَدْ نَصَ في ص ١٦٦ على أنَّ (ما) استفهام. وابننا ربع: أختا الشاعر، لا ترقان: لا تنانمان، والبؤس: الشدة والضيق خلاف النعمى، لا بؤس لمن رقدا؛ أي: أنَّ مَنْ يرقد لا يصيبه ضيق أو شدة، فالحزن والضيق والشدة لمَنْ سهر يفكُّر في شدّته. وهنا أشير إلى أنَّ المقصود بكلمة (المعدّر) الذي ليس بمحقق، يعتذر بدون عذر، فالمفهوم من قول ابن جنّي: «أَنْفَعَا مَا مُعَدْرًا» أنَّ نفع البكاء ليس بمحقق، فلا يُغنى بكاؤهما على أبيهما من طلب ثراه شيئاً، و«ما نكرة تامة صفة لما للتفع، يُنظر: **لسان العرب** (باس، عذر). وشطر البيت المذكور للمتنقب العبدِي، في ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص ٢١٣، وتمامه: ولكن بالمعنى تبَيَّنِي.

(١٢٩) يُنظر: أبو علي الفارسي: كتاب الشّعر، ص ٣٨٤، وحول قراءة (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) بالنصب، يُنظر: ابن زنجلة: **حُجَّة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، والطبرسي: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، حقّقه وعلّق عليه لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، منشورات مؤسسة الأعلامي للطبعات، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ١/١٦٤، فقد أشار إلى أنَّ (ما وذا) اسم واحد، تقديره: أي شيء أَنْزَلَ، فيكون في موضع نصب بأنَّه مفعول، فخرج الجواب على لفظ السؤال منصوّياً.

(١٣٠) يُنظر: سيبويه: **الكتاب** ٢ / ٤١٧ - ٤١٨ فَقَدْ رأى أنَّ (ذا) ليست زائدة، فلو كانت (ذا) لغو المَا قالَتِ العرب: عمَّاذا تسأل؟ ولقالوا: عمَّ ما تسأل؟ كأنَّهم قالوا: عمَّ تسأل؟ ولكنهم جعلوا ما وذا اسمًا واحدًا، كما جعلوا ما وإنَّ حرفاً واحداً حين قالوا: إنَّما... ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع البتّة

لكان الوجهُ في ماذارأيَت إذا أجابَ أَنْ يقولُ: خَيْرٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ، وَسَمِعَنَا بَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُهُ: دَعَى
ماذًا... فَالذِّي لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَ(مَا) لَا يَحْسُنُ أَنْ تُتَغَيِّرَهَا». وَيُنَظَّرُ: الشَّنْتَمِريُّ: **تحصيل
عِينَ الذَّهَبِ** مِنْ مَعْدَنِ جَوَاهِرِ الْأَدْبَرِ فِي عِلْمِ مَحَازِّاتِ الْعَرَبِ، تَحْقِيقُ دَهْرِيْ زَهِيرِ عَبْدِ الْمُحَمَّدِ
سَلَطَانِ، الطَّبَّعَةُ التَّانِيَةُ، مَوْسِيَّةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ص ٣٨٧، فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى قَوْلِ
الْمُتَّقِّبِ، وَيُنَظَّرُ: الْبَغْدَادِيُّ: **خَزَانَةُ الْأَدْبَرِ** ٦/١٤٢.

(١٣١) يُنَظَّرُ: أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيُّ: **كِتَابُ الشِّعْرِ أَوْ شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمُشَكَّلَةِ الْإِعْرَابِ**، ص ٣٨٤ - ٣٨٥، وَفِيهِ
قَالَ: «الْقَوْلُ فِي «عَوْيِلَهُمَا» أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرْتَفِعًا بِيَغِيرِ، أَوْ يَكُونَ بَدَلًا، فَإِنْ ارْتَفَعَ بَانَّهُ
فَاعِلُ «يَغِيرُ»، وَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبْ «مَاذًا» إِذَا جَعَلْتُهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، بِيَغِيرِ، وَقَدْ يَنْتَصِبَ بِهِ «اَبْنَتِ رِبِيعٍ»،
فَتَكُونُ قَدْ عَدَدَيْتَ «يَغِيرُ» إِلَى مَفْعُولِيْنِ.

(١٣٢) د. فاضل السامرائيُّ: **ابن جنني النحو** ص ١٢٩.

(١٣٣) ابن جننيُّ: **الْتَّمَام** ص ٥٨ - ٥٩، وَقَدْ وَرَدَ بِتَعْلِيقِ الْمُحَقِّقِيْنَ أَنَّ مَعْنَى (بِضَبْعِهَا)؛ أَيْ: قَوَاهَا، وَبِهِ
الشَّنْفِرِيُّ، فِي دِيْوَانِهِ، جَمِيعَهُ وَحْقَقَهُ وَشَرَحَهُ دَهْرِيْ إِمَيلِ يَعْقُوبِ، الطَّبَّعَةُ التَّانِيَةُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ،
بَيْرُوتُ، لَبَّانَ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، ص ٦٨، وَالرِّوَايَةُ بِهِ (تَثْوِيبُ) مَكَانٌ (تَنْوِيبُ)، وَوَرَدَتْ: حَضَرَتْ،
وَالضَّمِيرُ يَعُودُ لِلْهَمَومِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّاعِرَ كُلَّمَا صَرَفَ الْهَمَومَ، عَادَتْ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَهِيَ أَبْدًا
مُلَازِمَةٌ لَهُ، وَيُنَظَّرُ: ابن الحاجبُ: **الشَّافِيَّةُ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ**، دراسة وتحقيق حسن أحمد
العثمانِيُّ، الطَّبَّعَةُ الْأُولَى، المَكْتَبَةُ الْمَكِيَّةُ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ص ٣٦.

(١٣٤) د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنني** ص ٦٣.

(١٣٥) ابن جننيُّ: **الْتَّمَام** ص ٣٢ - ٣٤، ٦٠، ١٦٩، ٢٣٥ - ٢٣٤، وَيُنَظَّرُ: ابن جنني النحو ص ٢٢٩ - ٢٢٧.

(١٣٦) السَّابِقِ ص ٦٠ - ٦١.

(١٣٧) يُنَظَّرُ: السُّكَّرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّيْنِ** ٢/٦٨٤ - ٦٨٥، وَفِيهَا أَشَارَ السُّكَّرِيُّ إِلَى أَنَّ الْعِيْنَ:
الْحِمَارِ، وَصِرْعَهَا: نَاحِيَتَهَا، وَذَاتُ الْحَفَائِلِ: بَلْدُ، وَالصَّرْعُ: الْحَذَاءُ، يَرِيدُ: حَذَاءُ ذَاتِ الْحَفَائِلِ.

(١٣٨) د. أحمد كشكُ: **التَّدوِيرُ فِي الشِّعْرِ الْعَرَبِيِّ** دراسة في النحو والمعنى والإيقاع، الطَّبَّعَةُ الْأُولَى،
القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٥.

(١٣٩) أبو علي الفارسيُّ: **كتابُ الشِّعْرِ أَوْ شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمُشَكَّلَةِ الْإِعْرَابِ** ١/١١٨، حيث مقدمة المحقق
د. الطناحي، وَيُنَظَّرُ: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنني** ص ٢٠.

- (١٤٠) **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ص ٢٣ - ٢٤، ويُنظر: الدكتور تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة** ص ١٩٢ - ١٩٣، وله أيضًا **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م، ص ١٨٠، ١٨١، ١٨٨.
- (١٤١) **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ص ٢٤، ويُنظر: عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ص ٢٨.
- (١٤٢) **السابق** ص ٢٦، ويُنظر به أيضًا ص ٢٧ - ٢٦ حيث بيان وظائف النحو الإعرابي، وهي ما تنطبق على ما قدمه ابن جنّي في التمام، كما يتضح على مدار الفصل موضع الحديث.
- (١٤٣) ابن جنّي: **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ص ١٠٦.
- (١٤٤) **السابق** ص ٣٠.
- (١٤٥) يُنظر: **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ص ١٦٩ - ١٧١.
- (١٤٦) ابن جنّي: **التمام** ص ٦٨ - ٦٩، ويُنظر أيضًا ص ٢٤٤ - ٢٤٣، والبيت الأول في نص ابن جنّي لرهير بن جناب الكلابي، في ديوانه، تحقيق د. محمد شفيق البيطار، **الطبعة الأولى**، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١١٤، وروايته به بدون (من)، والتحية: المُلْك، وفي هذا يُنظر: ابن قتيبة: **غريب الحديث**، تحقيق د. عبد الله الجبوري، **الطبعة الأولى**، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٧٧م، ١٦٨/١ فقد أشار إلى أنَّ التحيات: المُلْك، وأصله أنَّ المَلِكَ كَانَ يُحَيَا، فَيُقالُ: أَنْعَمْ صبَاحًا، وأبَيَتْ اللَّعْنَ، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ: وَلَكُلَّ مَا نَالَ الْفَتِي...، ويُنظر أيضًا: **الخطيب التبريزى: تهذيب إصلاح المنطق**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، **الطبعة الأولى**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٦٧٠.
- (١٤٧) يُنظر: **السُّكَّري: شرح أشعار الهدلتين** ٦٨٩/٢ - ٦٩٠.
- (١٤٨) ابن جنّي: **التمام** ص ٢٤٣ - ٢٤٤، وكلمة (تجري) الواردَة في نص التمام غير صحيحة، فلا وجود لها في هذا البيت أو الأبيات السابقة عليه أو التالية له، والصواب (جوئي)، وقد سُبق بقوله: **تُشَيِّبِي حَزِينًا لَا يَزَالُ تَهْيِجَهُ إِنَّا يَكُ أَشْطَانُ مِنَ الْبَيْنِ خَلْجَ وروایة السكري ٣/١٠٣٤: يَبْرِي وَيَلْعَجُ مَكَانٌ (يُبَهِي وَيُبَهِجُ)** وقد فسر الموم بالرسام، والجدري **الكثير المترافق، والحمى**، وهو فارسي مُعرَّب: يُنظر هامش ٤٩ من التمام ٢٤٣.
- (١٤٩) يُنظر: سيبويه: **الكتاب** ٢ / ١٢٣ - ١٢٤، وابن السراج: **الأصول في النحو** ٢/٣٠ - ٣١، وابن جنّي: **الخصائص** ٢/٤٩٢، وله أيضًا: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٣١، والباقي: **الاستدراك على أبي علي في الحجة**، تحقيق د. محمد أحمد الدالى، **الطبعة الأولى**، مكتبة

البابطين، الكويت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٣١٢، ٣١٣، وبيت الطويل لم يُعرف قائله، ومجزوء الوافر لكتير عزة في ديوانه، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص ٥٠٦.

(١٤٠) يُنظر: الدكتور فايز صبحي تركي: **الترابط النصي في شعر خليفة التلبيسي دراسة تطبيقية في ضوء نحو النص**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، العدد الثالث، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، ص ١٣٥ - ١٤٤، والدكتور أنس بن محمود فقال: الإحالات وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني، الطبعة الأولى، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، السعودية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، ص ٢٠٥ - ٢٢٨.

(١٤١) كلاوس برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص ٤٩.

(١٤٢) يُنظر: د. عبد السلام المسدي: **الأسلوبية والأسلوب** ص ٩٥ - ٩٦، والدكتور فايز تركي: **الترابط النصي في شعر خليفة التلبيسي**، ص ١٢٩ - ١٣٦.

(١٤٣) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الاعجاز**، ص ١٧٤.

(١٤٤) ابن جنّي: **التمام** ص ١٢٨، والتممّل: السعي في طلب الشيء والتصرّف فيه (لسان العرب: محل) والبيت المذكور في نَصْ ابن جنّي ذكره في **الخصائص** ٤١٦/٢ في باب شجاعة العربية بدون نسب، وكلام ابن جنّي المنقول عن الفزاء هو نفسه الموجود في **الخصائص** ٤١٦/٢ - ٤١٧، وينظر: السكري: **شرح أشعار الهدلبيين** ٣/١٧٩ حيث قول أبي كبير الهدلبي: **وَجَلِيلَةُ الْأَنْسَابِ لَيْسَ كَمُثُلِهَا مِمَّنْ تَمَتَّعَ قَدْ أَثْثَاهَا أَرْسُلِي** وهناك ذكر السكري أن التمّييع: حُشُنُ الغذاه والتّنعييم، يريد امرأة سريّة الأنساب ليس مثلها، ثم قال: «**مِمَّنْ تَمَتَّعَ**» هذه المرأة التي ذكر.

(١٤٥) يُنظر: **شرح أشعار الهدلبيين** ٢/٨١٨ - ٨٢٠.

(١٤٦) ينظر في ذلك أيضًا ابن جنّي: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

(١٤٧) السابق ص ١٤٦، وج معنى صَبَّ، فيقال: مجَّ الماء بمعنى صَبَّه: يُنظر: لسان العرب (مجَّ).

(١٤٨) ابن جنّي: **التمام** ص ٩٤، والغور: التّهمة، والأعراض: التّواحي، مفردتها عرض.

(١٤٩) يُنظر: السكري: **شرح أشعار الهدلبيين** ٢/٧٥٠.

(١٥٠) ابن جنّي: **التمام** ص ٣٢، والبيت المذكور من الطويل.

(١٥١) يُنظر: السكري: **شرح أشعار الهدلبيين** ٢/٦٢٧ - ٦٢٨.

(١٦٢) ابن جِنْيٌ: **النَّمَام** صـ ٣٣ - ٣٤، ويُنْظَر: د. عبد السلام السيد حامد: **تفسير الشعر عند ابن جِنْيٌ** صـ ٤٩.

(١٦٣) يُنْظَر: ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، تحقيق د. عبد المجيد الترحيبي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٤، ١٩٨٣هـ - ١٤٠٤م، ٤ / ٢٦٨.

(١٦٤) يُنْظَر: ابن الحاجب: **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق الدكتور موسى بناني العلياني، وزارة الأوقاف، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٨٢هـ / ١، ٤٧٦، و**تفسير الشعر عند ابن جِنْيٌ** صـ ٤٩.

(١٦٥) سيبويه: **الكتاب** ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣، ويُنْظَر: أبو الفرج الجرجري: **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافى**، دراسة وتحقيق د. محمد مرسي الخولي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣.

(١٦٦) ابن جِنْيٌ: **القَمَام** صـ ٤٢ - ٤٣.

(١٦٧) يُنْظَر: سيبويه: **الكتاب** ١ / ١٨٦، والرضي: **شرح الكافية** ٣ / ١٢، وابن جِنْيٌ: **الفَسْر شرح ابن جِنْيِ الكبير على ديوان المتنبى**، تحقيق د. رضا رجب، الطبعة الأولى، دار الينابيع، دمشق، سوريا، ٤ / ١٢٤ - ١٢٥، وابن جِنْيٌ: **التنبىء على شرح مشكل الحماسة** صـ ٢٥٣، والدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جِنْيٌ** صـ ٥٠.

(١٦٨) يُنْظَر: سيبويه: **الكتاب** ١ / ١٨٦، والرضي: **شرح الكافية** ٣ / ١٢، وابن جِنْيٌ: **التنبىء على شرح مشكل أبيات الحماسة** صـ ١٩٣، وابن الأنباري: **الإنصاف** ٢ / ٦٧٧ - ٦٦٩، والهروى: **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق د. عبد المعين الملواحي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، صـ ٢٩١ - ٢٩٧، وأبو حيان: **اوتشاف الضرب** ١٠٠٢، والبغدادى: **خزانة الأدب** ٦ / ٤٢ - ٤٣.

(١٦٩) ابن جِنْيٌ: **القَمَام** صـ ١٣٧، وبيت الرَّجز في اللسان (عهل) مع اختلاف في الرواية، ف جاء به (يا جُمل) مكان (يا مَيْ)، لمنظور بن مَرْثَدِ الأَسْدِيِّ، وهي الرواية نفْسُهَا في أراجيز العرب، لمحمد توفيق البكري، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣١٣هـ، صـ ١٥٨.

(١٧٠) يُنْظَر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة د. تمام حسان، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م صـ ٣١ وما بعدها، ويُنْظَر به أيضًا صـ ٣١٠، وكذلك: Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan, (1976) **Cohesion in English**, Longman, New York, p. 57-60.

وجبار سويس حنيحن الذهبي: **الأنساق في العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة

- ماجستير، بكلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٥ م ص ٤٧، والدكتور فايز تركي:
الترابط النصي في شعر خليفة التلبيسي، ص ١٧٧ - ١٨٧، حيث الإحالة باستخدام (أ).
(١٧١) سورة العاديات، الآيات ٣، ٤، وينظر خليفة التلبيسي: **ديوان خليفة التلبيسي**، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا، ١٩٨٩، ٢/١٣٨.
(١٧٢) سورة الحديد، الآية ١٨.
(١٧٣) ابن مالك: **شرح التسهيل** ١/٢٠٠، ٢١، وينظر: ابن هشام: أوضح المسالك ٣/٣٥٠، وأمالي ابن الشجيري ٢/٤٣٨، والدكتور محمد يونس:، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، المحرم - ربيع أول ١٤٢٥هـ - أبريل - يونيو ٢٠٠٤ م، ص ١٩١، وكذلك:
Halliday and Ruqaya Hassan: Cohesion in English p.74.
- (١٧٤) ينظر: كلاوس برينكر: **التحليل اللغوي للنص** ص ١٧.
(١٧٥) ابن جنني: **ال تمام** ص ١٩٤ - ١٩٥.
(١٧٦) ينظر: ابن عييش: **شرح المفصل** ١/٤٣، ٤٤، وينظر أيضًا ص ٤١ - ٤٢.
(١٧٧) ينظر: **السابق** ١/٢٧، ٤٤، وينظر: ابن جنني: **اللّمع في العربية**، تحقيق د. سميحة أبو مغلي، دار مجداوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٨ م، ص ٧٥، حيث قوله: وأما المعرفة فما خصَّ الواحد من جنسه.
(١٧٨) د. خالد عبد الرؤوف الجبر: **إبداع النّص وقراءته بين التّفكيك والترّكيب**، ضمن كتاب آفاق اللسانيات دراسات - مراجعات - شهادات؛ تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١ م، ص ٢٥٣.
(١٧٩) ابن جنني: **ال تمام** ص ١٦٨ - ١٦٩، وفي السُّكّري: **شرح أشعار الهدللين** ٢/٩١٠، والرّجز المذكور **للعجاج في ديوانه**، رواية الأصممي وشرخه، تحقيق د. عبد الحفيظ السّلطاني، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١ م، ٣٠٦/٢.
(١٨٠) ينظر: **شرح أشعار الهدللين** ٢/٩١٠.
(١٨١) سيبويه: **الكتاب** ٢/١٤٢، وينظر: الفراء : معاني القرآن ٢/٣٥٢، وابن عييش: **شرح المفصل** ١/١٠٣ - ١٠٤، ٨/٨٤، فقد ذكر رأي الفراء وغيره مُشيرًا إلى أنَّ «الفراء يجيءُ أنْ تنصب بها الاسمين جميًعاً على معنى أتمنى زيدًا قائمًا، أو تمنيت زيدًا قائمًا، كأنَّه يلمح الفعل الذي ناب الحرفُ عنه،

فيُعمله، وأجاز الكسائي نصب الاسمين معاً، لكن على غير هذا التقدير، وإنما يضمُر كأن، والتقدير عندَه: ليت زيداً كان قائماً، قال: لأنَّ كان تُستعملُ هنا كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿يَلَّا هُوَ كَانَ الْفَاطِيْسَيَةَ﴾، قوله تعالى: ﴿يَلَّا تَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَرَ فَوْرًا عَظِيْمًا﴾^(٢٧). واعتمادهم على قوله: يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رواجعاً، فليس على ما توهّمه، إنما هو على حذف الخبر، والتقدير: يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا أو أقبلت رواجاً؛ وذلك لأنَّه لم يُردُّ معنى الخبر، وإنما هو في حال تمنٍ لنفسه أو لمَنْ حلَّ عنده هذا المحل؛ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا) في هذا الكلام، كما دلت حال الافتخار في قوله: *إِنَّ مَحَلًا وَإِنَّ مُرْتَحلاً* على معنى (لنا)، فاعرفه». ويُنظر: البغدادي: خزانة الأدب ٢٣٤ / ١٠ - ٢٣٥.

(١٨٢) يُنظر: د. فاضل السامرائي: ابن جنني النحو ص ٢٤٥ - ٢٧٣ وما بعدها حتَّى ٢٩٠، فقد انتهى إلى أنه بصري، وهو ما أوقفه عليه، والدكتور فؤاد علي مخيم: النحو منهجاً وتطبيقاً، الطبعة الأولى، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ١٥٣ / ٣، والدكتور حسام سعيد النعيمي: ابن جنني عالم العربية، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ص ٣٨ - ٤٠ حيث انتهاؤه إلى أنه بصري.

(١٨٣) يُنظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، وللمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ٨٢، والأشموني: شرح الأشموني ١ / ٤٦٩ - ٤٧٢ وهو ماشه، غالب فاضل المطلي: لهجة تميم وأثرها في العربية، الدار الوطنية للتوزيع، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م، ص ٢٥٢ - ٢٥٤، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٥١٦ / ١، فهو يردُّ جميع ما ورد فيه نصب جزأٍ ليت إلى الأصول المجمع عليها معتبراً في ذلك على التأويل، ويُنظر: زمزم أحمد تقي: استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٩٤ - ٩٥.

(١٨٤) يُنظر: د. عبد الجواب الطيب، من لغات العرب لغة هذيل، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٣٤٩ - ٣٥٨، فقد تحدث عن ظاهرة التحسب لدى هذيل، ولم يذكر ذلك في لغتهم.

(١٨٥) غالب فاضل المطلي: لهجة تميم وأثرها في العربية، ص ٢٥٤.

(١٨٦) ابن جنني: القمام ص ١٩٤، ورواية السكري في بيت أبي صخر ٩٣٨ / ٢ أشَهَبُ مَكَانَ أَشْبَيْ، وبيت البسيط للأعشى، في ديوانه ص ٥٩ لكن الرواية به: أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلَ.

(١٨٧) يُنظر: السكريُّ: شرح أشعار الهدلتين ٢/٩٣٦.

(١٨٨) ابن جنِي: التبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٦٧، وجاء الآية من سورة المزمل، الآية ٢٠، وأدهم: هو أدهم بن أبي الزعاء سويد بن مسعود ابن جعفر الطائي: من شعراء ديوان الحماسة. كان في العصر الأموي، وأدرك دولة بني العباس: ينظر: الزركلي، الأعلام، الطبعة الخامسة عشرة دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ٢٨٢/١، وينظر: ابن جنِي: المدحج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١١٤. ورواية بيت أدهم: (بلحية) مكان (بلثمة) في كتاب الحماسة، ترتيب الشنتمري، تحقيق د. مصطفى عليان، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ، ٢١٨/٣، والثمة؛ أي: الالئام، وهو ردُّ الرجل عمامته على أنفه (اللسان: لثم).

(١٨٩) ابن جنِي: التمام ص ٨٧ - ٨٨.

(١٩٠) يُنظر: السكريُّ: شرح أشعار الهدلتين ٢/٧٢٩، وينظر به أيضاً ٢/٧٣١ - ٧٣٢ حيث الآيات المذكورة.

(١٩١) ابن جنِي: التمام ص ١٦٣ - ١٦٤، وبيت جوير في ديوانه، ص ٢٦٦، بمناسبة مدحه عبد العزيز بن مروان وهجائه الأخطل، وبهذه الصفحة اللوح: العطش، شبه ثغرهما بلياضه بالثلج، وناصح: خالص البياض ناصح، وكل شيء خلص من الأشياء كلها فقد نصح بناصح نصوحاً، ويقال: لاح يلوح لوحًا: إذا عطش، ولاح الشيء يلوح لوحًا: إذا ظهر ولمع. هذا، والشطر المذكور في نص ابن جنِي ورد بلسان العرب (ضال) غير منسوب، وتمامه: ليس حسيبي بضوان، والبيت الأخير في نصه لمُضرس بن ربعي، وهو شاعر جاهلي: ينظر: الأدمي: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم، صحّه وعلق عليه د. ف. كرنكو، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ -

١٩٩١م، ص ٢٥١، والبغدادي: خزانة الأدب ١٨/٥ - ٢٢.

(١٩٢) يُنظر: السكريُّ: شرح أشعار الهدلتين ٢/٨٩٣.

(١٩٣) يُنظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ١/٥٦٨، والدكتور عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جنِي ص ١٦٦ - ١٦٩.

(١٩٤) ينظر: ابن جنِي: الخصائص ١٩/٢ - ٢٠.

(١٩٥) ينظر: السائق، هامش ٤ من ١٩/٢.

- (١٩٦) ينظر على سبيل المثال: ابن جنّي: المحتسب ٣٤٩/١ فقد أشار إلى حذف خبر (إنَّ) في توجيهه قراءة (أَلِّكَ أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ) فقال: والkovيون لا يجيزون حذف خبر إنَّ إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجہ حسن عندنا، وإنْ كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة «ومقصود بأصحابنا البصريون، ويُنظر ٨٤ من المحتسب، والدكتور فاضل السامرائي: ابن جنّي النحوي ص ٢٢٢، ٢٢٠.
- (١٩٧) ابن جنّي: التمام ص ٢٥٦، قوله: (كما جاز عرفت) قد يكون صوابه (كما جاز في عرفت)، وفي السكريّي: شرح أشعار الهدليين ١٠٥٧/٣ (ترجم) مكان (١٠٥٧).
- (١٩٨) يُنظر: شرح أشعار الهدليين ١٠٥٧/٣، ولسان العرب (خلج): خلجة يخلجه خلجاً، وأخلجه إذا جبده وانتزعة.
- (١٩٩) ينظر: ابن جنّي: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٠٠ حيث إشارته إلى تعليق الفعل (ذكرت) لما دخله من معنى الفكر والتأمل، كما جاز تعليق (عرفت) في قولهم: (قد عرفت أبو منْ أنت مكنّي به، لما دخلها من معنى العلم، وقارن بما جاء في ص ٣٢٢ من التنبيه أيضاً.
- (٢٠٠) المبرد: المقتضب ٣/٢٩٧، ويُنظر به أيضاً ٢/١٠ - ١١، وسيبوه: الكتاب ٣/١٤٧، وابن السراج: الأصول في النحو ١/١٨٢، عبد القاهر الجرجاني: كتاب الجمل، حققه وقدم له علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص ١٥.
- (٢٠١) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ٢/٦٩، ويريد بالإلغاء التعليق، بناءً على أنَّ كلَّ تعليق إلغاء، وليس كُلُّ إلغاء تعليقاً.
- (٢٠٢) ابن هشام: شرح قطر الندى وبـالصدى، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، ص ١٧٨، ويُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١/٧٥.
- (٢٠٣) ابن جنّي: التمام ص ١٨٢ - ١٨٣، ويُنظر الموضع الآخر ص ٢١٣ - ٢١٤.
- (٢٠٤) يُنظر: د. فايز صبحي تركي: الحذف التركيبية وعلاقته بالنظم والدلالة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ص ٤٧ - ٤٨.
- (٢٠٥) ابن جنّي: التمام ص ٢٤٥ - ٢٤٦، واسترى كائزى: سار بالليل، والجامل: الجمال، والجامل قطيع من الإبل معها رعيانها، والجامل: جماعة من الإبل تقع على الذكور والإثاث، والجؤن: الأسود التي حمومي، والأئثى حذنة. ابن سيده: الجؤن الأسود المشرب حمراء، يُنظر لسان العرب (جمل، جون) والبيت بلسان العرب (سرى).

- (٢٠٦) يُنْظَر: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ اَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنَ ٣/١٣٧.
- (٢٠٧) يُنْظَر: د. ممدوح عبد الرحمن الرمالى: التَّراكيب النَّحوئَة نظمها وخصائصها في شعر سقط الزند دراسة في تحليل الخطاب وعلم النَّصّ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص ٦١، ١٥٤.
- (٢٠٨) ابن طباطبا: عيار الشعر ص ٧.
- (٢٠٩) يُنْظَر: السَّابِق، نَفْسُه.
- (٢١٠) ابن جِنِّي: التَّقَمَّام ص ٢٣٤ وينظر الموضع الآخر ص ٢٢٥.
- (٢١١) يُنْظَر: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ اَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنَ ٣/١٠٧، ١٠٨ وقد فسر الآتي: خود: شابة، والمحاجر: ما حول العينين، وجوافل: ذواهب.
- (٢١٢) هؤلاء النفر هم الكوفيون والبغداديون وبعض البصريين، كابن السَّرَّاج، يُنْظَر: ابن السَّرَّاج: الأصول في النحو ١، ١٢٥، والسيرافي: شَرْحُ كِتَابِ سِيبِيُّوْهِ، الجزء الرابع تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م، ٤/٩٤-٩٥، وأبو حيان الأندلسى: اوقتاف الضرب، ٢٢٦١/٥.
- (٢١٣) د. فاضل السامرائي: ابن جِنِّي النَّحْوِي ص ٢٠٥، وتصريح ابن جِنِّي بأن المتكلّم هو العامل الحقيقي ورد في **الخصائص ١/١** ١٠٩ - ١١٠.
- (٢١٤) سِيبِيُّوْهِ: الْكِتَاب ١/٧٣، ٧٣، وينظر: المبرد: المُفَتَّضَب ٤/٧٢، ٧٢، وكذلك ١١٢/٣ من المصدر نفسه، والزجاجي: الجمل في النحو ١١١، وابن عصفور: شَرْحُ الجمل ١/٦١٣، والرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَّة ١/٢٠١ - ٢٠٢، والغكري: التبيين عن مذاهب النحوين البصريين والكوفيين ص ٢٥٢ - ٢٥٨.
- (٢١٥) ابن عقيل: شَرْحُ ابن عقيل ٢/٣٠٧-٣٠٨.
- (٢١٦) ابن هشام: أوضح المسالك إلى الفنية ابن مالك ٢/١٨٦.
- (٢١٧) ابن جِنِّي: التَّقَمَّام ص ٧٧، ١٢١، وبيت ذي الرُّمَّة في ديوانه، رواية ثعلب، بشَرْح الإمام أبي مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٠ - ١٢١، وبيت ذي الرُّمَّة في ديوانه، رواية ثعلب، بشَرْح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القووس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢-١٤٠٢هـ، ٣/١٥٣٤، من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بُرْدَة، وينظر: الدكتور شوقي المعربي: **التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءةً معاصرةً**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦م، ص ٩٣ - ٦٤.

- (٢١٨) يُنْظَر: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَيْنَ ٢٧٠/٢.
- (٢١٩) يُنْظَر: د. محمد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦ م، ص ٣٧٦.
- (٢٢٠) سورة البقرة: الآية ٢٥٩، وللمزيد يُنْظَر: د. إبراهيم سليمان البعيمي: دِرَاسَةُ بَابِ التَّنَازُعِ النَّحْوِيِّ مِنْ خَلَالِ كُتُبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، مجلة الجامعة الإسلامية - العدد ١٣١، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦ هـ، ص ٤٢٥ وما بعدها، وكذلك: سعيد محمد عبد المجيد: قضية التنازع في الاستعمال اللغوي مجلد ١٣ العدد ٢٢، مجلة جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص ٨٤٥ - ٩٠٠.
- (٢٢١) من المعلوم أنَّ المبرد قد أشار إلى أنَّ البصريين يختارون إعمال الفعل الآخر - أي الثاني - في اللَّفْظِ؛ لأنَّه أقربُ منَ الْأَوَّلِ، مُحْتَجِّينَ بِالنَّقْلِ وَالْقِيَاسِ، وهو ما يفهم منه أنَّ مذهب الكوفيين إعمالَ الْأَوَّلِ. وأمَّا في المعنى، فقد يعلمُ السامِعُ أنَّ الْأَوَّلَ قد عملَ، كما عَمِلَ الثَّانِي، فَحُذِفَ لِعِلْمِ الْمُخَاطِبِ، قال تعالى: ﴿وَالْحَفِظَيْنِ فُرُوجُهُمْ وَالْحَفِظَاتِ وَاللَّذَكِرَيْنَ اللَّهُ كَثِيرًا وَاللَّذَكَرَتِ﴾ (الاحزاب: ٣٥)، فقد يعلمُ المخاطبون أنَّ الذَّاكِراتِ مُتَعَدِّياتٍ في المعنى، وكذلك الحافظاتِ، لأنَّ المعنى: والحافظاتِ، والذَّاكِراتِ: يُنْظَر: المبرد: المُفْتَضَبُ ٤/٧٢ - ٧٧، والأباري: الإنْصَافُ ١/٨٣ - ٩٦، والصimirي: التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- (٢٢٢) فندريلس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواхи، والدكتور محمد القصاص، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٢٠٢، وينظر: د. محمد حماسة: لغة الشعر ص ٣٧٦.
- (٢٢٣) يُنْظَر: المبرد: المُفْتَضَبُ ٤/٧٧ - ٧٨، والأباري: الإنْصَافُ ١/٨٣ - ٩٦، وأحمد أمين: ظهر الإسلام ١/٧٣، والدكتور: رشاد الحمازي: نظريات ابن جنِّي النَّحْوِيَّةِ تأليف عبد القادر المهييري، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، تونس، ١٩٧٦، ص ٢٢٩، وهذا المقال يعتبر إضافة على كتاب د. المهييري:
- Les théories grammaticales d'Ibn Jinnî. Publications de l'université de Tunis, 1973.

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ ابن جنِّي بضرِّي المذهب، مِنْ منطلق مَيْلِه في تفاعله مع البصريين: يُنْظَر: د. فاضل السامرائي: ابن جنِّي النَّحْوِيَّ ص ٢٢٢، وإبراهيم سطعان، الاستدلال بالقراءات القرآنية

في كتاب **الخصائص**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٢م، ص ٩٢، والدكتور حسام سعيد النعيمي : ابن جنّي عالم العربية ص ٣٨ - ٤٠ حيثُ مذهب ابن جنّي، وكذلك ص ٥٤ - ٥٦ حيثُ الحديث عن القياس لدى ابن جنّي . ويُنظر: ابن جنّي : التنبية على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢٢٤) ابن جنّي : **التمام** ص ٨٩، والشعر الوارد في نص ابن جنّي للعجاج في ديوانه، برواية الأصمسي وشريحة، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت، ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والعاقر: الرَّمْلُ الَّذِي لَا يُنْبِتُ، والجُمْهُورُ: العظيمة، والزَّاغُلُ: النَّشاطُ، والممحورُ: المسرورُ، والهُبُورُ: ما اطمأن من الأرض وارتفع ما حوله عنه، وهذا الشعر هكذا بديوان العجاج :

مِنَ الدَّبِيْلِ نَاشِطًا لِلْدُورِ يَرْكُبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورٍ
مَخَافَةً وَزَاغُلَ الْمَخْبُورِ وَالهُبُورَ مِنْ تَهْوِلِ الْهُبُورِ
يَصُفُ ثُورًا وَحشِيًّا، يَقُولُ: يَرْكُبُ كُلَّ عَاقِرٍ لِنَشَاطِهِ؛ يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥٤/١.

(٢٢٥) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/ ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٥ - ٣٨٦، وابن يعيش: شرح المفصل ٥٤/١

(٢٢٦) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/ ٣٦٧ .

(٢٢٧) الكتاب ١/ ٣٦٧ - ٣٦٨، وينظر: ابن جنّي : التنبية على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٠، وابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ٥٤، وآخره: إبقاء عليه، والبيت بديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، ورواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص ٢٢٤، وبه (اصطناعه) مكان (آخره) .

(٢٢٨) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥٢ - ٥٣ .

(٢٢٩) د. لطفي عبد البديع: **التركيب اللغوي للأدب بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا**، دار المریخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ١٧٦ .

(٢٣٠) ابن جنّي : **ال تمام** ص ٦٢، والشطر الأول في نص ابن جنّي للنابغة الجعدي، في ديوانه، جمعه وشريحة د. واضح الصمد، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٣٥، وبه جاء (حوافيه) مكان (حوافيه)، وهو من المتقاب، وتمامه: حُضِبَنَ وَإِنْ لَمْ يُخْضِبِ، وعليه علّق ابن الشّجَرِي بقوله: «نصب مدبراً على الحال من الهاء، والحمامة: ما فوق الحافر، وقيل الحاممة: ما عن يمين الحافر وشماله، وهذا أثبت»: أمالی ابن الشجيري ١/ ٢٤، والشطر الآخر في نص ابن جنّي من الطويل، وتمامه: مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صَلَايَةً حَنْظَلٍ، لامرئ القيس، في ديوانه، ص ٢٦٣، وبه ص ٣٦٤

والسَّرَّاجُ: أعلى ظهُورِهِ، وسَرَّاجُ الْجَبَلِ: أعلى، وسَرَّاجُ النَّهَارِ: أعلى، ومَدَأُكُ عَرُوْسِ؛ أي: صَلَائِيَّةُ عَرُوْسِ؛ لأنَّها قرِيبَةٌ عَهِدٌ بِالسَّخْقِ، فَهِيَ تَبَرُّقُ، يَقُولُ: فَهُوَ أَمْلُسٌ يَبَرُّقُ؛ لَأَنَّهُ أَجْرُدُ لِيَسَ بِكَثِيرٍ الشِّعْرِ، وَالصَّلَائِيَّةُ: الْحَنْظَلَةُ، وَيُنْظَرُ: الْبَغْدَادِيُّ: حَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣ / ١٦٢، وَقَارَنَ بِهِامْش٣ من ٤٠ / ٢٤٠ بِأَمْالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ.

(٢٣١) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ اِشْعَارِ الْهَذَلِيلَيْنَ ٢ / ١٨٤، وَالْهَدَبُ: أَغْصَانُ الْأَرْضَى وَنَخْوَهُ مَمَّا لَا وَرَقَ لَهُ، أَيْ مَا لَيْسَ لَهُ وَرْقَةٌ فِي وَسْطِهَا خَطُّ، نَخْوَهُ الطَّرْفَاءُ وَالْأَثْلُ وَالسَّرْوُ وَشِبْهُهُ (لِسَانُ الْعُرْبِ: هَدَبُ).

(٢٣٢) يُنْظَرُ: ابْنُ الشَّجَرِيِّ: أَمْالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٣٨ - ٢٤٠، ٢٢٨ / ٢٤١ - ٢٤٣.

(٢٣٣) يُنْظَرُ: أَبُو عَلَيِّ الْفَارَسِيُّ: الْمَسَائِلُ الشَّيْرَازِيَّاتُ ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤، وَأَمْالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٥٦، ٩٦ / ٣ - ٩٨.

(٢٣٤) سُورَةُ يُونُسُ، الْآيَةُ ٤.

(٢٣٥) سُورَةُ الْحَجَرُ، الْآيَةُ ٦٦.

(٢٣٦) سُورَةُ الْبَقْرَةِ، الْآيَةُ ١٣٥.

(٢٣٧) سُورَةُ الْحَجَرُ، الْآيَةُ ٤٧.

(٢٣٨) يُنْظَرُ: ابْنُ جِنِّيِّ: التَّنبِيَّهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ، ص٢١ - ٢٢ فَقَدْ أَجَازَهَا هُنَاكَ أَيْضًا، وَالرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢ / ٨ - ١٠، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ: أَمْالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٥٣، ٢٣٣، ٢٣٣ / ٣، ١٩٠ / ٣، وَابْنُ عَقِيلَ: الْمَسَاعِدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، تَحْقِيقُ دَ. مُحَمَّدِ كَامِلِ بَرَكَاتِ، الْطَّبَّعَةُ الْأُولَى، مَرْكَزُ الْبَحْثِ الْعَلْمِيِّ، جَامِعَةُ أُمِّ الْقَرَى، السُّعُودِيَّةُ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، وَخَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ: شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١ / ٥٩١ - ٥٩٣.

(٢٣٩) ابْنُ جِنِّيِّ: التَّنَمَّامُ ص٧٦ - ٧٧، وَشَطَرُ الْبَيْتِ الْمَذَكُورُ فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ، عَجْزُ بَيْتٍ لِلنَّابَغَةِ الدُّبَيَّانِيِّ، مِنَ الْبَسِيطِ، صَدْرُهُ: قَالَتْ بَنْوَ عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ، فِي دِيْوَانِهِ، ص٨٢، وَبِهِ (لِلْجَهْلِ) مَكَانٌ (لِلْدَّهَرِ)، وَبِهِامْش١ ص٨٢ وَقُولُهُ: «يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ»، وَهُوَ تَعْنِيَّفٌ مِنْهُ لِبَنِي عَامِرٍ، أَيْ: قَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَلَّا تَأْمُرُونَا بِمَفَارِقَةِ بَنِي أَسَدٍ، وَهُوَ كَوْلُوكٌ: بُؤْسًا لَكَ وَضُرًّا، وَكَانَهُ دُعَا بِالْبُؤْسِ وَالْجَهْلِ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ بَنِي عَامِرٍ، كَانَهُ قَالَ: يَا بُؤْسًا لَهُمْ بِجَهَاهُمْ، وَضَرَارًا حَالٌ مِنَ الْجَهْلِ، وَيُنْظَرُ: ابْنُ جِنِّيِّ: الْخَصَائِصُ ٣ / ١٠٣ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْغَايَةَ مِنْ إِقْحَامِ لَامِ الإِضَافَةِ فِي قُولِهِ: «يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ» هِي التَّمَكِينُ وَالاحْتِيَاطُ لِمَعْنَى الإِضَافَةِ، وَيُنْظَرُ: ابْنُ جِنِّيِّ: التَّنبِيَّهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ ص٢٩٦. هَذَا، وَالْبَيْتُ الْآخِرُ فِي نَصِّ ابْنِ جِنِّيِّ لِلنَّابَغَةِ أَيْضًا، فِي دِيْوَانِهِ

ص ١٤ وبه (أقوث) وليس (أقوى) - وشرحه بالصفحة نفسها - في مدح التعمان بن المندز معتذراً
إليه مما بلغه عنه فيما وشى به بنو قرنيع في أمر المُتجردة، والمعنى في بيت النابغة على الحال أنه
«ينادي متحيزاً ديار الأحبة التي كانت تقطنها في المكائين المغلومين حالة كونها قد خلت من
سكنها بارتحالهم عنها، وطال فراقهم لها حيث لم يعودوا إليها، ولا تننس أن النداء لم لا يعقل، وهو
الدار». يُنظر: محمد علي طه الدرة: فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، الطبعة
الثانية، مكتبة السوادي للتوزيع والنشر، جدة، السعودية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ٢، ٤٥٢/٢.

(٤٠) تجدر الإشارة إلى أن قوله (بالعلياء) يجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة (دار ميّة).

(٤١) ذكر ابن جِنْيِ في **الخطريات**، ضمن كتاب أربع رسائل في **الثُّو**، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٧٩ - ٨٠ - أنَّ أبا عاليًّا كان يقول في النداء: إِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ قال: أَلَا ترَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ لَهَا: يَا زَانِيَة، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُدُّ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ لَهَا: زَانِيَة، كَانَ كَذَلِكَ. هَذَا كَانَ رَحْمَةُ اللَّهِ - يَقُولُ مُرْسِلًا - كَمَا ترَى - وَالَّذِي أَرَاهُ فِي هَذَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفَعْلِ مُفَادًا مِنْ مَعْنَيَيْنِ: لَفْظِ الْمَنَادِيِّ وَمَعْنَاهُ، إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ أَلَا ترَى أَنَّهُ يُفَادُ مَعْنَى الْفَعْلِ عَلَى قِدْرِ لَفْظِ الْمَنَادِيِّ وَمَعْنَاهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَا قَائِمٍ، أَفَيْدَ مِنْهُ مَعْنَى الْقِيَامِ... فَإِذَا كَانَ هَذَا أَمْرًا مِنْ نَفْسِ (يَا) لَمَّا تَنَاوَلَ الشَّيْءَ وَضَدَّهُ، وَاسْتَمَرَّ هَكَذَا. فَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفِعْلِ مُفَادًا مِنْ نَفْسِ الْمَدْعُوِّ، لَا مِنْ لَفْظِ (يَا)، يَؤْكِدُهُ عِنْدَكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: يَا زَيْدٍ، لَمَّا أَفَيْدَ هَنَاكَ مَعْنَى فِعْلٍ غَيْرِ مَا يَقُولُ (يَا) مِنْ مَعْنَى النَّدَاءِ.

(٤٢) ابن حنّي: **ال تمام** ص-١٢١ - ١٢٢، و حول التفصيل في الربط بالضمير في جملة الحال يُتّبَعُ: المبرد: **المقتضب** ٦٥ / ٦٦، و ابن يعيش: **شرح المفصل** ٣ / ٦٧ - ٦٨، و ابن مالك: **شرح عمدة الحافظ** وعدة اللافظ ٤٤٤ - ٤٤٥، والرّاضي: **شرح الكافية** ٤٠ / ٤٦، و ابن هشام: أوضح المسالك ٢ / ٣٠٦ - ٣١٣، والسيوطى: همع الهوامع ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠، والأشمونى: **شرح الأشموني** ٣٩٥ / ٢ - ٣٢٠ / ٣٣٥، و عباس حسن: **ال نحو الوافي**، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م، ٣٩٩ - ٣٦٦ . والدكتور فايز تركى: **و بيط الحملة الفرعية** ص-١٦ - ٣٦ .

(٢٤٣) يُنطر: السكري: شرخ أشعار الهدلبيين /٢ - ٨٠٧ - ٨٠٦، وهامش ١ من ص ٨٠٧.

(٢٤٤) د. فؤاد مرعي: في العلاقة بين المبدع والنّص والمتنقي، مجلة عالم الفكر، العددان الأول والثاني يوليو - سبتمبر، أكتوبر - ديسمبر، الكويت، ١٩٩٤، ص ٣٣٩، ٣٣٩، وينظر: د. فايز تركي: وبط

الحملة الفرعية ص ٣٦ - ٢٧.

(٢٤٥) ابن جنّي: **النّمَام** ص ٩٣ - ٩٤، وبيت البريق في لسان العرب (ندم)، والبيت الوارد في نص ابن جنّي ورد بالخصوص /٢٩٦، والمحتسب /٢٥٠ لابن جنّي، غير منسوب، وقال ابن جنّي في المحتسب /٢٥١: «ففصل بين قوله: رسولًا، وبين صفتة التي هي (حرّيًّا) بقوله: إلى أخرى، وهو معمول أرسلت. على هذا حمله أبو علي، وإن كان يجوز أن يكون صفة (رسول) متعلقة بمحنوف، وأن يكون أيضًا متعلقة بنفس رسول. ويُنظر: أبو عبيد البكري: **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق د. إحسان عباس، د. عبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣هـ - ١٤٠٣م، ص ٣٣، وبه قبل هذا البيت قوله:

وَلَمَّا آتَى شَهْرَ وَعَشْرَ لِعِيرِهَا وَقَالُوا تَحْيِيُ الآنَ قَدْ حَانَ حِينُهَا

(٢٤٦) يُنظر: السكّري: **شرح أشعار الهدلية** /٢٧٤٥.

(٢٤٧) يُنظر: أبو علي الفارسي: **المسائل البصرية**، تحقيق د. محمد الشاطر، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٨٤١/٢، وابن مالك: **شرح التسهيل** /٢٣١، والسمين الحلبي: **الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، فقد أشار إلى عدم الجواز وقول أبي علي الفارسي وابن جنّي بالمنع والأخفش قبل ذلك أيضًا.

(٢٤٨) يُنظر: المرادي: **وضييع المقاصد بشرح الفية ابن مالك**، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٧٠٢/٢، وابن هشام: **معنى اللبيب**، والسيوطى: **همع الهوامع** /٢٤٠.

(٢٤٩) أبو علي الفارسي: **المسائل الشّيرازية**، ص ٦٢١ - ٦٢٢، وينظر: ابن جنّي: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٢٥٠) ابن جنّي: **النّمَام** ص ٢١٥.

(٢٥١) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية** ص ٦٨٠، وينظر: السيوطى: **همع الهوامع** /٢١٣.

(٢٥٢) **سورة النَّحل**، الآية ٢٦.

(٢٥٣) **سورة التَّغابن**، الآية ٩.

(٢٥٤) **همع الهوامع** /٢١٤.

(٢٥٥) ابن جنّي: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٦٢ وتوثيق بيت الكامل بهامش ١ من الصفحة نفسها، وينظر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ص ٦٣ - ٦٤.

- (٢٥٦) ابن جِنِي: **الْتَّمَام** ص ٨٠ - ٨١، وجء الآية الأولى من سورة الرعد، ١٢، وجء الآية الثاني من سورة يس، ٨٠، والرواية بالسُّكَّري: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَيْنِ / ٧١٤: (الصّوان) مكان (المُصان)، والرَّدْعُ: اللطخ بالزعفران والرَّدْعُ: أن تزدَع ثوبًا بطيب أو زعفران كما ترَدَع الجاريَّةَ صَدَرَها ومقاديمَ جَيْبِها بالزعفران ملء كفَّها، ثُلْمَعَهُ، والخَلُوقُ والخَلَاقُ: ضرب من الطيب، وقيل: الزَّعفران، تغلب عليه الحمرة والصفرة، وخَلَقَت المرأة جسمها: طلته بالخلوق (لسان العرب: ردع، خلق).
- (٢٥٧) يُنْظَر: السُّكَّري: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَيْنِ / ٧١٤.
- (٢٥٨) ابن جِنِي: **الْمُحَتَسِّب** / ٩٣.
- (٢٥٩) ابن جِنِي: **الْتَّمَام** ص ٢٢٠ - ٢٢١، ويُنْظَر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٢٢٨ - ٢٣١، والضريب: الصَّقِيع أو الجليد، وأمّا ما أنسنده أبو علي في نَصِّ ابن جِنِي، فهو لرؤبة أو لرجلٍ من بنى ضَبَّة بكتاب الشعر أو شَرْحُ الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٩، وابن الحاجب: الإيضاح في شَرْح المفصل، ١٣٩/١، ورجز العجاج في ديوانه ٥١٨/١ والرواية به عُحْضَفًا، وبه الغُصْفُ: الكلاب المسترخيَّة الأذان، وطواها: ضَمَرَها، والكلَّابيُّ: صاحب الكلاب، وفيما يتصل بقول ابن جِنِي: «وقد تقدَّم القول عليه» يُنْظَر: **الْتَّمَام** ص ١٢١.
- (٢٦٠) يُنْظَر: السُّكَّري: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَيْنِ / ٩٦٦، وقد فَسَرَ عثانيه بأوائله، وقال: ومن اللَّيلَ أجود.
- (٢٦١) يُنْظَر: لسان العرب (يمن)، وهامش ١٤٩ من كتاب الشُّعر، لأبي علي الفارسي.
- (٢٦٢) يُنْظَر: كتاب الشُّعر ص ٤٨، وابن جِنِي: التنبيه على شَرْح مشكل أبيات الحماسة ص ١٦٨ والرَّاضِيُّ: شَرْحُ الكافية / ١١١، والإيضاح في شَرْح المفصل / ١٣٩، وقد أشاروا إلى أنَّ العرب جمعت هذا الجمع ثانيةً تناهياً ومبالغاً.
- (٢٦٣) يُنْظَر: ذو الرُّمَة، ديوانه ١٢٦ / ١، ويرقدُ الظَّالِمُ: أي يُسرع، في ظُلُلٍ غَيْم، عَرَّاصٌ: كثير البرق. ويطردُه حَفِيفٌ نَافِجَةٌ: أي يطرد الظَّالِمَ حَفِيفَ نَافِجَةٍ وهي الريح الشديدة. والحفيف: أن تسمع لها حفيقاً، وعثونها حَصِبٌ: يقول أوائل هذه الريح حين جاءت فيها حصباء وتراب، والعثون من البعير: شعراتُ أَسْفَلِ الْلَّهِيْنِ: يُنْظَر: ديوان ذي الرُّمَة / ١٢٧، ولسان العرب (عرض).
- (٢٦٤) سورة الأعراف، الآية ١٦٦.
- (٢٦٥) سورة الكهف، الآياتان ١، ٢.

(٢٦٦) يُنظر في هذا الاحتياط: ابن جنّي: **الخصائص** ٣ / ١١ - ١٠١، والدكتور فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى، الطبعة الأولى**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٤٢، وحول المطابقة بين النَّعْت ومنعوته يُنظر على سبيل المثال: محمد بن صالح: **قرينة المطابقة في النَّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٠م، ص ٧٤ - ٩١.

(٢٦٧) ابن جنّي: **ال تمام** ص ٣٢.

(٢٦٨) يُنظر: سيبويه: **الكتاب** ٣ / ١٠١ - ١٠٠ فهناك روايته عن الخليل، وكذلك ٢ / ١٥٥، ٤ / ١٦٠ فهناك وصف العطف على التَّوْهُم بأنه غلطٌ، ويُنظر: المبرد: **المُفَقَّضَب** ٣ / ٢٨١، والفراء: **معاني القرآن** ١ / ١٣٦ - ١٣٧، والرَّضِيُّ: **شَرْحُ الْكَافِيَةَ** ٢ / ١٩١ فقد رأى أَنَّه ليس يَطَّرد، ولا يَجُوزُ في سعة الكلام، وأبو حيان: **البحر المحيط** ٨ / ٢٧١، والبغدادي: **خزانة الأدب** ٤ / ١٥٨، وابن مالك: **شَرْحُ التَّسْهِيل** ١ / ٣٧٠ - ٣٧٢، والدكتور عبد الله جاد الكريم: **التَّوْهُم عَنِ النَّحَاةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٧، ٣٨، ٣٠، وسيف الدين الفقراء: **العطف على التَّوْهُم بين أصله القاعدة وتطويع الشَّاهد**، مجلة المنارة، ج ١٣ ع ١، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٣٣٦ - ٣٤٤ فهناك حديثه عن موقف النَّحَاةِ الْقَدَامِيِّ وَالْمَحْدُثِيْنَ من عطف التَّوْهُم، مُنْتَهِيًّا إِلَى أَنَّه لم يكن موضع قبولٍ عند كثيِّرٍ من النَّحَاةِ؛ لأنَّ فيه خروجًا عن قواعد اللغة وأصولها، المتمثلة في الاستماع والقياس والإجماع، واستصحاب الحال، ويُنظر: الدكتور سامي مانطيطة: **العطف على المعنى أو على التَّوْهُم**، المجلة الجامعية، العدد الثامن، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٦م، ص ١٥ - ٣٤.

(٢٦٩) ابن جنّي: **ال تمام** ص ٢٣٨، ورواية بيت ملبح بالسُّكَّري: **شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلِيْنَ** (٣ / ١٠١٩) جاء فيها يورعها مكان توَرُّعها، والبيت المُسْتَشَهِدُ به في النَّصِّ من الرَّجَزِ، ورد في لسان العرب (ذرع) في وصف قوسٍ، بلا نِسْبَةٍ في **الخصائص** ٢ / ٣٠٧، وابن عصفور: **شَرْحُ جُملِ الزَّجاجِيِّ**، ٢٦٨ / ٢٦٩ وهو شاهدٌ على توكيid التَّكْرَةِ (فرع) بأجمعِه، ومعنى فَرْعٌ: غير مشقوقة، والمُرادُ بقوله: عليها: عنها.

(٢٧٠) قال الأعشى في ذلك (ديوانه) ٨٧ :

ثَرَّجْ لِلْمَزْءُونِ مِنْ هَمَّهِ وَيُشَفِّي عَلَيْهَا الْفُؤَادَ السَّقِّمَ
ويُنظر: د. محمد حماسة: **اللغة وبناء الشعر** ص ١٠٩.

(٢٧١) يُنظر: السُّكَّريُّ: **شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلِيْنَ** ٣ / ١٠١٨، ١٠١٩، وقد فسر دفقاء بأنَّه وساعٌ، وجري: يزيد أَنَّه واسعةٌ ما بين الفروقِ، ومُطَرَّدٌ: تَطَرِّدٌ فيِهِ، تَذَهَّبُ، تُرِيجُ: تَنَفَّسُ، والجفر: البئر: يُخْبِرُ أَنَّهَا

واسعةُ الجوفِ، كأنَّها تَنَفَّسُ فِي بَئْرٍ، ولهجم: واسعٌ، يعني جنبُها، كأنَّه سندٌ: أي جبلٌ، ويورعُها: يكُفُّها، والخشاشة: البُرَّةُ، والمسد: الحبل.

(٢٧٢) سيبويه: الكتاب ٢/٥٦-٥٥، ويُنظر هامش (٢) للمحقق بالصفحة نفسها، فقد أشار إلى أن الشَّاهدَ فِيهِ عَطْفٌ «جارها» على «فتى»، والتقدير: وأيُّ جارها، وجارها نكرة؛ لأنَّ إِيَّا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى واحِدٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَكْرَةً؛ لأنَّه فردُ الْجِنْسِ، وَهُوَ إِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى ضميرِ «هِيجاء» فَإِنَّه نَكْرَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ لَأَنَّ ضَمِيرَ هِيجاءِ فِي الْفَانِيَةِ مِثْلُهَا، وَكَانَ قَالَ: أَيُّ فَتى هِيجاءٌ وَأَيُّ جَارٌ هِيجاءٌ أَنْتَ. ويُنظر بالكتاب أيضًا ١٨٧/٢ - ١٨٨، وكذلك: ابن السَّرَّاج: الأصول في النحو، ٣٩/٢، والهيجاء: الحرب، وقتها: صاحبُ البلاء فيها، وجارها: المُجَبِّرُ منها الكافي لها، واستقلَّتْ: نهضت.

(٢٧٣) ابن جِنْيٍ: التَّمَام ص ٢٠ - ٢١، والبيت المذكور في نَصِّ ابن جِنْيٍ لعدي بن زيد العبادي، في ديوانه، ص ٥٣ على نحو ما تقدَّم بهذا البحث.

(٢٧٤) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/١٥٠ - ١٥١، والمبرد: المقتضب ٤/٢٩٣ - ٢٩٧، وابن جِنْيٍ: اللُّمْعُ ص ٦٨، والковفي: البيان في شرح اللمع، تحقيق د. علاء الدين حمويَّة الطبعة الأولى، دار عمار، عمَّان، الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ٢٨٨، والأنباري: أسرار العربية، ص ٢٩٨، وابن يعيش: شرح المفصل ٣/٦٦، والدكتورة خديجة عبد الله سرور الصبان: تخليص البديل من عطف البيان في ضوء الوظائف والخصائص دواسةً دلاليةً من خلال القرآن الكريم، الطبعة الأولى، دار حافظ، جُدَّة، السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٧ - ١٥، ٨٦، ٣٦١ - ٣٦٣.

(٢٧٥) يُنظر: السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٣٦١.

(٢٧٦) الشاعر يخاطب امرأته، والمعنى ذريني من عَذْلِك، فإِيَّيِّ لا أُطِيعُ أَمْرَكِ، ولا وجَدْتُني سفيهًا مُضيئَّ الْحَلَمِ، وعَقْلِي يَأْمُرُنِي بِالتَّلَافِ مَالِي فِي اكتسابِ الْحَمْدِ. وجملة (إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَ) جملة مُسْتَانَفَةٌ للتعليل: يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/١٥٦ وهامش ٢ منه، وابن السَّرَّاج: الأصول في النَّحْوِ، ٢/٥١، والبغدادي: خزانة الأدب ٥/١٩١ - ١٩٤، والدكتور محمود محمد العامودي: شعر عدي بن زيد العبادي بين القبول والرفض دراسة نحوية، مجلة الجامعة الإسلامية ج ١١، ع ٢، فلسطين، ٢٠٠٣، ص ١٥٥.

(٢٧٧) ابن جِنْيٍ: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحمسة ص ٢٧٢.

(٢٧٨) آن روبول، جاك موشلار: التَّدَاوِلِيَّةُ الْيَوْمَ عِلْمٌ جَدِيدٌ فِي التَّوَاصُلِ، ص ٢١٧.

(٢٧٩) ابن جِنْيٌ : التَّمَام ص ٢٠٣ ، ويُنْظَر : لابن جِنْيٌ أيضًا: الخصائص ٣/٢٨٠ ، والتنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٨٠ ، فقد أشار هناك إلى عدم حسنه بدل البعض من الكل في الموضع المُتحدى عنه هناك لفساده في المعنى . والخيف: اسمٌ موضعٌ ، والمُعصرات: السحاب فيها المطر، وقيل: السحائب تُغْتَصَر بالمطر، والحواصب: الريح الشديدة التي تحمل التراب وصغر الحجارة .
يُنْظَر: لسان العرب (كل في مادته).

(٢٨٠) يُنْظَر: السُّكَّريٌّ : شَرْحُ اشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢ / ٩٤٧ - ٩٤٥ .

(٢٨١) ابن جِنْيٌ : الخصائص ١/٢٨٤ وينظر: د. بتول قاسم ناصر: دلالة الإعراب لدى النحو القدماء، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٩، ص ٤٩ .

(٢٨٢) ابن جِنْيٌ : التَّمَام ص ٢٢٥ ، ورواية البيت في شرح السُّكَّريٌّ ٢/٩٧٣ أظن مكان ظن ، ومن الجدير ذكره أن الشطر الأول من بيت أبي صخر يفتح نون (أن) وتسهيل ألف (أرى) كأنها غير موجودة، فيكون تقاطيعه ووزنه هكذا:

أَنْزَلْ لَذِي / قَذْ ظَنْ نَأَنْ / سَتَرَى	وَضَحَنْ نَهَا / رَوْعَالِيْنْ / نَجْمِي
مُتَفَاعِلْنْ / مُتَفَاعِلْنْ / فَعْلِنْ	

(٢٨٣) د. مصطفى ناصف: النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، العدد الثالث، أبريل ١٩٨١، ص ٣٦ ، ويُنْظَر: د. محمد حماسة: الجملة في الشعر العربي، ص ٥ .

(٢٨٤) ابن جِنْيٌ : التَّمَام ص ٨١ ، والبيت المذكور في نص ابن جِنْيٌ لتميم بن أبي مُقبل، في ديوانه، تحقيق د. عزة حسن، الطبعة الأولى، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سوريا، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٧٥ .

(٢٨٥) يُنْظَر: السُّكَّريٌّ : شَرْحُ اشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢ / ٧٥ .

(٢٨٦) ابن جِنْيٌ : التَّمَام ص ٩٠ ، و(ما) في بيت البريق زائدة، والبيت بالكتاب ١/١٨٤ شاهدًا على إثبات النون مع (أل) في الكاسرين، بخلاف التنوين الذي لا يثبت مع (أل)؛ وعلة ذلك قوة اللون بحركتها، أما التنوين فضعيف بسكونه؛ ومن ثم فإن ثبات اللون أدى إلى وجوب نصب اسم الفاعل ما بعده (القنا) وما عُطِّف عليها من البيتين التاليين لهذا البيت (الحاملين، الضاربين): يُنْظَر: الكتاب ١/١٨٤، وهامش ١ بالصفحة نفسها.

(٢٨٧) من سورة الجمعة، الآية ٨ .

(٢٨٨) ابن جِنْيٌ : الخاطريات ص ٧٤ .

(٢٨٩) د. فاضل السامرائي: ابن جنّي النحوи ص ٣٠٧.

(٢٩٠) الخاطريات ص ٨٠.

(٢٩١) ابن جنّي: التمام ص ١٣٤، وينظر له: **الخصائص** ٣/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢٩٢) المُرادي: الجنى الداني، ص ١٠٤، وبهانظر المُرادي رأى ابن جنّي أيضًا، وعلى قول ابن جنّي تكون لام المستغاث غير زائدة، بل متعلقة بحرف النداء؛ أي: أنها متعلقة بما في (يا) من معنى الفعل، على خلاف ابن عصفور، فهو يختار أنها متعلقة بالفعل المحذوف، فقال: «أما مذهب ابن جنّي، ففاسد؛ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف. وأمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّها زائدة فباطل؛ لأنَّه مهما قدر أن لا يزيد الحرف كأن أولى؛ لأنَّ الزيادة ليست بقياس، فلم يبق إلَّا أن تكون متعلقة بالفعل الذي ينصب المعناد... وأمَّا لام المستغاث من أجله، فمتعلقة ب فعل مضمر قوله واحدًا، تقديره: أدعوك لرأيِّي». ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ٢/١٠٩، وينظر: الرضي: شرح الكافية ١/٣٥٣ فقد ذكر هناك حكاية الفراء في هذه المسألة. هذا، وقد عثرت على قول ابن الصانع، يؤيد فيه ابن جنّي قائلاً: «ولابن جنّي أن يقول: قد عملت «كأنَّ» بما فيها من معنى التشبّيه، إلا ترى عملها في الحال، كقوله:

كأنَّه خارجاً من جنبِ صفحاته سفود شرب نسُوه عند مفتادِ
ف«خارجًا» منصوب على الحال، والعامل فيه ما في «كأنَّ» من معنى التشبّيه، لكنَّ الأولى أنْ يقالَ:
إنَّ الفعل الناصِب للمعناد هو العامل في هذه اللام». جمعان بن بنويوس بن رجا السيالي:
اعتراضات ابن الصانع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، رسالة ماجستير، كلية اللغة
العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ١٨٢، والبيت المذكور من بحر الكامل،
للنابغة، في ديوانه ص ١٩، وبه: قوله: «كأنَّ خارجاً»؛ أي: كأنَّ القرن في حال خروجه من جنبِ
صفحة الكلب إلى الصفحة الأخرى سفود شرب نسُوه؛ أي: تركوه حتى نضج ما فيه، والمفتاد
موقع اشتواهم اللحم، يعني أنَّ الثور طعن الكلب، فخرج قرنه من الجنب الآخر، ثمَّ ذهب به، فبقاء
الثور وحده، وليس معه أحدٌ؛ فشبَّه القرن مُنطلقًا للكلب بسفود فيه شواء، قد ترك ليس عنده أحدٌ.
(٢٩٣) ينظر في ذلك أيضًا: ابن سفيان النحوي، **التفسيح في اللغة**، تحقيق د. عادل هادي العبيدي، دار
دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص ١٤٠، وينظر: **همم الهوامع** ٢/٥٣، والدكتور عبد
السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ص ٨٤ - ٨٥.
(٢٩٤) **السابق** ص ١٥٠.

(٢٩٥) ابن جنّي: **التمام** ص ١١٤ - ١١٥، والرواية في السكري: شرخ أشعار الهدللين ٢/٧٩٧ آثارنا مكان (آثارنا)، وشمس بالجز بالكسرة بدلاً من الفتحة، وشطر الكامل تمامه: عمرو سنتجح حاجتي، أو تزحف. ليشر بن أبي حازم الأسدي، في ديوانه، قدم له وشرحه مجید طزاد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ١١٠ في مدح عمرو بن أم ايس، وتزحف: من أزحف البعير إذا أعيا من طول السفر، ولم يظفر صاحبه بشيء (اللسان: زحف)، ويُنظر: ابن الأنباري: الانصاف ٢/٤٩٦، وبه: فترك صرف «أنس» وهو منصرف، و«أم أنس» بنت ذهل منبني شيبان، و«عمرو» يريد عمرو بن جحر الكلبي.

(٢٩٦) يُنظر: السكري: شرخ أشعار الهدللين ٢/٧٩٦.

(٢٩٧) ابن جنّي: **التمام** ص ٥٠ - ٥١، وبيت الكامل لعدي بن الرقاع العاملی، في ديوانه، شرخ ثعلب، تحقيق د. نوري القبسي، والدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٩٣ والرواية به (قرضاها) بالصرف، والجز في فاج العروس للزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مادة (غطف)، غير منسوب، وبه: وغطيف السلمي الذي قيل فيه * لتجده بالامير برا * وبالقناة مدعسا مكررا * إذا عطيف السلمي فرا، ويُنظر: ابن جنّي: التنبيه على شرخ مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٠.

(٢٩٨) يُنظر: السكري: شرخ أشعار الهدللين ٢/٦٦٨.

(٢٩٩) يُنظر: سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٠، وهامش ٥ من الصفحة نفسها، والوليد هو الوليد بن عبد الملك، والمعضلات: الشدائد، وكذلك الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٤٦٤ / ٢ - ٤٦٩.

(٣٠٠) المبرد: المقتضب، ٣/٣٦٢ - ٣٦٣، وبيت الأعشى لم أجده في ديوانه، ويبدو - كما قال محقق المقتضب، هامش ١ من ٣/٣٦٣ أنه ساقط من القصيدة رقم (٢٣) في ديوانه، فهي على بحر الطويل أيضاً، ومن الروي نفسه، والمُؤودي: الهالك الذاهب (لسان العرب: ودي)، وقد ورد أيضاً لدى الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٤٦٧، حيث شرحه بقوله: يقول: عددنا كثير، فإذا عدَّ الحصى ووجد كثيراً، لم يقل عددنا عند كثرة الحصى كما يقل الشيء، وإن كان كثيراً عند ما هو أكثر منه.

- (٣٠١) ابن جِنْيٰ: **الْتَّمَام** ص ٢٠٥ - ٢٠٦، ويُنْظَر: ابن سفيان النَّحوي: **النَّفْسُحُ فِي الْلُّغَةِ** ص ٨٦، والرواية بالسُّكْرِي: **شَرْحُ اشْعَارِ الْهُذَلِيَّيْنَ** ٢/٩٤٨: (له منها مُدْرُّ) مكان (لَهَا مِنْهُ مُرِبُّ)، ومعنى (مُرِبُّ): لازمٌ مُقِيمٌ بالمكان.
- (٣٠٢) يُنْظَر: **شَرْحُ اشْعَارِ الْهُذَلِيَّيْنَ** ٢/٩٤٨، والجَنِينَيَّة: الدَّائِبُ تُقادُ، واحِدةُ الْجَنَاثِبِ، وكُلُّ طَائِعٌ مُنْقَادٍ جَنِيبٌ (السان العربي: جنب)، والرواية بشَرْح اشْعَارِ الْهُذَلِيَّيْنَ (مُرِبَّة) مكان (مُرِبَّة)، ومعنى (مُرِبَّة): مَرَّتُه: أجهَزَتْ على ما به من كلاماً، فأفقرته.
- (٣٠٣) يُنْظَر: ابن منظور: **لسان العرب** (مرت - فضح - ضجع - جنب).
- (٣٠٤) ابن جِنْيٰ: **الْتَّمَام** ص ٢٣٩.
- (٣٠٥) ابن جِنْيٰ: **المنصف**، ١/١٣٣ - ١٣٤، ويُنْظَر: د. فايز تركي: **الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية** ص ٢٩٥ - ٢٩٨.
- (٣٠٦) يُنْظَر: ابن سعد: **كتاب الطبقات الكبرى**، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ١/٢٨٧ - ٢٠١ قَدْ تَحَدَّثَ عَنْ وَقْدِ جَهِينَةَ، وبدر الدين الدمامي: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية مکاتبة بين بدر الدين الدمامي وسراج الدين البلاقيني، تحقيق د. رياض الخواص، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٦ - ٢٩، وكذلك ص ٣ - ٢٣ حيث مقدمة المحقق، ومحمد الخضر حسين: **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج ٣، القاهرة، ١٩٣٦م، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، وسعید الأفغانی: **في أصول النحو**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٥٣ - ٥٥، والدكتور فاضل السامرائي: **ابن جِنْيٰ النحو** ص ١٣٣ - ٢٣٨، والدكتورة خديجة الحديثي: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرُّشْد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨١، ص ١٣٦ - ١٤٩ حيث سردت مواقف استشهاد ابن جِنْيٰ بالحديث، وانتهت إلى ما انتهينا إليه، والدكتور محمود فجال: **السَّيِّرُ الْحَثِيثُ إِلَى الْإِسْتِشَهَادِ بِالْحَدِيثِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ**، الطبعة الثانية، أضواء السَّلَفِ، الْرِّيَاضُ، السُّعُودِيَّةُ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ١٧ - ٢٦.
- (٣٠٧) ابن جِنْيٰ النحو ص ٢٣٨، ويُنْظَر: **الخصائص** ٣/١٦٦ حيث قوله: «وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةً مَا جاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَفِي حَدِيثِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَنْ بَعْدَهُ، رَضِوانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَشْعَارُ، وَفَصَيْحُ الْكَلَامِ».

(٣٠٨) يُنظر: د. عبد الفتاح شلبي: **أبو علي الفارسي حياته ومكانته**, جامعة القاهرة، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ص ٢٦٠، والدكتور محمد صالح شريف عسكري: **الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين**, آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، طهران، إيران، ١٤٣١هـ، ص ١٠٤، والدكتور محمود حسني محمود: **احتجاج النحوين بالحديث**, مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العددان الثالث والرابع، السنة الثانية، صفر - جمادي الأولي ١٣٩٩هـ - كانون الثاني - نيسان ١٩٧٩م، ص ٤٢ - ٦٥، وموقف النّحاة من **الاحتجاج بالحديث الشريف** ص ١٣٦ - ١٤٩، والدكتور حسام سعيد النعيمي: **ابن جني عالم العربية** ص ٥٢ - ٥٣.

(٣٠٩) ابن جني: **النّمام** ص ٢٤٧، والرواية في السُّكّري: **شرح أشعار الهدللين** ٣/١٣٨ (تعتدي) من العدو مكان (تعتدي)، والسدُو: مَدَ الْيَدِ نَحْوَ الشَّيْءِ كَمَا تَشَدُّو الْإِبْلُ في سيرها: يُنظر: ابن منظور: لسان العرب (سدا).

(٣١٠) **النّمام** ص ٢٥٠.

(٣١١) يُنظر: سيبويه: **الكتاب** ٣/٢١٤ - ٢١٥، والمبرد: **ال الكامل في اللغة والأدب**, عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٧٥/٣، والفراء معاني القرآن ٢/٢٣٣، وابن جني: **المنصف** ٤٢٩ - ٣٠، والبطليوسى: **شرح أبيات الجمل**، ٧٤/٣، ٥٤، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٣/٢٥٦ - ٢٥٧، وخالد الأزهري: **شرح التّصریح** ٧٥ - ٧٦، والبغدادي: **خزانة الأدب** ١٠/١٥٥ - ١٥٦، والدكتور فايز تركي: **تنبيهات البطليوسى على غير الجائز صرفيًا ونحوياً** ١٩٩٦ - ٢٠٢، ويلاحظ أنَّ الهمزة في علباء منقلبة عن ياء، وفي حمراء منقلبة عن ألف؛ ولذا لم يشتركا في اللَّفْظِ، فكانت حمراء ممنوعة من الصرف. يُنظر: **الكتاب الغير الجائز صرفيًا ونحوياً** ٢١٤/٣، وأيضاً، والعلباء: عَرْقٌ في العنق. يُنظر: ابن منظور: لسان العرب (علب).

(٣١٢) ابن يعيش: **شرح المفصل** ٣/٢٥٦ - ٢٥٧، والدرحية: الرجل كثير اللحم، القصير، السمين، ضخم البطن، لثيم الخلة، وينظر: **تنبيهات البطليوسى على غير الجائز صرفيًا ونحوياً** ٢٠٣.

(٣١٣) ابن جني: **النّمام** ص ٢٥٠، والطخية: الظُّلمة، وأكلف: أسود.

(٣١٤) يُنظر: السُّكّري: **شرح أشعار الهدللين** ٣/١٤٢.

- (٣١٥) التَّمَام ص ٢٣٠ - ٢٣١، وينظر: ابن سفيان الْحَوَيِّ: **الْفَسْحُ فِي الْلُّغَةِ** ص ٨٦، ورواية بيت ملبح في شرح أشعار الْهَذَلَيْنَ ٣/١٠٥ (عن) مكان (من)، وبيت رؤبة في ديوانه، نشره وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، د. ت، ص ٢٦، وابن جِنْيٍ: **الخَصَائِصُ**، ٣٥٨/١، وابن منظور: **اللُّسَانُ** (سخت - بترت) والكبريت: الأحمر أو الذهب الأحمر، أو الياقوت الأحمر، والسبخة: دُقَاقُ التُّرَاب، وهو الغبار الشديد الارتفاع، والقيصوم: ما طال من العُشِّب، وهو نبات السهل طيب الرائحة (**لِسَانُ الْعَرَبِ**: سخت، قسم).
- (٣١٦) الجوالبي: **الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حِرْفِ الْمُعَجَمِ**، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ١٢٤.
- (٣١٧) ينظر: أبو علي الفارسي: **المسائل الحلبية**، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٣٥١ - ٣٥٣.
- (٣١٨) د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي: **الْتَّرَاكِيبُ النَّحْوِيَّةُ نَظَامُهَا وَخَصَائِصُهَا فِي شِعْرِ سَقْطِ الزَّنْدِ**، ص ١٧٩.
- (٣١٩) ابن جِنْيٍ: **الْتَّمَامُ** ص ١٧٣، وجز العجاج في ديوانه ١/٤١٠، والرواية فيه (من) مكان (في)، وبه فسر الأصماعي قوله: مِنْ سَعِيَ بَانَهُ سَعِيٌ فِي الدُّنْيَا، ومُدَّثٌ: طالت.
- (٣٢٠) ينظر: ديوان العجاج، هامش ١/٤١٠ حيث تعليق المحقق، وابن يعيش: **شَرْحُ المَفْصِلِ** ٦، والراضي: **شَرْحُ الْكَافِيَّةِ** ٣/٤٦٢، وأبو حيان: ارتضاف الضرب ٢٣٣٤، والبغدادي: خزانة الأدب ٨/٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٢٩٩.
- (٣٢١) ينظر: ابن يعيش: **شَرْحُ المَفْصِلِ** ١/٦٧.
- (٣٢٢) السيوطي: **هَمْمُ الْهَوَامِعِ** ١/١٢١.
- (٣٢٣) اللّخمي: **الْفَوَادِدُ الْمُحَصُّرَةُ فِي شَرْحِ الْمَقْصُورَةِ**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ١٥٨، ونص ابن جِنْيٍ في التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٩٧.
- (٣٢٤) د. فوزي الشّالبي: **مَنْعُ الصَّرْفِ بَيْنِ الْاسْتِعْمَالِ وَالْتَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ**، مجلة مجمع اللغة العربية، ٤، المجلد ٧١، دمشق، أكتوبر ١٩٩٦م، ص ٧٣٠ - ٧٣٩، وينظر: د. عفيف دمشقية: **أثُرُ القراءاتِ فِي تَطْوِيرِ الْدُّرْسِ النَّحْوِيِّ**، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ص ١٦٦، والدكتور محمد حماسة: **أُلْغَةُ الشِّعْرِ دراسة في الضرورة الشعرية** ص ٣٧٠، ٣٠٣ - ٣٠٢، ٤٠٣.

والدكتور محمد عيد: **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، عالم الكتب،

القاهرة، مصر، ١٩٨١ م، ص ١٢٦.

(٣٢٥) **التنبية على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٣٩٧-٣٩٨.

(٣٢٦) ابن جِنْيٌ: **القَمَام** ص ١٤١، والخزخر: القوي الغليظ من الرجال، كثير العضل، ويُقال أيضًا: بعيُّرٌ خزخر، أي قوي شديد (**لسان العرب**: خزر).

(٣٢٧) ابن جِنْيٌ: **اللمع** ص ١٩، وينظر: ابن الحاجب: **أمالى ابن الحاجب**، ٢/٨٧٨.

(٣٢٨) يُنظر: **أمالى ابن الحاجب**، ٢/٨٣٠.

(٣٢٩) يُنظر: د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص ٢٥٣ - ٢٥١.

(٣٣٠) يُنظر: **السابق** ص ٢٥١، ٢٩٨.

(٣٣١) **السابق** ص ٢٣٢، وينظر: السيوطي: **الاقتراب** ص ١٥٨ فقد قال: «التأويل إنما يسُوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول. إنما إذا كان لغة طائف من العرب، لم تتكلّم إلا بها، فلا تأويل».

(٣٣٢) يُنظر: د. تمام حسان: **الأصول «دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب»**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠١ م، ص ١٣٨ - ١٤٨.

(٣٣٣) المرادي: **الجني الداني** ص ٢٥٢ - ٢٥٣، وينظر: **الأصول «دراسة إبستيمولوجية»** ص ١٣٨.

(٣٣٤) د. عبد الفتاح أحمد الحموز: **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ١/١٧، وينظر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جِنْيٍ** ص ١٨٨ - ١٨٧.

(٣٣٥) ابن جِنْيٌ: **القَمَام** ص ١٧١، وقوله: «الحدث المُختار» أي الحديث الذي لا تدل عليه كان.

(٣٣٦) يُنظر: **السُّكَرِيُّ**: **شرح أشعار الهدلبيين** ٩١٥/٢ وبه فسر العزهى بأنه الذي لا يحب الله، يُقال: رجل عزهاه، إذا كان لا يحب الله ولا النساء، والجمع عزاء، ورغبت: رجعت، وتلحى: تلوم، ومحمد: ابنيه.

(٣٣٧) السيوطي: **همع الهوامع**، ١/٣٦٩.

(٣٣٨) يُنظر: أحمد أمين: ظهر الإسلام ٢/١٠٧، وينظر الدكتور فاضل السامرائي: **ابن جِنْيٍ النحوي** ص ٢٢٦.

- (٣٣٩) ابن السراج: **لمع الأدلة، ضمن كتاب الإعراب في جدل الإعراب ولمنع الأدلة**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ٨١.
- (٣٤٠) السيوطي: **الاقتراح** ص ٧٤.
- (٣٤١) ابن عصفور: **ضوائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندرس، ١٩٨٠م، ص ١٨٢، والبيت الأول من الكامل والثاني من الوافر.
- (٣٤٢) همع الهوامع ١/٣٧٩-٣٨٠، والبيت من الطويل، ويُنظر: د. فايز تركي: **الحذف التركيبية** ص ٥٥ - ٥٧.
- (٣٤٣) ينظر: المبرد: **المقتضب** ٣/٩٧ - ٩٨، وأبو علي الفارسي: **المسائل الحلبيات** ص ٢١٩ - ٢٢٠، وابن جنني: **الخصائص** ٢/٤٠٠، وابن هشام: **معنى اللبيب** ١/٥٧٠ حيث إشارته إلى رفض ابن جنني لدلالتها على الحديث، وإقراره بدلاتها عليه في قوله: **والصحيح أنَّهَا كَلَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا لِيُسَّ**، وأبو علي الشلوبيني: **التوطئة**، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ١٩٨١م، ص ٢٢٤، والسيوطى: **همع الهوامع** ١/٣٦٨، والدكتور فاضل السامرائي: **ابن جنني النحوى** ص ٣٢١.
- (٣٤٤) المبرد: **المقتضب** ٣/٩٧.
- (٣٤٥) ابن جنني: **التمام** ص ٨٤، وبيت الطويل في نص ابن جنني لعدي بن زيد، في ديوانه، ص ١٦٢، وهو غير منسوب بالإنصاف ١/١٨٣، ويُنظر هامش ١١٠ من الصفحة نفسها بالإنصاف.
- (٣٤٦) د. محمد حماسة عبد اللطيف: **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية** ص ٢٥٠.
- (٣٤٧) يُنظر: **السابق** ص ٣٧٠ - ٤٠٣، ويُنظر أيضًا للدكتور محمد حماسة: **الجملة في الشعر العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠، ص ٨٩-١٩، وما بعدها، وله أيضًا: **اللغة وبناء الشعر**، الطبعة الأولى، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠٩ وما بعدها، والدكتور فايز تركي: **الحذف التركيبى** ص ٣٠ - ٣١.
- (٣٤٨) لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٣٠٣ - ٣٠٢ بتصريف يسيراً.
- (٣٤٩) يُنظر: **السابق** ص ٣٦٢.
- (٣٥٠) **السابق** ص ٣٦٨، ويُنظر: د. محمد حماسة: **الجملة في الشعر العربي** ص ٢١، والدكتور عبد الحكيم راضى: **نظريَّة اللغة في النقد العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٤٥، والدكتور محمد عيد: **المستوى اللغوي للفصحي واللهجات وللنثر والشعر**، ص ١٢٦ وما بعدها، حيث يرى أنه لا ضرورة في لغة الشعر.

(٣٥١) ابن جِنْيٰ : **النَّمَام** ص ٤٨ - ٤٩، وأتستخذى: أتسكن عنه، وترفق به أَمْ تغير عليه، وهو في موضع نَصْبٍ؛ لأنَّه مفعول (أشَّتَ)، يُقال: شَتَّ الشَّعْبُ أَشَّنَّ اللَّهَ: يُنْظَرُ: **النَّمَام** ص ٤٩، والملاحظ أنَّه قد عَبَرَ عن حذف الفاعل بالإضمارِ لا بالحذف، وذلك مرجعه إلى أنَّ البصريين يرون وجوب ذِكْرِ الفاعل، فلا يجوز حذفه، باشتثناء المواضع التي يجوز حذفُه فيها: ينظر: السيوطي: **همم الهاوم** ١/٥١١، وخالد الأزهري: **شرح التصرير** ١/٣٩٨، وينظر إشارة السيوطي أيضًا في ١/٥١٢ إلى أنَّ الكسائي قد أجاز حذفه، ورجحه السهيلي وابن مضاء، وينظر: د. على أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣٥٢) يُنْظَر: السكري: **شرح أشعار الهدللين** ٢/٦٦٣.

(٣٥٣) يُنْظَر: المبرد: **المُفَتَّضَب** ٤/٥١، وابن جِنْيٰ : **المحتسب** ٢/٢٧٣، ٢٧٥، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٧/٧٠، وابن هشام: **أوضح المسالك** ٢/١٢٠ وما بعدها، والدكتور فايز تركي: **الحذف التركيبي** ص ٥٧ - ٧٣.

(٣٥٤) السُّكَّرِيُّ : **شرح أشعار الهدللين** ٢/٦٣٣.

(٣٥٥) د. فاضل السامرائي: ابن جِنْيٰ **النَّحْوِي** ص ٣٠٧، وجُزءُ الآية من سورة يوسف ٣٥، وينظر: **الصبان: حاشية الصبان**، ٢/٦٠.

(٣٥٦) سورة إبراهيم، من الآية ٤٥.

(٣٥٧) **حاشية الصبان** ٢/٦١ - ٦٠.

(٣٥٨) ابن جِنْيٰ : **النَّمَام** ص ١٥٦، وحول التَّجَرِيد يُنْظَر: ابن جِنْيٰ : **الخصائص** ٢/٤٧٣ - ٤٧٤، ومن الجدير بالذكر أنَّ الشاعر لجأ إلى تكرار(لا) احتياطًا للمعنى النَّصِّي، بالإضافة إلى إرادته استقامة الوزن وتصحيح القافية برويَّها المُراد.

(٣٥٩) يُنْظَر: العلوى: **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز**، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص ٢٥١.

(٣٦٠) د. طاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدراسات اللغوية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ١٣٧.

(٣٦١) **السابق** ص ١٣٧ - ١٣٨، وينظر: د. أبو السعود الشاذلي: **العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ١٩٠.

(٣٦٢) د. حسن محمد نور: **علاقات الإسناد ودلاته في التركيب اللغوي نحوياً وبلاغياً**, السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣٢هـ، ص ١٣٠٣ - ١٣٠٤.

(٣٦٣) ابن جنبي: **ال تمام** ص ١١٢، وقول (سلمى بن المقدّع) سأعود إليه مَرَّةً أخرى، في حذف حرف النداء، ويُنظر بال تمام أيضًا ص ١٣١، ١٤٩، ٢٢٨، ٢٠٠، ٢٢٩، ٢٣٠، وجزء الآية من سورة المائد़ة، الآية ٩، والرواية في السكري: شرح أشعار الهدللين ٧٩٣/٢ - ٧٩٤، وفضيل بضم الفاء، و(آذتك) بمعنى أَعْانَتْكَ مكان (آذتك)، وأَمْ قَمِلٌ: شَتَمْ لها، وبيت الطويل لفرزدق، بشّرّ ديوانه، تحقيق إليليا الحاوي، الطبعة الأولى، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ٥٩٤/٢، وبها م٣٧ من الصفحة نفسها أنَّ (ابن غراء) هو ضرار بن مسلم أخو قتيبة الذي خلّه سليمان عبد الملك عن ولاية خرسان، وأمه الغراء بنت ضرار بن العبد، والرواية به (أنَّه) مكان (أمَهُ) و(له) مكان (لها)، وقد رواه ابن جنبي في **الخطريات**، ص ٧٧، وبفتحها في **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، ص ٢٤٨.

(٣٦٤) يُنظر: السكري: شرح أشعار الهدللين ٧٩٣/٢، وفيه قال السكري: يقول: عليك الذين قتلوا فضالة أخاك وذرني. قوله (غير مُخلٍ)، أي ليس بخالٍ لك، أي معنٍي من يمنعني، يقال: (قد أخلي لك)، أُمْكِنَكَ.

(٣٦٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٢/٣٩، وينظر: سيبويه: الكتاب ١/٤٠-٤٣، والقويني: الإيضاح في علوم البلاغة ص ١١٥-١١٩.

(٣٦٦) يُنظر: العلوى: **الطراز** ص ٢٥٢، وينظر: المبرد: **المفتضب** ٣/١١٥ حيث يرى أنَّ المفعول به قد يُحذف استخفاً وهو في النية.

(٣٦٧) يُنظر: د. طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدراسات اللغوي** ص ١٢٢ - وما بعدها حيث مناقشة اشتراط الدليل على حذف المفعول به.

(٣٦٨) يُنظر: د. فايز تركي: **الحذف التركيبى** ص ٧٦ - ٧٨، وتتجدر الإشارة إلى أنَّ تَمَة حذف آخر للمفعول يُسمى بالحذف اقتصاريًّا يقصد به ذكر الفعل دون متعلقه على جهة الإطلاق، كأنه فعل لازم؛ لذا يرى العلوى أنه حذف «على جهة الإطراد وينسى فعله، ويجعل كأنه من جملة الأفعال اللازمَة؛ لأنَّ الغرض هو ذكر الفعل دون متعلقه، ومن هذا قولهم: فلان يعطي ويمُن ويصل ويقطع ويحل ويعد، وينقض ويبرم، وينفع ويضر، فلما كان المقصود ذكر الفعل على جهة الإطلاق لم

يحتاج إلى ذكر مفعوله ومتعلقه» يُنظر: العلوى: الطراز صـ٢٥٢، وابن يعيش: شَرْحُ المفصل صـ٣٩، والرَّاضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيٍّ /١، ٣٤٤/٢، والدكتور محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م، صـ٣٧.

(٣٦٩) See, Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan, (1976) Cohesion in English, Longman, New York, p.314.

ويُنظر أيضًا: د. محمد خطابي: لسانيات النَّصِّ «مدخل إلى انسجام الخطاب»، صـ١٦، ودى بوجراند: النَّصُّ والخطاب والإجراء صـ٣١.

(٣٧٠) ابن جِنْيٌ: التَّمَام صـ٢٢٨ - ٢٢٩، وفي السُّكَّيْ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَيلِيْنَ /٣ ١٠٢ يروى (رَهْنَتْ) مكان وهبَتْ، و(المُتَنَقِّقْ) مكان (المُتَرْفِقِ).

(٣٧١) يُنظر: د. فايز صبحي عبد السلام تركي: القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م، صـ١٧-١٤، وفي العلاقة بين المبدع والنَّصِّ والمتنقِّي يُنظر: د. فؤاد مرعي: العلاقة بين المبدع والنَّصِّ والمتنقِّي صـ٣٣٥ - ٣٦٠ لاسيما حديثه عن المبدع والنَّصِّ، وعصر المتنقِّي، ومجالات دراسة التلقى، ومعايير التلقى، وينظر: الدكتور رشيد بنجدو: العلاقة بين القارئ والنَّصِّ في التفكير الأدبي المعاصر، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الأول والثاني، يوليو / سبتمبر، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤م، صـ٤٧١ - ٤٩٤، والدكتور فايز تركي: وبط الجملة الفرعية صـ٤٢.

(٣٧٢) ابن جِنْيٌ: التَّمَام صـ١٣١، أما البيِّنُ الواردُ في نَصِّ ابن جِنْيٌ، فهو لجوير، في ديوانه، وقد تقدَّم تخرِيجه.

(٣٧٣) حول حذف الرابط يُنظر: أبو علي الفارسي: المسائل الشِّيرازِيَّات صـ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠١، ٥٠٦، وابن يعيش: شَرْحُ المفصل صـ٣ ١٥١-١٥٢، وابن هشام: أوضاع المسالك /١ ١٥٠-١٥١، ١٦١-١٦٢، والسيوطى: همع الهوامع /١ ٢٨١-٢٨٥، وخالد الأزهري: شَرْحُ التَّصْرِيْح /١ ١٤٢-١٤٣، وعباس حسن: النحو الوافي /١ ٣٩٤-٣٩٩، والدكتور طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، صـ٢٨، والدكتور: فايز تركي: ربط الجملة الفرعية صـ٤١ - ٤٤.

(٣٧٤) يُنظر: الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م، .٦٧/١.

- (٣٧٥) آن روبول، جاك موشلار: **التدليلة اليوم علم جديد في التواصل**، ص ٢١١.

(٣٧٦) ابن جِنْيٌ: **الخصائص** ٢/١٥٦.

(٣٧٧) ابن جِنْيٌ: **التمام** ص ٦٨، والبيتان الواردان في نَحْنُ ابن جِنْيٌ سبق تخرجهما في الحديث عن كَوْنِ مرجع الضمير مصدرًا محدودًا.

(٣٧٨) من سورة الأحزاب، الآية ٥٦.

(٣٧٩) الرازي: **مقالات الغيب**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢٥/١٩٧.

(٣٨٠) إبراهيم بشار: **القصاص في الخطاب الشعري من شمولية النصية إلى خصوصية التجربة الشعرية**. مجلة المخبر، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٠م، ٤/٦، وينظر: جيليان براون وجورج يول: **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٩٧م، ص ٢٣٨.

(٣٨١) ابن سفيان التخوي: **الخفّس في اللغة**، ص ٨٥ - ٨٦.

(٣٨٢) ابن جِنْيٌ: **التمام** ص ٩٢، ١٠٠، ١٤٢، ١٤٠، ١٧٣-١٧٢، ٢١٧، ٢٤٠ - ٢٤١.

(٣٨٣) يُنظر: ابن جِنْيٌ: **الخصائص** ٢/٤٥٣، وسيبوه: الكتاب ٣/٢٦٩، والمbrid: **المقتضب** ٤/٢٢٧.

(٣٨٤) ٣٥١، وأبو هلال العسكري: **كتاب الصناعتين «الكتابة والشعر»**، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧١هـ - ٢٢٨، ٢٠٠، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٣/٢٣، وابن هشام: **مغنى اللبيب** ٨١١.

(٣٨٥) يُنظر: خالد الأزهري: **شرح التصريح** ٢/٥٥، وسيوطى: **هم الهوامع** ٢/٤٢٩، والعلوي: **الطراز** ص ٢٥٣، والدكتور طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ص ٢٢٣، والدكتور علي أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي** ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣٨٦) ابن جِنْيٌ: **التمام** ص ١٤٢ - ١٤٣، وبيت الرَّاجِز لم يستدل على قائله، وفي الكتاب لسيبوه ٤٤٤/٣ لغيلان، وهو ما فسّره المحقق بأنَّه لغيلان بن حرث، أو هو ذو الرُّمة، ولم أجده بديوان ذي الرُّمة، وبهذا البيت حذف الياء من العظاميس، وهو جمع عَيْطَمُوسٍ، وعلى العكسِ منه، بإثبات الياء قول الفرزدق:

نَفِيَ يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفِيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

فلما احتاج إلى تمام الوزن أشبع الحركة حتَّى صارت حرقاً، والرؤائب جمْعُ رائس، وهي العظيمة الرؤيس من الإيل، والكلُّاتُ: الناقفة للت، ولدت بطنناً واحداً، والفسَّاخ: الفاسحة من الإيل: للت، ضربتها

الفَخْل قَبْلَ أَوْاْنِهَا، فَسَجَّتْ تَفْسِيْجُ فُسُوْجًا، وَالْعُطْمُوس وَالْعَيْنِطُمُوس: الْجَمِيلَة، وَقَيْل: هِيَ الطَّوِيلَة النَّارَة ذاتُ قَوْمٍ وَالْأَوْلَاه، وَيَقَالُ ذَلِكَ لَهَا فِي تَلْكَ الْحَالِ إِذَا كَانَتْ عَاقِرًا، وَمِنَ النَّسَاءِ التَّامَّةِ الْخَلْقِ وَكَذَلِكَ مِنَ الْإِبْلِ. وَالْعَيْنِطُمُوس مِنَ الْتُّوقِ أَيْضًا: الْفَتِيَّةُ الْعَظِيمَةُ الْحَسِنَاءُ، يُؤْتَرُ: ابْنُ جِنِّيٍّ: الْمُحْتَسِبُ /٩٤، وَالْخَصَائِصُ /٦٢، وَابْنُ مَنْظُورٍ: لِسَانُ الْعَرَبِ: بَكْرٌ، صَرْفٌ، عَطْمَسٌ، فَسَجَّ، دَفَّهُ)، وَبَيْتُ الْبَسِيطِ لِلْخَنْسَاءِ فِي دِيْوَانِهَا، اعْتَنَى بِهِ وَشَرَحَهُ حَمْدُ طَمَاسُ، الْطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتُ، ٢٠٠٤ م، ص ٤٥.

(٣٨٦) الْكِتَابُ /١، ٢١٢، وَيُؤْتَرُ: ابْنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ /٢، ٣٦٤ /٤٤٩، وَلَهُ أَيْضًا التَّنبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلِ أَبِيَّاتِ الْحَمَاسَةِ /٢٩٦، وَابْنُ هَشَامٍ: أَوْضَعُ الْمَسَالِكَ /٣، ١٤٩، وَالْفَارَقِيُّ: الْإِفْصَاحُ فِي شَرْحِ أَبِيَّاتِ مَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ، تَحْقِيقُ سَعِيدِ الْأَفْغَانِيِّ، الْطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، جَامِعَةُ بَنْغَازِيِّ، لِبَيْبَا، ١٩٧٤ م، ص ١٣٤ - ١٣٥، وَالدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَمَاسَةُ: الْنَّحْوُ وَالدَّلَالَةُ «مَدْخُلُ لِدِرَاسَةِ الْمَعْنَى الْنَّحْوِيِّ الدَّلَالِيِّ»، الْطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْقَاهِرَةُ، ١٩٨٣ م، ص ٤٥، وَالدَّكْتُورُ فَايْزُ تُرْكِيُّ: الْحَذْفُ التُّرْكِيِّيُّ ص ٨١.

(٣٨٧) يُؤْتَرُ: الْنَّحْوُ وَالدَّلَالَةُ /٤١ - ٤٤ وَمَا بَعْدُهَا، وَالدَّكْتُورُ صَبْحِيُّ الْفَقِيُّ: عِلْمُ الْلُّغَةِ النَّصِّيِّ بَيْنَ النَّظُرِيَّةِ وَالنَّظَبِيَّقِ، دَارُ قِبَاءِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوزِيعِ، الْقَاهِرَةُ، ٢٠٠٠ م، ١١٠، ٥٥ /٢، ٢١٣ - ٢١٧، وَالْحَذْفُ التُّرْكِيِّيُّ ص ٨٣ - ٨٤.

(٣٨٨) ابْنُ جِنِّيٍّ: الْتَّمَامُ ص ٢١٧، وَالْقَاصِلُ: الْقَطْعُ، وَقَيْلُ: الْقَاصِلُ قَطْعُ الشَّيْءِ مِنْ وَسْطِهِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ قَطْعًا، وَقَاصِلُ الشَّيْءِ يَقْصِلُهُ قَضَلًا وَاقْتَصَلَهُ: قَطْعَةٌ، وَسَيْفُ قَاصِلٍ وَمَقْصَلٍ وَقَاصَالٍ: قَطْعَ (لِسَانُ الْعَرَبِ: قَطْعُ)، وَبَيْتُ جَرِيرٍ فِي دِيْوَانِهِ، ص ٢٢١.

(٣٨٩) السَّابِقُ ص ١٤٩، وَجَزِيَّ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ النُّورِ، الآيَةُ ٤٣، وَالْتَّاجِزُ: الْحَاضِرُ، وَيُؤْتَرُ بِقِيَةِ الْمَوْاضِعِ ص ١٥٦، ٢٠٨، ٢١٣.

(٣٩٠) ابْنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ /٢، ٣٦٦ /٣٤٦ - ٣٤٥، وَيُؤْتَرُ أَيْضًا سِيبُوِيَّهُ: الْكِتَابُ /٢، ٣٤٦ - ٣٧٠ /٢، ٣٧١، وَابْنُ جِنِّيٍّ: الْخَاطِرِيَّاتُ /٨٨، وَالسُّهَيْلِيُّ: نَتَائِجُ الْفَكْرِ فِي الْنَّحْوِ، حَقَّقَهُ عَادِلُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْمُوْجُودِ وَعَلِيُّ مُحَمَّدِ مَعْوِضٍ، الْطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكِتَبِ الْعَلَمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لِبَنَانُ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ص ١٦٥ - ١٦٦، وَابْنُ جِنِّيٍّ: الْمُحْتَسِبُ /٢، ١٠٢ - ١٠١، وَابْنُ الْقِيمِ: بَدَائِعُ الْفَوَادِدِ، طَبْعُ إِدَارَةِ الْطَّبَاعَةِ الْمُنْيِرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، دَوْلَتُ، ٢٢٧ - ٢٢٦ /٣، وَابْنُ هَشَامٍ: مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ /٨١٧ - ٨١٦، وَالدَّكْتُورُ طَاهِرُ حَمُودَةُ: ظَاهِرَةُ الْحَذْفِ فِي الْدُّرُسِ الْلُّغُوِيِّ ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

- (٣٩١) ينظر: ابن مالك: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**, تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي, مكتبة دار العروبة, د. ت, ص ١٢٥ - ١٢٧.
- (٣٩٢) ابن جِنْيٰ: **الخصائص** ٣٦٦/٢ وانظر شرح جمل الزجاجي ٥٨٨/٢ وما بعدها حيث ذكر ابن عصفور موضع أخرى لا يجوز فيها حذف الموصوف وإنابة الصفة عنه، وابن هشام: مغني الليبي ص ١٠١-١٠١، ومصطفى شعبان عبد الحميد: **الإذابة في الدرس النحوی عند ابن هشام**, رسالة ماجستير بآداب الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٢٣-٢٢٠.
- (٣٩٣) ينظر: ابن جِنْيٰ: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٣٤٩.
- (٣٩٤) يُنْظَر د. فايز تركي: **الحذف التَّركيبِي** ص ٩٢ - ٩٣.
- (٣٩٥) سورة النازعات، الآيات ٥-١.
- (٣٩٦) د. محمود نحلة: **لغة القرآن في جزء عم**, دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١، ص ٤٢٦.
- (٣٩٧) أبو حيان: **البحر المحيط** ٤١٨/٨.
- (٣٩٨) **لغة القرآن في جزء عم**, ص ٤٢٨.
- (٣٩٩) مصطفى شعبان: **الإذابة في الدرس النحوی عند ابن هشام** ص ٢٢٣-٢٢٥، بتصريف يسير، وهو ما أوفق الباحث مصطفى شعبان عليه.
- (٤٠٠) د. منقور عبد الجليل: **الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النَّصِّ القرآني»** ص ١٨٦.
- (٤٠١) ابن جِنْيٰ: **التمام** ص ١٧٨ - ١٨٠، وينظر أيضًا ص ٢٥٢، وبالسُّكْرِي: **شرح أشعار الْهَذَلِيَّين** ٩٢٢/٢ يروى (رُزْق) مكان (رِزْق)، وببيُّ الكامل للبيِّن بن أبي ربيعة، في ديوانه، شَرْحُ الطُّوسِيِّ، تحقيق د. حنا ناصر الخطّي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص ٢٠٢، وبه يروى (فَعَلَا فَرْوَةُ الْأَيْهُقَانِ) في نَصْبِ (فروع)، على معنى: فَعَلَا السَّلِيلُ فَرْوَةُ الْأَيْهُقَانِ، والرَّفَعُ أَجُودٌ؛ لأنَّ المعنى: فعاشت الأرض وعاشر ما فيها، إلا ترى أنَّ بعده: «وأطفلت بالجلهتين ظباها ونَعَاهُ»... والفروع: الأعلى، والأيْهُقَان: الجريجير البري، الواحدة أيْهُقَانٌ، وقوله: وأطفلت، وإنما يُقال: أَفْرَخَ النَّعَامُ وأَزَالَ، فَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا؛ لأنَّ الفَرَخَ بمنزلة الطَّفْل... قال الأصماعي: الجلهتان: هما جانباً الوادي، وهما ما استقبلا منه... ومعنى البيِّن أنَّ هذه الدِّيار قد خلَّت، فقد كثُرَ أولاً الْوَحْشُ بِهَا لِأَمْنِها فِيهَا. هذا، والبيِّن الثَّانِي في نَصِّ ابن جِنْيٰ من الرَّجْز، ورد غير منسوبٍ بمعاني القرآن للقراء، ٣/١٢٣.
- (٤٠٢) يُنْظَر: **شرح أشعار الْهَذَلِيَّين** ٩٢٢/٢.

(٤٠٣) يلاحظ أنَّ ابنَ جِنْيَ قد عَبَرَ عنْ حَذْفِ الْفِعْلِ هُنَا بِالإِضْمَارِ، وَقَدْ عَبَرَ عَنْهُ بِالْحَذْفِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مُشْكِلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ صِدْرٍ، فَقَالَ: «فَحَذْفُ الضَّمِيرِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ كَمَا يُحَذَّفُ مِنِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ، وَفِي صِدْرٍ عَبَرَ عَنْهُ بِالْحَذْفِ أَوِ الإِضْمَارِ، فَقَالَ: «وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِثْرَاهِمَ حَذْفَهُ وَإِضْمَارَهُ»، وَفِي صِدْرٍ ١٣٩ مِنِ التَّنْبِيهِ عَبَرَ عَنْ حَذْفِ الْفِعْلِ بِالإِضْمَارِ، حِيثُ قَوْلُهُ: «الْقَوْنُسُ عِنْدَنَا مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُضْمِرٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَأَضْرَبَ مَنَّا»، مَمَّا يَدُلُّ عَلَى اسْتِوَاهِ الْحَذْفِ وَالإِضْمَارِ لِدِيهِ.

(٤٠٤) سِيبِويَّهُ: الْكِتَابُ ١/٢٧٣-٢٥٨، وَيُنْظَرُ: الْمِبْرُدُ: الْمُقْتَضَبُ ٢/١٥٢-١٥١، ٢٢٨/٣، ٢٢٠، ١٢٩/٤، وَابْنُ يَعْيَشُ: شَرْحُ الْمَفْصِلِ ١/١٢٥.

(٤٠٥) يُنْظَرُ: الْمُقْتَضَبُ ٣/٢١٥، وَابْنُ السَّرَّاجُ: الْأَصْوَلُ فِي النَّحْوِ ٢/٦٥، وَابْنُ جِنْيَ: الْخَصَائِصُ ٢/٣٧٣، وَأَبُو حِيَانُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١/٣٦١ - ٣٦١، وَابْنُ هَشَامٍ: مَغْنِي الْلَّبِيبِ صِدْرٍ ٨٢٧، وَالدَّكْتُورُ طَاهِرُ حَمْودَةُ: ظَاهِرَةُ الْحَذْفِ فِي الْدِرْسِ الْلُّغُوِيِّ صِدْرٍ ٢٥٥ - ٢٥٩، وَالدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَمَاسَةُ: بَنَاءُ الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ صِدْرٍ ٢٠٩ - ٢٠٨، وَالدَّكْتُورُ فَايِزُ تُرْكِيُّ: الْحَذْفُ الْتُّرْكِيِّيُّ صِدْرٍ ١٠٧ - ١١٩.

(٤٠٦) ابنَ جِنْيَ: التَّمَامُ صِدْرٍ ٢٥٢، وَالآيَةُ مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ، الآيَةُ ٤، وَتَحْدِيدُ: تُحَرَّكٌ وَتُجَدُّ، وَيَتَجَوَّبُ: يَتَكَشَّفُ، وَفِي السُّكُرِيِّيِّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلَيْنِ ٣/١٠٥٢ يَرْوَى (يَتَجَوَّبُ) مَكَانٌ (تَتَجَوَّبُ)، وَالنَّجَائِبُ: الْإِبْلُ الْقَوِيُّ، وَهِيَ عِنْتَاقُهَا الَّتِي يُسَابِقُ عَلَيْهَا (اللِّسَانُ: نَجْبٌ).

(٤٠٧) يُنْظَرُ: د. سعيد حسن بحيري: عِنَادُرُ النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ فِي كِتَابِ سِيبِويَّهُ، الطَّبْنَةُ الْأُولَى، مَكَتبَةُ الْأَنْجِلُوِ الْمَصْرِيَّةِ، ١٩٨٩ م، صِدْرٍ ٢٢٦ وَحِدَيْتُهُ عَنْ مَلْحَقَاتِ الْفِعْلِ فِي الْقَوَةِ صِدْرٍ ١٦٩ - ١٧٩، وَد. فَايِزُ تُرْكِيُّ: الْحَذْفُ الْتُّرْكِيِّيُّ صِدْرٍ ١١٧ - ١١٩.

(٤٠٨) الْمَصْصُودُ بِحَذْفِ الْحُرُوفِ هُنَا حَذْفُ حُرُوفِ الْمَعْانِيِّ (الْحَذْفُ الْتُّرْكِيِّيُّ)، وَقَدْ أَشَارَ ابنَ جِنْيَ إِلَى الْحَذْفِ الصَّوْتِيِّ فِي التَّمَامِ صِدْرٍ ١٧٥، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ: (مِنِ الطَّوِيلِ) يَمِيلُ قَفَازًا لَمَ يَكُنْ السَّيْلُ قَبْلَهُ أَضْرَبَ بِهَا فِيهَا جِبَابُ الْتَّعَالِبِ فَقَالَ: «أَرَادَ لَمْ يَكُنْ السَّيْلُ، فَحَذَفَ النُّونُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَ قِيَاسُهُ إِذْ كَانَ مَوْضِعًا تَتَحَرَّكُ فِيهِ النُّونُ أَنْ يُقْرَأَهَا؛ لِقوْتَهَا بِالْحَرْكَةِ، وَلَا يُحَذِّفُهَا، وَيُنْظَرُ: د. عبدُ السَّلَامِ حَامِدٌ: تَفْسِيرُ الشِّعْرِ عِنْدَ ابنِ جِنْيَ صِدْرٍ ٥٦ - ٥٧، وَالدَّكْتُورُ طَاهِرُ حَمْودَةُ: ظَاهِرَةُ الْحَذْفِ فِي الْدِرْسِ الْلُّغُوِيِّ صِدْرٍ ٧١ - ٧١.

(٤٠٩) ابنَ جِنْيَ: الْحَمَامُ صِدْرٍ ١٤٨ - ١٤٩، وَيُنْظَرُ أَيْضًا ٧٧ - ٧٩، وَالبَيْتُ الْوَارِدُ فِي نَصِّ ابنِ جِنْيَ مِنْ بَحْرِ الْحَفِيفِ، لِجمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ، فِي دِيْوَانِهِ، دَارُ بَيْرُوتِ، بَيْرُوتٌ، لَبَنَانٌ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، صِدْرٍ ٥٢، وَيُنْظَرُ: ابنَ عَصْفُورٍ: الْمَقْرُوبُ، تَقْيِيقُ أَحْمَدِ عَبْدِ السَّتَّارِ الْجَوَارِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ الْجَبُورِيِّ، الطَّبْنَةُ الْأُولَى، مَطَبَعَةُ الْعَانِيِّ، بَغْدَادٌ، الْعَرَاقُ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ١/١٩٧، وَخَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ ١/٦٧٠.

(٤١٠) يُنْظَر: سيبويه: الكتاب ٤٩٨/٣، والزجاج: معاني القرآن واعرابه ٥/١٥٢، وأبو علي الفارسي: كتاب الإغفال «المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن واعرابه للزجاج»، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، المجلد (١٢) العدد (٢٠) مايو ٢٠٠٢م، ص ١١٣٢ - ١١٣١، وابن جِنْيٌ: الخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشَّجَرِي: أمالی ابن الشَّجَرِي ١٩٥/٢ - ١٩٨، والبغدادي: خزانة الأدب ١٠/٣٥٧.

(٤١١) البيت لذِي الإِصْبَع العَدُوَانِيِّ، من بحر البسيط، في المفضليات ص ١٦٠، والخصائص ٢/٢٨٨، وأمالی ابن الشَّجَرِي ٢/١٣، ٦١١، ٦٦٩ ناسِبًاً إِيَاهُ لذِي الإِصْبَع، في المجلس الموفي السَّبعين، حيث الحديث عن حذف لام الجر ولام التَّعرِيف، مُسْتَشِهِداً بالخليل بن أَحْمَد أَيْضًا، حيث قوله: «قال الخليل: وكانت العرب في الجهلاء تقول: لَأَ أَنتَ، فِي مَعْنَى: لِلَّهِ أَنْتَ، وَكُرِهَ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ»، ويُنْظَر: أبو علي الفارسي: كتاب الشعر ٤١، وابن الأنباري: الإنصال ٣٩٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٨/٥٣، ٩/١٠٤، و خزانة الأدب ٧/١٧٣ - ١٨٣، وتخزونی: تسوسني و تقدرنی، وعنی بمعنی علی، والدیان: ذو السياسة: يُنْظَر: أمالی ابن الشَّجَرِي ٢/١٩٥.

(٤١٢) يُنْظَر شَرْحُ المفصل ٩/١٠٤ حيث الإشارة للمبرد.

(٤١٣) يُنْظَر: الكتاب ٣/٤٩٨، وأمالی بن الشَّجَرِي ٢/١٩٥ - ١٩٨.

(٤١٤) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٠٤ هذا الرأي للمبرد، ويُنْظَر أيضًا ٨/٥٣، وقد أشار الدكتور الطناحي إلى أنَّ أبا علي الفارسي في (كتاب الشعر ٤١) قد ناقش هذا الرأي ورده، لكنه لم يصرُّ ببنسبة إلى المبرد، وهو ما تأكَّدت منه، ويُنْظَر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤/١٧٦١، والبغدادي: خزانة الأدب ٧/١٧٤، ويُنْظَر: سعيد بن علي الغامدي: اعتراضات ابن الشَّجَرِي على التَّحْوِيَّة على التَّحْوِيَّة في الأمالِي عرضًّا و دراسة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ، ص ٦٢ - ٦٣.

(٤١٥) يُنْظَر: د. فايز تركي: الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية ص ٣٠٤ - ٣٠٧.

(٤١٦) ابن جِنْيٌ: التَّمَام ص ٧٧ - ٧٩، وبيت المتقارب لأبي دؤاد الإيادي بالكتاب ١/٦٦ ونسبة ابن جِنْيٌ في التَّمَام لعدي بن زيد العبادي، وهو ما وجده بيروان عدي بن زيد العبادي، في الشِّعر المنسوب له ولغيره ص ١٩٩، والبيت الآخر لجميل بن معمَّر، وسبق تخرجه.

(٤١٧) يُنْظَر: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أشعار الْهُذَلَّيْنَ ٢/٧٠٩ - ٧١٠.

(٤١٨) يُنْظَر: السَّابِق ٢/٧١٢.

(٤١٩) يُنْظَر: التَّمَام ص ٧٨.

(٤٢٠) يُنْظَر: الكتاب ١/٦٦.

(٤٢١) ابن جِنْيٍ: التَّمَام ص ١١٢، وَيُنْظَر ص ٧٧، وقد سبق تخریج ما ورد في نَصْ ابن جِنْيٍ من شِعْر، في الحديث عن حَذْفِ المفعول به.

(٤٢٢) يُنْظَر: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢/٧٩٣، وبه قال السكري: يقول: عليك الذين قتلوا فضالة أخاك وذَرْنِي. وقوله (غير مُخْلِ)، أي ليس بخال لك، أي معنِي مَنْ يَمْعِنِي، يُقالُ: (قد أخْلَى لك)، أَمْكَنَك.

(٤٢٣) يُنْظَر: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢/٧٩٤.

(٤٢٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٦، وَيُنْظَر: المبرد المُفَتَّضَبٌ ٤/٢٥٨-٢٥٩، والرَّاضِيُّ: شَرْحُ الكافية ص ٤٢٥/١

(٤٢٥) سورة يوسف، الآية ٢٩، وَيُنْظَر: ابن هشام: مَعْنَى الْلَّبِيبِ ص ٨٤٠، والدكتور محمد حماسة: لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٤٠٣، والدكتور فايز تركي: الحذف الترکيبي ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٤٢٦) يُنْظَر: سيبويه: الكتاب ٢/٢٣٠، ولغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٢٤٤.

(٤٢٧) ابن جِنْيٍ: التَّمَام ص ٣١، والرواية بالسُّكْرِيٍّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢/٦٢٥ الْجِدُّ مَكَانٌ (الْجِدُّ) و(هُوَأَيِّ) مَكَانٌ (هُوَأَيِّ)، وقد وضَعَتْ الْهَمْزَةُ فَوْقَ الْأَلْفِ مِنْ (الْجِدُّ) فِي نَصِّ ابن جِنْيٍ تَصْرِيْفًا مُنْتِيًّا، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مِنْ (أَلْهَمْزَةُ الْوَصْلِ) مَحْذُوفَةٌ؛ لِدُخُولِ الْإِسْتِفَاهَمِ عَلَيْهَا.

(٤٢٨) شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢/٦٢٥.

(٤٢٩) يُنْظَر: ابن جِنْيٍ: الخصائص ٢/٣٧٠، وابن مالك: شواهد التَّوْضِيْحِ وَالتَّصْحِيْحِ لِمشكلاتِ الجامِعِ الصَّحِيْحِ ص ٨٧، د. طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٧٣، والدكتور حازم كمال علي: دراسة في علم الأصوات، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٤٣٠) د. محمد حماسة: لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٤٠٣. والبيت الأول من الخيف والثاني من الرجز، وَيُنْظَر: د. فايز تركي: الحذف الترکيبي ص ١٢١ - ١٢٢.

(٤٣١) د. طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٤٣٢) د. منصور عبد الجليل: الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النَّصِّ الْقُرآنِي» ص ١٩٤.

(٤٣٣) ابن جِنْيٍ: التَّمَام ص ٦٦-٦٧، وَيُنْظَرُ بِهِ أَيْضًا ص ١٤٨ والرواية في السُّكْرِيٍّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلَّيْنِ ٢ / ٦٨٧ يُلْقَأُ مَكَانٌ (تُلْقَأُ) وَبَعْدَ مَكَانٌ (قَبْلَ)، وَرَجْزٌ رَوْبَةٌ فِي دِيوانِهِ ص ١٠٧.

(٤٣٤) يُنظر: **شرح أشعار الهدلبيين** ٢ / ٦٨٢ - ٦٨٣ ، والبيتان التاليان به ٦٨٧ / ٢ ، وممّا فسره بهما أنَّ تَصُوب: تقع به وتَقْصِدُه، وصَمْحُم: غليظ، أبو عمرو: صَمْحُم: لَيْثٌ من الرِّجال، إذا كان له كلامٌ وعارضه، وهم المَلِيْتَةُ، والمَلَوْثُ، والجَدِيرَةُ: زَرْبُ الغَنَمِ، حصَّ: حلق، والقَذَالُ: بين الأذنين، يريده أنَّه يدخل من بابها وهو صغير، فتَخَلُّ رأسه. أبو عمرو: وهي الحظائر من جمار، يريده أنَّه نَقَلَ الجحارة على رأسه حتَّى قَرَعَ.

(٤٣٥) **شرح أشعار الهدلبيين** ٢ / ٦٨٧

(٤٣٦) ابن مالك: **شرح التسهيل** ٤ / ٥٠، ويُنظر: المبرد: **المُفَتَّضَبُ** ٢ / ٦، ٨٣ - ١٣٤، ابن جِنْيٍ: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٩٦، والرَّاضِيُّ: **شرح الكافية** ٤ / ٨٠، والسيوطى: معن الهاومع ٢ / ٣٢١ - ٣٢٣.

(٤٣٧) ابن جِنْيٍ: **النَّمَام** ص ١٣٧ - ١٣٨، والخزامة ما يوضع في أحد مَنْخَرِي البعير، ويقال: جعل في أنف فُلان الخزامة: أَذْلَلَ وسخَّرَه (لسان العرب: خزم)، وفي الصَّاحِحُ لِلْجَوَهْرِيِّ (خزم): والخَرْوَمة: البقرة بلغة هذيل.

(٤٣٨) **شرح أشعار الهدلبيين** ٣ / ١٤٠٦، وبه: وَمُزْلِفُ: مُقَرْبٌ، لَهُ زُلْفَةٌ، أي له فَضْلٌ.

(٤٣٩) ابن جِنْيٍ: **النَّمَام** ص ٢٤٠، والأيتان من سورة الصلافات ١٠٣.

(٤٤٠) يُنظر: **شرح أشعار الهدلبيين** ٣ / ١٠٢١ - ١٠٢٢، وأشار في ٣ / ٣ إلى أنَّ المقصود بالولايا: الباراع، وقرِداتُ: مجتمعات، والنَّيُّ: الشَّحم.

(٤٤١) يُنظر: **شرح أشعار الهدلبيين** ٣ / ١٠٢١ - ١٠٢٠ حيث الآيات السابقة على ما نحن بصدده، ويُنظر أيضاً: لسان العرب (حملج، عير، دفق)، وديوان ذي الرَّمَة ٥٢ / ١، حيث قوله: ٣٦ - يَخْدُو نَحَائِصَ أَشْبَاهاً مُحْمَلَجَةً وَرَقَ السَّرَّابِيلِ فِي الْوَأْيَهَا حَطَبٌ وتعليق أبي نصر الباهلي عليه بقوله: مُحْمَلَجَة: شديدة الفتيل والإدراجه.

(٤٤٢) العلوى: **الطراز المقضم لأسراوا**، ٢ / ٦٨، وحول (لَمَّا) وكونها حرقاً عند سيبويه، وظرفًا بمعنى (حين) عند ابن السَّرَّاج والفارسي وابن جِنْيٍ، وظرفًا بمعنى (إذ) عند ابن مالك؛ لأنَّ فيه معنى الشرط: ينظر: سيبويه: الكتاب ٩٨ / ١، وأبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي ٢٥٠، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د.ت، ص ٣١٥ - ٣١٦، وابن السَّرَّاج: الأصول في النحو ٢ / ١٥٧، ١٧٩ / ٣، وأبو حيان: اوتشفاف الضرب ٤ / ١٨٩٦ - ١٨٩٧، وابن هشام: مغني اللبيب ٣٦٧ - ٣٦٩، ومنيرة الخريصي: اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب، رسالة ماجستير،

كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٣٠ - ٢٣٠ هـ، ص ٢٢٩ - ٢٣١، والدكتور عبد السلام حامد: *تفسير الشعر لدى ابن جنی* ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٤٤) السيوطي: *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦ هـ، ٥ / ١٦٢٤.

(٤٤٤) توجد علاقة بين الإلحاد والتضمين والإنابة، وثمة صلة وفروق بين هذه المصطلحات أشرت إليها في رسالتى للدكتوراه: *القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة* ص ٢٢ - ٢٠ مُنتهياً إلى أن العلاقة بين الإلحاد والإنابة والتضمين علاقة العام بالخاص، حيث إن الإلحاد أعمّ منهما، حول التضمين في النحو، والنهاية والتضمين ينظر: الدكتور أحمد حسن حامد: *التضمين في العربية «بحث في البلاغة والنحو»*، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص ٥٧ - ٦٣، والدكتور محمد نديم فاضل: *التضمين النحوي في القرآن الكريم*، الطبعة الأولى، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ١ / ٨٩ - ١١٠.

(٤٤٥) ابن جنی: *ال تمام* ص ٣٠ - ٣١، ٢٠٤ - ٢٠٥، وينظر به أيضاً ص ١٩٧ حيث المصادر قد تتحمل على أفعالها، فيتضمن مصدر فعل متعد بحرف معنى مصدر فعل آخر، وينظر: د. عبد السلام حامد: *تفسير الشعر عند ابن جنی* ص ٢١٩ - ٢١٨، وفيما يتصل بقوله: (تقديم ذكره) فلم أجده له ذكراً معتقداً بالتمام، ومعنى (حَمَّ) قُضي وقدر (لسان العرب: حم)، وبيت السريع لامرئ القيس، في ديوانه، وسبق تخرجه، وينظر: سيفويه: الكتاب ٤ / ٢٢٦، ٢١٧، فقد جعل النهاية من الاتساع، وابن جنی: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٧٢ - ١٧٣، وأبو حيان: *البحر المحيط*: ١ / ٣٦٥، والدكتور عادل هادي العبيدي: *التوسيع في كتاب سيفويه*، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤ م، ص ٩٢ وما بعدها. والجدير باللاحظة أنه في *ال تمام* ص ٣٠ قد تحدث عرضاً صدد تعليمه عن عدم وجود (إيطاء) عن كون حرف الجر بعد الفعل المتعدد كالجزء منه، وأنهما معاً ككلمة واحدة، وهذا يعني أنَّ المجرور بعدهما بمنزلة المفعول به، وهو ما تفرد به ابن جنی: ينظر: د. عبد السلام حامد: *تفسير الشعر عند ابن جنی* ص ٦٠ - ٦١.

(٤٤٦) ينظر: *السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيَّنَ* ٢ / ٩٤٨.

(٤٤٧) سورة الأعراف: الآية ١٠٣.

(٤٤٨) ينظر: الألوسي: *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى*، قراءة وتصحيح محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٤ م، ٩ / ٢٧.

- والدكتور مصطفى الضبع: استراتيجية المكان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٦٤، والدكتور فايز تركي: **القضايا التركيبة وعلاقتها بالدلالة** ص ١٨٧ - ١٨٨ .
- (٤٤٩) سورة الكهف، الآية ٢٨.
- (٤٥٠) سورة النساء، الآية ٢.
- (٤٥١) سورة البقرة، الآية ١٨٧.
- (٤٥٢) سورة النساء، الآية ٢١.
- (٤٥٣) ابن هشام: **معنى اللبيب** ص ٨٩٧-٨٩٨، ويُنظر: ابن جنّي: **الخصائص** ٣٠٨/٢ وما بعدها.
- (٤٥٤) يُنظر: **الخصائص** ٤٣٥/٢.
- (٤٥٥) **السابق** ٣٠٨/٢، ٣١٠ - ٤٣٧، ويُنظر له أيضًا: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٥٩، ويُنظر: د. هادي أحمد فرحان الشجيري: **التضمين النحوي وأثره في المعنى**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الثلاثون، دبي، الإمارات، ديسمبر ٢٠٠٥م، ص ٣٠٨.
- (٤٥٦) د. محمد الخضر حسين: **دراسات في العربية وتاريخها، الطبعة الثانية**، مكتبة دار الفتح، دمشق، ١٩٦٠م، ص ٢٠٧، وحول فوائد التضمين ينظر: د. هادي أحمد فرحان الشجيري: **التضمين النحوي وأثره في المعنى**، ص ٣٢٣ - ٣٢٥.
- (٤٥٧) ابن جنّي: **النمام** ص ٢١٦ - ٢١٥، ويُنظر أيضًا ص ٢٢٩، وجاء الآية من البقرة ١٦٥، والرواية بالسُّكْرِي: **شرح أشعار الهدلَيْن** ٢ / ٩٥٩، و(أقسام) مكان (فأقسام) و(منها) مكان (يوماً)، والشرب: **الحوَيْض يُحَفَّرُ حولَ التَّخْلَة** (لسان العرب: شرب).
- (٤٥٨) ابن جنّي: **الخصائص** ١/١٨٩.
- (٤٥٩) ابن جنّي: **النمام** ص ٢٤٦ والآية من سورة الانشقاق ١٩، والمُصَيَّح: **المُشَفَّق** (اللسان: شفق)، والبيت الأول في نَصِ ابن جنّي لم أستدل على قائله، وكذلك بيت الكتاب، وهو من الرَّجز بالكتاب ٨١/٤، والرَّاضي: **شرح الكافية** ٣٢٢/٤، والدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنّي** ص ٢٠٦.
- (٤٦٠) يُنظر: ابن هشام: **معنى اللبيب** ص ١٩٧.
- (٤٦١) يُنظر: د. عبد العزيز الحربي: **أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي**، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، ذو الحجة، السعودية، ١٤٣٠هـ، ص ٢٠٩ - ١٨٩.

- (٤٦٢) الأعشى: الديوان ٦٣/٧٠.
- (٤٦٣) السَّابِق ص ٦٢ حيث الشُّرْخ.
- (٤٦٤) يُنْظَر: د. فايز تركي: **القضايا التَّرْكِيبِيَّةُ في شعر الأعشى**, ص ٢٣٦.
- (٤٦٥) ابن جِنِّي: **الْتَّمَام** ص ٢٢٥ - ٢٢٦ والآية من سورة الزخرف ٣٩، وقد راجعتُ كُتبَ أبي علي الفارسيِّ فلم أجد حديثاً عن هذه الآية إلَّا في كتاب المسائل الشِّيرازِيَّات ص ٤٦ لا يَنْصُلُ بما تحدَّثُ عنه ابن جِنِّي هنا.
- (٤٦٦) يُنْظَر: السُّكَّريُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِّيَّينَ** ٩٧٦/٢.
- (٤٦٧) **الْتَّمَام** ص ٢٤٠، والآيات من سورة الصافات ١٠٣، ١٠٤.
- (٤٦٨) يُنْظَر: السُّكَّريُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِّيَّينَ** ١٠٢١/٣ وهامش ٤ من الصفحة نفسها.
- (٤٦٩) ابن جِنِّي: **الْتَّمَام** ص ١٢٠، ١٤٩، ١٧٤، ١٩٠، ٢٢٨، ٢٤٦.
- (٤٧٠) السَّابِق: ص ١٤٩، وجزء الآية من سورة النور، الآية ٤٣، وينظر: ابن جِنِّي: **التَّنبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكُلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ** ص ١٢٦، ٤٠٢.
- (٤٧١) سيبويه: **الكتاب** ٢/٣١٦، وينظر: ابن جِنِّي: **التَّنبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكُلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ** ص ٤٩ فقد كَرَرَ ابن جِنِّي كلامه في **الْتَّمَام**، وابن يعيش: **شَرْحُ المَفْصِلِ** ١٣٧/٨.
- (٤٧٢) المبرد: **المُفَتَّضِبُ** ٤/١٣٦، وينظر به أيضاً ٤/٤٢، ٥٢، ١٣٧، فقد أَفَرَّ في الموضعين الآخرين بزيادتها، وينظر: ابن يعيش: **شَرْحُ المَفْصِلِ** ٨/١٣٧ - ١٣٨، وابن هشام: مغني **اللَّبِيبِ** ٤٢٥ - ٤٢٦، وابن مالك: **شَرْحُ التَّسْهِيلِ** ٣/٢٣٨، وابن عقيل: **شَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ** ٣/١٦ - ١٧، والدكتور محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، نشر جامعة الكويت، ١٩٨٣م، ص ٣٤٧-٣٤٨، والدكتور فايز تركي: **القضايا التَّرْكِيبِيَّةُ في شعر الأعشى الكبير** ص ٢٤٨ - ٢٥١.
- (٤٧٣) أخرجه البخاري، في **الجامع الصَّحِيف**، عن أبي محمد زهير بن ناصر الناصري، الطَّبْنَةُ الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ، ج ١ ص ٤٨.
- (٤٧٤) ابن مالك: **شواهد التَّوْضِيحِ وَالْتَّصْحِيفِ لِمُشْكُلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيفِ** ص ١٢٦.
- (٤٧٥) ينظر: ابن جِنِّي: **المحتسب** ١/١٦٤، و**شَرْحُ التَّسْهِيلِ** ٣/١٣٩.
- (٤٧٦) يُنْظَرُ في هذا المبدأ: **شواهد التَّوْضِيحِ لِمُشْكُلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيفِ** ص ٥٢، ١٢٦، ١٣٠.
- (٤٧٧) ابن جِنِّي: **المحتسب**: ١/٢٣٦.

(٤٧٨) ابن جِنْيٰ: **النَّمَام** ص ١٢٠ وجُزء الآية من سورة الحديد ٢٩، ورواية السكري: أُمِيَّةٌ مَكَانٌ (أُمِيَّة)، وشطر الكامل لساعدة بن حُبْيَةَ الْهَذَلِيِّ، في **شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ لِلسُّكَّرِيِّ** ١١٣/٣، وتمامه: غَابُ تَشَيَّمَهُ ضِرَامٌ مُنْقَبُ، وَرَجَزُ لَابِي النَّجْمِ الْعَجْلِيِّ، في ديوانه، جُمْعٌ وَشَرْحٌ وَتَحْقِيقٌ د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص ١٤٢٧، وهامش ١٥ حيث قول المحقق يريد أنه لا يلوم الفتيات الجميلات إذا سخِرنَ، أو فَزَعْنَ منه، وهو يتغَزَّلُ بهنَ على شبيه وشيخوخته، والشَّمَطُ في الشِّعْرِ: اختلافه بلونين من سوارٍ وبياضٍ، والقَنْدَرا: القبيح المنظر (يُنْظَرُ: لسان العرب: شمط، قفندر).

(٤٧٩) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: **شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** ٨٠٦/٢.

(٤٨٠) يُنْظَرُ: الزجاجي: **حروف المعاني**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، ص ٣١، ٣١، والمرادي: **الجَنِيُّ الدَّانِي** ص ٣٠٦، وابن هشام: **مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ** ص ٣٢٧، والكرمانى: **الْكَوَاكِبُ الدَّرَوِيُّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ**، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٢٠٨/١١ (كتاب الشهادات).

(٤٨١) يُنْظَرُ في ذلك: المبرد: **المُفَنَّضَبُ** ٤٧/١، وابن عييش: **شَرْحُ الْمَفَصِّلِ** ٨/١٣٦، والدكتور سمير أحمد عبد الجواب: **الإهمال: دراسة تفصيلية نحوية**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ١٥٣ - ١٦٣.

(٤٨٢) د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوی** ص ٢٦٦.

(٤٨٣) يُنْظَرُ في ذلك ابن جِنْيٰ: **الخَصَائِصُ** ٢٩١/٢، وابن جِنْيٰ: **التَّنبِيهُ عَلَى شَرْحِ مشكل أبياتِ الْحَمَاسَةِ** ص ٢٧٥، والدكتور فاضل السامرائي: **ابن جِنْيٰ النحوی** ص ١٩٤.

(٤٨٤) ابن جِنْيٰ: **النَّمَام** ص ١٧٣ - ١٧٥ وجُزء الآية الأولى من سورة هود، ٨، والجزء الثاني من سورة الفرقان، ٢٢، وفي السُّكَّرِيُّ: **شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** ٩٢٠/٢ يروى (كِفَافُهُ) مَكَانٌ (كِفَافُهُ)، و(وَوَالَّهُ رَهَائِهُ) مَكَانٌ (فَالاَشْنَادُ دُونَهُ)، والرَّهَامُ كما في لسان العرب: المطر الضعيف، والأَشْنَادُ: شجرٌ، وبه (بِشَرْحِ السُّكَّرِيِّ) فَسَرَّ الْبِصَاقَ بِالْجَرَارِ، وَالْبَصْقَةُ: الْحَرَّةُ، و(كِفَافُهُ): سَحَابَهُ، و(تُهَيِّبُ): تدعوه، كما يُهَيِّبُ الرَّجُلُ بِأَبْلِهِ، وَالْدُّرِّيُّ: الْأَعْلَى، و(مُقَارِبٌ): قد أقربت: إذا دنا بِنَتَاجُهَا، شَبَّهَ السَّحَابَ بِالْأَبْلِ، وَذُو عَيْرٍ: جَبَلٌ، وَتَجَلَّ الشَّيْءُ: أَخَذَ جُلَّهُ وَجُلَالَهُ، وَمَخْصُصٌ: اسم طريق، ويُنْظَرُ: ابن منظور: لسان العرب، كُلٌّ في مادته، وقول الجحاف بن حكيم السلمي **بِالْكِتَابِ** ١٧٦/٣ لِزَفْرَ بن الحارث، وقد عَلَقَ عليه مُحَقِّقُ الكتاب بأنَّه للجحاف بن حكيم السلمي. هذا، وأشارُهُ هنا إلى أنَّني أُؤْيَدُ

رواية (وَوَالِي رِهَامُهُ) = فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ ، لَأَنَّ روَايَة (فَالْأَسْنَادُ دُوَهُ) = مُسْتَفْعِلْ مَفَاعِلُنْ ، وَهُوَ مَا لَا يُسْتَقِيمُ الْوَزْنُ مَعَهُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ : (وَوَالِي رِهَامُهُ) مُنَاسِبٌ لِلْمَعْنَى ، وَهُوَ مَالِمُ يُشَرِّإِلِيهِ ابْنُ جِنِّي أَوْ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ فِي التَّنَقْلِ عَنْهُ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ مُحَقِّقُوا التَّمَامِ .

(٤٨٥) د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحووي** ص ٢٨٨ حيث يرى أنَّ وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد الإعراب تكمن في التقييم والتأخير، والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول.

(٤٨٦) **الخصائص ٢/٣٨٤-٣٨٥**، وينظر ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة الثامنة عشرة ١٦٠/١.

(٤٨٧) ينظر: العكيري: **التبين عن مذاهب النحويين البصريين والковيين**، ص ٣١٥ .

(٤٨٨) ينظر: ابن جِنِّي: **التبني على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ١٠٩ حيث تعليقه على قول أبي حنبل الطائي: (من البسيط) :

قَدْ كَانَ سَيِّرُ فَخْلُوا عَنْ حُمُولَتِكُمْ إِنِّي لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْ جَارِهِ جَازٍ
فَقَالَ: «عَلَّقَ مِنْ بِمَا فِي جَارٍ مِّنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، إِلَّا تَرَى أَنَّ الْجَازَ فِي مَعْنَى الْمُجِيرِ. وَقَالَ لِي أَبُو عَلَيِّ
مَرَّةً: الظَّرْفُ يَتَعَلَّقُ بِالْوَهْمِ مثلاً، وَأَنْشَدَنَا: * فَرُبَّ امْرِئٍ طَاطِ عَنِ الْحَقِّ * لَمَّا كَانَ الطَّاطُ الطَّوِيلُ
اعْتَدَ فِيهِ بُعْدُ بَعْضِ أَعْضَائِهِ عَنْ بَعْضٍ، فَكَانَهُ قَالَ: «فَرُبَّ امْرِئٍ بَعِيدٍ عَنِ الْحَقِّ» .

(٤٨٩) أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، الطٰبعة الأولى، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩ م، ١٠٧/٢ - ١٠٨، وهو ما يتناقضُ مع قوله قبل ذلك ب عدة سطور، حيث قوله في ١٠٧/٢: «وَمِنْ لفقات ابن جِنِّي الجليلة فَهُمْ أَنَّ النَّحْوَ الْقَدِيمَ مُؤَسِّسٌ عَلَى الْعَالَمِ... فَهُمْ أَنَّ النَّحْوَ الْقَدِيمَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ»، وينظر الدكتور فاضل السامرائي: **ابن جِنِّي النحووي** ص ١٩٣ .

(٤٩٠) **ابن جِنِّي النحووي** ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٤٩١) الدكتور عادل العبيدي: **التوسيع في كتاب سيبويه** ص ١٠٤ .

(٤٩٢) كان ذلك قبل البيت الذي معنا بخمسة أبيات، حيث قوله: **فَالْحَفْنَ مَخْبُوكًا كَانَ نَشَاصَةً مَنَاكِبُ مِنْ عَرْوَانَ بِيِضُّ الْأَهَاضِبِ**
ينظر: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلَيْنَ ٢/٩١٩، وبه أشار إلى أَنَّ نَشَاصَةً: سَحَابَةُ، الْحَفَّةُ الْرَّيْحُ،
وَمَنَاكِبُ: جَوَابُ، وَالْأَهَاضِبُ: السَّحَابَةُ فِي الْمَاءِ وَالْمَطَرِ، وَعَرْوَانُ: جَبَلٌ .

(٤٩٣) ابن جِنِّي: **التمام** ص ١٠١، والرواية في السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلَيْنَ ٣/١٠٠٤ به مكان (بنا)
يَزْهَقُ مَكَانٌ (تَزْهَقُ) الْتِي فِي مَحْلِ الْقَافِيَّةِ، وَنَهَارٌ: هُوَ نَهَارٌ بْنَ تَوْسِعَةِ بْنِ أَبِي عَتَبٍ، وَيُقَالُ نَهَارٌ بْنٌ

- توسعة بن تميم ابن عرفة بن بكر بن وائل التّيمي، شاعرُ فارسٌ من أهل خراسان، كان هجاءً، هجا قُتيبة بن مُسلم، فطلبها، فهرب، واستجار ب أيام قُتيبة، فترضت له ابنها، فَرَضَيْ عنده، وأكرمه، له أبيات في رثاء المهلب بن أبي صفرة (المتوفى سنة ٨٣)، قال الأمديُّ: له ديوانٌ مفرد، وهو كثيرُ الجيد، وكان أبو توسيعَةَ من شعراء بكرِ بن وائل أيضًا. يُنْظَرُ: ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق مُحَبّ الدين الغمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ / ٣١٤ - ٣٢٢، وينظر: د. يحيى مراد، معجم تراجم الشعراء الكبار، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ١/٧٥.
- (٤٩٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ . ٧٥٧/٢
- (٤٩٥) ابن جِنِّي: التَّمام ص ٢٣٠
- (٤٩٦) يُنْظَرُ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٣ - ١٠٠٢/٣
- (٤٩٧) (٤٩٧) التَّمام ص ١٣٥، والأية من سورة غافر ١٠، والرواية بالسُّكْرِي: شَرْحُ اشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٢/٨٣٨
- (إِمَّا) مكان (أَمَّا)، وينظر: البَطْلَيْوِي: شَرْحُ أَبْيَاتِ الْجَمْلِ، ص ١١٣ - ١١٤، وينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص ١٢٢، والدكتور فايز تركي: تنبيهات البَطْلَيْوِي على غير الجائز صرفياً ونحوياً، ص ١٧٩ - ١٨٢، والمقصود بالنَّقْرَة: نَفْرَةُ الدِّيكِ، لَأَنَّهُ إِذَا نَقَرَ أَصَابَ، والنَّقِيرُ: النُّكْتَةُ في النَّوَاة. يُنْظَرُ: لسان العرب (نقر)، وينظر: ابن جِنِّي: التنبيه على شرح مشكل أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ ص ١٢٨
- (٤٩٨) يُنْظَرُ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ . ٨٣٨/٢
- (٤٩٩) يُنْظَرُ: د. علي أبو المكارم: أصول التَّفَكِيرُ النَّحْوِيِّ، ص ٢٩٢
- (٥٠٠) الدكتور محمود ياقوت: قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، مصر، ١٩٨٥م، ص ٣١٢، وينظر: ابن جِنِّي: الخاطريات ص ١٠٣
- (٥٠١) يُنْظَرُ: د. محمود ياقوت: التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبوه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٢٦
- (٥٠٢) يُنْظَرُ: الرَّمْخَشِري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٤هـ / ٣٣٣ - ٣٣٤، وأبو حيَّان: ارتشاف الضَّرب ٤/١٧٦١.
- (٥٠٣) هكذا وردت بال تمام، وهو تصحيفٌ، والصوابُ حَرْفٌ.
- (٥٠٤) ابن جِنِّي: التَّمام ص ٢١٠ - ٢١١، وينظر له أيضًا: الخصائص ٢/٣٩٥ وما بعدها، والأية من سورة الحجر ٢ وبيت الكامل للمزار الفقهي، واستشهد به على أنَّ (أم الوليد) منصوب بعلاقة التي هي اسم مصدر عملَ الفعل، والتقدير: أتعلق أم الوليد، وزيادة (ما) وجعلها كافة لـ (بعد) عن

- إلاضافة إلى المفرد، وهيأتها للإضافة إلى الجملة، يُنظر: سيبويه: الكتاب ٢/١٣٨، ١٣٩، والمبرد: المُفَقَّب ٢/٥٣، وأبو علي الفارسي: المسائل الشِّيرازِيات، ص ٤٩٥ - ٤٩٦، والمبرد: الكامل ٤٤٢، وابن السكيت: إصلاح المنطق، شرحُ أَحْمَدْ شَاكِرْ وَعَبْدُ السَّلَامْ هارون، الطَّبْعَةُ الْرَّابِعَةُ، دار المعرفة، القاهرة، د. ت، ص ٤٥، وابن السَّرَّاج: الأصول ١/٢٣٤، ٢٥٨/٢، وأبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٢٩٢، وابن الشَّجَرِي: أَمَالِي ابن الشَّجَرِي ٢/٥٥٩ - ٥٦٢، والرَّاضِي: شرحُ الشَّافِعِيَّة، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفراقي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٢هـ - ١٤٠٢م، ١/٢٧٣، ٢٧٣/١، وشرحُ المفصل ٨/١٣١، ١٣٤، وابن عصفور: المقرب، ١٢٩/١، والبغدادي: خزانة الأدب ١٠/٢٣٠، ٢٥١، ٢٣٢، والدكتور فايز تركي: الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية ص ٣٤٣ - ٣٤٣، وابن منظور: لسان العرب (علق - ثغم - فنن)، وهامش ٥ من ٥٦٢/٢ حيث تنبئه الدكتور الطناхи على أنَّ تمام الوزن يقتضي التصغير (الوليد) وتصحيف التكبير بالوقص (حذف المُتَحَركُ الثَّانِي)، وأفنان الرأس: حُصل الشَّعْرُ، والثَّغَامُ: نَبَتْ لَهْ نُورُ أَبِيسْ، والمُخَلَّسُ: مَا اخْتَلَطَ فِيهِ السَّوَادُ بِالبياضِ، وبِبِطْلِ الطَّوْلِ (لو كنْتُ فِي خَلْقٍ...) لَمْ أَهْتَ إِلَى قَائِلِهِ، وينظر: ابن جنني: الخصائص ٣٩٥/٢، ٣٩٥/٣، ١٠٧/٣، وابن عصفور: ضرائر الشعر، ص ٢٠١، ورواية الشطر الأولى في كتب ابن عصفور مُختلفةٌ عنها في غيره، والدكتور علي محمد فاخر: شرحُ المُقَرَّبِ لابن عصفور، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (٥٠٥) يُنظر: السُّكَّري: شرحُ أشعارِ الْهُدَلَّيْنَ ٢/٩٥٠ - ٩٥٣.
- (٥٠٦) يُنظر: ابن يعيش: شرحُ المفصل ٨/١٣١ - ١٣٢، والدكتور علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص ٢٧٨.
- (٥٠٧) يُنظر: ابن جنني: الخصائص ٢/٣٩٥، ٣٩٥/٣، ١٠٧/٣، والدكتور علي محمد فاخر: شرحُ المُقَرَّبِ ١/١٩٧، والدكتور علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص ٢٩٣.
- (٥٠٨) يُنظر: أبو علي الفارسي: المسائل الشِّيرازِيات ٤٩٥ وما بعدها، وله أيضًا: المسائل الحلبيات، ص ٢٠٢، وابن جنني: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١١٦.
- (٥٠٩) د. محمد حماسة: الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)، دار غريب - القاهرة ٢٠٠١م، ص ١٠.
- (٥١٠) ابن طباطبا: عيار الشعر، ص ٢٠٩.
- (٥١١) د. عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جنني ص ٢٤٤.

- (٥١٢) يُنْظَر: الدكتور محمد حماسة: **النحو والدلالة**, ص ١٥٧.
- (٥١٣) السَّابِق ص ١٥٧ - ١٥٨، وينظر: ابن جِنِّي: **الخصائص** ٤١١/٢ وما بعدها، والدكتور محمد حماسة: **لغة الشعر دراسة في الضرورة** ص ٧٩، والدكتور مصطفى السعدني: **تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي**، منشأة المعرف، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ٦٩ - ٧٩، والدكتور فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى** ص ١٥٦، والدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جنِّي** ص ٢٠٧ - ٢١٥.
- (٥١٤) **الخصائص**: ٤١١/٢، والشَّرْج: النوع، وينظر له أيضًا: **المحتسب** ١/١٤٥، وسيبوه: الكتاب /٢، ٣٤٤، ٥٦٦/٣، والمُبِرِّد: **المُفَتَّضَب** ٣/٢٨١، وابن سفيان النَّحوي: **التَّفَسِّيرُ فِي الْلُّغَةِ**, ص ١٢٩ - ١٣٠.
- (٥١٥) **الخصائص**: ٤٢٠/٢.
- (٥١٦) السَّابِق: ٤٢٣/٢، وجَزِّ الآية الأولى من سورة البقرة، الآية ٢٥٨، والجزء الآخر من السورة نفسها، الآية ٢٥٩.
- (٥١٧) يُنْظَر ابن جِنِّي: **ال تمام** ص ٢٣ - ٦٧ - ٨٥، ١٢٨.
- (٥١٨) **ال تمام** ص ٢٣، وجَزِّ الآية الأولى من الأنبياء، ٨٢، والجزء الثاني من طه، ١٢، والبيت المذكور في النص للفرزدق في الكتاب ٢/٤١٦، وهو في ديوانه ٥٧٦/٢، وينظر: ابن جِنِّي: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٧١.
- (٥١٩) يُنْظَر: السُّكَّري: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيَّينَ** ٢/٥٠٥، وبه فَسَرَ يشيمُها باِنْ يُدْخِلُها الْكِنَانَةَ.
- (٥٢٠) يُنْظَر: السَّابِق ٢/٦٠٦.
- (٥٢١) يُنْظَر: سيبوه: **الكتاب** ٢/٤١٥ - ٤١٦ وهامش ٢ ص ٤١٦، والشنتوري: **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**, حَقَّهُ وعلَّقَ عليه الدكتور زُهير عبد المُحسن سُلطان، الطَّبَّاعةُ الثَّانِيَةُ، مؤسسة الرِّسَالَةِ، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٢٨٦، فقد قال: الشَّاهِدُ فِيهِ تَشْنِيَةً (يصطحبان) حَمِلاً عَلَى مَعْنَى (مَنْ)؛ لَأَنَّهَا كَنَاءٌ عَنِ اثْنَيْنِ، وأَخْبَرَ عَنْهُ وَعَنِ الدَّبْ، فَجَعَلَهُ وَنَفْسَهُ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الاصطحابِ. وَصَفَ أَنَّهُ أَوْقَدَ نَارًا، وَطَرَّقَهُ الدَّبْ، فَدَعَاهُ إِلَى العشاءِ وَالصَّحَّةِ... وَفَرَقَ بَيْنَ (مَنْ) وَصَلَّتْهَا بِقُولِهِ: (يَا زَئِبُ) وَسَاغَ لَهُ ذَلِكُ؛ لَأَنَّ النَّداءَ مُوجَدٌ فِي الْخَطَابِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، فَإِنْ قَدَرْتَ (مَنْ) نَكَرةً (يصطحبان) فِي مَوْضِعِ الْوَصْفِ كَانَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَسْهَلَ وَأَقْيَسَ، وينظر: ابن جِنِّي: **الخاطريات** ص ١٠٤.
- (٥٢٢) المبرد: **المُفَتَّضَب**: ٣/٢٨١.

- (٥٢٣) يُنْظَر التَّمَام ص ٩٨، ١١٦، ١٨٩.
- (٥٢٤) ابن جِنْيٌ: **الخَصَائِصُ ٤١٥/٢**، وَيُنْظَر: التَّمَام ص ٩٨ - ٩٩، والقيسي: **إِيْضَاح شَوَاهِدِ الإِيْضَاحِ**، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ٦٧٣/٢ - ٦٧٥.
- (٥٢٥) د. علي أبو المكارم: **أَصْوَلُ النَّفَكِيرِ النَّحْوِيِّ**، ص ٣١١.
- (٥٢٦) التَّمَام ص ٩٨ - ٩٩، وجء الآية من سورة يوسف ١٠.
- (٥٢٧) يُنْظَر: السُّكَّريُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِّيَّينَ ٢/٧٥٦**.
- (٥٢٨) يُنْظَر ابن جِنْيٌ: التَّمَام ص ١١٦ وجء الآية من الأعراف ٥٦، والجُلَّة: وعاء يُتَّخذ من الخوص، يوضع فيه التَّمَر يكتنز فيها، عربية معروفة، وخصيف: كُلُّ مَا طُورَ بعْضُه على بعض، ونَاقَةٌ سَدِيس: أنت عليها السنة الثامنة، وريحُ خريق: شديدة: يُنْظَر لسان العرب (جلل - خصف - سدس).
- (٥٢٩) د. محمد خليل الخلابي: **بَنَائِيَةُ الْلُّغَةِ الشَّعْرِيَّةِ عِنْدِ الْهُذَلِّيَّينَ**، ص ٢٣.
- (٥٣٠) ابن جِنْيٌ: التَّمَام ص ٢٣٥ - ٢٣٦، وَيُنْظَر الموضع الآخر ص ١٦٥، والدكتور عبد السلام حامد: **تَفْسِيرُ الشِّعْرِ عِنْدَ ابْنِ جِنْيٍ** ص ٢٠٩ - ٢١٦، وجء الآية الأول من سورة النور ٤، والجزء الثاني من السورة نفسها ٢، وبيت البسيط للأسود بن يعفر، في ديوانه ص ٥٢، وَيُنْظَر: **الخَصَائِصُ ٤٢٢/٢** هامش ٥، وقد جاء في اللسان (صرف) ابن خالويه: صريف نَابِ النَّاقَةِ يَدْلُلُ عَلَى كَلَالِهَا وَنَابِ الْبَعِيرِ عَلَى قَطْمِهِ وَغَلَمَتِهِ»، القَطْمَ بِالْتَّحْرِيكِ: شهوة اللَّحْمِ وَالْحَضْرَابِ وَالنَّكَاحِ. والجفنة: قصة التَّرِيدِ، والتَّضِيْحِ: **الْحَوْضُ الْعَظِيمُ الْقَرِيبُ مِنَ الْبَئْرِ، وَمُنْتَاقَةٌ مَمْلُوءَةٌ**.
- (٥٣١) يُنْظَر: السُّكَّريُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِّيَّينَ ٣/١٠١٣ - ١٠١٨**.
- (٥٣٢) يُنْظَر: **السَّابِقِ ٣/١٠١٣**، وابن منظور: لسان العرب (صرف، قطم).
- (٥٣٣) د. محمد عبد المطلب: **الْبَلَاغَةُ وَالْأَسْلُوبِيَّةُ**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م، ص ٢٥٦.

المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

أَوَّلًا - المصادر والمراجع العربية :

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- د. إبراهيم بشار: **الاتساق في الخطاب الشعري من شمولية النصية إلى خصوصية التجربة الشعرية**، مجلة المخبر، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، ع ٦، ٢٠١٠ م.
- إبراهيم سطعان، الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٢ م.
- د. إبراهيم سليمان البعيمي: **دِرَاسَةُ بَابِ التَّنَازُعِ النَّحْوِيِّ مِنْ خَلَلِ كُتُبِ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ**، مجلة الجامعة الإسلامية - العدد ١٣١، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ.
- د. أحمد المتوكّل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النّصّ**، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ٢٠٠١ م.
- د. أحمد الهادي رشراش: **اللسانيات الحديثة من الجملة إلى النّصّ**، حولية مجمع اللغة العربية، العدد السابع، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩ م.
- أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، الطبعة الأولى، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩ م.
- د. أحمد حسن حامد: **التضمين في العربية «بحث في البلاغة والنحو»**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
- أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: **المفضليات**، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- د. أحمد محمد كشك: **التدوير في الشعر العربي «دراسة في النحو والمعنى والإيقاع»**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٨٩ م.
- أحمد مدارس، **النَّصْ وَالخطاب: ثُنائِيَّة إِبَدَال أَمْ ثُنائِيَّة تَضَاد؟**، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية) السنة الرابعة: العدد ٣٢: ك ٢ (يناير) ٢٠٠٧ م.
- الأشموني «علي بن محمد بن عيسى ت ٩١٠هـ»: **شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ**، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨ م.
- الألوسي «أبو الفضل شهاب الدين ت ١٢٧٠هـ»: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، قراءة وتصحيح محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٤ م.
- الآمدي «أبو القاسم الحسن بن بشر»: **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُناهم، صَحَّه وعلَّق عليه د. ف. كرنكو**، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- آن روبول، جاك موشلار: **الْقَدَاوِلِيَّةُ الْيَوْمُ عِلْمٌ جَدِيدٌ فِي التَّوَاصِلِ**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وآخرين، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣ م.
- ابن الأنباري «كمال الدين أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ»: **أُسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ**، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م.
- **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**، قدم لهما وُعِنِّي بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م.

- الإنصال في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٩٧١م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- نزهة الأباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٥٥هـ - ١٩٨٥م.
- د. أنس بن محمود فجال: الإحالات وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني، الطبعة الأولى، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، السعودية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الباخرزي «علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيّب ت ٤٦٧هـ»، دُمية القصر وعُصْرَة أهل العصر، تحقيق ودراسة د. محمد التونجي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الباقيولي «أبو الحسن الأصبهاني ت ٥٤٣هـ»، الاستدراك على أبي علي في الحجّة، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، مكتبة البابطين، الكويت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- د. بتول قاسم ناصر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٩م.
- البخاري «أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦هـ»، الجامع الصحيح، عناية محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.

- بدر الدين الدماميني: **الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية** «مكتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني»، تحقيق د. رياض الخواص، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- بدر بن ناصر البدر: **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط** جمعاً ودراسة، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- **البطليوسى** «أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى ت ٥٢١هـ»: **شرح أبيات الجمل**، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، الطبعة الأولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣ م.
- **البغدادي** «عبد القادر بن عمر البغدادي ت ٩٣هـ»: **خزانة الأدب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٤ م.
- د. تمام حسان: **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ----- **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٩٣ م.
- ----- **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤ م.
- ----- **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠ م.
- **الجاحظ، البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٧٥ م.
- جبار سويس حنيحن الذهبي: **الاتساق في العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة ماجستير، بكلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، بغداد، ٢٠٠٥ م.

- جمعان بن بنیوس بن رجا السیالی: اعترافات ابن الصائع النحویة في شرح الجمل على ابن عصفور، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ابن جنی «أبو الفتح عثمان ابن جنی»: التمام في تفسیر أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السکري، حققه وقدم له أحمد ناجي القيسي، وخدیجة عبد الرزاق الحدیثی، وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفی جواد، الطبعة الأولى، وزارة المعارف العراقیة ومطبعة العانی، بغداد، العراق، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- التنبیه على شرح مشكل أبيات الحماسة، تحقيق د. سیدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن، دار الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.
- الخاطریات، ضمن كتاب أربع رسائل في النحو، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
- اللُّمَعُ في العربية، تحقيق د. سمیح أبو مُغلي، دار مجداً ولنشر والتوزیع، عمان، الأردن، ١٩٨٨م.
- المُبَهِّجُ في تفسیر أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المُحتَسَبُ في تبیین وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.

- المنصف «**شرح ابن حنّي لكتاب التصريف للمازني**»، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، ١٩٥٤ م.
- الجواليلي (أبو منصور موهوب بن أحمد ت ٥٤٠ هـ) : **المُعرَب من الكلام الأعجمي على حروف المُعجم**، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- جوليا كريستيفا، **علم النّصّ**، ترجمة فريد الزاهي، ومراجعة: عبد الجليل ناظم، الطبعة الثانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٧ م.
- الجوهرى «إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣ هـ» **الصّاحح «تاج اللغة وصحاح العربية»**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- جيليان براون وجورج يول: **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٩٧ م.
- ابن الحاجب «أبو عمرو عثمان بن عمرت ٦٤٦» : **أمالى ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق الدكتور موسى بناني العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العانى، بغداد، العراق، ١٩٨٢ م.
- **الشافية في علم التصريف**، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- د. حازم كمال علي: **دراسة في علم الأصوات**، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩ م.

- د. حسام سعيد النعيمي: **ابن جنّي عالم العربية، الطبعة الأولى**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠ م.
- د. حسن محمد نور: **علاقات الإسناد ودلالاته في التركيب اللغوّي نحوياً وبلاغياً**، السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، ١٤٣٢ هـ.
- د. الحسين آيت مبارك: **صورة المُتلقّي في التراث النّقدي**، مجلة جذور، النادي الثقافي الأدبي، ج ١٥، مج ٨، جدة، السعودية، شوال ١٤٢٤ هـ - ديسمبر ٢٠٠٣ م.
- د. حسين خليفة الرميح: **الخطاب والنّص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**، العدد الحادي عشر، جامعة السّابع من أبريل، مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٩ م.
- د. حميد سمير: **النّص وتفاعل المُتلقّي في الخطاب الأدبي عند المعري**، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، سوريا، ٢٠٠٥ م.
- أبو حيان التوحيدي الأندلسي «ت ٧٤٥هـ»: **ارتشاف الضرب**، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٨ م.
- ----- **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وأخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- خالد الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- د. خالد عبد الرؤوف الجبر: **إبداع النّص وقراءته بين التّفكيك والتركيب**، ضمن كتاب آفاق اللسانيات «دراسات - مراجعات - شهادات؛ تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١ م.

- د. خديجة الحديسي: **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨١.
- د. خديجة عبد الله سرور الصّبّان: **تخلص البطل من عَطْفِ البَيَانِ فِي ضَوءِ الوظائفِ والخصائصِ «دراسةً دلاليّةً من خلال القرآن الكريم»**، الطّبعة الأولى، دار حافظ، جُدّة، السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- الخطيب التّبريزى: **شرح اختيارات المفضل**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطّبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- دي بوجراند: **النّصّ والخطاب والإجراء**، ترجمة د. تمام حسان، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان امرئ القيس، بشّرخ السكري، دراسة وتحقيق د. أنور عليان، د. محمد علي الشوابكة، الطّبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ديوان الأعشى «ميمون بن قيس»، تحقيق د. محمد محمد حسين، الطّبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدى، قدّم له وشّرحة مجید طراد، الطّبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان تميم بن أبي مُقبل، تحقيق د. عزة حسن، الطّبعة الأولى، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سوريا، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان جرير، شرّح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، الطّبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بن معمر، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، ورواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٩٠هـ - ١٩٩٠م.

- ديوان الحطينة، اعنى به وشَرَكُهُ حمدو طماس، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- ديوان خليفة التلّيسي، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا، ١٩٨٩م.

- ديوان رؤبة، مجموع أشعار العرب، اعنى بتصحیحه وترتیبه ولیم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، د. ت.

- ديوان ذي الرُّمَّة، رواية ثعلب، بشَرْحِ الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ديوان زُهير بن جناب الكلابي، تحقيق د. محمد شفيق البيطار، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

- ديوان الشنفرى «عمرو بن مالك»، جمعه وحقّقه وشرحه د. إميل يعقوب، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ديوان العجاج، رواية الأصمسي وشَرْحُهُ، تحقيق د. عبد الحفيظ السَّطّلي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١م.

- ديوان عَدَى بن الواقع العاملی، شَرْحُ ثعلب، تحقيق د. نوري القيسي، والدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ديوان عَدَى بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعید، وزارة الثقافة، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق، ١٩٦٥م.

- ديوان **كثير عزة**، جمعه وشَرَحُهُ الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ديوان **لبيد بن أبي ربيعة**، شَرْخُ الطُّوسي، تحقيق د. حنا ناصر الحَتّي، الطِّبْعةُ الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ديوان **المثقب العبدِي**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ديوان **النابغة الجعدي**، جمعه وشَرَحُهُ د. واضح الصَّمد، الطِّبْعةُ الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

- ديوان **النَّابغة الْذِياني**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطِّبْعةُ الثانية، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.

- ديوان **أبي النَّجْم العَجْلِي**، جمع وشَرْخُ وتحقيق د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- الذهبي «شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد»: **سیر اعلام النبلاء**، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، تحقيق كامل الخرّاط، الطِّبْعةُ الحادية عشرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- الرازي «فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي ت ٦٠٦هـ»: **مفائق الغيب**، الطِّبْعةُ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- د. رشاد الحمزاوي: **نظريات ابن حِنْي النَّحْوِيَّة** «تأليف عبد القادر المهيري»، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، تونس، ١٩٧٦م.

- د. رشيد بنجدو: **العلاقة بين القارئ والنص في التفكير الأدبي المعاصر**، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الأول والثاني، يوليو/سبتمبر، أكتوبر/ديسمبر، الكويت، ١٩٩٤.
- د. رشيد حليم: **مراجعات التعليل بين ابن جنّي والخليل «دراسة تحليلية وموازنة بين منهجهما في التعليل»**، مجلة الخطاب، منشورات مخبر الخطاب، ع ٥، جامعة مولود معمر، الجزائر، ٢٠٠٩.
- الرَّاضِيُّ: **شرح الشافية**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد محبي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفراقي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.
- ----- **شرح الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦.
- الرمانی «علي بن عيسى ت ٣٨٤»: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق ودراسة محمد ابراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤١٥هـ.
- ----- **معاني الحروف**، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- الزَّبِيديُّ، **تاج العروس**، تحقيق مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧.
- الزَّجاج «أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ت ٣١١هـ»: **معاني القرآن واعرابه**، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.

- الزَّجَاجِي «أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَاجِي، المتوفى ١٣٤٠هـ»: **الإِيْضَاحُ فِي عَلَلِ النَّحْوِ**، تحقيق د. مازن المبارك، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، دار النفائس، بيروت، لبنان ١٩٧٩م.
- **الجُمْلَةُ فِي النَّحْوِ**، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **حُرُوفُ الْمَعْنَانِيِّ**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- **مَحَالِسُ الْعُلَمَاءِ**، تحقيق عبد السلام هارون، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤م.
- الزركلي «خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ت ١٣٩٦هـ»، **الأَعْلَامُ**، الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ عَشَرَةً دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- الزمخشري «أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ»: **الكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ وَعَيْنِ الْأَقَاوِيلِ فِي وِجْهِ التَّأْوِيلِ**، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- زمزم أحمد تقي: **اسْتِدْلَالُاتُ ابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ابن زنجلة «أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة»، **حُجَّةُ الْقُرَاءَاتِ**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- د. سامي مانيطه: **الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى أَوْ عَلَى التَّوْهِمِ**، المجلة الجامعية، العدد الثامن، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٦م.
- ابن السراج «ت ٣١٦هـ»: **الْأَصْوَلُ فِي النَّحْوِ**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

- لمع الأدلة، ضمن كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ابن سعد «محمد بن سعد بن منيع الزهري ت ٢٣٠هـ» : **كتاب الطبقات الكبرى**، تحقيق د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- د. أبو السعود الشاذلي: **العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- سعيد بن علي الغامدي: **اعتراضات ابن السجيري النحوية على النحوين في الأمالي عرض ودراسة**، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ.
- د. سعيد حسن بحيري: **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٩م.
- د. سعيد محمد عبد المجيد: **قضية التنازع في الاستعمال اللغوي**، مجلة جامعة أم القرى، مجلد ١٣ العدد ٢٢، مكة، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- د. سعيد يقطين، **انفتاح النص الروائي**، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١م.
- من النص إلى النص المترابط (مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي)، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، لبنان/المغرب، ٢٠٠٥م.

- ابن سفيان النحوي «أبو الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي ت ٣٢٥هـ»، **النَّفْسُجُ فِي الْلُّغَةِ**، تحقيق د. عادل هادي العبيدي، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
- السكاكي «أبو يعقوب يوسف بن محمد ت ٦٢٦هـ»: **مفتاح العلوم**، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- السُّكَّرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ لِلْسُّكَّرِيِّ**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، د. ت.
- ابن السكikt: **إصلاح المنطق**، شرحُ أَحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. سمير أحمد عبد الجود: **الإهمال: دراسة تفصيلية نحوية**، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- د. سمير شريف إستيتية، **اللغة وسociolinguistics الخطاب**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- السمين الحلبي «أحمد بن يوسف ت ٧٥٦هـ»: **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- السهيلي «أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت ٥٨١هـ»: **نتائج الفكر في النحو**، حققه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- سيبويه «أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ»: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ١٩٦٨م.

- السّيرافي «أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السّيرافي ت ٣٨٥هـ» شرخ أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد الرّيّح هاشم، الطّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ---- شرخ كتاب سيبويه، الجزء الرابع تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م، وتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- السيوطي «أبو الفضل جلال الدين ت ٩١١هـ» : الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ.
- ----- الأشباء والنظائر في النحو، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ.
- ----- الاقتراح في أصول النحو، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ----- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن الشّجيري : أمالى ابن الشّجيري، تحقيق د. محمود الطناхи، الطّبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الشنتمري «أبو الحجاج يوسف بن سليمان ت ٤٧٦هـ» : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حَقَّهُ وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطّبعة الثانية، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- ----- **كتاب الحماسة**، تحقيق د. مصطفى عليان، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٢٣هـ.
- د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. شوقي المعربي: **التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م.
- د. صبحي الفقي: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.
- د. صلاح فضل: **إنتاج الدلالة الأدبية**، الطبعة الأولى، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٨٧م.
- الصيمرى «أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق»: **التبصرة والتذكرة**، تحقيق د. فتحى أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- د. طاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٢م.
- ابن طباطبا «أبو الحسن محمد بن أحمد العلوى ت ٥٣٢٢هـ - ٩٣٤م»: **عيار الشعر**، تحقيق د. عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الطبرسي «أبو علي الفضل بن الحسن»، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الإخوانيين، قدم له الإمام الأكبر السيد محسن الأمين العاملى، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- الطبرى «أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠هـ»: **جامع البيان عن تأويل آى القرآن**، حققه محمود شاكر، وأحمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. عادل هادى العبیدي: **التوسيع في كتاب سيبويه**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
- عباس حسن: **النحو الوافي**، دار المعرفة، مصر، ١٩٧٦م.
- د. عبد الجواد الطيب، من **لغات العرب لغة هذيل**، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٩م.
- د. عبد الحكيم راضي: **نظريّة اللغة في النقد العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م.
- ابن عبد ربه «الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسى ت ٣٢٨هـ»: **العقد الفريد**، تحقيق د. عبد المجيد الترحينى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- د. عبد الرحمن تاج: **القول في ما** **الزاده**، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.
- د. عبد السلام أبو بكر شفشويف: **مصطلح التعالق النصي بين التاريخ والواقع**، حولية مجمع اللغة العربية، العدد السابع، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩م.
- د. عبد السلام السيد حامد: **تفسير الشعر عند ابن حِيني**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.
- ----- **الشكل والدلالة** «دراسة نحوية للّفظ والمعنى»، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

- د. عبد السلام المسدي: **الأسلوبية والأسلوب**, الطبعة الثالثة, الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا - تونس، ١٩٨٢م.
- د. عبد العزيز الحربي: **أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوى والصرفى واللغوى**, مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، ذو الحجة، السعودية، ١٤٣٠هـ.
- د. عبد الفتاح أحمد الحموز: **التأويل النحوى في القرآن الكريم**, الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- د. عبد الفتاح شلبي: **أبو علي الفارسي حياته ومكافئته**, جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ١٤٢٨هـ.
- عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**, تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدنى، القاهرة، دار المدنى، جدة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- -----: **كتاب الجمل**, حققه وقدم له علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- د. عبد الله جاد الكريم: **التوهم عند النحاة**, الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- د. عبد الملك مرتاب، **التحليل السيميائى للخطاب الشعري**, تحليل مستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الجبى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، الجزائر، ٢٠٠١م.
- عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز): **سمط اللالي في شرح أمالى القالى**, تحقيق عبد العزيز الميمنى، الطبعة الثانية، دار الحدى، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

- ----- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق د. إحسان عباس، د. عبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن الشافعى ت ٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، دراسة وتحقيق محب الدين العمروى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.
- ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ): **شرح جمل الزجاجي «الشروح الكبير»**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- ----- **ضوائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- ----- **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- د. عفيف دمشقية: **أثر القراءات في قطور الدرس النحوى**، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربى، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
- ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد شرح كتاب التسهيل لابن مالك**، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ----- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والковفيين**، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- العلوي «يحيى بن حمزة العلوي اليمني ت ٧٤٩هـ»: **الطراز المتضمن لأسرار**

- البلاغة وعلوم حقيقة الإعجاز، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.**
- د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.**
- ----- **الهدف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.**
- علي الشلوبيني: **التوطئة، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١م.**
- أبو علي الفارسي: **الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن فرهود، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، السعودية، ١٤٨٩هـ - ١٩٧٩م.**
- ----- **الحجۃ للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخر، الطبعة الأولى، دار المأمون، دمشق، سوريا، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.**
- ----- **كتاب الإغفال «المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، المجلد (١٢) العدد (٢٠) مايو، مكة، السعودية، ٢٠٠٠م.**
- ----- **كتاب الشّعر أو شرخ الأبيات المشكّلة الإعراب، تحقيق وشريح د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.**
- ----- **المسائل البصريةات، تحقيق د. محمد الشاطر، الطبعة الأولى، مطبعة المدنى، القاهرة، مصر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.**
- ----- **المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوى، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.**

- **المسائل الشيرازيات**، تحقيق د. حسن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوريع، الرياض، السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- **المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د. ت.
- **المسائل العضديات**، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.
- د. علي محمد فاخر: **شرح المقرب لابن عصفور**، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- د. عياد التبيتي: **ابن الطراوة النحوي**، الطبعة الأولى، النادي الأدبي، الطائف، السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- العيني «بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت ٨٥٥هـ»: **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- د. غالب فاضل المطلابي: **لهجة تميم وأثرها في العربية**، الدار الوطنية للتوزيع، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، العراق، ١٩٧٨م.
- د. غنيم بن غانم الينبعاوي: **أضواء على آثار ابن جني في اللغة، الآثار المخطوطية والمفقودة**، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الفارابي «أبو نصر، ت ٣٩٩هـ»، **كتاب الحروف**، حققه وقدّم له محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م.
- الفارقي «أبو نصر الحسن بن أسد ت ٤٨٧هـ»: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٧٤م.

- د. فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى، الطبعة الأولى**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ----- ابن جنني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ----- واد الحال، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣ المجلد ٣٥، بغداد، العراق، شوال ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو الفرج الجريري «المعافى بن زكريا النهرواني ت ٣٩٠هـ»: **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافى**، دراسة وتحقيق د. محمد مرسي الخولي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- د. فايز صبحي عبد السلام تركي: **الترابط النصي في شعر خليفة التلبيسي دراسة تطبيقية في ضوء نحو النص**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، الرياض، السعودية، ١٤٣٥هـ - مايو- يوليه ٢٠١٤م.
- ----- **التَّرْخُصُ فِي الْعَالَمِ الْإِعْرَابِيِّ وَعَلَاقَتِهِ بِالدَّلَالَةِ فِي شِعْرِ الْأَعْشَى**، مجلة الدراسات اللغوية، ج ٨، ع ٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، يوليه ٢٠٠٦م.
- ----- **تنبيهات البطليني على غير الحاجز صرفيًا ونحوياً من خلال كتابه شرح أبيات الجمل**، مجلة علوم اللغة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ----- **الحذف التركيبى وعلاقته بالنظم والدلالة، الطبعة الأولى**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- ----- **الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصَّرْفِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ**، كتاب بحوث المؤتمر الدولي السابع، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

- **رُبُطُ الجُملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النَّصِّ «دراسة في كافوريات المتنبي»،** مجلة علوم اللغة، ج ١١، ع ١، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨ م.
- **علاقة التَّشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصَّيغة الصرافية في أمالِي ابن الشَّجَرِيّ،** مجلة علوم اللغة، العدد الأول، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩ م.
- **القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث،** رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- فتحي ثابت علم الدين: **ظاهرَةِ الرِّيادةِ في الْدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ،** رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٨ م.
- الفراء «أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ»: **معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وأخر،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٠ م.
- الفرزدق، **شَرْحُ دِيوانِه، تحقيق إيليا الحاوي، الطَّبْعةُ الأولى،** منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٣ م.
- فنديس: **اللغة،** ترجمة عبد الحميد الدواخلي، والدكتور محمد القصاص، الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٥٠ م.
- د. فهيمة لحوجي: **جماليات التلقى في شعر عبد السلام بن رغبان الحمصي،** مجلة المخبر، العدد الأول، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩ م.
- د. فؤاد علي مخيم: **النحو منهجاً وتطبيقاً، الطَّبْعةُ الأولى،** مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م.

- د. فؤاد مرعي: **في العلاقة بين المبدع والنَّص والمتلقي**، مجلة عالم الفكر، العددان الأول والثاني يوليو - سبتمبر، أكتوبر - ديسمبر، الكويت، ١٩٩٤م.
- د. فوزي الشَّايب: **مَنْعُ الصَّرْفِ بَيْنِ الْاسْتِعْمَالِ وَالتَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ**، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٤، المجلد ٧١، دمشق، سوريا، أكتوبر ١٩٩٦م.
- فولفغانغ إيزر: **فعل القراءة (نظريّة جماليّة التجاوب)**، ترجمة: حميد لحمداني، الجاللي الكديّة، مكتبة المناهل، فاس، المغرب، د. ت.
- ابن قتيبة: **غريب الحديث**، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الطَّبْعةُ الأولى، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٧٧م.
- القيسي «أبو الحسن بن عبد الله»: **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، الطَّبْعةُ الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الكرماني «ت ٧٨٧هـ»: **الكواكب الدواري شَرْحُ صحيح البخاري**، الطَّبْعةُ الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كلاوس برينكر: **التَّحليل اللُّغويِّ للنَّصِّ مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج**، ترجمة د. سعيد بحيري، الطَّبْعةُ الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- الكوفي «الشَّرِيفُ عمرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ت ٥٣٩هـ»: **البيان في شَرْحِ اللَّمعِ**، تحقيق د. علاء الدين حَمْوَيَّة الطَّبْعةُ الأولى، دار عمار، عمَّان، الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- اللَّخْمي «محمد بن أحمد بن هشام ت ٥٧٧هـ»: **الفوائد المحسورة في شَرْحِ المقصورة**، تحقيق أَحمد عبد الغفور عطار، الطَّبْعةُ الأولى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- د. لطفي عبد البديع: **التركيب اللغوي للأدب** «بحث في فلسفة اللغة والاستطيق»، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ماري نوال غاري بريو: **المصطلحات المفاتيح في اللسانيات**، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، الطبعة الأولى، سيدى بلعباس، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- ابن مالك «أبو عبد الله جمال الدين بن مالك»، ت ٥٦٧هـ: **شرح التسهيل**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ----- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٩٧م.
- ----- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ----- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، د. ت.
- المبرد «أبو العباس المبرد»، ت ٢٨٥: **الكامل في اللغة والأدب**، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ----- **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.
- د. محمد إبراهيم عبادة، **مصطلحات النحو والصرف والعروض**، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.

- د. محمد الخضر حسين: **الاستشهاد بالحديث في اللغة**, مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج ٣، القاهرة، مصر، ١٩٣٦م.
- ----- **دوسات في العربية وتاريخها**, الطبعة الثانية، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، ١٩٦٠م.
- د. محمد العبد, **النَّصُّ والخطاب والاتصال**, الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.
- د. محمد الهادي الطرابلسي: **خصائص الأسلوب في الشوقيات**, منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨١م.
- محمد بن صالح: **قرينة المطابقة في النَّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية**, رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م.
- محمد حماد ساعد القرشي: **تعقبات أبي حيان النَّحويَّة لجَارِ اللهِ الزَّمخشري في البحو المحيط**, رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤١٤هـ - ٢٠١٥هـ.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازي (التحليل النَّصِّي للشعر)**, دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م.
- ----- **بناء الجملة العربية**, دار غريب للنشر والتَّوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- ----- **الجملة في الشعر العربي**, الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.

- ----- العالمة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، نشر جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٣ م.
- ----- لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية»، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ م.
- ----- اللغة وبناء الشعر، الطبعة الأولى، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، ١٩٩٢ م.
- ----- النحو والدلالة «مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي»، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٨٣ م.
- د. محمد خطابي: **لسانيات النَّصّ** «مدخل إلى انسجام الخطاب»، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١ م.
- د. محمد خليل الخلايله: **بنائية اللُّغة الشُّعريَّة عند الهدليين**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- د. محمد صالح شريف عسكري: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، طهران، إيران، ١٤٣١ هـ.
- د. محمد عبد المطلب: **البلاغة والأسلوبية**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤ م.
- د. محمد عيد: **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨١ م.
- د. محمد مفتاح: **تحليل الخطاب الشعري** «استراتيجية التَّناص»، الطبعة الثالثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٢ م.

- د. محمد نديم فاضل: **التّضمين النّحوي في القرآن الكريم**, الطبعة الأولى، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- محمد يوسف عبد العزيز غريب: **اتجاهات الشعر عند الهدلبيين في الجاهلية والإسلام دراسة موضوعية وفنية**, رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- د. محمد محمد يونس علي: الإحالة، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السادس، العدد الأول، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، المحرم - ربى أول ١٤٢٥هـ - أبريل - يونيو ٢٠٠٤م.
- ----- وصف اللغة العربية دالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٣م.
- د. محمد عنانى، المصطلحات الأدبية الحديثة (دراسة ومعجم إنجليزى- عربى)، الطبعة الثانية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجان، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
- د. محمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العددان الثالث والرابع، السنة الثانية، القاهرة، مصر، صفر - جمادى الأولى ١٣٩٩هـ - كانون الثاني - نيسان ١٩٧٩م.
- د. محمود فجال: **السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**, الطبعة الثانية، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- د. محمود محمد العامودي: شعر عدي بن زيد العبادي بين القبول والرفض دراسة نحوية، مجلة الجامعة الإسلامية ج ١١، ع ٢، فلسطين، ٢٠٠٣م.
- د. محمود نحلة: **لغة القرآن في جزء عم**, دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

- د. محمود ياقوت: **التركيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه**, دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- ----- **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**, دار المعارف، مصر، ١٩٨٥م.
- المرادى «الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ»: **توضيح المقاصد بشرح الفية ابن مالك**, شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ----- **الجني الداني في حروف المعاني**, تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- د. مسعود صحاوي: **التداوليّة عند العلماء العرب «دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللسانی العربي»**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
- د. مصطفى السعدنى: **تأويل الشعر «قراءة أدبية في فكرنا النحوي»**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- مصطفى شعبان عبد الحميد: **الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام**, رسالة ماجستير بآداب الإسكندرية، مصر ١٩٩٨.
- د. مصطفى الضبع: **استراتيجية المكان**, الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.
- د. مصطفى النحاس: **الاستئناف النحوي ودوره في التركيب**, مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والستون، القاهرة، مصر، نوفمبر ١٩٨٩م.
- د. مصطفى ناصف: **النحو والشعر «قراءة في دلائل الإعجاز»**, مجلة فصول، العدد الثالث، القاهرة، مصر، أبريل ١٩٨١م.

- د. ممدوح عبد الرحمن الرمالى: **التراتيب النحوية** نظامها وخصائصها في
شعر سقط الزند «دراسة في تحليل الخطاب وعلم النّص»، مؤسسة حورس
الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١.
- د. منذر عياشى: **الأسلوبية وتحليل الخطاب**، الطبعة الأولى، مركز الإنماء
الحضاري، حلب، سوريا، ٢٠٠٢.
- ابن منظور «أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، ت ٧٦١هـ»،
لسان العرب، طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. منقول عبد الجليل، **الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النّص القرآني»**، مجلة
التراث العربي، العدد ١٠٥، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- منيرة الخريصي: اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني
اللبيب، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية،
١٤٣١هـ - ٢٠١٣.
- النّحاس «أبو جعفر أحمد بن محمد ت ٣٣٨هـ»: **إعراب القرآن**، تحقيق د. زهير
غازى زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النّحاس: **التعليق على المقرب**، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، الطبعة
الأولى، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
- د. هادي أحمد فرحان الشجيري: **التضمين النحوی وأثره في المعنى**، مجلة كلية
الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الثلاثون، دبي، الإمارات، ديسمبر ٢٠٠٥م.
- الهروي (علي بن محمد ت ٤١٥هـ): **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق د. عبد
المعين الملوي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا،
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ابن هشام «جمال الدين بن هشام الانصاري، ت ٧٦١هـ»: **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- ----- شرحة قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ----- مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين «الكتابة والشعر»، تحقيق علي محمد الباجوبي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- د. وليد منير: **النَّصُّ القرآني من الجملة إلى العالم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
- ياقوت الحموي الرُّومي: **معجم الأدباء**، تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- د. يحيى مراد، **معجم تراجم الشعراء الكبير**، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ابن يعيش: **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت.

ثانيًا - المراجع الأجنبية:

- Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan,(1976) **Cohesion in English**, Longman, New York.

Grammatical Interaction in Ibn Jini's Discourse Analysis:

A Study of Al-Tamam In the Interpreting of Huthail's Poetry.

Abstract

The purpose of this research is to shed some light on various manifestations of the interaction between grammar and discourse in Ibn Jini's works, to show its types in texture and meaning in practicing discourse, an interaction which is necessary for studying communication in any type of discourse.

The above notion assumes that there is a close relation between the writer and the addressee, a relation which assists in creating a literary work and defining its meaning. In addition, Ibn Jini believed that there was a need to provide a new reading of Huthail's poetry other than that of al-Sukari who did not reveal its semantic code. The present study describes the interaction between writer and addressee using linguistic features, which show Ibn Jini's utilization of rhetorical grammar.

The method used here is both descriptive and analytical, which helps reveal the above mentioned interaction. It also studied Ibn Jini's position against the works of old and modern scholars.

The Author:

Prof. Fayed Subhi Abdul Salam Turki.

- Professor of grammar and Morphology, at the Faculty of Arts, King Faisal University - Saudi Arabia, Council of Universities in Egypt's decision to 18/4/2015.
- PhD in Grammar and Morphology, Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, 2003.

Publications:

A. Books:

- 1- **Compositional Deletion in relation to Semantics with Reference to Theory and Practice.**
Beirut: Dar al-kutub al ilmiyah, 2011.
- 2- **Levels of Linguistic Analysis: A Methodological View on *shark the 'lab ala Diwan Zuhair*.** Beirut: Dar al-kutub al ilmiyah, 2010.
- 3- **Linguistic Studies on Syntax, Texturing and Semantics.** King Faisal University. (under Publishing).
- 4- **Linguistic Awareness of the Long Journey to Mokkah.** (Under Publishing) .

B. Articles:

- 1- "The Prosodical Implication in al-taweeal and the Structure of al-a'sha's Poetry", **Journal of Culture and Development**, Egypt, 2003.
- 2- "The Effect of the Grammatical Meaning in the Styles of Praise and Aspersion in the Holy Quran", **Journal of the Arabic Academy Journal**, Cairo, 2003.
- 3- "The Accessibility of Parson and its Relation to the Mcaning of al-a'sha's Poetry", **Linguistic Studies Journal**, King Faisal Center, KSA, 2006.
- 4- "Bedouin Homes - based Expressions in the Wadi al Hayat Bedouin Dialect: A Comparative Etymological Study", Proceedings of the Eloquence in Bedouin Dialects in Libya", Tripoli, 2007.
- 5- "Linking The Non-Core Sentence With "waw" and its Role in the Cohesion of the Text", **Journal of Language Sciences**, Dar Ghareeb, Caira, 2008.
- 6- "Grammatically Incorrect Parsing in la-ballioosi's sharh Abyatal-Jumal: A Descriptive and an Analytical Study", **Journal of the Faculty of Islamic Call**, Tripoli, Libya, 29, 2009.
- 7- "The Link between Morphology and Meaning Through the Interpretation of the Morphological Forms: A Study on Amali al-shajari", **Journal of Language Scieneecs**, Dar Ghareeb, Cairo, 2009.
- 8- "al-Khaleel bin Ahmad and his Syntactic and Morphological Views on Amali Ibn al-shajari", Proceedings of al-khaleel bin Ahmad, the Genius of Arabic, Dar al-ulum, Cairo, 2012.
- 9- "The Role of Non-core Elements in the Structuring of the text of the Poet Yousef Abu Saad" Egypt, 2013.
- 10 - "Coherence in Khalifah al-tolaisi's Poetry: An Empirical Study of the Syntax of the Text", **Linguistic Studies Journal**, King Faisal Center, KSA, 2014.
- 11- "Co-existance of the Syntactic Structure and Rhyme in Babiat thi Rimah and its Textual Meaning", **Annals of Arts and Social Sciences**", Decembes 2014.

Monograph 459

Grammatical Interaction in Ibn Jini's Discourse Analysis:

A Study of *Al-Tamam in the
Interpreting of Huthail's Poetry*

Prof. Fayez Subhi Abdul Salam Turki
Department of Arabic Language - Faculty of Arts
King Faisal University
Kingdom of Saudi Arabia